الجمـــهورية الجزائـــرية الديمقـــراطية الشعـــبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الطاهر مولاي سعيدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

سيـــاســـات الإستثمـــار فـــي الجـــزائـــر

بيـــن جدلـــية القطـــاع العـــام والقطـــاع الخـــاص

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: سياسة عامة و تنمية

إعداد الطالبة:

شيـــخي فوزية

الأستاذ المشرف:

أ.د جمال زيدان

لـــجنة المناقشة:

ـــ أ. عتيق الشيخ.....رئيسا.

ـــ أ.د جمال زيدان.....مشرفا ومقررا.

ـــ أ.سلطاني رضا.....عضوا مناقشا.

1435هـ / 1436 هـ

2014 م / 2015 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿...قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفذ البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا...﴾

صدق الله العظيم

الآية 109 من سورة الكهف

قال الإمام علي ابن أبي طالب رضي الله عنه:

العلم خير من المال..

لأن المال تحرسه والعلم يحرسك..

والمال تفنيه النفقة والعلم يزكو على الإنفاق..

والعلم حاكم والمال محكوم عليه..

مات خازنو المال وهم أحياء..

والعلماء باقون ما بقي الدهر..

أعباؤهم مفقودة و آثارهم في القلب موجودة!!

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه أنه أعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل البحثي المتواضع والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين عليه أزكى الصلاة والتسليم.

أتقدم بخالص الشكر والعرفان وأسمى عبارات التقدير إلى الأستاذ الدكتور: جمال زيدان الـــذي قبل الإشراف على هذه المذكرة ولم يبخل علينا بالنصائح والتوجيهات طيلة أطـــوار العمل والذي كان نعم المعلم والموجه وفقه الله.

كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم بقبول مناقشـــة وإثراء هذه المذكرة.

كما أشكر كل شخص أعانني على إنجاز هذه المذكرة.

إهـداء

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما،

إلى زوجي العزيز وولداي فارس و إلياس،

إلى أختي و أخت زوجي مانعة،

إلى إخوتي كل واحد بإسمه،

إلى كل من علمني حرفا أهدي هذا العمل.

مقـــدمة

تسعى مختلف الدول من خلال سياساتها الإقتصادية إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية، ومن أهم هذه الأهداف زيادة الثروة عن طريق الإنتاج والبحث عن التشغيل الكامل من أجل التخفيف من حدة البطالة ويتحقق ذلك من خلال الأهمية الإقتصادية لعنصر الإستثمار كمتغير اقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الإقتصادي وتطوره حركيا، وفي ظل إدراك الجزائر للتحديات الجديدة التي خلقها النظام الجديد كان لابد لها من إنتهاج إستراتيجيات جديدة للتنمية الإقتصادية تتناسب مع هذه التطورات، من خلال تطبيق تدابير شاملة ترتكز على الإصلاحات الهيكلية في إقتصادها، وإعادة النظر في دور الدولة بعد هيمنة القطاع العام على مجمل النشاطات الإنتاجية التجارية و المالية، وتفشي القيود الإدارية في جميع جوانبه وتهميش الإستثمار الخاص بسبب السياسات الإقتصادية المنتهجة والتي كانت تكرس مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج، حيث كانت عملية تشجيع النشاطات الخاصة خارج نطاق أهداف التنمية الإقتصادية إلى غاية الأزمة النفطية سنة 1986 و التي أدت إلى إختلالات هيكلية دفعت بالحكومة إلى التعجيل بالشروع في تطبيق إصلاحات إقتصادية شاملة كان من أهمها مراجعة الإطار القانوني والتشريعي المتعلق بالقطاع العام والقطاع الخاص، وأبدت الرغبة في التحول التدريجي من نمط الإقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وهو ما يعد بداية إنفتاح الإقتصاد بفتح المجال أمام المبادرة الخاصة وتشجيع إنشاء مؤسسات القطاع الخاص قصد المساهمة في عملية التنمية وتأهيله لممارسة دور أكبر في مسيرة التنمية الإقتصادية .

لكن وبالرغم من كل الجهود المبذولة في مجال الإستثمار، فقد كشف نائب رئيس كونفدرالية أرباب العمل السيد " محمد نذير بوعباس " لجريدة الخبر في ندوتها المنظمة حول "آفاق الإنعاش الاقتصادي في الجزائر"، المنعقدة في 20 جانفي 2014، أن طريقة العمل المعتمدة حاليا من طرف وزارة الصناعة في برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الذي أعلنت عنه السلطات الجزائرية سنة 2006، لم يجسد الأهداف التي وضع لأجلها، مؤكدا استغناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الاستفادة من هذا البرنامج، حيث أصبحت تفضل اللجوء إلى طلب التمويل من البنوك في ظل العراقيل التي تحول دون استفادتها من دعم الدولة، بالمقابل، وقد اعترف رئيس مديرية المشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر، السيد" عمار أغادير"، بتراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، من 18 % سنوات السبعينيات، ليتوقف عند معدل 5 %، وأقر عمار أغادير في نفس الندوة بوجود عراقيل عديدة تحول دون النهوض بالقطاع الصناعي، مشيرا إلى أن الحكومة قد اعتمدت سياسة صناعية للنهوض بالقطاع الصناعي وإنشاء مناخ ملائم للاستثمار وتحفيز الشُعب الصناعية، إلى جانب الاهتمام بالتكوين. من جهة أخرى، وأوضح بأن مجموع عدد المؤسسات الناشطة بالجزائر بما فيها تلك التابعة للقطاع الصناعي، يبقى لا يتناسب والقدرات التي تكتسبها الجزائر.

من هنا تتحدد مشكلة البحث، فبالرغم من مساعي الجزائر خلال الإصلاحات الإقتصادية وسن القوانين و التشريعات المرتبطة بالإستثمارات لتهيئة البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص سواء كان المحلي أوالأجنبي بما يتلاءم والإمكانات المتوفرة لديها كوسيلة لتحقيق الأهداف التنموية، فقد أفادت النتائج الأولية للإحصاء

الاقتصادي الوطني، من خلال الدراسة الضخمة التي أشرف عليها الديوان الوطني للإحصائيات من شهر مارس إلى ديسمبر 2011، بأنه قد تجاوز عدد المؤسسات التي تم إحصاؤها على مستوى التراب الوطني مليون مؤسسة، ليبلغ بالتحديد 1020058 مؤسسة حسب النتائج الأولية للإحصاء الاقتصادي الأول الذي تم في الجزائر خلال سنة 2012، وأفادت نفس النتائج سيطرة القطاع الخاص على النسيج الاقتصادي، حيث يسيطر القطاع الخاص على 96 % من المؤسسات الجزائرية من خلال 920 ألف و307 مؤسسة مقابل 2.4% للقطاع العام، في حين تمثل المؤسسات المختلطة والمؤسسات الأجنبية الخاضعة للقانون الجزائري 1.7% من مجموع المؤسسات الجزائرية إلى غاية نهاية ديسمبر 2011، إلا أن القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ظل متدنيا ومتواضعا ومقتصرا فقط على قطاعات محدودة إضافة إلى ارتباط نشاطه بمدى استمرار الإنفاق الحكومي، و بهذا لم يصل إلى مستوى الطموح على الرغم من الإهتمام الكبير الذي حظي به هذا القطاع من الحوافز والتشـــريعات التـــي تنظم عمله لاسيما مـــا جاءت بـــه قوانين الإستثمار لسنة 1993،2001 و2006. حيث يعود هذا الأداء المتواضع للنشاط الخاص إلى جملة من الأسباب و العوامل التي تحد من تطور نشاطه بشكل متفاوت مما يستوجب تحديدها ومناقشتها. وللوقوف على الأسباب الحقيقية وراء تدني دور القطاع الخاص و الذي يفتح المجال أمام التساؤل عن مدى تحقيق البرامج الإستثمارية للأهداف التنموية التي وجدت من أجلها.

من خلال الشروع في دراسة موضوع السياسة الإستثمارية كانت لنا دراسةٌ تقييمية لمختلف جوانب الدراسات التي شملت هذا الموضوع، ونقصد بها مختلف **الدراسات السابقة** التي عرفها هذا الموضوع. وحتى لا نكون مبالغين في ذلك، فهي كثيرةٌ ومتنوعة، سواءً على المستوى العالمي، أو على مستوى الدول المتقدمة، أو الدول النامية، أو الدول العربية؛ نتيجة التحولات الاقتصادية الكبرى وانعكاساتها، التي جعلت عدداً كبيراً من الدول تهتم وتعتمد وتتبنى سياساتٍ تنموية بديلة. لهذا السبب أولآخر، لقي هذا الموضوع اهتماماً كبيراً من طرف الباحثين ومختلف الهيئات الأخرى. أما الجزائر التي عرفت عدة دراسات مختلفة تدور حول هذا الموضوع أو بجوانب متعلقة به، هذه الدراسات تأخذ طابعا إقتصاديا يطغى أكثر في سرد المضمون لأن أصوله إقتصادية إضافة إلى بعض الدراسات القانونية و هنا تكمن صعوبة البحث كون أن الدراسات في مجال السياسات الإستثمارية التي تأخذ الطابع السياسي و المرتبطة بالتطورات الراهنة قد تكون منعدمة. ومن بين هذه الدراسات نذكر مايلي:

1- **سياسات الإستثمار و التقنية** للمؤلف "مشتاق ه. خان"، الصادرة عن الأمم المتحدة سنة 2007، وهي عبارة عن مذكرات توجيهية في السياسات والإستراتيجيات الإنمائية الوطنية لصانعي و صائغي السياسات. لكل من المجتمع المدني و الحكومات خاصة في الدول النامية، و المتضمنة سبل تطوير سياسات ملائمة للبيئة من خلال سلسلة من الخطوات تم تلخيصها في ثلاث هي على التوالي: الخطوة الأولى تتمثل في تحديد الأولويات القومية لسياسات الإستتثمار والقيود والمعوقات، هذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على مدى توافر المعلومات والمصادر المتاحة والشفافية في تحديد هذه الأولويات مع مراعاة الظروف المحلية، أما

الخطوة الثانية هي تحديد الأدوات والمقاييس والسياسات اللازمة لمعالجة القيود الأكثر أهمية التي تمنع تحقيق الأهداف، والخطوة الثالثة هي ضمان أن السياسات والأدوات التي تمت مناقشتها قابلة للتنفيذ، كما طرحت هذه المذكرة خبرة البلدان النامية الناجحة التي إستخدمت سياسات صناعية وتقنية طموحة، وفي الأخير خرجت هذه المذكرة بمجموعة من التوجيهات من أجل إصلاح مناخ الإستثمار المتعلقة بتبني الحكم الجيد لتعزيز الإستثمار وكفاءته بالإعتماد على تنمية القدرات الإدارية وتطوير القدرة التنظيمية، تدريب العمالة والتعلم، ومدى فعالية القدرات القانونية من اجل عملية التنفيذ.

2- **مناخ الإستثمار في الدول العربية** الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وضمان الصادرات سنة 2014، يتضمن التقرير السنوي التاسع و العشرين لمناخ الإستثمار عرضا وتحليلا للبيانات و المؤشرات المتعلقة بأداء مجموعات الدول العربية من حيث إستقطاب التدفقات الإستثمارية الخارجية، وذلك بالتركيز على جاذبيتها لتلك التدفقات، مع تطوير في مكونات المؤشر بإضافة مجموعة من المؤشرات الفرعية الجديدة لقياس الأداء اللوجستي، حيث فسر هذا التقرير سبب ضآلة نصيب المنطقة العربية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم و الذي لم يتجاوز 3.5% من الإجمالي العالمي خلال الفترة مابين سنة 2000 إلى غاية سنة 2013، وقدم هذا التقرير قاعدة بيانات معرفية شاملة لرصد جوانب القوة و الضعف المحدد لمناخ الإستثمار في الدول العربية و تفسير أسباب التركيز الجغرافي في بعض الدول وإستحواذ قطاع الخدمات على الحصة الأهم من التدفقات، وقدم مقترحات حول أفضل السبل لتحسين مناخ الإستثمار. وتحديد أثر الإستثمارات على التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و إستدامتها.

3- **دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر –دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا-**، من إعداد الباحث "يحي مصلة"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف2011-2012، تناولت هذه الدراسة إشكالية واقع مناخ الإستثمار وسبل تطويره لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر و بولونيا، حيث أثارت قضية مدى ملائمة و جاذبية مناخ الأعمال في الجزائر و كيفية الأخذ من التجربة البولونية من خلال المقارنة بين التجربتين، ثم إستخلاص أهم المقترحات إنطلاقا من نتائج المقارنة، و أهمها أن كل من الجزائر و بولونيا قامتا بإدخال تعديلات على قوانين الإستثمار بهدف تكييفه مع القوانين الدولية و إمضاء إتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تتعلق بحماية الإستثمار ومنع الإزدواج الضريبي هذا بعد إنشاء كل منهما هيئة إدارية تتكفل بالمستثمرين الأجانب لتسهيل الإجراءات أمامهم، ومن أهم النتائج المتوصل إليها تسجيل تحسن بولونيا في جميع المؤشرات المعتمدة وخلال فترة قصيرة ما أدى بها إلى الدخول في مفاوضات الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي منذ سنة 1998 ما جعل منها مناخا خصبا يستقطب الإستثمارات الأجنبية المباشرة؛ أما الجزائر رغم التحسن الملحوظ من سنة إلى أخرى إلا أنها بقيت متأخرة على مستوى بعض المؤشرات منها الكمية مثل عدم توافر المناطق الحرة وضعف البنية التحتية وتأخر القطاع البنكي ومؤشر سهولة ممارسة الأعمـــال الذي يترجم مدى صعوبة الإجراءات الإدارية

بالدرجة الأولى أو المؤشرات النوعية المتعلقة مثلا بالتنافســية أو الحرية الإقتصادية أو العولمة أو الإدارة الرشيدة والشفافية .

4- **سياسة الإستثمار في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، من إعداد الباحث عبد القادر بابا، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2003-2004، تناول هذا البحث دراسة سياسات الإستثمار المحلية و الأجنبية في الجزائر وأثرها على التنمية الإقتصادية في ظل التحول الإقتصادي الذي عرفته الجزائر نحو إقتصاد السوق الذي فتح المجال أمام الإنفتاح على الإستثمار الأجنبي المباشر كما قدم البحث تقييم أثر التطورات العالمية المعاصرة على الاستثمار الأجنبي وتأثير كل من العولمة والمنظمة العالمية للتجارة والاتحاد الأوروبي على الاستثمار في الجزائر، وبعض دول جنوب حوض المتوسط مع تقييم سياسة التحفيز على الاستثمار، وأثرها على الاستثمار المحلي والأجنبي. مع توضيح مدى فعالية قوانين الاستثمار الجديدة، وانعكاساتها على واقع الاستثمار الأجنبي واستثمار القطاع الخاص المحلي مبينا في ذلك معوقات وعقبات الاستثمار وآفاقه في الجزائر.

إن **الأهمية العملية لدراسة وتقييم** السياسات الإستثمارية في الجزائر، تكمن في أن هذه السياسة هي بمثابة الخطة التي ستقود قرارات الإستثمار بما فيها كيفية توزيع ثروات الدولة بين فئات وأنواع وقطاعات الإستثمار، وبذلك فهي تتضمن أهداف الدولة و محدداتها و دليل الإستثمار الخاص بها. فالسياسة الإستثمارية هي خارطة الطريق التي من خلالها يحدد المستثمر نوع المخاطر وأهدافه الإستثمارية كما تعكس تماما ظروفه و إحتياجاته. لذلك فإن هذه الدراسة تقف عند الآثار التي أحدثتها هذه السياسات، سواء من حيث القوانين والتشريعات أو المؤسسات من أجل تحسين مناخ الإستثمار وتحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي، هذه الآثار تمس بصفة مباشرة أو غير مباشرة الإطار المعيشي للمواطنين من جهة، و التوازنات الاقتصادية من جهة أخرى.

كما أن **أهمية دراسة هذا الموضوع العلمية** تكمن في كونه موضوع جديد من حيث أنه جاء بعد مرحلة عرف فيها الاقتصاد الجزائري تطبيق إصلاحات اقتصادية جذرية وعميقة هدفت أساسا إلى الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق قصد إعادة التوازن للاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى حجم الاعتمادات المالية التي خصصت له وتنوع أوجه نفقاته باختلاف القطاعات المعنية و بالتالي التساؤل عن النتائج المحققة من وراء ضخامة هذه النفقات، وبذلك تكون هناك محاولة الإجابة غير المباشرة عن مجموعة من التساؤلات يكون أهمها:

- هل صممت هذه السياسة بعناية بحيث تحقق الإحتياجات المحددة و الأهداف؟.

- هل صممت هذه السياسة بشكل واضح بحيث يمكن للمسؤولين المتعاقبين إدارة هذه السياسة بشكل صحيح؟.

- هل خلقت هذه السياسة الإستثمارية على مر السنوات البيئة المحفزة و الجاذبة للإستثمار؟.

وما دفعنا **لإختيار هذا الموضوع** ، ليس كون السياسات الإستثمارية أحد أهم مواضيع الساعة، بل لكونها أهم هذه المواضيع التي أعطت للاقتصاد مدخلاً يعمم بها إيديولوجية النظام الرأسمالي الحر، إن هذه السياسات قد ارتبطت بسياسة الاعتماد على القطاع الخاص والتسليم والارتكان عليه، فهل هو تسليم واستجابة من أجل الخروج من مخاطر المشاكل الاقتصادية إلى مرحلة تنمية حقيقية؟ أم أنه هناك معوقات تحول دون فعاليته في المشاركة من أجل تحقيق تنمية حقيقية؟، وقد لا نكف عن التساؤل كلما تعمقنا الفكر في المسألة؛ فالموضوع مفتوح، وجوانبه لا حصر لها. ولكي يكون الأداء والتطبيق سليماً، لا بد أولاً من الدراسة المتعمقة، من أجل الإجابة عن هذه التساؤلات؛ إذ أن القيمة الحقيقية في الأسئلة المطروحة تحول الأسئلة كلها إلى أدواتٍ للبحث والاستكشاف، للوصول إلى المضمون الحقيقي. وهذا بغية تحرير رؤية واضحة عن مستقبل التنمية الاقتصادية في الجزائر، ومن أجل المساهمة في إيجاد بعض المنافذ لتطوُر الاقتصاد الجزائري على النحو الذي يحقّق الغايات النهائية المستهدفة من مختلف السياسات الإستثمارية في الجزائر.

تتجلى **أهداف البحث** في محاولة التوصل إلى:

1- التعريف بطبيعة السياسة الإستثمارية المتبعة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، وما هي الأساليب والطرق المتبعة من أجل إنجاحها، بالإضافة إلى المشاكل و التحديات التي تعيق تطبيقها في الجزائر .

2- مدى نجاح وفشل هذه السياسات في تحسين مناخ الإستثمار و أداء الأعمال في الجزائر من أجل جذب وتحفيز الإستثمار المحلي و الأجنبي.

3-إيضاح الدوافع والمبررات، والنتائج المترتبة عن تطبيق هذه السياسات في الجزائر، على المستويين الاقتصادي والاجتماعي .

4- مدى إمكانية تطبيق السياسات الإستثمارية في الجزائر، مع وضع تصورٍ للتطبيق المناسب، وذلك من خلال معرفة مختلف العراقيل و المعوقات التي تحول دون نجاح هذه السياسات.

5- إكتساب ثقافة في هذا المجال تساعدنا على إبداء الرأي، ومحاولة التغيير إلى الأحسن، بالإضافة إلى أن الخوض في هذا الغمار؛ يمكننا من المحاولة من أجل الوصول إلى سبل ترشيد وتفعيل هذه السياسات، والتي قد تكون مهمة في نظرنا لأجل تنمية إقتصادية و إجتماعية.

أما بالنسبة **للصعوبات** التي واجهت إعداد هذا البحث فهي متعلقة بعدم وجود إحصائياتٍ دقيقة يمكن الإعتماد عليها، وفي حالة وجودها هناك تضارب كبير في أرقامها. إضافة إلى قلة الدراسات التقييمية والواقعية والميدانية التي تتصف بالتحليل السياسي و المتعلقة بسياسة الإستثمار في الجزائر كون أن هذه السياسة العامة قبل أن تأخذ التوجه الإقتصادي فهي تعبر عن إرادة سياسية تشارك عملية صنعها و صياغتها

مؤسسات الدولة الرسمية و المؤسسات غير الرسمية من أجل تحقيق أهداف عامة أو خاصة تختلف أوجهها ومجالاتها من سياسية، إجتماعية، إقتصادية.

وانطلاقا من هذا فإن **إشكالية البحث** يمكن بلورتها في سؤال رئيسي هو:

- ما هي سبل تفعيل و ترشيد السياسات الإستثمارية في الجزائر في ظل النموذج التنموي الجديد القائم على إقتصاد السوق؟.

ومن خلال هذه الإشكالية تظهر عدد من الأسئلة الفرعية و التي نحاول الإجـــــــــابة عنها هي:

1- هل للإستثمار علاقة بالتنمية الإقتصادية الوطنية بالجزائر؟

2- ما هي المراحل التطورية للسياسات الإستثمارية بالجزائر؟

3- ما هي الآليات الجديدة المتحكمة في السياسات الإستثمارية؟

4- هل يمكن إعتبار القطاع الخاص خيارا إستراتيجيا لتفعيل و ترشيد السياسات الإستثمارية في الجزائر؟

5- فيما تتمثل الإصلاحات الإقتصادية و التنظيمية التي إنتهجتها الحكومات الجزائرية من أجل ترقية دور المستثمر الخاص؟

6- هل ثمة معوقات تحول دون نجاعة السياسات الإستثمارية في الجزائر؟ و إن وجدت فكيف السبيل إلى حلها؟

حيث يتحدد **نطاق الدراسة** خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1962- 1988 تتضمن دراسة السياسة الإستثمارية في ظل النظام الإشتراكي و الأصول التاريخية لنشأة القطاع العام و القطاع الخاص في الجزائر، و كذا الفترة الممتدة من 1989- 2014 و التي تتضمن أهم الإصلاحات التشريعية و القانونية و المؤسساتية وآثار برامج السياسات الإستثمارية في ظل إقتصاد السوق. ونظرا لترابط المراحل التي تحكم الاقتصاد الوطني، بحيث لا يمكن إقصاء أية مرحلة عن الأخرى لأن ذلك سيحدث لا محالة خللا في الدراسة. غطت الدراسة المرحلة من فترة الإستقلال مع التركيز أكثر على الفترة مابين2001 و2014 كونها إتسمت بوجود مخططات تنموية تزامنت مع تقلد الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة مقاليد الحكم إضافة إلى إرتفاع ريع المحروقات.

إنطلاقا من الإشكالية الرئيسية المطروحة آنفا ومن أجل معالجتها، تم صياغة **الفرضيات** التالية التي نعتبرها أكثر الإجابات احتمالا للأسئلة المطروحة والتي تفتح المجال للإختبار والمناقشة:

1- إن للإستثمار أهمية بالغة و دور فعال في التنمية الإقتصادية.

2- إن نجاح السياسات الإستثمارية مرهون بتهيئة المناخ المحفز والبيئة الملائمة لتنامي القطاع الخاص كما ونوعا.

3- رغم زخم التشريعات و الحوافز المقدمة للمستثمرين الخواص إلا أن دور القطاع الخاص في تفعيل وترقية الإستثمار لازال متدنيا سواء على المستوى الكمي أو حتى النوعي.

4- يمكن إعتبار القطاع الخاص خيارا إستراتيجيا مناسبا لتفعيل و ترقية الإستثمار بالجزائر.

5- إن نجاح السياسات الإستثمارية معقود بخلق ثقافة إستثمارية حقيقية، و تنشئة المستثمرين الخواص على التوجه نحو الإستثمار المنتج الخالق للثروة ومناصب الشغل.

6- تواجه السياسات الإستثمارية عدة معوقات تنظيمية، بيروقراطية، مالية، سلوكية، بشرية.

إن طبيعة موضوع الدراسة تتطلّب منا الاعتماد على **منهجية علمية** تعتمد المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على عرض المعلومات وفق التسلسل التاريخي والمراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني مع الإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع, من خلال عرض مختلف المصطلحات والتعاريف المرتبطة به، ومن خلال وصف المؤشرات التي لها علاقة بموضوع السياسات الاستثمارية، وتحليل تطور هذه الأخيرة خلال فترة الدراسة؛ و إستخدام المنهج الإحصائي قصد تحليل وتقييم أثر السياسات الإستثمارية على بعض المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية التي توافرت عنها البيانات المساعدة على ذلك.

كما يتطلب الموضوع الإستعانة **بالإقتراب** القانوني المؤسساتي قصد دراسة الإطار القانوني الذي يمثل أحد أوجه السياسة الإستثمارية الصادرة عن المؤسسات الرسمية التشريعية و التنفيذية، إضافة إلى الإطار المؤسساتي الذي رافق النصوص القانونية المتضمن تقديم الضمانات والتحفيزات والتسهيلات التي تخدم المستثمرين المحليين و الأجانب من أجل تهيئة مناخ ملائم للإستثمار.

ومن أجل الإحاطة بالموضوع والإجابة على الإشكالية و إختبار صحة الفرضيات سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسة وتحـــت كل منها ثلاث مباحث وثلاث مطالب وذلك على النحو التالي:

تضمن **الفصل الأول** الإطار النظري للسياسة الإستثمار من خلال ثلاثة مباحث، حيث خصص الأول للتعـــريف بمفهوم الإستثمار من النواحي اللغوية و الإقتـــصادية و القانونية، مـــع إستعراض مختلف أنواعه و أهدافه ومحدداته. أما المبحث الثاني فخصص لدراسة بيئة النشاط الإستثماري و بعض المؤشرات التي تقيس مدى حسن و ملاءمة مختلف الأوضاع الإقتصادية و السياسية و غيرهما لبلد ما؛ ليختتم هذا الفصل بمبحث ثالث الذي سيتناول سياسة الإســـتثمار على المستوى الكلي أي السياسة التي تنتهجها الحكومات في

ميدان الإستثمار، و الأهــداف العامــة التي تصبوا إليها من وراء هــذه السياسة، مع تعريف القرار الإستثماري وذكر أهم أنواعه مع تحديد طبيعة ومجالات الإستثمارات.

أما **الفصل الثاني** فقد تضمن إستراتيجية التنمية الإقتصادية في الجزائر (المفهوم و الفواعل)، قسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاث مباحث تمثل الأول في تقديم أساسيات حول التنمية الإقتصادية مفهومها ، مصادر تمويلها ومعوقاتها، أما المبحثين الأول و الثاني فتضمنا الدور التنموي لقطاع العام و القطاع الخاص في الجزائر.

و **الفصل الثالث** خصص لتقييم وترشيد السياسة الإستثمارية في الجزائر فتضمن المبحث الأول السياسة الإستثمارية في ظل النظام الإشتراكي منذ سنة 1962 إلى غاية سنة 1988، و المبحث الثاني تضمن تأثير برامج السياسات الإستثمارية في ظل إقتصاد السوق، أما المبحث الثالث فتضمن معوقات السياسة الإستثمارية و سبل ترشيدها.

وفي الأخير تضمنت المذكرة خاتمة عامة طرحت بعض النتائج سمحت هي الأخرى من إبداء بعض التوصيات في هذا الموضوع، وبهذا أسأل الله تعالى التوفيق و السداد في محاولة المساهمة في فتح المجال لبحوث و طرح إشكاليات أخرى مستقبلية.

فصـــل أول

الأسس النظرية و المفاهيم الأساسية للسياسة الإستثمار

تمهيـــــد:

يمثل موضوع الإستثمار أحد الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الإقتصادية والمالية والمصرفية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة. و التي صاحبها تطور مماثل في دراسة الإستثمار ومجالاته المختلفة. لذا تظهر أهمية دراسة هذا الموضوع خصوصًا للبلدان النامية التي عليها الاهتمام أكثر علميًا وعمليًا بموضوعات مجالات وأدوات الاستثمار الأكثر موائمة ونفعًا لهذه المجتمعات من خلال التحسين من كفاءة هذه الإستثمارات، وتظهر الأهـــمية الإقتصادية لعنصر الإستثمار كمتغير اقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الإقتصادي وتطوره حركيا، ولاسيما وأنه وثيق الإرتباط والصلة بصورة مباشرة أوغير مباشرة، بمتغيرات الإدخار والدخل والإستهلاك، ومستوى التشغيل، ومستوى النمو والتنمية الإقتصادية. وله آثار متنوعة على الاقتـــصاد الوطني ككل؛ لذلك استوجب على الحكومات إدارة النشاط الإستثماري وتوفير الظروف المناسبة لـــه وإزالة العراقيل التي تعيقه وتوجيهه نحو تحقيق المنافع الإقتصادية و الإجتماعية الكلية دون المساس بمصالح أولئك القائمين به (المستثمرين). أي وضع سياسة إستثمارية رشيدة هذه الأخـــيرة تحتاج إلى تنشيط الإستثمار وتحفيز المستثمرين على زيادة إســـتثماراتهم .

وفي هذا الفصل سيتم تناول مفهوم الإستثمار و سياسته و المناخ الذي يعمل فيه. من خلال ثلاثة مباحث، حيث خصص الأول للتعـــريف بمفهوم الإستثمار من النواحي اللغوية و الإقتـــصادية و القانونية، مـــع إستعراض مختلف أنواعه و أهدافه ومحدداته. أما المبحث الثاني فخصص لدراسة بيئة النشاط الإستثماري وبعض المؤشرات التي تقيس مدى حسن وملاءمة مختلف الأوضاع الإقتصادية والسياسية وغيرهما لبلد ما؛ لنختتم هذا الفصل بمبحث ثالث الذي سيتناول سياسة الإســـتثمار على المستوى الكلي أي السياسة التي تنتهجها الحكومات في ميدان الإستثمار، والأهـــداف العامـــة التي تصبوا إليها من وراء هـــذه السياسة، مع تعريف القرار الإستثماري وذكر أهم أنواعه مع تحديد طبيعة ومجالات الإستثمارات.

مبحث أول : تعريف الإستثمار أهدافه أنواعه و محدداته.

أخذ الإستثمار مفهومه الحالي مع ظهور علم الإقتصاد كعلم مستقل، له أسسه وقواعده وقوانينه العلمية على يد المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسها آدم سميث الذي يعود إليه الفضل في بلورة علم الإقتصاد من خلال كتابه ثروة الأمم، فقد إستخدم مصطلحات أخرى للدلالة على الإستثمار مثل الإستخدام و التوظيف، أما المدرسة الإشتراكية العلمية التي أسسها كارل ماركس فقد أعطت مفهوم آخر للإستثمار، من خلال احتكار الدولة لوسائل الإنتاج، حيث يغدو المستثمر الوحيد هو القطاع العام التابع للدولة. و عليه، يحق للباحث أن يتساءل عن المعنى الإصطلاحي للإستثمار أهميته و أهدافه، و ماهي أنواعه ومحدداته.

مطلب أول : مختلف التعاريف حول الإستثمار.

بالرجوع إلى المعاجم والقواميس الإقتصادية تتراء عدة تعريفات متقاربة لمفهوم الإستثمار، وإن كان لكل لفظ معنا لغوي و آخر إصطلاحي، فالإستثمار لا يخرج عن هذه القاعدة . لذلك نتناول تعريفه لغة، و في الإصطلاح الإقتصادي معقبين بتعريف المشرع الجزائري له، و أخيرا نحاول اقتراح ملخص لهذه التعاريف وفق ما يناسب طبيعة هذه الدراسة.

1 - الإستـــثـــمار لـــغـــة:

الإستثمار كلمة مشتقة من الثمر. " و الثمر حمل الشجر و أنواع المال[1]"، و يطلق الثمر على عدة معان منها:[2]

- حمل الشجر: و هو ما ينتجه الشجر، و يطلق – مجازا- على الولد، ومنه قولهم عن الولد: ثمرة الفؤاد.

- المال : و منه ما نسبه الإمامان الطبري و النيسابوري إلى بعض المفسرين لقوله تعالى: ﴿ **و كان له ثمر فقال لصاحبه و هو يحاوره أنا أكثر منك مالا و أعز نفرا**﴾[3] [الكهف :الآية 34] ، قالوا بأن المراد بالثمر في هذا المقام المال الكثير من صنوف المال.

- النماء و الزيادة : سميت الزيادة ثمرا لأنها زائدة عن أصل المال. و يقال: ثمر الرجل ماله، نماه و كثره [4].

1- ابن منظور، **لسان العرب**. المجلد الرابع، بيروت: دار صادر، 1955 ، ص104.

2- قطب مصطفى سانو، **الإستثمار :أحكامه و ضوابطه (في الفقه الإسلامي)**. الأردن: دار النفائس للنشر و التوزيع، 2000 ، ص15 .

3- القرآن الكريم، سورة الكهف ، الآية 34.

4-الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**. لبنان: بيت الأفكار الدولية، 2004 ، ص232 .

و ثمر الله مالك أي كثره[1]، و استثمر الشيء جعله يثمر [2] فيستعمل لفظ استثمار، و هو مصدر إستثمر، للدلالة على "طلب الحصول على الثمـــر و السعي للحصول عليـــه والإنتفـــاع به" [3]. كمايستخـــدم لفظ إستثمار كمرادف للإنتفاع والإستغلال[4].

مما سبق نقول أن" الإستثمار لغة، يراد به طلب ثمر المال الذي هو نماؤه و نتاجه".[5]

و الجدير بالذكر هنا، أن فقهاء و علماء اللغة العربية، يقولون بأن الألف و السين و التاء إذا زيدت في أول الفعل أفادت الطلب فإذا قيل: إستثمر ماله إستثمارا، فمعناه طلب ثمرة المال، أي طلب الزيادة و النماء و التكثير لماله[6] .

2- الإستـــثمـــار فـــي الإصـــطـــلاح الإقـــتصـــادي:

لا يعد الإستثمار مفهوما جديدا فهو مفهوم إقتصادي، تناوله العديد من الإقتصاديين بالتعريف، **و** في هذا المقام نورد التعاريف التالية للإستثمار، على سبيل الذكر لا الحصر:

الإستثمار هو : تخصيص رأس مال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية.[7] وهو أيضا: " تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية".[8]

كما يعرف الإستثمار بأنه: " كل تضحية بالموارد حاليا بهدف الحصول منها في المستقبل على مداخيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الإنفاق الأولي".[9]أي هو " تضحية بقيم مبالغ مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل".[10] ويشير هذا التعريف الأخير إلى ثلاثة عناصر أساسية تصاحب عملية الإستثمار و هي[11]:

1- ابن منظور، **لسان العرب**. المجلد الرابع، بيروت: دار صادر،1955، ص106.

2- **المنجد في اللغة و الأعلام**. ط 03 ، بيروت: دار المشرق، 1988 ، ص74.1

3- هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية (الصين نموذجا)**. بغداد: بيت الحكمة، 2002 ، ص 13.

4- **المنجد الأبجدي**. بيروت: دار المشرق، ط5، 1986، ص 58.

5- قطب مصطفى سانو، مرجع سابق، ص17 .

6- حسين بني هاني، **حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الاسلامي**. الأردن: دار الكندي، ط1، 2004 ، ص40 .

7- محمد بشير علية، **القاموس الاقتصادي**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بدون سنة نشر، ص32 .

8- علي لطفي، **دراسات اقتصادية**. بدون بلد النشر و بدون ناشر، ط2، 1999، ص216.

9-Jaques Margerin et Gérard Ausset**, Choix des investissements**. France : S.E.D.I.F.O.R, St-Laurent-du var, 1ère édition, 1979, P35.

10- سعيد توفيق عبيد، **الاستثمار في الأوراق المالية**. القاهرة: مكتبة عين شمس، 1998 ، ص23 .

11- المرجع نفسه ، ص23-24.

- التضحية بقيم مالية أو مبالغ في الوقت الحالي.
- توقع الحصول على قيم أكبر مستقبلا مما يعني إنتظار عائد من الإستثمار.
- أن هذا العائد المنتظر الحصول عليه ليس مؤكدا أي تصاحبه درجة ما من عدم التأكد.

و يعتبر عنصر عدم التأكد أساس التفرقة بين الإستثمار و الإدخار . إذ أن هذا الأخير(الإدخار)عائده مؤكد. و هناك من يعرف الإستثمار بأنه" :نشاط إقتصادي يتخلي عن جزء من الإستهلاك الحالي، و يتطلع إلى زيادة المخرجات في المستقبل . وهو يتضمن رأس مال مادي ملموس (أبنية، معدات، و بضائع مخزونة) و إستثمارات غير ملموسة (التعليم " الرأس مال البشري "، البحوث، التطوير، و الصحة)[1].

الإستثمار هو كل ما ينفق من أجل الحصول على مردود أكبر في المستقبل[2]. و هذا من خلال إمتلاك أصل من الأصول على أمل أن يتحقق من ورائه عائدا في المستقبل . و الاستثمار قد يكون في أصل حقيقي أوفي أصل مالي.[3]وهو ما إعتمده طاهر حيدر حردان، إذ ميز بين معنيين للإستثمار هما:

- الإستثمار بالمعنى الإقتصادي : في الاقتصاد غالبا ما يقصد بالإستثمار معنى إكتساب الموجودات المادية وذلك لأن الإقتصاديين ينظرون إلى التوظيف أو التثمير للأموال على أنه مساهمة في الإنتاج. و الإنتاج هو ما يضيف منفعة أو يخلق منفعة تكون على شكل سلع و خدمات . و هذا الإنتاج له عدة عناصر مادية و بشرية ومالية . و بالتالي فإذا كان المال عنصر إنتاج فلابد أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية موجودة.[4]

- الإستثمار في الإدارة المالية : عادة ينظر إلى الإستثمار -من قبل رجال الإدارة- على أنه إكتساب الموجودات المالية و حسب. و يصبح الإستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق و الأدوات المختلفة من أسهم و سندات و ودائع ...الخ [5]. أي من وجهة النظر المالية، يتكون الإستثمار من " كل إنفاق يحدث مداخيل في فترة طويلة و بالتالي يسترجع خلال عدة سنوات "[6]. أي حبس أرصدة حاضرة بغرض الحصول على عائد مستقبل في صورة دخل أو على هيئة زيادة في قيمة رأس المال.[7] وفق هذا المفهوم، " فإن عملية الإستثمار تقتضي أن تكون القيمة المتوقع الحصول عليها كمداخيل مستقبلية على الأقل تساوي الدخل

1- ساموبل سون، و ويليام د .نوردهاوس،(ترجمة :هشام عبد الله)، **الاقتصاد**. عمان: الأهلية للنشر و التوزيع، ط2، 2006 ، ص779 .

2- بشير عباس العلاق، **المعجم الشامل لمصطلحات العلوم الإدارية، المحاسبية، التمويل و المصارف**. ليبيا، بنغازي:الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، ط1، 1996، ص269

3- منير ابراهيم هندى، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**. الاسكندرية : منشأة المعارف، 1999 ، ص5.

4- طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**. عمان: دار المستقبل للنشر و التوزيع، 1997 ، ص ص13 -14 .

5- المرجع السابق، ص 14 .

6-.Jaques Margerin et Gérard Ausset, Op.cit, P36

7- عبد الفتاح مراد، **موسوعة مصطلحات الجات و منظمة التجارة العالمية**. (ب م)، (ب ن)، (ب ت)،ص407 .

الحالي المخصص لإنجاز هذه العملية (الإستثمار)[1] .

3 - تعريف الإســـتثمـــار في التـــشـــريع الجـــزائـــري:

أصدر المشرع الجزائري منذ الإستقلال إلى سنة 2000 مجموعة من القوانين تخص الإستثمار ولم يتعرض في أي منها إلى تعريف الإستثمار، لكنه في الأمر رقم 01-03 الصادر سنة 2001 و المتعلق بتطوير الإستثمار، فقد تناول هذا المصطلح في مادته الثانية كالتالي[2] :

يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يلي:

1- إقتناء أصول تندرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة؛

2- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛

3- إستعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

بالتأمل في هذه التعريفات الثلاثة نجد أنها إستوعبت مفهوم الإستثمار بكل جوانبه، وأتت على عناصره وأركانه، ومكوناته الأساسية وتكاملت في إعطاء صورة شاملة للدلالة عليه، فالإستثمار عملية تجميعية تكونية لموارد مختلفة وعناصر متعددة تهدف إلى إيجاد مخرجات ومنتجات جديدة. و هو كل نشاط اقتصادي مرخص به قانونا (مشروع). يحدث زيادة في الطاقة الانتاجية من السلع الاستهلاكية والرأسمالية و الخدمات. مع إشتمال الطاقـــة الإنتاجية وفق هذا التعريف على الجانب المادي الملموس المتمثل في التجهيزات الصناعية و البنية الأساسية من طرق و مطارات و موانئ ...الخ، و الجـــانب غـــير الـــملموس المتمثل في التعليم و التكوين (الاستثمار البشري) والبحث والتطوير. وهنا ينبغي التمييز بين الإستثمار و رأس المال، إذ أن الإستثمار هو التغير في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية محددة. خلاف رأس المال الذي يمثل تدفق و ليس رصيد قائم. وهذا يعني أنه في حين يقاس رأس المال عند نقطة زمنية محددة، فإن الاستثمار يمكن قياسه خلال فترة زمنية معينة [3].

1- Nathalie Mourgues, **L'évaluation des investissements.** Paris : ECONOMICA, 1995, P 5.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رئيس الجمهورية، الأمر رقم 01-03، الصادر بتاريخ 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار،(**الجريدة الرسمية**. العدد47 ، الصادرة بتاريخ 2001.08.22)، ص5 .

3- عادل عبد العظيم، **أنواع الاستثمار**. على الموقع الالكتروني لمعهد التخطيط العربي،org.api-arab.www//:h تاريخ الدخول: 2014/09/22.

مطلب ثاني: الإســـــــتثمار أهميــته و أهــدافه .

الإستثمار من المتغيرات الإقتصادية ، التي لها دور هام في مسار النظام الإقتصادي، وذلك لتطوره الديناميكي على مدار الزمن. والإستثمار وثيق الصلة بمتغيرات إقتصادية كلية عديدة، مثل الدخل، الإدخار، مستوى التوظيف والإنفاق الإستثماري.

1- أهــمية الإســتثــمار:

يحتل الإستثمار أهمية كبيرة في النشاط الإقتصادي لعدة أسباب هي[3]:

- يعتبر واحدا من أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية، وهذا ما أثبتته الكثير من الدراسات الإقتصادية والإجتماعية، و هو من أحد العوامل الأساسية في عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية؛
- يعتبر واحدا من أهم المكونات الرئيسية من مكونات الطلب الكلي أو الإنفاق القومي؛
- يتميز الإنفاق الإستثماري عن الأنواع الأخرى للإنفاق بأنه شديد التقلب، نظرا لكون التغيرات التي تحدث في قطاع السلع الرأسمالية تكون أسرع بكثير من التغيرات التي تحدث في قطاع السلع الإستهلاكية و الخدمات؛
- مساهمة الإستثمار في إحداث التطور التكنولوجي؛ وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج ما يعمل على تخفيض تكلفة السلع والخدمات المقدمة للمستهلكين؛
- مساهمة الإستثمار في إمتصاص البطالة من خلال الحاجة إلى العديد من الأيدي العاملة؛
- مساهمة الإستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع، لأنه عادة ما يصاحب الإستثمار إقامة وبناء جسور أو شق طرقات و غيرها؛
- يساهم الإستثمار في تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع، وذلك بتوفير وتأمين حاجيات المواطنين من سلع أساسية وكمالية، والتخلص من التبعية الإقتصادية.
- تساهم الإستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة، وذلك من خلال المداخيل التي تقوم بإستحداثها وما يترتب عليها من ضرائب ورسوم، بإستعمال هذه الحصيلة لتغطية النفقات العامة؛
- يساهم الإستثمار في تنفيذ السياسة الإقتصادية للدولة من خلال إنجاز المشروعات التي تحقق هذه السياسة.

كما أن الاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية و النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فقد ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستوى معيشة مرتفع في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية .

1– علي صحروي، **مظاهر الجباية في الدول النامية و أثرها على الإستثمار الخاص من خلال إجراءات التحضير الجبائي (التجربة الجزائرية).** (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الإقتصادي، جامعة الجزائر، 1991-1992)، ص123.

2- أهداف الإستثمار:

للإستثمارات مجموعة من الأهداف الإقتصادية التكنولوجية الإجتماعية والسياسية تعود بالفائدة على الدولة والفرد ويحصل من تحقيقها على إشباع إحتياجاته ورفع معدلات النمو والإستقرار الإقتصادي وتنمية الثروة الوطنية، وهو ما يمثل التنمية الإقتصادية :

1.2-الأهداف الإقتصادية: و تتمثل فيما يلي[1]:

- زيادة الإنتاج السلعي و الخدمي الممكن تسويقه بفاعلية، و بالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني؛
- زيادة قدرة الإقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، و إيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة و رأس المال و الأرض و الإدارة، بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها و أشكالها.
- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه، كعائد على رأس المال المستثمر و لزيادة نموه و تطور، و زيادة قدرة المشروع على الإستخدام الكفأ لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام و الطاقة، بإستخدام الطرق التشغيلية و التكنولوجية المتقدمة.
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع و الخدمات و عرضها بالسوق المحلي، لإشباع حاجة المواطنين، و كذلك للحد من الواردات و العمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير و لتحسين ميزان المدفوعات؛
- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية و السلع الوسيطة المنتجة محليا، لزيادة قيمتها المضافة و بالتالي زيادة العائد و المردود الإقتصادي، و توفير ما تحتاجه الصناعات و أوجه النشاط الإقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج و المعدات و الآلات الخاصة بها.
- تقوية بنيان الإقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الإختلالات الحقيقية القائمة فيه، ويعيد توزيع المساهمات و مشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة[2].

2.2- الأهداف التكنولوجية: و تتمثل فيما يلي[3]:

- تطوير التكنولوجيا و أساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء بإحتياجات الدولة و الأفراد؛
- اختيار الأنماط و الأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو و التنمية بالدولة؛

1- محمود حسن الوأد، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2007 ، ص142 .

2- آدم مهدي أحمد، **الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية .** القاهرة: الشركة العالمية للطباعة و النشر،1999 ، ص7.

3- المرجع نفسه ، ص 8.

- تطوير و إستيعاب التكنولوجيا و أساليب الإنتاج التي تم إستيرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية؛

- المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد، بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ و الإقتداء به من جانب المشروعات المماثلة و المنافسة.

3.2- الأهداف الإجتماعية [1]:

- تطوير هيكل القيم و نسق العادات و التقاليد بالشكل الذي يتوافق مع إحتياجات التنمية الإجتماعية والإقتصادية و القضاء على السلوكيات الضارة.

- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة، بين مختلف مناطق الدولة عن طريق إستخدام المشروع الإستثماري كأداة للإسراع بتنمية و تطوير بعض مناطق الدولة.

- القضاء على كافة أشكال البطالة، و بؤر الفساد الإجتماعي و الأمراض الإجتماعية الخطرة التي تفرزها البطالة.

- تحقيق العدالة في توزيع الثروة و ناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج.

- تحقيق الإستقرار الإجتماعي و الإقلال من حالات التوتر و القلق الإجتماعي و ذلك بتوفير إحتياجات المجتمع من السلع و الخدمات الضرورية.

- إرساء روح التعاون و العمل كفريق متكامل و بعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الإستثماري.

4.2- الأهداف السياسية[2]:

- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى و المنظمات؛

- إيجاد قاعدة إقتصادية تعمل على تعميق و تعزيز الإستقلال الوطني بمضمونه الإقتصادي؛

- زيادة القدرة الأمنية و أداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس إقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي؛

- تغيير نمط و سلوكيات البشر و تنظيمهم ضمن كيانات و منظمات و مشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن؛

- تغذية القدرات الدفاعية و الحربية للدولة سواء للإستخدام العسكري أو في حالة السلم.

1- لعبني عمر، **إشكالية الاستثمار في الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**. (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005- 2006)، ص56.

2- منصوري الزين، **آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**. (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005-2006)، ص24.

مطلب ثالث : أنواع الاستثمار و محدداته.

1- أنواع الإستثمار:

تتعدد الإستثمارات حسب المعيار المستخدم في تصنيفها من حيث طبيعة أدواتها أو نوع ملكيتها أو المكان الجغرافي لتواجدها أو جنسية القائم بها... الخ، و فيما يلي البعض من هذه التصنيفات.

1.1- حسب نوعية الإستثمار:

يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الإستثمارات وفقا لهذا المعيار و هي:[1]

أ- **إستثمارات إقتصادية:** تهدف إلى مباشرة إنتاج سلع وخدمات تخصص للإستهلاك و للإستثمار. كالمشروعات الصناعية و الزراعية و الخدمية... الخ.

ب- **إستثمارات إجتماعية:** تهدف إلى زيادة الرفاهية الإجتماعية للفرد، كتلك الموجهة للأنشطة الرياضية و الثقافية و الصحية و الترفيهية...الخ.

ج- **إستثمارات إدارية:** تهدف إلى تطوير المرافق الإدارية التي تصون المجتمع، أو تنظم أداءه، و ذلك كمرفق الجيش و الأمن و المصالح الحكومية.

د- **إستثمارات في الموارد البشرية:** تقوم على التنمية البشرية، و تتجلى في برامج تدريب المواطنين والمدارس الرسمية و أنواع أخرى من التعليم، فهذا الاستثمار يركز على الثروة البشرية.

2.1- حسب أداة الإستثمار:

تصنف الاستثمارات وفقا لهذا المعيار إلى إستثمارات حقيقية أو مادية و إستثمارات مالية و إستثمارات معنوية.

أ- **الإستثمارات الحقيقية أو المادية :** و تسمى أيضا بإستثمارات الأعمال أو إستثمارات المشروعات أو الإستثمارات في غير الأوراق المالية . و " يعتبر الإستثمار حقيقيا ... متى وّفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار و السلع و الذهب... الخ، و يقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة إقتصادية في حد ذاته و يترتب على استخدامه منفعة إقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة"[2].

1- عبد الكريم بعداش، **الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005.** (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، 2007-2008)، ص 35.

2-Denis Babusiaux, **Décision d'investissement et calcul économique dans l'entreprise**. Paris : Economica, 1990, P.P 7-8.

بمعنى أن هذه الاستثمارات تتعلق " بشراء أو إنشاء سلع تجهيزية. تسمح بتجديد المعدات القديمة أوالمهجورة (إستثمار تعويضي)؛ أو تنمية طاقة النشاط في المؤسسة سواء في نفس القطاعات التي تعمل فيها عادة (إستثمار توسعي) أو في قطاعات جديدة (إستثمار تنوعي) [1]".

ب- **الإستثمارات المالية :** و هي " شراء تكوين رأسمالي موجود . و هذا يعني شراء حصة في رأسمال (سهم) أو حصة في قرض (سند أو شهادة إيداع أو إذن خزينة) ، تعطي مالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد و بالحقوق الأخرى التي تضمها القوانين ذات العلاقة"[2] .

ج- الإستثمارات المعنوية : و تتعلق بإمتلاك أو كسب المعارف كشراء التراخيص، أو إنجاز أعمال بحثية علمية، و تكوين العمال ... الخ [3] .

فالإستثمارات الحقيقية أو المادية أو العينية وتدعى أحيانا اللاإقتصادية لها كيان مادي ملموس و ذات صلة بالطبيعة و بالبيئة، بينما الإستثمارات المالية تعبر عن حقوق وإلتزامات تنشأ بين طرفين نتيجة معاملات بينهما أداتها أوراق تسمى الأصول المالية. و هذه الأخيرة:" عبارة عن وثائق و مستندات تبرهن على حق حاملها بمطالبة الجهة التي أصدرتها بقيمتها و عوائدها"[4] . فإذا كان الإستثمار المادي هو الحصول على الأصول المادية أو الملموسة، فإن الإستثمار المالي يعني بتوفير الأموال اللازمة للحصول على هذه الأصول المادية.[5] فهناك إرتباط وثيق بين هذين النوعين من الإستثمار (المادي و المالي)، بحيث يستخدم الإستثمار المالي في الحصول على أدوات الإستثمار المادي، أي أن الإستثمار المالي هو أداة تمويلية للإستثمار المادي.

3.1- حسب معيار التعدد و عدم التعدد[6]:

و يقصد بالتعدد تنوع الإستثمار في أكثر من أداة واحدة من أدوات الاستثمار المادي و المالي .أما عدم التعدد فهو الإستثمار في أداة واحدة فقط لا أكثر .لذلك يكون تقسيم الاستثمار إلى قسمين هما:

أ- **إستثمار متعدد :** و يسمى أيضا بإستثمار المحفظة، حيث يقوم المستثمر بالاستثمار في عدة أنواع مختلفة من أدوات الإستثمار المادية و المالية في نفس الوقت.

1- زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي**. عمان: دار وائل للنشر، ط1، 1998، ص ص: 37-38.

2- المرجع نفسه، ص 39 .

3- Denis Babusiaux, Op. cit, P 8.

4- زياد رمضان، المرجع السابق، ص 16 .

5- سعيد توفيق عبيد، مرجع سابق، ص ص:24-25 .

6- المرجع نفسه، ص26.

ب- إستثمار غير متعدد (وحيد) : و هو القيام بعمل إستثمار واحد فقط كأن يقوم الشخص الطبيعي أو الإعتباري. بشراء أصل مادي أو شراء أصل مالي ".و هذا حتى لو تكررت عملية الشراء لنفس الأصل فيبقى نوع الإستثمار وفق هذا المعيار إستثمار غير متعدد أي وحيد . كأن يشتري شخص سهما واحدا فقط لشركة ما أو عدد من أسهم نفس الشركة. فالإستثمار يكون وحيدا حتى لو تعددت وحداته طالما أنه من نفس النوع، و لكنه يكون متعددا (محفظة) و لو ضم إستثمارين فقط من نوعين مختلفين.

4.1- حسب معيار القائم بالإستثمار[1]:

يعتمد هذا التصنيف على شخصية المستثمر إن كانت شخصية طبيعية أو شخصية إعتبارية، لهذا تصنف الإستثمارات إلى إستثمارات مؤسسية و إستثمارات شخصية.

أ- الإستثمارات المؤسسية : و هي الاستثمارات التي تنفذ من طرف أشخاص اعتباريين (مؤسسات، هيئات...) و ليس طبيعيين، أي استثمارات المؤسسات بكل أنواعها في مختلف مجالات الإستثمار و بإستخدام مختلف أدوات الإستثمار المادية و المالية.

ب- الإستثمارات الشخصية : و هي تلك التي ينفذها شخصا طبيعيا بمفرده دون الإشتراك مع غيره من الأفراد أو المؤسسات . بغض النظر عن أدوات الإستثمار التي يستخدمها إن كانت مالية كالأسهم و السندات، أو مادية كالعقارات و غيرها، أو مزيج من الأدوات المادية و المالية.

5.1- حسب معيار ملكية الاستثمار[2]:

و نقصد بمعيار الملكية إن كان الإستثمار ملكا للدولة فقط، أو لفرد أو لمجموعة من الأفراد فقط، أو موزعة بين فرد واحد أو مجموعة من الأفراد من جهة، و الدولة ممثلة بمؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات من جهة أخرى .أي ما يسمى بالإستثمار العام و الإستثمار الخاص و الإستثمار المختلط.

أ- الإستثمار الخاص: و هو ما يقوم به " شخص أو مجموعة من الأشخاص تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة".

ب- الإستثمار العمومي: و هو ما تقوم به مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات مملوكة للدولة تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات العمومية.

1- سعيد توفيق عبيد، المرجع السابق، ص 26 .

2- المرجع نفسه، ص27.

ج- الإستثمار المختلط : و هو ما يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد أو مؤسسة خاصة أو مجموعة من المؤسسات الخاصة من جهة و مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات العمومية من جهة ثانية تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات المختلطة بحيث تكون ملكية هذا الاستثمار موزعة بين طرف خاص و طرف عمومي.

6.1- حسب المعيار الجغرافي[1]:

تصنف الاستثمارات وفقا لهذا المعيار إلى استثمارات داخلية و أخرى خارجية.

أ- الإستثمارات الداخلية : هي جميع الإستثمارات المنجزة داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني باستثناء المناطق الحرة بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مالية أو حقيقية، و عن جنسية المستثمر، وطني مقيم أو أجنبي.

ب- الإستثمارات الخارجية : هي جميع الإستثمارات التي تتم خارج الحدود الجغرافية لبلد ما من طرف مواطنيه، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، أو استثمارات الأجانب داخل بلد ما . و يصطلح على النوع الأول بالاستثمار الأجنبي الصادر و على النوع الثاني بالاستثمار الأجنبي الوارد وفق معيار الجنسية الآتية دراسته.

ج- الإستثمار في المناطق الحرة : و هو الإستثمار القائم في قطعة أرض تابعة للدولة و لها حدود جغرافية واضحة و تقع في نطاق ميناء بحري أو بري أو جوي أو بالقرب منه، و يتم عزلها جمركيا عن الدولة، بحيث تعامل البضائع الداخلة إلى هذه المنطقة من الدولة ذاتها معاملة الصادرات و معاملة البضائع الخارجة منها لهذه الدولة معاملة الواردات، و مع أنها تخضع لسيادة الدولة و تطبق عليها نفس قوانين الدول، إلا أنها تتمتع بنظام قانوني خاص من حيث نظام العمل، و منح تراخيص شغل الأراضي والعقارات، و دخول و خروج البضائع إليها و منها... الخ.

7.1- حسب معيار الجنسية[2]:

و نميز هنا بين نوعين من اللإستثمارات هما:

أ- الإستثمارات الوطنية : هي جميع الإستثمارات المادية و المالية التي يقوم بها المواطنون المقيمون داخل و خارج الحدود الجغرافية لوطنهم الأصلي، أي إستثمارات المواطنين داخل وطنهم(الإستثمار المحلي)، و إستثماراتهم في بلدان أخرى (الإستثمار الخارجي الصادر).

ب- الإستثمارات الأجنبية : و هي جميع الاستثمارات المادية و المالية التي يقوم بها الأجانب (غير

1- عبد الكريم بعداش، **الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005.** مرجع سابق، ص39.
2- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

المقيمين) داخل دولة ما، أي مجموع الاستثمارات الداخلية المنفذة من قبل الأجانب سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات. و يصطلح في الأدب الاقتصادي عن الاستثمارات الأجنبية المالية بالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أو الإستثمارات الأجنبية في المحفظة .أما الإستثمارات الأجنبية المادية فيصطلح عليها بالإستثمارات الأجنبية المباشرة، و هي نوعين:

- إستثمارات أجنبية مباشرة صادرة: تتمثل في الاستثمارات المادية للمواطنين) مؤسسات و أفراد(خارج وطنهم.
- إستثمارات أجنبية مباشرة واردة: تتمثل في الإستثمارات المادية للأجانب غير المقيمين(مؤسسات و أفراد) في بلد ما.

إن التصنيفات السابقة لأنواع الاستثمارات لا يمكن الفصل بينها بصفة كاملة بل يقع التداخل بينها بشكل كبير . فقد يكون الإستثمار داخل البلد يقوم به فرد أو مؤسسة أو مجموعة من الأفراد أو مجموعة من المؤسسات العمومية و الخاصة منها الوطنية (المحلية) و الأجنبية باستخدام أدوات استثمارية متنوعة مادية و مالية . مما يعني أن هذا النوع من الاستثمار يسري عليه أكثر من معيار واحد، حيث ينطبق عليه المعيار الجغرافي و النوعي و الشخصية و المؤسسية و الملكية و الجنسية و التعدد.

2- محددات الإستثمار:

تتمثل محددات الإستثمار في مجموعة الظروف والسياسات الإقتصادية والسياسية والقانونية والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الإستثمارية، وعن طريقها يمكن للمستثمر تحديد ما إذا كان هناك تشجيع و تحفيز وجذب للإستثمار أم لا، وهذه الظروف تؤثر سلبا أو إيجابا على نجاح المشروعات الإستثمارية، وبالتالي في حركة إتجاه الإستثمارات نحو دولة دون الأخرى، ويمكن إجمال هذه الظروف أو المقومات في ثلاثة جوانب أساسية هي[1]:

1.2- الظروف الإقتصادية:

تلعب الظروف الإقتصادية الدور الأساسي في توجيه الإستثمارات وتنميتها، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

أ- توافر البنية التحتية:

يعتبر وجود البنية التحتية في الدولة من طرق ومواصلات وخدمات ومرافق العامة من أهم العوامل التي تؤثر على حجم الإستثمارات وتوزيعها بين مختلف القطاعات الإقتصادية وبين المناطق.

1- حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**. مرجع سابق ، ص 49.

ب- توافر مشروعات إستثمارية ذات ربحية وجدوى إقتصادية معقولة:

يعتبر الربح هو المحرك الأساسي لإتخاذ قرار الإستثمار، ويقاس الربح عن طريق الفرق بين الإيرادات الكلية المتوقعة والتكاليف الكلية المتوقعة، وذلك ضمن إطار المخاطر المحتملة، حيث يتوجب وجود خريطة إستثمارية ودراسات جدوى مبدئية، وهو الشيء الذي تفتقده الدول النامية، فأي مستثمر يتوقع الحصول على عائد للمخاطرة والتضحية بالسيولة، فالمخاطرة قد تنشأ بسبب تغير الأحوال الإقتصادية أو سوء تقدير لما يحمله المستقبل، وبالتالي كلما كان عنصر المخاطرة كبيرا كان العائد اللازم لهذا الإستثمار كبيرا[1].

ج- تكاليف الإستثمار:

يعتبر كل من سعر الفائدة والضرائب من أهم العوامل التي تؤثر على زيادة حجم الإستثمارات.

- **سعر الفائدة :** وهو السعر الذي يدفعه المستثمر إذا ما إقترض المال اللازم للإستثمار من مصادر الإقراض المختلفة، فإذا كان التمويل بالمصدر الداخلي فإن المستثمر لا يقوم بأي إقراض خارجي يدفع عليه سعر الفائدة، أما إذا كان التمويل بالمصدر الخارجي فإن معدل الفائدة يشكل تكلفة مباشرة وعلانية، وبما أن أغلبية المشاريع الإستثمارية تعتمد على الإقتراض فإن سعر الفائدة يلعب دورا مهما في الطلب على رأس المال، وبالتالي التأثير على الإستثمار، حيث تكون هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الإستثمار؛

- **الضرائب :** تعد الضرائب من أهم التكاليف المؤثرة على الإستثمار، لذلك على الدول الراغبة في إستقطاب الإستثمارات وتنميتها تطبيق نظام ضريبي يخفف من آثارها السلبية على معدلات الإستثمار، وهذا عن طريق منح الإعفاءات الضريبية الدائمة و المؤقتة و تطبيق معدلات منخفضة وفق معاملة تمييزية بين القطاعات الإقتصادية والمناطق الجغرافية، مما يحفز المستثمرين على الإستثمار في تلك القطاعات والمناطق.[2]

د- حجم السوق واحتمالات النمو:

يتناسب معدل الإستثمار طرديا مع هذا العامل، فيبتعد المستثمر عن الإقتصاديات الضعيفة التي تتضاءل فرص تقدمها في المستقبل وتقاس قوة الإقتصاد إستنادا للمقاييس التالية [3]:

- **معدل زيادة الناتج الوطني :** تتناسب معدلات الإستثمار طرديا مع هذا المعدل، لأن زيادة معدل الدخل يزيد من معدل الإستهلاك و بالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية لتوفير هذه الإحتياجات المتزايدة في المجتمع، وبهذا

1- طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص 39.

2- حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**. مرجع سابق، ص 49.

3- صلاح الدين شريط، **دور صناديق الإستثمار في سوق الأوراق المالية –دراسة تجربة جمهورية مصر العربية- مع إمكانية تطبيقها على الجزائر. (**رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر،2011-2012)، ص56.

تنشط الإستثمارات، كما أن زيادة معدلات الدخل تزيد من معدلات الإدخار التي بدورها تزيد من حجم الإستثمارات [1] ؛

- **معدلات نمو عناصر الإنتاج :** يعمل التقدم التكنولوجي والإختراعات على تطوير عناصر الإنتاج ونموها، واكتشاف طرق وأساليب إنتاج حديثة تزيد من إنتاج السلع والخدمات، حيث تعمل هذه الأساليب على زيادة حجم الإستثمارات بدافع الرغبة في خفض التكاليف وزيادة الإيرادات؛

- **معدلات التضخم ومدى ثباتها واستقرارها :** فإرتفاع أو إنخفاض هذه المعدلات تعكس مدى قوة السياسة المالية والنقدية المؤثرة في هذه المعدلات، فارتفاعها يؤدي إلى إضعاف الإقتصاد، لآثارها السلبية ولاسيما على الصادرات التي ترتفع أسعارها، مما يبعدها عن نطاق المنافسة، وبالتالي هروب رأس المال من الداخل؛

- **شروط التجارة وقوة إتجاهاتها :** فتحسين هذه الشروط وتوجيهها يزيد من قدرة الدولة على جذب الإستثمارات وتوسعها.

ه- وجود بيئة إقتصادية مستقرة:

يعني بالبيئة الإقتصادية المستقرة هو إستقرار السياسات الإقتصادية العامة، بما فيها السياسات المالية والنقدية بطريقة مدروسة ومنظمة تحكمها توجهات واستراتيجيات طويلة المدى، تزرع في نفوس المستثمرين المحليين والأجانب الأمن والإطمئنان في تنفيذ مشروعاتهم وفق جداولهم الإقتصادية المخطط لها، بحيث تكون هذه السياسات مرنة ومتفتحة وغير متضاربة الأهداف [2].

و- وجود عوامل أخرى:

بالإضافة إلى العوامل السابقة هناك عوامل إقتصادية أخرى تتمثل في تراكم رؤوس الأموال، وزيادة الطلب على الإستهلاك، التسهيلات الإئتمانية الداخلية، الإعفاءات الجمركية على الواردات من الأجهزة والمعدات، إضافة إلى منح فترات سماح وإعفاءات ضريبية لمدة معينة من حياة المشروع، وكل هذه العناصر الإقتصادية تحدد بدورها زيادة الطلب على الإستثمار.

2.2- الظروف القانونية:

يتميز الإطار القانوني في مجال الإستثمار بأهمية بالغة كونه يحدد الحقوق والإلتزامات المرتبطة بالإستثمار، ويوفر له الحماية اللازمة محليا ودوليا، وتتمثل هذه الظروف القانونية فيما يلي[1]:

1- ناظم محمد نوري الشمري و آخرون، **أساسيات الإستثمار العيني والمالي**. الأردن: دار النشر، 1997 ، ص53.

2- عبد المجيد عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية، تحليل جزئ وكلي.** القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 1997 ، ص 395.

أ- وجود نظام قانوني وتشريعي واضح و متكامل: إن وجود هذا النظام القانوني والتشريعي يسمح بتنظيم الأنشطة الإقتصادية عامة والإستثمارات خاصة، وهذا النظام يجب أن يتميز بالبساطة و المرونة، وقابل للتطور وفقا لمتطلبات التنمية في الدولة، وما يستجد من ظروف إقتصادية و سياسية محلية و دولية.

ب- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين: إن وجود مثل هذا النظام القادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات المتعلقة بالإستثمار بأسرع وقت ممكن، يشجع على جذب الإستثمارات .

ج- وجود نظام قانوني يحدد الضمانات اللازمة للمستثمر: بجب أن يكون هناك نظام قانوني يحدد الضمانات اللازمة للمستثمر من جميع أنواع المخاطر كالتأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، كما يكفل له تحويل الأرباح إلى الخارج، وحرية دخول وخروج رأس المال، فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل له حماية حقوق الملكية الفكرية.

د- وجود الإتفاقيات الدولية بين الدول: يعد وجود هذه الإتفاقيات بين الدول في مجال تشجيع الإستثمارات وفي منع الإزدواج الضريبي وغيرها من الإتفاقيات، من أهم الظروف المناسبة لتنمية الإستثمارات المحلية وجذب الإستثمارات الأجنبية، وتسهيل إنتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول.

3.2 - الظروف السياسية:

إن تمتع الدولة بالإستقرار السياسي والإجتماعي سينعكس إيجابيا على الإستثمارات واستقرارها ونموها، فالمستثمر الذي هو بصدد إتخاذ قرار الإستثمار لابد من أن يأخذ يعين الإعتبار ما يلي[1]:

أ- المخاطر غير الإقتصادية: وهي المخاطر التي تنشأ في الغالب عن عدم الإستقرار السياسي، كإحتمال التأميم، مصادرة الملكيات الخاصة، التدخل الحكومي في الأنشطة الإقتصادية، وحجم القطاع العام، ومدى ما تتمتع به مشروعات القطاع العام المنافسة لنظيرتها من القطاع الخاص من دعم وتحفيزات.

ب- العلاقات السياسية بين الدول: تلعب العلاقات السياسية بين الدول المضيفة للإستثمارات والبلدان المصدرة له دورا بارزا في إنتقال رؤوس الأموال وتوجيهها [2].

ج- شكل النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة داخليا: إن انتهاج الدولة لنظام سياسي منفتح يعتمد على الديمقراطية، يستقطب المستثمرين بدرجة أكبر من النظم الأخرى، وذلك لما يحمله من إحترام للحقوق والإلتزام بالقوانين، وبالتالي الشعور بالأمان من جانب المستثمر، غير أن الأنظمة الأخرى معظمها تنفرد فيها

1- عبد المجيد عبد الحميد، **مدى فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الإستثمار المباشر**. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 1998 ، ص 15.
2- صلاح الدين شريط، مرجع سابق، ص 57.

السلطة باتخاذ القرارات التي قد لا تحمل إحتراما للحقوق، مما يجعل المستثمرين يتخوفون من القيام بالإستثمار في ظل هذه الأنظمة [1].

1- أحمد شرف الدين، **طرق إزالة المعوقات القانونية للإستثمار(تشخيص الحالة المصرية)**. القاهرة: دار الكتب، القاهرة، 1993 ، ص12.

مبحث ثاني: مناخ الإستثمار مؤشراته مخاطره و أدواته .

يعتبر المناخ الإستثماري نتاج تفاعل العوامل الإقتصادية ، الإجتماعية والسياسية ، التي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه و تحفيزه إلى إستثمار أمواله في دولة ما دون الأخرى، إلا أن نصيب أي دولة من الإستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الإستثماري للدولة الجاذبة للإستثمارات والمحفزة للإستثمار في هذه الدولة. نفتتح هذا المبحث بتعريف المناخ الاستثماري، ثم عرض أهم مكوناته الإقتصادية و غير الإقتصادية و نبين أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مستوى المناخ موضوع الدراسة ، إضافة إلى أهم المخاطر التي يتعرض لها الإستثمار و نختتمه بعرض أدوات الإستثمار و التي تمثل الأصل الحقيقي أو الأصل المالي الذي يمتلكه المستثمر لقاء الأموال التي يستثمرها.

مطلب الأول : تعريف مناخ الاستثمار و مكوناته .

هناك أكثر من تعريف للمناخ الاستثماري إضافة إلى مجموعة من المكونات و العوامل المؤثر على المناخ الإستثماري تختلف من مكونات إقتصادية إلى مكونات أخرى غير إقتصادية ستوضح فيما يلي:

1 : تعريف مناخ الإستثمار .

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة السياسات و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الإستثمارية، فهو مجموعة من المكونات و المعوقات و الأدوات و المؤشرات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع و جذب و تحفيز للإستثمار أم لا[1].

كما يمكن تعريف المناخ الاستثماري " بوصفه مفهوما شاملا ينصرف إلى مجمل الأوضاع و الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية و تأثير تلك الأوضاع و الظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية، و بالتالي على حركة الإستثمارات و إتجاهاتها، و هي تشمل الأوضاع و الظروف السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية و التنظيمات الإدارية.[2]

و بالتالي يقصد بالإستثمار: مجمل الظروف التي يمكن أن تؤثر على فر ص نجا ح المشروع الإستثماري في منطقة أو دولة معينة . و تعتبر هذه الظروف عناصر متداخلة تؤثر و تتأثر ببعضها البعضومعظمها عناصر متغيرة، يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعا جديد ة بمعطيات مختلفة ، و تترجم محصلتها لعناصر الجاذبة أو الطاردة للإستثمار. و تجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر

1- - ناجي بن حسين، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر**. مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول " سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية". قسم العلوم الإقتصادية، جامعة سكيكدة 15 مارس 2004 ، ص04 .

2- أميرة حسب الله محمد، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية**. مرجع سابق، ص34.

المحلي و الأجنبي تختلف من دولة لأخرى، و لا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة سلفا تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين دولة متقدمة وأخرى نامية[1].

من التعاريف السابقة يمكن القول أن المناخ الإستثماري يمثل مجموعة الظروف الطبيعية السياسية الإقتصادية القانونية التنظيمية الإجتماعية الأمنية و الثقافية التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، سلبا أو إيجابا في بيئة النشاط الإستثماري و قرارات المستثمرين (المحليين و الأجانب) الحاليين و المحتملين مستقبلا. ويرى البعض أن مناخ الاستثمار ينصرف إلى مجموعة من سياسات الإستثمار بالمعنى الواسع، حيث أن مناخ الإستثمار يتضمن كل السياسات و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الإستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية . و هي السياسة المالية و النقدية والتجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية و القانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الإستثمارية في أي اقتصاد قومي. و بالتالي فإن مناخ الإستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات و الأدوات و المؤشرات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع و جذب للإستثمار من عدمه، و هذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون و تهيئ بيئة مشجعة و مواتية وصالحة من عدمه[2].

2 : مقومات مناخ الإستثمار.

تنبع أهمية المناخ الإستثماري من خلال أثره على جلب أو طرد الإستثمارات الوطنية و الأجنبية . ذلك أن هذا المناخ يشتمل على جميع الجوانب التي يراها المستثمر ضرورية لنجاح إستثماراته، و ملائمة لممارسة نشاطه حاليا أ و مستقبلا، " حيث يتضمن مناخ الإستثمار كل السياسات و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الإستثمارية بما في ذلك السياسات الإقتصادية الكلية الأخرى و هي السياسة المالية و النقدية و التجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية و البيئية و القانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الإستثمارية في أي إقتصاد قومي".[3]

و يتكون مناخ الإستثمار من مجموعة عوامل تحدد مدى ملاءمة البيئة السياسية و الإقتصادية والإستثمارية والتشريعية، و درجة جاذبيته لإستقطاب و توطين الإستثمار، وتحقيق معدلات تبادلات تجارية متزايدة في الأسواق المفتوحة ترفع بدورها معدل النمـــو الاقتصادي، و تدفعه نحو الإستدامة التنموية

1- يعقوب علي جانقي، **تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و انعكاسها عل الوضع الاقتصادي**. ورقة بحث ضمن مؤتمر التمويل و الإستثمار" تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي"، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص04 .

2- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي** ، مرجع سابق، ص 190 .

3-المرجع نفسه، ص191.

التي تصل بالمجتمعات إلى الإزدهار و إرتفاع مستوى المعيشة.[1] و يمـــكن إيجا ز مكونات مناخ الإستثمار إلى المكونات الاقتصادية و المكونات غـــير الاقتصادية، من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: مناخ الإستثمار.

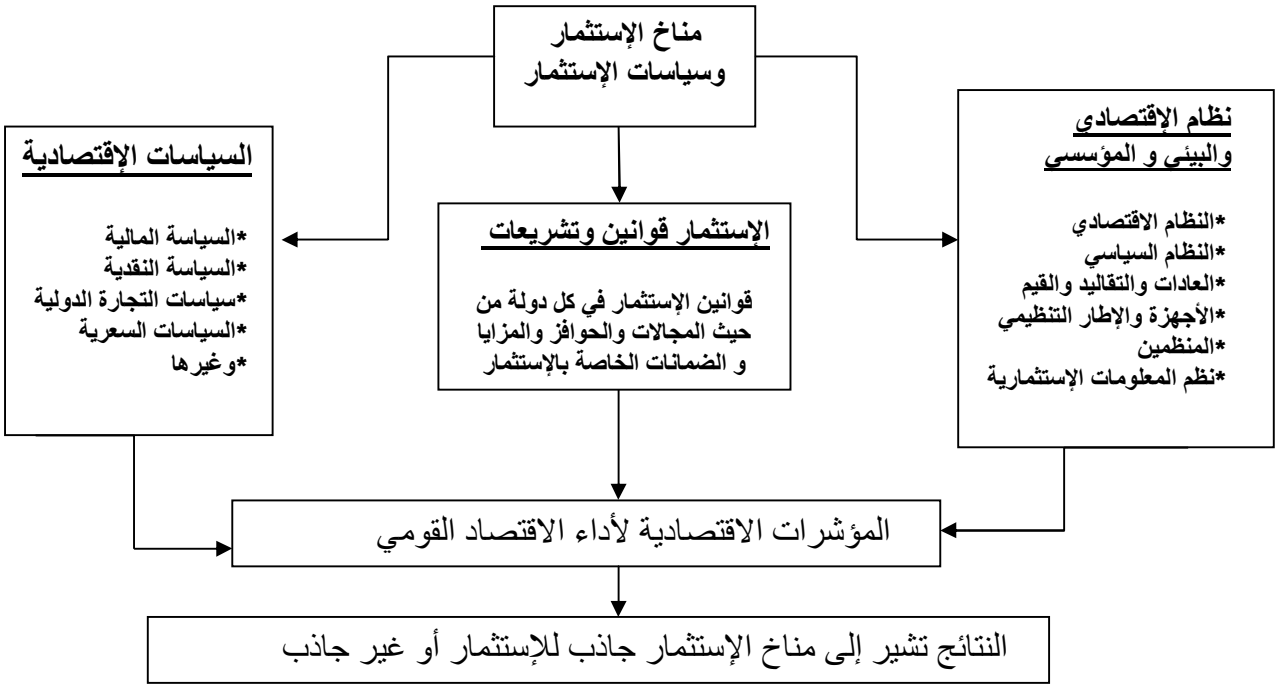

المصدر :عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي** ، مرجع سابق، ص391.

1.2- المكونات الاقتصادية للمناخ الإستثماري:

و تشمل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى آداء الإقتصاد الوطني و من أهمها:

أ- السياسة الاقتصادية: ينظر إلى السياسة الاقتصادية بخصوص المناخ الاستثمار من خلال ثلاث سياسات فرعية هي السياسة المالية و السياسة النقدية و سياسة التجارة الخارجية.[2]

أولا- السياسة المالية: تعد السياسة المالية للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية و ذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية، إذ تؤثر في الطلب الفعلي و بالتالي في مستويات النشاط و التشغيل

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية2004**. ص13، من الموقع الالكتروني http://www.iaigc.org تاريخ الدخول يوم: 29-10-2014.

- **الشكل رقم (01)**: عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي** . مرجع سبق ذكره ، ص391.

2- إجلال راتب و آخرون،" إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي". **المجلة المصرية للتنمية و التخطيط**،، مصر: معهد التخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأول، جويلية 2000 ، ص169 .

والمستوى العام للأسعار و غيرها.[1]و من نتائج هذه السياسة وقوع توازن أو عجز أو فائض في الميزانية العمومية، إلا أن الأمر غير المرغوب فيه بخصوص مناخ الاستثمار هو العجز المفرط المؤدي إلى ارتفاع كبير في معدل التضخم أو انكماش حاد و كساد اقتصاد ي .إذ" كلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة لا يؤدي إلى تضخم مرتفع، و لا يؤدي إلى انكماش و كسا د كبير، كلما كان ذلك جاذبا للإستثمار بحيث لا يكون العجز عائقا لنمو الإستثمار بأي حال من الأحوال".[2]

ثانيا- السياسة النقدية: تشير السياسة النقدية إلى التغيير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الإتجاه المرغوب، و قد تكون السياسة النقدية توسعية أو إنكماشية.[3]

و بخصوص مناخ الإستثمار ينبغي أن تتحكم السياسة النقدية على الأقل في كل من سعر الصرف و معدل التضخم. فالتقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الإستثماري، حيث أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى . كما قد تعرض المستثمر لخسارة باهضة غير متوقعة و لا سلطان للمستثمر عليها.[4]

ولمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسيير، و حجم الأرباح، و بالتالي حركة رأس المال . كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات، كما لإرتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تبعاته على مدى ربحية السوق، بالإضافة إلى فساد المناخ الإستثماري.[5]

فكلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار و العكس صحيح، و يتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، والمهم أن تكون متوافقة مع التغير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب و تتسم بالإستقرار.[6]

ثالثا- سياسة التجارة الخارجية: تساهم هذه السياسة في تحسين مناخ الإستثمار عندما تكون محفزة للصادرات و مشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، و تعمل على إزالة أو التخفيف من القيود التي تعرقل التجارة الدولية، متميزة بتعريفة جمركية مرنة و منخفضة و شفافة . قليلة الإجراءات و سهلة التنفيذ بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية[7].

1- إجلال راتب و آخرون، المرجع السابق ، ص169 .

2- عبد الحميد عبد المطلب ، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**، مرجع سابق، ص195 .

3- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**. الاسكندرية : الدار الجامعية للكتب ، 1997 ، ص226 .

4- عمر محمد عثمان صقر،" العولمة و الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة دول شمال افريقيا-". **المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية**، كلية التجارة و إدارة الأعمال، مصر، جامعة حلوان، السنة 13 ، العددان 3 و4، 1999 ، ص26.

5- المرجع نفسه ، ص27.

6- عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق، ص195 .

7- السيد عبد المولى، **المعاملة الضريبية للإستثمارات الأجنبية**. جامعة القاهرة: دار النهضة العربية، 1990 ، ص10.

و تنعكس آثار هذه السياسة إيجابا أو سلبا في الحساب الجاري من ميزان مدفوعات البلد المعني، حيث يحقق الحساب المذكور فائضا إذا كانت سياسة التجارة الخارجية جيدة و سليمة و بالتالي تجلب مستثمرين جدد، أو عجزا في الحالة المعاكسة و تكون منفرة للمستثمرين.

ب- درجة الإنفتاح الاقتصادي : إن التعامل الإقتصادي مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الإقتصادية في توجيهها، و عدم وجود إختلالات في هذه الأسواق.[1]

فكلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة دل ذلك على تحسن أكثر في ا لمناخ الاستثماري و العكس صحيح .
و يمكن الإستعانة ببعض المؤشرات الإقتصادية التي تعكس سلوك الإقتصاد عن الفترة السابقة و لفترات قادمة، و من هذه المؤشرات:

أولا- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي: حيث أن إرتفاع هذه النسبة معناه إعتماد الناتج المحلي الإجمالي عليها، مما يدل على الانفتاح الاقتصادي و العكس بالعكس. إذ أن إنخفاض هذه النسبة يدل على قلة الإنفتاح الإقتصادي أوإنغلاقه، الشيء الذي يساهم في رداءة مناخ الإستثمار.

ثانيا- درجة تركز الصادرا ت: إن إرتفاع درجة التركيز معناه إرتباط هذا الإقتصاد بعدد محدود من السلع المصدرة إلى عدد قليل من الدول . وهذا" يعرض الإقتصاد القومي إلى هزات عنيفة بعيدة عن إرادة الدول وهذا ما يستتبع ذلك من فرض للقيود على حركات عناصر الإنتاج".[2]

ج- قوة الإقتصاد المحلي و نموه: يعتبر معدل النمو الإقتصادي أحد أهم المؤشرات الإقتصادية، التي يستند عليها المستثمرون في عملية إتخاذ قراراتهم الإستثمارية، و إعتبر معظم المحللون الإقتصاديون، أن ظهور الإقتصاديات الناشئة، كان وراءه الإرتفاع في معدل النمو، حيث أثبتت هذه الإقتصاديات مقدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة و المحافظة عليها لفترة طويلة [3].

و من العوامل التي تؤخذ في الإعتبار عند قياس القوة الإقتصادية لأي بلد ما يلي:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة في البلد؛
- درجة المنافسة داخل السوق المحلية من جهة و قدرته على مواجهة المنافسة الخارجية من جهة أخرى؛

1- مصطفى عز العرب، **الإستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي**. المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للإقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة، نوفمبر 1988 ، ص97 .

2- مصطفى عز العرب، المرجع السابق، ص 97 .

3- خيري قدور، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح و الواقع**. (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002- 2003)، ص88.

- مدى كفاءة الجهاز المالي و المصرفي و حجم و نوعية الخدمات التي يقدمها؛
- مستوى التقدم التكنولوجي؛
- مدى توافر الموارد البشرية الكفأة و المؤهلة بمستويات متدرجة و تخصصات متنوعة.

د- التكاليف و البنية الأساسية : يهتم المستثمر بثلاثة عناصر أساسية للتكاليف هي: تكلفة المواد الخام و اليد العاملة و الضرائب على الأرباح بالإضافة إلى مستوى معدل التضخم، فعند تحديد قيمة تكاليف المواد الخام و اليد العاملة ينبغي النظر في مدى توفرها في البلد المضيف أم أنها ستستورد من الخارج . و في الحالة الأخيرة يؤخذ عنصر جديد في حساب هذه التكاليف و هو سعر صرف عملة البلد المضيف للإستثمار و مدى استقراره أو تقلبه. كما أن عدم إستقرار سعر صرف عملة بلد ما لا يحفز على تدفق الإستثمار الأجنبي إليه، بسبب صعوبة إجراء دراسات الجدوى الإقتصادية للمشاريع الإستثمارية و خسائر الصرف غير المتوقعة التي لا يمكن للمستثمر التحكم أو التأثير فيها.

و بخصوص اليد العاملة نشير إلى أن إنخفاض تكلفتها لم يعد عنصر جذب قوي للإستثمارات إذ ينبغي أن يصحب إنخفاض التكلفة: " الجودة المرتفعة، و العمالة المنتجة...، و قد ركزت البلدان التي نجحت في إجتذاب الإستثمار على تحسين التعليم العام، و التدريب على المهارات الصناعية، و تحقيق الإنضباط لعنصري العمل و الإدارة".[1]

و ينظر للضرائب على الأرباح من زاوية مدى ثقلها و شفافيتها و وضوح قواعد حسابها و إجراءات تسديدها دون التأثير سلبا على سيولة المشروع.

و بخصوص البنية الأساسية، يهتم المستثمر بمدى توفر المرافق العامة و جودة الخدمات التي تقدمها و شبكة النقل البحري و البري و الجوي و إتساعها و وفرتها، و مدى توفر أدوات الإتصال المتقدمة و الطاقة و غيرها من البنى المكملة و الميسرة للنشاط الإنتاجي و التجاري للمشروع الإستثماري . والتي يقع إنجازها على عاتق الدولة[2].

ه- حجم السوق: و يشتمل سوق البلد المضيف للإستثمار بالإضافة إلى أسواق البلدان المجاورة التي يمكن التصدير إليها دون عوائق .و يقاس حجم السوق بعدد المستهلكين و المستخدمين للمنتوج حاليا و مستقبلا، مع الأخذ في الاعتبار القوة الشرائية للأفراد و مستوى الإنفاق الحكومي و معدلات التضخم و الوضعية الاقتصادية

1- عمر صقر، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة** . مرجع سابق ، ص52 .

2- المرجع نفسه، ص53.

الحالية و المحتملة في المستقبل من نمو أو انكماش و غيرها من المؤشرات المؤثرة في الطلب على منتجات المشروع الاستثماري المعني[1].

كما أن انضمام الدولة المضيفة للاستثمار إلى الاتحادات الاقتصادية و الإقليمية يساهم في إزالة القيود أمام التبادل التجاري و تدفق الاستثمارات، و يوسع في حجم السوق المحلي ليشمل أسواق الاتحادات السابق ذكرها. و لهذا فإن حجم سوق أي بلد يتأثر بمدى انتمائه لمثل هذه الاتحادات أو عدم إنتمائه، الشيء الذي يؤثر في مدى جاذبية سوق هذا البلدللمستثمرين الجدد أو لا.

- فكلما كان حجم سوق أي بلد كبير و قابل للنمو مع الزمن ساهم ذلك في تحسين مناخ الإستثمار فيه، و العكس
- كلما كان حجم سوق أي بلد صغير أو ينكمش مع الزمن ساهم ذلك في تراجع المناخ الاستثماري.

و - درجة مخاطر الاستثمار: قد يتساوى عائد الاستثمار في بلدين مختلفين غير أن المخاطر التي قد تعرض لها الاستثمار حالا أو مستقبلا في أحدهما تكون أقل من الأخرى، مما يجعل المستثمر يفضل الإستثمار حيث تقل المخاطر بمختلف أنواعها الاقتصادية و السياسية. لهذا كلما قلت هذه المخاطر ساهم ذلك في تحسين مناخ الاستثمار، و كلما ارتفعت ساهمت في رداءة هذا الأخير و نفرت المستثمرين الأجانب على الخصوص[2].

2.2- المكونات غير الاقتصادية للمناخ الاستثماري.

و تتمثل في العناصر التي ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي و لكنها تؤثر فيه بطريقة غير مباشرة من خلال تسهيل العمل الاقتصادي و تيسيره و توفير البيئة المناسبة للأعمال، أو العكس. وهي متعددة و متنوعة، نورد فيما يلي أكثرها أهمية.

أ- النظام السياسي و الإستقرار الأمني: نظرا لتأثر النشاط الاقتصادي بالوضع السياسي الداخلي للبلد، فإن عدم استقرار نظام الحكم يتبعه عدم استقرار السياسة الاقتصادية الشيء الذي يجعل المستثمر غير مطمئن على مستقبل استثماراته في البلد غير المستقر سياسيا .و العكس كلما كان نظام الحكم السياسي مستقرا كلما اطمأن المستثمر على مستقبل استثماراته و من تم تشجيعه على زيادتها و جذب المزيد منها.

و ينظر إلى الإستقرار السياسي في هذا الخصوص من زاوية وضوح و إستمرارية الإتجاه الإيديولوجي للبلد المعني، و مدى ترحيبه أو رفضه للإستثمارات الأجنبية المباشرة أو المحلية كما يرتبط الإستقرار السياسي بالإستقرار الأمني، حيث أن هذا الأخير يوفر الظروف المناسبة من جهة و يحمي الأفراد و الممتلكات من أخطار الفوضى و الجريمة .

2.1- عمر صقر، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**، المرجع السابق، ص54.

و لهذا فكلما تميز النظام السياسي بالوضوح و الشفافية في تسيير الشؤون الإقتصادية و كذا بالحرية والديمقراطية في الجانب السياسي مع إستقراره المرافق وا لإستقرار الأمني يساهم في تحسين مناخ الإستثمار ويكون جاذبا للمستثمرين المحليين و الأجانب .أما في الحالة المعاكسة، فإنه يساهم في رداءة بيئة الإستثمار و يكون منفرا و طاردا للمستثمرين[1].

ب- تشريعات الإستثمار: تختلف مسميات القوانين التي تحكم عمليات الإستثمار من بلد إلى آخر، كما تتعدد داخل البلد الواحد . لأن العملية الإستثمارية تشمل عدة نواحي منها القانونية مثل الملكية، و المالية مثل دفع و تحصيل العملات الأ جنبية، و الضريبية مثل: قانون الضرائب و الجمارك ...و غيرها من القوانين المؤثرة على قرارات الإستثمار.

و يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الإستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في كافة نواحيها الإقتصادية و المالية و الإدارية و غيرها . و تشريعات الإستثمار إما مباشرة و هي التي تنصب على عملية تنظيم إستثمار رأس المال، و إما غير مباشرة و هي التي تتعلق بقوانين النقد الأجنبي، و قوانين التصدير والإستيراد ...فعدم التأكد من إستمرار السياسات، و توقع العدول عن القوانين المطبقة يمثلان عاملا جوهريا في إعاقة التوسع الإستثماري".[2]

و ما يلاحظ في هذا المجال أنه[3]:

- كلما تميزت قوانين و تشريعات الإستثمار بالوضوح و المرونة و عدم التضارب فيما بينها كلما كانت جاذبة للإستثمار و العكس بالعكس صحيح.
- كلما كان قانون الإستثمار و التشريعات المكملة تحتوي على الضمانات الكافية للإستثمار، من عدم مصادرة و عدم تأميم لأموال المشروعات، و حرية تحويل الأرباح للخارج و خروج و دخول رأس المال المستثمر، و غيرها، كلما كان ذلك جاذبا للإستثمار و العكس بالعكس صحيح.
- كلما كان قانون الإستثمار و التشريعات المكملة تتضمن مجموعة من الحوافز و المزايا المناسبة من إعفاءات ضريبية و جمركية و خلافه كلما أدى ذلك إلى جذب الإستثمار و العكس بالعكس صحيح.

و من المفترض أن يكون الاستثمار في المناطق الحرة أكثر جاذبية للاستثمار من أجل التصدير من الإستثمار في الداخل لأنها جزء من الحرية الاقتصادية وسط محيط من بيروقراطية الدولة، و من ثم كلما اتجه قانون الإستثمار إلى تحرير الإستثمار في المناطق الحرة من كل القيود و عمل على تسهيل إدارة تلك المناطق من

1- عمر صقر ، مرجع سابق ، ص 55 .

2- محمد سعيد بسيوني الجرواني، مرجع سابق، ص 115 .

3- عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**، مرجع سابق، ص193 .

خلال القطاع الخاص ، و وفر المناخ المناسب لربط المناطق الحرة بالأسواق العالمية كلما كان ذلك جاذبا للإستثمار و العكس بالعكس صحيح.

ج- القيود القانونية: و أهم هذه القيود تلك المتعلقة بالملكية و إمكانية تحويل الأرباح و حرية الإستيراد والتصدير . فقد تضع الدولة المضيفة للإستثمار نسبة قصوى للملكية الأجنبية تحد من سيطرت المستثمر على إدارة المشروع الأمر غير المرغوب فيه من طرف المستثمر الأجنبي.
كما أن منع تحويل أرباح الاستثمار إلى البلد الأم كليا أو جزئيا أو تحت شروط ما ، يتعارض مع الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي.

و قد يخضع المستثمر الأجنبي إلى إجراءات قانونية و إدارية كثيرة و متعددة و مكلفة للحصول على الترخيص بممارسة نشاطه، الشيء الذي ينفره و لا يحفزه على الإستثمار في مثل هذا البلد. و لا يزال دخول المستثمرين في كثير من البلدان مقيدا و تحكمه قواعد تعسفية لا داعي لها – و يتم ذلك غالبا بسبب الضغوط من جماعات المصالح المحلية أو من السلطات التنظيمية التي تكون لها مصالح في الاضطلاع بعمليات المراجعة و الفرز [1].

د- موقف الرأي العام: قد يكون هذا الرأي له موقف مناهض للإستثمار في مجالات معينة أو مرحبا به، مهما إختلفت مصادره . و قد يكون مرحبا ببعضه و مناهضا لبعضه الآخر سواء بالنظر إلى مصدره أو إلى قطاع النشاط الذي ينتمي إليه. فالإستثمارات العربية تعتبر مقبولة لدى الرأي العام العربي مقارنة بالإستثمارات الأجنبية غير العربية داخل هذه البلدان، فقد يرفضها الرأي العام مطلقا و يعمل على منعها .لأسباب سياسية أو تاريخية أو دينية مثل الإستثمارات الإسرائيلية في الدول الإسلامية[2].

ه- النظام المؤسساتي: ويتكون هذا النظام من عدة عناصر هي (النظام الإداري، والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار، و الإطار التنظيمي)، كلما تميز النظام الإداري بسهولة الإجراءات ووضوحه أ و عدم وجود تعقيدات إدارية كلما كان ذلك جاذبا للإستثمار و العكس صحيح ، كما أنه كلما كانت الأجهزة القائمة على إدارة الإستثمار كفؤ ة إداريا و تنظيميا كلما كانت جاذبة للإستثمار والعكس صحيح. مع وجود نظام المعلومات الاستثمارية، فكلما توافر نظام يتيح البيانات و الإحصاءات والمعلومات الإستثمارية للمستثمرين بشكل مفصل ودقيق ومناسب كلما أدى ذلك إلى جذب الإستثمار و العكس صحيح[3].

1- جويل بيرغسمان، و زياوفانغ شين، " الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية : الانجازات و المشكلات". **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، قليوب، مصر: مطابع الأهرام التجارية، المجلد32 ،العدد 04، ديسمبر1995، ، ص8.

2- طاهر مرسى عطية، مرجع سابق ، ص197 .

3- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

و - النظام البيئي: و يتكون من مجموعة قيم و عادا ت وتقاليد المجتمع ، فكلما كانت هذه المكونات إيجابية كلما كانت مشجعة و جاذبة للإستثمار والعكس صحيح، كما يشتمل هذا النظام على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع ويتجلى ذلك من خلال:

- دور السياسة التعليمية، و التدريبية، و التكوينية المعتمدة
- درجة الوعي بعناصر و مقومات التقدم الإقتصادي ، ودرجة تفهم و تعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.
- دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم و تحسين القوى العاملة.
- درجة الوعي الصحي، و مقدار التأمينات الإجتماعية المتبعة [1].

رغم دراستنا لمكونات المناخ الإستثماري في شكل عناصر منفردة – إقتصادية و غير إقتصادية – ينبغي الإنتباه إلى أن المستثمر الأجنبي ينظر إلى هذه المكونات مجتمعة و ليست منفردة، و قد تختلف الأهمية النسبية لهذه المكونات من مستثمر إلى آخر، نظرا لإختلاف ظروفهم و أهدافهم و إستراتيجياتهم و مواقعهم الجغرافية و العلاقات السياسية التي تربط بلد المستثمر مع البلد المضيف للإستثمار . كما أن لأغلب هذه المكونات ترابط كبير إلى درجة قد يصعب الفصل بينها . مثل تغيرات سعر الصرف بالنسبة للعملة المحلية، و مستوى التضخم، و التجارة الخارجية، و حالة ميزان المدفوعات، و المديونية الخارجية... الخ[2].

مطلب ثاني : مؤشرات قياس مناخ الإستثمار.

من خلال عرض أهم مكونات المناخ الإستثماري عرضا نظريا بعيدا عن القياس الكمي الإحصائي الذي يسمح بمعرفة مستوى حسن أو رداءة هذا المناخ في فترة زمنية محددة ثم تغيراته عبر الزمن ، بالإضافة إلى إمكانية إجراء المقارنات الدولية . و من ثم مدى تأثيره في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلد ما أو طرده لها منه . و فيما يلي سنعرض بعض المؤشرات المستخدمة من طرف الهيئات و المنظمات الإقليمية والدولية في قياس المناخ الإستثماري. و يمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى صنفين : الأول يتعلق بالمؤشرات العامة و الثاني يتعلق بمؤشرات المخاطر القطرية.

1- المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار:

و هي تلك المؤشرات التي تقيس مدى ملاءمة الأوضاع الإقتصادية في بلد ما لبيئة الأعمال بغض النظر عن وجود أو عدم وجود أخطار. و من هذه المؤشرات ما يلي:

1- طاهر مرسى عطية، مرجع سابق ، ص197 .

2- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**. مرجع سابق، ص190 .

1.1- المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية[1] **:** قامت المؤسسة العربية لضمان الإستثمار بالكويت، منذ 1996 ، بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في المناخ الإستثماري [1]ويحسب هذا المؤشر بالمتوسط الحسابي البسيط لدرجات ثلاث مؤشرات جزئية هي مؤشر السياسة المالية ،و مؤشر السياسة النقدية، و مؤشر التوازن الخارجي.

و تتراوح قيمته بين (-3،+3).

- إذا كان أصغر من الواحد(1) فيعني عدم تحسن في مناخ الإستثمار؛
- إذا كان (+1،+2) فيعني تحسن في مناخ الاستثمار؛
- إذا كان (+2،+3) فيعني تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

غير أن هذا المؤشر لا يعكس التطورات النوعية و خاصة المؤسسية فيما يدعى (Soft data) بل يقتصر على البيانات الكمية للمؤشرات الإقتصادية الثلاث المختارة التي تدعى(Hard data).[2]

أ- مؤشر السياسة المالية : يستخدم هذا المؤشر لتلخيص تطور السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد، و يعبر عنه بنسبة عجز الميزانية العمومية من الناتج المحلي الإجمالي أي:

مؤشر السياسة المالية = (عجز الميزانية العمومية/الناتج المحلي الإجمالي*) × 100.

و تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر من سنة إلى أخرى على النحو التالي[3]:

- انخفاض العجز بأكثر من 3,5% ،...+3 درجات؛
- انخفاض العجز من 2,5 إلى 3,5% ... +2 (درجتان)؛
- انخفاض العجز من 1 إلى أقل من 2,5% ...+1 درجة ؛
- انخفاض العجز أقل من 1% إلى ارتفاع حتى 1% ... 0 درجة ؛
- ارتفاع العجز أكثر من 1% إلى أقل من 5% ...- 1 درجة ؛
- ارتفاع العجز من 5% إلى أقل من 10% ...-2 (درجتان)؛
- ارتفاع العجز بأكثر من 10% ...-3 درجات.

1- قويدري محمد، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية مع الاشارة إلى حالة الجزائر**.(رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2005 .2004) ، ص167.

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005** . ص107 ، من الموقع الالكتروني(http://www.iaigc.org 2) تاريخ الدخول يوم22-11-2014.

* - **الناتج المحلي الإجمالي:** عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. غالبًا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرًا لمستوى المعيشة في الدولة. الناتج المحلي الإجمالي هو المنتج داخل حدود الدولة أما الناتج القومي الإجمالي هو المنتج بواسطة المنشئات التي يملكها مواطنون في دولة ما.

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005** . مرجع سابق، ص109 .

ب - مؤشر السياسة النقدية : يستخدم معدل التضخم* كمؤشر للسياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد، و تعطى الدرجات حسب تغير معدل التضخم من سنة إلى أخرى على النحو التالي[1]:

- انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية...+ 3 درجات.
- انخفاض معدل التضخم من 5% إلى أقل من 25 %...+ 2 (درجتان)؛
- انخفاض معدل التضخم من 1% إلى أقل من 5% ...+ 1 درجة؛
- انخفاض معدل التضخم أقل من 1% إلى ارتفاع أكثر من 7% ... 0 درجة ؛

ج - مؤشر التوازن الخارجي : يحسب هذا المؤشر بنسبة عجز الحساب ا لجاري من الناتج المحلي الإجمالي وفق الدرجات التالية[2]:

- إنخفاض العجز بأكثر من4% ...+3 درجات؛
- إنخفاض العجز من 2% إلى أقل من 4% ....+ 2 (درجتان)؛
- إنخفاض العجز من 1% إلى أقل من 1%...+ 1 درجة؛
- إنخفاض العجز بأقل من 1 إلى أكثر من 2%...+0 درجة؛
- إرتفاع العجز بأكثر من 2% إلى 5% ...-1درجة؛
- إرتفاع العجز بأكثر من 5% إلى أقل من 10% ...-2 (درجتان)؛
- إرتفاع العجز بأكثر من 10% ...-3 درجات؛

يستخدم هذا المؤشر لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد[3].

2.1- التقييم الإئتماني السيادي : تسعى العديد من الدول و المؤسسات إلى الحصول على تقييم إئتماني يعكس مدى إستقرار و تنافسية وضعها و قدرتها على تسديد ما يستحق عليها من التزامات .و يعتبر التقييم السيادي الذي تحصل عليه الدولة من وكالات التصنيف الائتماني العالمية مؤشرا لوضعها الإقتصادي و المالي بالإضافة إلى الإستقرار السياسي و الإجتماعي مصحوبا بتوقعات لآداء و مستقبل الدولة أو المؤسسة التي يتم تقييمها[4].

---

* **التضخم:** يعتبر من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعاً ويستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة يمكن أن نختار منها الحالات التالية : الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار، ارتفاع المداخيل النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح، ارتفاع التكاليف الإنتاجية الثابتة والمتغيرة. الإفراط في إصدار النقود.

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،2005، مرجع سابق، ص111 .

2- المرجع نفسه ، ص110 .

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2000، مرجع سابق، ص17.

4-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2004، مرجع سابق، ص9 .

3.1- مؤشر التنافسية العالمي : يصدر مؤشر التنافسية العالمي سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الإقتصادي العالمي، و يعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية و توجيه قرارات الاستثمار و تأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية. و يقيس قدرة الإقتصاديات العالمية على تحقيق معدلات نمو اقتصادية على المديين المتوسط و الطويل[1]. و يتكون هذا المؤشر من مؤشر النمو للتنافسية و مؤشر الأعمال للتنافسية[2].

أ - **مؤشر النمو للتنافسية :** وهو مؤشر مركب يعكس تنافس الاقتصاد الكلي و يتكون من ثلاث مؤشرات فرعية :مؤشر وضع البيئة الاقتصادية الكلية، مؤشر نوعية المؤسسات العامة، مؤشر الجاهزية التكنولوجية . و يتراوح المؤشر بين(واحد) أدنى درجة تنافسية (و سبعة) أعلى درجة تنافسية بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية.

ب - **مؤشر الأعمال للتنافسية :** وهو مؤشر مركب يعكس تنافسية الوحدة من خلال تحليل جزئي لمؤشرين فرعيين :مؤشر عمليات و إستراتيجيات الشركة الذي يستند إلى قياس العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية و كفاءة الوحدة الاقتصادية ، و المؤشر الفرعي الثاني لنوعية بيئة آداء الأعمال في القطر على أساس مسوحات ميدانية.

4.1- مؤشر التنمية البشرية : و هو مؤشر مركب يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدولة لجهة تعزيز التنمية البشرية (الصحة التعليم و معدل دخل الفرد) [3].

و يتم إحتساب المؤشر على أساس متوسط ثلاث مؤشرات فرعية تقيس متوسط التقدم الذي تم تحقيقه على مدى خمس سنوات في ثلاثة أبعاد رئيسية من التنمية البشرية : طول العمر، متوسط معدل العمر المتوقع عند الولادة،العلم و المعرفة، معدل محو الأمية و نسب الإلتحاق في المراحل التعليمية، و مستوى المعيشة ، معدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي . وتمنح أوزانا متساوية[4] و يصنف هذا المؤشر الدول إلى ثلاثة أصناف كالتالي:

- 80% تنمية بشرية مرتفعة .
- من 50% إلى أقل من 80% تنمية بشرية متوسطة.
- أقل من 50% تنمية بشرية منخفضة.

1- المرجع السابق، ص 233 .

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2005، مرجع سابق، ص 69 .

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2004، مرجع سابق، ص233 .

4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مجلة ضمان الاستثمار**، السنة الثالثة و العشرون، العدد الرابع، 2005، ص 21، من الموقع الالكتروني http://www.iaicg.org تاريخ الدخول:29-11-2014.

5.1- مؤشر سهولة آداء الأعمال : تم إستحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال كمؤشر مركب في إطار قاعدة بيانات بيئة آداء الأعمال، التي تصدر سنويا عن البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية .يقيس هذا المؤ شر مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على وضع قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، بهدف وضع أسس للقياس و المقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة و في الدول النامية التي يغطيها المؤشر، بحيث تتنبه الدول المعنية إلى كامل العقبات الإجرائية لتعمل على معالجتها و تحسين مناخها الاستثماري[1].

يتكون هذا المؤشر المركب من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة الأ عمال، و يرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في العشر مؤشرات الأخرى، بحيث كلما انخفضت القيمة المستخلصة يدل ذلك على مدى سهولة آداء الأعمال في القطر و العكس صحيح[2].

6.1- مؤشر الحرية الاقتصادية : يصدر هذا المؤشر سنويا منذ 1995 ، عن معهد(Héritage Fondation) و صحيفة "Wall Street Journal" الإقتصادية و هو أداة فعالة في أيدي صانعي السياسة ، و مسؤولي الإستثمار و رجال الأعمال و يستقطب اهتماما متزايدا من الدول العربية.

تدخل في هذا المؤشر عشر مكونات ذات أوزان متساوية :السياسة التجارية، الإدارة المالية، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية، تدفق الاستثمارات الخاصة و الاستثمار الأجنبي، وضع القطاع المصرفي و التمويل، مستوى الأجور و الأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية ، أنشطة السوق غير الرسمية. و يصنف هذاالمؤشر الدول إلى أربعة أصناف كالتالي[3]:

- اقتصاد حر : من 1 إلى 1,99 نقطة.
- اقتصاد شبه حر : من 2 إلى 2,99 نقطة.
- حرية اقتصادية ضعيفة : من 3 إلى 3,99 نقطة.
- حرية اقتصادية ضعيفة جدا : من 4 إلى 5 نقاط

7.1- مؤشر الشفافية : يصدر مؤشر الشفافية سنويا منذ عام 1995 ، عن منظمة الشفافية الدولية، التي تعرف عدم الشفافية على أنه " استغلال المناصب العامة لتحقيق منافع خاصة"، و يرصد المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام و رجال السياسة[4].

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2005، مرجع سابق، ص 178 .

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2004، مرجع سابق، ص 232 .

3- المرجع نفسه، ص233.

4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2005، مرجع سابق، ص 71 .

و يتكون من عدة مسوحات ميدانية على الأقل ثلاث مسوحا ت تجرى في القطر من قبل طرف ثالث مستقل و محايد في أوساط عينات مختارة من قطاع الأعمال و المحللين من خلال عدد من الأسئلة حول تجربتهم و تعاملهم مع الإدارات الحكومية المعنية و الإجراءات الموضوعة و درجة معاناتهم في تنفيذها و تأخذ آرائهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد و الرشوة.[1]

و يتكون هذا المؤشر من عشر درجات حيث تدل الدرجة صفر على مستوى كبير من الفساد و الدرجة العاشرة تدل على مستوى عال من الشفافية . وبين هذين الدرجتين الصفر و العشرة مستويات متدرجة من الشفافية كلما إرتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من الشفافية، و العكس صحيح.

8.1- مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال: يصدر هذا المؤشر سنويا عن معهد ميلكن(Milken Institute) الأمريكي، و يهدف بشكل أساسي إلى تقييم قدرة الشركات الجديدة و القائمة في الحصول على رأس المال و يلقي المؤشر الضوء على الدول التي يتعين عليها اتخاذ المزيد من الإجراءات المناسبة لتخفيف المعوقات التي تحول دون الحصول على مصادر التمويل و تحفيزها لتطوير البينة التحتية المالية اللازمة لدعم قطاع الأعمال المبادرة و تعزيز النمو الاقتصادي المستدام[2].

يتكون هذا المؤشر من سبعة عناصر فرعية أختيرت على أساس كونها مهمة في مجال توافر تمويل الأنشطة الاقتصادية: البيئة الاقتصادية الكلية، المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات المالية والمصرفية، أسواق الأسهم، أسواق السندات، توافر المصادر البديلة لرأس المال، و سهولة دخول الأسواق العالمية للحصول على رأس المال الخارجي.

يتم احتساب قيم مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال باستخدام متوسط قيم المكونات الفرعية السبعة للمؤشر، و التي تتراوح ما بين صفر و عشر درجات، و لكن حددت أصغر قيمة يمكن تسجيلها ب 0,5 و ليس صفرا لإعتبارات محاسبية و مؤسسية [3].

2 - مؤشرات قياس المخاطر القطرية.

تهتم هذه المؤشرات بمدى تعرض الاستثمار لمختلف الأخطار في البلد المضيف له، سواء كانت هذه الأخطار ناتجة عن تصرفات البلد المضيف أو عن غيره، و منها:

1.2- المؤشر المركب للمخاطر القطرية : يصدر المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر المتعلقة بالإستثمار و يغطي المؤشر 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر.

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2004، مرجع سابق، ص232 .

2- المرجع نفسه، ص 72 .

3-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2005، مرجع سابق، ص64 .

تنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه وينقسم المؤشر الدولي إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة كما هو موضح أدناه[1]:

* 00%-49.5% درجة مخاطرة مرتفعة جدا.
* 50%-59.5% درجة مخاطرة مرتفعة .
* 60%-69.5% درجة مخاطرة معتدلة .
* 70%-79.5% درجة مخاطرة منخفضة .
* 80%-100% درجة مخاطرة منخفضة جدا .

و يتكون هذا المؤ شر من ثلاث مؤشرات فرعية هي :مؤشر تقويم المخاطر السياسية بنسبة 50% ، ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية بنسبة 25%، و مؤشر تقويم المخاطر المالية بنسبة 25%.

2.2- مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية (Euromoney) : يتكون هذا المؤشر من تسعة عناصر هي : المخاطر السياسية، الآداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الائتماني للقطر، توافرالتمويل من القطاع المص رفي للمدى الطويل، توافر التمويل للمدى القصير، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل[2].و يقيس المؤشر قدرة القطر على الإيفاء بالتزاماته المالية كخدمة الديون الخارجية وسداد قيمة ا لواردات و السماح بتحويل الأرباح، و يرتب المؤشر الدول حسب النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوي ة[3]. و كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل. و يصدر هذا المؤشر مرتين في السنة (مارس و سبتمبر) عن مجلة اليورومني.

3.2- مؤشر المستثمر المؤسسي للتقويم القطري (Institutional investor) : يتم احتساب المؤشر المكون من مئة نقطة مئوية بالإستناد إلى مسوح إستقصائية يتم الحصول عليها من كبار رجال الإقتصاد و المحللين في البنوك العالمية و الشركات المالية الكبرى[4] و كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دلّ ذلك على إنخفاض درجة المخاطرة. و تصدر هذا المؤشر مجلة **(Institutional investor)** منذ سنة 1998 مرتين في السنة شهري مارس و سبتمبر.

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2005، مرجع سابق، ص64 .
2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2004، مرجع سابق، ص229 .
3- المرجع نفسه، ص229.
4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار2005، مرجع سابق، ص65 .

مطلب ثالث : مخاطر و أدوات الإستثمار.

1- مخاطر الإستثمار:

يعتبر الإستثمار عملية مخاطرة في ظل عدم التأكد، فالعائد والمخاطرة في الإستثمار مفهومان لا يمكن تفسير أحدهما بمعزل عن الآخر. و يعتبر العائد صافى الربح بعد الضرائب بالمفهوم المحاسبي، أو" صافي التدفق بعد الضرائب وقبل الإستهلاك بمفهوم التدفقات النقدية منسوبا إلى الأموال التي ولدته "[1] .و يأخذ العائد أشكالا مختلفة حسب الأصل المستثمر، وحسب نوع الأموال التي ولدت ذلك العائد .أما المخاطر الإستثمارية فهي عدم انتظام العوائد؛ و يشكل تذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر عنصر المخاطرة . ويرجع عدم انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم التأكد المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية [2] ولما كان لكل نوع من أنواع الاستثمار عائد، فإن له مخاطره. ولكل استثمار درجة معينة من المخاطر، و يهدف المستثمر الرشيد لتحقيق أعلى عائد ممكن عند مستوى مقبول من درجة المخاطر لديه، و تنقسم المخاطر، عادة، إلى قسمين رئيسيين [3]:

1.1- المخاطر النظامية : وهي المخاطر التي تتعلق بالنظام العام في السوق و حركته، تتعلق بعوامل طبيعية وعوامل سياسية... الخ. ولا ترتبط مثل هذه العوامل بنوع معين من الاستثمار، وإنما عندما تقع تصيب جميع مجالات و قطاعات الاستثمار. وتعود المخاطر النظامية إلى الجزء من التباين بين العوائد المحققة والعوائد المتوقعة و التي تحدث بسبب عوامل تؤثر على أسعار جميع الأوراق الموجودة في سوق الأوراق المالية، ويمكن ذكر خصائص هذه المخاطر فيما يلي:

- تنتج عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام؛
- لا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين؛
- ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية، السياسية والاجتماعية؛ مثل الإضرابات العامة، حالات الكساد، التضخم، ارتفاع معدلات أسعار الفائدة، الحر وب أو الاغتيالات السياسية، فأسعار الأوراق المالية تتأثر بهذه العوامل ولكن بدرجة متفاوتة. و تكون درجة المخاطر النظامية أو السوقية مرتفعة في الحالات التالية [4]:

- في الشركات التي تنتج سلعا صناعية أساسية كصناعة السكك الحديدية وصناعة الأدوات والمطاط؛
- في الشركات التي تتصف أعمالها بالموسمية كشركات الطيران؛
- في الشركات التي تشكل التكاليف الثابتة نسبة كبيرة من تكاليفها الإجمالية.

1- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**. مرجع سبق ذكره، ص 181.

2- زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**. ط2 ، عمان: دار وائل للطباعة وللنشر، 2002 ، ص22 .

3- مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**. مرجع سبق ذكره، ص217.

4- حيدر حردان طاهر، **مبادئ الاستثمار**. عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع والطباعة، ط1 ، 1997، ص ص17-18.

2.1 - مخاطر غير نظامية : هي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معنية، أو قطاع معين وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الإقتصادي ككل . ومن هذه العوامل حدوث إضراب في شركة معينة أو قطاع معين، الأخطاء الإدارية، ظهور إختراعات جديدة والحملات الإعلامية، التغير في أذواق المستهلكين وظهور قوانين جديدة تؤثر على منتجات الشركة بالذات [1] .يمكن تصنيف المخاطر غير النظامية كما يلي[2]:

أ- مخاطر العمل: تنتج عن الإستثمار في أدوات عائدة إلى مجال عمل معين، قد يفشل هذا العمل، وبالتالي لا تتحقق أهداف الاستثمار؛

ب- مخاطر السوق: قد تنتج عن التغير العكسي في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها والضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أ وضاع السوق؛

ج- مخاطر السعر: تنتج عن الاستثمار في أسعار فائدة منخفضة إذا ما ارتفعت الفائدة بعد ذلك، أو تنتج عن خسارة الفائدة الموقعة، إذا ما تم الإستثمار لآجال قصيرة؛

د- مخاطر القدرة الشرائية للنقود: هي المخاطر التي تنتج عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار، والذي يؤدي إلى إنخفاض في قيمة النقود المعبر عنها بالقوة الشرائية؛

ه- المخاطر المالية: هي المخاطر الناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار، أو عن عدم القدرة على تحويل الإستثمار إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة؛

و - المخاطر الإجتماعية أو التنظيمية: هي المخاطر التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الإجتماعية، التعليمات والقوانين، والتي من شأنها التأثير على مجالات الإستثمار وأسعار أدوات الاستثمار.

ثانيا: أدوات الاستثمار.

أداة الاستثمار هي الأصل الحقيقي أو الأصل المالي الذي يمتلكه المستثمر لقاء الأموال التي يستثمرها، و يصطلح عليها بوسائط الاستثمار و التي يمكن تقسيمها إلى" أدوات استثمار غير قابلة للتداول مثل ودائع التوفير و الودائع لأجل ، و أدوات إستثمار قابلة للتداول . و يمكن تقسيم النوع الأخير إلى أدوات استثمار مباشرة و أدوات استثمار غير مباشرة . و أدوات الاستثمار المباشر قد تتداول في سوق النقد مثل أذونات الخزانة و شهادات الإيداع القابلة للتداول و غيرها من أدوات الاستثمار القصير الأجل ، كما قد تتداول في سوق رأس المال مثل الأسهم و السندات و غيرها من الأوراق المالية طويلة الأجل.[3]

1- محمد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2004، ص333.

2- حيدر حردان طاهر، المرجع السابق، ص17 .

3- منير إبراهيم هندى، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**. مرجع سابق ، ص34 .

و نظرا لارتباط مفهوم الاستثمار بالمدى الطويل، سوف نركز في هذا البحث على الأدوات التي تتميز بطول فترة إمتلاكها من حيث المبدأ و إن كانت هناك بعض الاستثناءات.

و تختلف تقسيمات أدوات الاستثمار باختلاف وجهة النظر إليها، فمن المنظور الجغرافي يمكن تقسيمها إلى أدوات داخلية للإستثمار و أدوات خارجية للإستثمار؛ و من منظور الجنسية يمكن تقسيمها إلى أدوات وطنية للاستثمار و أخرى أجنبية؛ و من منظور الملكية يمكن التمييز بين أدوات خاصة للإستثمار و أدوات عمومية للاستثمار؛ و من حيث النوع يمكن التمييز أيضا بين الأدوات المادية (الحقيقية) للإستثمار و الأدوات المالية له[1].

وبهدف تبسيط عرض هذه الأدوات، مع التمييز بينها سنعتمد على التمييز بين أدوات الاستثمار المادية، وأدوات الاستثمار المالية.

1- الأدوات المادية للاستثمار:

للإستثمار أدوات مادية عديدة و متنوعة سيتم عرض أهمها على سبيل الذكر لا الحصر.

1.1- **المشروعات الاقتصادية :** و هي من أكثر أدوات الاستثمار المادي انتشارا، و تتنوع مجالات نشاطاتها بين فلاحية و تجارية و صناعية و خدمية، و من أهم خصائصها أنها تنتج سلعا و خدمات تحقق إشباعا لحاجات الأفراد و المجتمع[2].

2.1- العقارات :تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية، و يتم الاستثمار فيها بشكلين :

أ – مباشر: عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي "مباني أو أراضي".
ب – غير مباشر: عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات[3].

3.1- السلع : تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة "بورصات "على غرار بورصات الأوراق المالية و لذا فقد أصبحنا نسمع بوجود بورصة للقطن في نيويورك وأخرى للذهب في لندن و ثالثة للبن في البرازيل... الخ[4].

1- منير ابراهيم هندى، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**. مرجع سابق، ص34 .
2- طاهر حيدر حردان، المرجع السابق، ص 43.
3- محمد بشير علية، المرجع السابق، ص 233 .
4- منير ابراهيم هندى، المرجع السابق، ص17 .

2 -الأدوات المالية للاستثمار: و الأدوات المالية أيضا متنوعة و من أهمها ما يلي:

1.2- **<u>الأسهم</u> :** السهم هو" وثيقة تسلم لشخص يمتلك حصة من رأسمال شركة تخوله الحقوق المعطاة لكل شريك ".

و نميز بين نوعين من الأسهم: العادية و الممتازة.

أ- الأسهم العادية[1]: يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية، و قيمة دفترية، و قيمة سوقية. و تتمثل القيمة الإسمية في القيمة المدونة على قسيمة السهم، و عادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس .أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة، بل تتضمن فقط الاحتياطات والأرباح المحتجزة وعلاوة الإصدار فضلا عن القيمة الاسمية للسهم، مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة. وأخيرا تتمثل القيمة السوقية في القيمة التي يباع بها السهم في سوق رأس المال، و قد تكون هذه القيمة أكبر أو أقل من القيمة الدفترية[2].

ب- الأسهم الممتازة: السهم الممتاز " يمنح صاحبه حقوقا خاصة، كالأولوية في الحصول على الأرباح و الزيادة في الربح الناتج عن التصفية ".[3] و له ثلاثة قيم مثل السهم العادي هي : القيمة الإسمية و القيمة السوقية و القيمة الدفترية، غير أن هذه الأخيرة تحسب بقسمة مجموع القيم الاسمية و علاوات الإصدار للأسهم الممتازة على عدد الأسهم المصدرة، أي أن القيمة الدفترية للسهم الممتاز لا تتضمن الاحتياطات و الأرباح المحتجزة التي قد تظهر في ميزانية المؤسسة المصدرة لهذه الأسهم.

2.2- <u>السندات</u>: السند هو وثيقة تثبت تمتع صاحبها بحق معين سواء في ملكية شيء أو في إمكانية تمتعه بخدمات معينة أو أيضا في أن له دينا على شخص طبيعي أو معنوي[4].

و يعرف السند أيضا بأنه" مستند مديونية طويل الأجل، يعطي لحامله الحق في الحصول على عائد على فترات دورية أو في تاريخ الاستحقاق ... إضافة إلى حق حامل السند في الحصول على أصل المبلغ الذي أقرضه، وذلك عندما يحل تاريخ استحقاقه".[5]

و السندات أنواع منها السندات لحاملها و السندات الاسمية و السندات الإذنية و السندات الحكومية و سندات الرهن ... الخ . و يمكن تصنيفها من حيث الجهة التي أصدرتها إلى صنفين هما:

1- المرجع نفسه، ص43 .

2- محمد بشير علية، المرجع السابق، ص233 .

3- منير ابراهيم هندى، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**. مرجع سابق، ص17 .

4- محمد بشير علية، المرجع السابق، ص233

5- المرجع نفسه، ص 234.

أ - السندات التي تصدرها الحكومة: و تسمى بالسندات الحكومية و تمثل " صكوك المديونية متوسطة و طويلة الأجل التي تصدرها الحكومة بهدف الحصول على موارد إضافية لتغطية العجز في موازنتها أو بهدف مواجهة التضخم".[1]

ب - السندات التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية: تعد السندات التي تصدرها منشآت الأعمال بمثابة عقد أو اتفاق بين المنشأة (المقترض) و المستثمر المقرض. و بمقتضى هذا الاتفاق يقرض الطرف الثاني مبلغا إلى الطرف الأول ، الذي يتعهد بدوره برد أصل المبلغ و فوائد متفق عليها في تواريخ محددة . و قد ينطوي العقد على شروط أخرى لصالح المقرض مثل رهن بعض الأصول الثابتة ضمانا للسداد، أو وضع قيود على إصدار سندات أخرى في تاريخ لاحق .كما قد يتضمن العقد شروطا لصالح المقترض مثل حق إستدعاء السندات قبل تاريخ الاستحقاق[2].

إن مكونات الاستثمار السابق ذكرها تكون ملائمة لأغراض التحليل الإقتصادي الجزئي، أما لأغراض التحليل الاقتصادي الكلي فهناك ثلاثة مكونات أساسية للاستثمار يمكن التمييز بينها[3]:

- تكوين رأس المال الثابت و يمثل الإنفاق الاستثماري لشركات قطاع الأعمال بغرض تشييد المصانع و شراء السلع الرأسمالية مثل الآلات و المعدات.
- التغير في المخزون و يمثل الطلب على مخزون منتجات تلك الشركات.
- الإستثمار العقاري و يمثل الإنفاق الاستثماري على تشييد المباني السكنية. و سوف نركز في تناولنا للاستثمار على مفهوم تكوين رأس المال الثابت باعتباره المناسب لطبيعة هذه الدراسة.

1- منير ابراهيم هندى، المرجع السابق، ص 24.

2- المرجع نفسه، ص25.

3- سمية عبد الحميد السيد علي، مرجع سابق، ص33 .

مبحث ثالث: السياسة الإستثمارية طبيعة ومجالات الإستثمارات .

تولي جميع الدول أهمية بالغة لسياسات الإستثمار لما لها من تأثير على المستثمر وجعله في وضع يسمح له ويساعده على التعامل مع هذه السياسات، من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة، فالسياسة الإقتصادية لأي دولة تتكون من مجموعة من السياسات منها المالية و النقدية و التجارية و الإستثمارية ... الخ، و سنتناول في هذا المبحث السياسة الإستثمارية على المستوى الكلي، أي السياسة الإستثمارية التي تعتمدها حكومات الدول و ليس سياسات الاستثمار للوحدات الاقتصادية[1]، كما سنتناول في هذا المبحث طبيعة الإستثمارات أي تصنيفها حسب الأهداف، وزمن دخول وخروج التدفقات المالية، وأيضا حسب العلاقة التي تربط المشروعات لإستثمارية، ثم نتطرق إلى مجالات الإستثمار، و الذي يقصد به نوع أو طبيعة النشاط الإقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد.

مطلب أول : تعريف السياسة الإستثمارية أهدافها و أنواعها.

السياسة الإستثمارية لها دورها المهم جدا وفعاليتها ضمن السياسة الاقتصادية الكلية، وعدة أدوات تستعملها الدولة منها الرقابة على الصرف، الرسوم الجمركية، اتفاقيات التجارة الثنائية، نظام الحصص وتقييد الكميات، تراخيص الاستيراد، مناطق تجارية حرة، إن كل آلية و أداة من هذه الأدوات لها نتائج على الإقتصاد و تعزز من استقراره و عدم حدوث إختلالات به .

1 : تعريف السياسة الإستثمارية .

هي مجموعة القواعد والأساليب والتدابير التي تقوم بها الدولة (الحكومة) في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية في إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الإقتصاد القومي، مع توزيع الإستثمارات على القطاعات و الأنشطة و الأقاليم الاقتصادية بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية معينة [2] .

وتسعى سياسات الإستثمار إلى تحقيق عدة أهداف،أهمها[3]:

- تحقيق أكبر معدل نمو إقتصادي ممكن؛
- تحقيق التوظيف الكامل؛
- زيادة القيمة المضافة القومية (الناتج القومي)؛

1- الوليد صالح عبد العزيز، **دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمار في ظل التطور العالمية المعاصرة**. مرجع سبق ذكره، ص37 .

2- عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**. القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط1، 2003، ص 180.

3- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

- الإسهام في دعم ميزان المدفوعات؛
- تحسين قيمة العملة الوطنية.

كما يمكن النظر إلى سياسة الإستثمار على المستوى القومي على أنها عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ العامة و التوجيهات المركزية التي تحكم العملية الإستثمارية في الإقتصاد القومي من حيث حجم وأولويات الإستثمار وتوزيع الإستثمار القطاعي والإقليمي، و جنسية الإستثمار و ملكيته و إستراتيجيته الإنتاجية و نمط و مصادر تمويله خلال فترة زمنية معينة.[1] فسياسة الإستثمار هي تلك السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الإستثمار و إزالة العقبات التي تعوق القرارات الإستثمارية، و يدخل في ذلك الإعفاءات الضريبية والإمتيازات و الضمانات و إنشاء المناطق الحرة لتشجيع الإستثمارات[2].

2 - أهداف سياسة الإستثمار على المستوى الكلي.

إذا كان تحقيق الأرباح هو الهدف الأساسي للمشاريع الاستثمارية فإن سياسة الاستثمار الحكومية تتجاوز هذا الهدف إلى أهداف أخرى تعتبر أهم بالنسبة للمجتمع ككل . و التي تتميز بتكاملها و ترابطها و تشابك العلاقات بينها و تلازم بعضها إلى درجة يصعب الفصل بين بعضها . و نلخص الأهداف الكلية لسياسة الإستثمار الحكومية فيما يلي[3]:

1.2- المحافظة على الإستثمارات القائمة و حمايتها : إذ أن الطاقة الانتاجية لأي دولة تقاس بما تملكه من أدوات الإنتاج المتاحة و المستغلة في آن واحد . و هي التي توفر للمجتمع مختلف السلع و الخدمات التي يحتاجها و تتيح له إمكانية التصدير و من ثم تمويل الواردات.

2.2- تطوير القدرات الانتاجية للوطن : نظرا لتطور حاجات المجتمع من السلع و الخدمات كما و نوعا، فإنه من المنطقي أن تتطور الأدوات المنتجة لهذه الأخيرة .بما يحقق التوازن بين الطلب عليها و العرض الموفر لها. و تحدث الزيادة الكمية و النوعية في العرض باستغلال الطاقات الانتاجية المتاحة و غير المستغلة من قبل أو خلق طاقات إنتاجية إضافية عن طريق إنجاز استثمارات جديدة. و هذا من ضمن ما تهدف إليه الحكومات في سياساتها الاستثمارية التي تضعها ضمن سياستها الاقتصادية الكلية.

3.2- إحداث فائض في الانتاج: بهدف تصديره و الحصول على العملات الصعبة الضرورية لتمويل عمليات الاستيراد .إذ لا يمكن أن تنعزل أي دولة في علاقاتها التجارية عن المجتمع الدولي، سواء تصديرا أو إستيرادا . غير أن عملية الاستيراد لا يمكن أن تتم دون توفير التمويل المناسب لها و المتمثل في العملات الصعبة المتأتية

1- عبد الحميد عبد المطلب، المرجع السابق ، ص 180.

2- سعيد النجار، **سياسات الاستثمار في البلاد العربية**. الكويت: صندوق النقد العربي ، 1989 ، ص 260 .

3- قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 ، ص 37.

من عمليات التصدير .و لن تحدث هذه الأخيرة إلا بوجود إنتاج محلي قابل للتسويق في الخارج، الأمر الذي يحتم تخصيص جزء من هذا الانتاج للتصدير. و ينبغي أن يكون هذا الجزء المصدر فائضا عن احتياجات المجتمع و إلا أحدثت عملية التصدير حرمانا جزئيا لأفراد المجتمع من بعض الخيرات التي ينتجها و هو بحاجة إليها.

4.2- خلق مناصب الشغل و تخفيض البطالة : من الأهداف الأساسية لأي سياسة إقتصادية البحث عن التشغيل الكامل . و ينصرف هذا الأخير بمفهومه الواسع إلى الإستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج و التي من بينها العمل. [1] إن توفير العمل يكون بالمحافظة على المناصب المتوفرة حالا و خلق مناصب إضافية مستقبلا تتناسب مع تطور عرض العمل كما و نوعا . وهذا ما يستدعي ضرورة إنشاء مشاريع إستثمارية جديدة وتوسيع المشاريع القائمة حتى يتم إمتصاص و إستيعاب اليد العاملة الجديدة التي تتدفق بإستمرار إلى سوق العمل، وتجنيب المجتمع البعض من الآفات الناتجة عن تفشي ظاهرة البطالة بنسب مرتفعة.

5.2- توفير البنى القاعدية الضرورية للنشاط الاقتصادي : إن شق و تعبيد الطرقات و تشييد الجسورو بناء المطارات و الموانيء و غيرها من الهياكل و البنى الضرورية التي صار النشاط الإقتصادي المعاصر لا يمكنه الإستغناء عنها، أصبحت تمثل أحد الإهتمامات الأساسية لأي سياسة إقتصادية. غير أن مثل هذه المشاريع لا يقبل عليها المستثمرون الخواص .مما يستدعي تدخل الحكومة و تكفلها بإنجازها و إقامتها لكي توفر المناخ المناسب و المحفز على ممارسة النشاطات الإقتصادية الأخرى، و تساهم في رفاهية المجتمع و تيسر البعض من الظروف الحياتية للأفراد.

6.2- توفير البنى القاعدية الضرورية لرفاهية أفراد المجتمع : مثل المرافق الصحية و التعليمية و التكوينية و الترفيهية...الخ، و التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة برفع مردودية اليد العاملة و تحسين ظروف الحياة . فهناك جانب من هذه البنى يمكن للقطاع الخاص أن يساهم فيها، و على الحكومة تدعيمه و تيسير ذلك، و إكمال الجانب المتبقى و الذي يقع على عاتق الحكومة. إذ يجب أن تتكفل به و تضعه في حسبانها عند تخطيط سياسة الاستثمار للبلد المعني[2].

هذه أهم الأهداف التي تسعى سياسة الإستثمار التي تضعها الحكومة إلى بلوغها. مع مراعاة التوزيع القطاعي و التوزيع الجغرافي لبرامج الإستثمار المسطرة و التحفيزات و التسهيلات المقدمة،" حيث يقوم صانعوا السياسة الإستثمارية في هذه الحالة بتحديد أولويات معينة للبدائل الإستثمارية، من منطلق محدودية الموارد المتاحة، و بالتالي فلا بد من العمل على إستخدام تلك الموارد أحسن إستخدام ممكن، من خلال تحديد الأهداف الإستثمارية".

1- قدي عبد المجيد، المرجع السابق ،ص 37.

2- سمية عبد الحميد السيد على، مرجع سابق، ص33 .

و من المعلوم أن تنفيذ أي سياسة إستثمارية توسعية تستدعي توفير موارد مالية بالحجم الكافي و في الوقت المناسب. وهو ما يمثل عائقا كبيرا أمام السياسات الإستثمارية الطموحة، خاصة في الدول الضعيفة الدخل و التي يقل فيها رأس المال؛ مما يجعل هذه الدول تلجأ إلى التمويل الخارجي، و الذي صار من أهم مصادره في العقدين الأخيرين .

3- أنواع سياسات الإستثمار:

هناك عدة أنواع لسياسات الإستثمار ، يمكن تحديدها على النحو التالي[1]:

1.3- سياسة تحديد أولويات اختيار المشروعات الإستثمارية: في هذه الحالة يقوم صانع السياسة الإستثمارية بتحديد أولويات للبدائل الاستثمارية، انطلاقا من محدودية الموارد المتاحة من أجل إستخدامها أحسن إستخدام، في كل مرحلة من مراحل التطور الإقتصادي للإقتصاد القومي، و يعتبر في هذا المجال، أن معيار تعظيم القيمة المضافة معيارا مناسبا لتحديد أولويات المشروعات الإستثمارية من أجل تحقيق أهداف سياسات الإستثمار.

2.3- سياسة التوزيع القطاعي للإستثمار: هنا يعمل صانعوا السياسات الإستثمارية على تصميم سياسة التوزيع القطاعي للإستثمار على مرحلتين هما:

المرحلة الأولى : يتم وضع خريطة إستثمارية تقوم على أساس تحديد الأنشطة الإقتصادية بكل أبعادها، وتنقسم هذه الأنشطة من الناحية الإقتصادية إلى مجموعة الأنشطة السلعية و مجموعة الأنشطة الخدمية الإنتاجية أنشطة الخدمات الإنتاجية، أنشطة الخدمات الاجتماعية.

المرحلة الثانية : يتم تحديد أوليات الأنشطة التي تهتم بها السياسة الإستثمارية، وبناء على ذلك تتحدد توجهات وحوافز ومزايا وأدوات السياسة الإستثمارية.

3.3- سياسة توزيع الإستثمار بين القطاع العام و الخاص: في هذا المجال يضع صانع سياسة الإستثمار الأوزان النسبية الملائمة للإقتصاد القومي لكل من القطاع الخاص و العام، والتي تؤدي في النهاية إلى تحقيق أكبر درجة من الكفاءة الاقتصادية الممكنة في إطار الأهداف التي يراد تحقيقيها من كلا القطاعين دون تحيز. ويلاحظ في هذا المجال أن الإتجاه السائد في معظم دول العالم، الإعتماد على آليات السوق وتطبيق الخوصصة، مما يجعله الإتجاه المشجع للإستثمار الخاص.

1- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات للاقتصادية تحليل جزئي وكلي**. مرجع سبق ذكره، ص400 .

4.3- سياسة تشجيع الإستثمار الأجنبي والمناطق الحرة: تعني إستخدام الأدوات و الحوافر و المزايا والضمانات والإجراءات والتدابير التي تعمل على جذب الإستثمار، سواء داخل البلاد أو داخل المناطق الحرة، وقد تكون المناطق الحرة الصناعية بديلا ملائما للدول النامية من أجل التصدير.

5.3- سياسة توزيع الإستثماري على الأقاليم الإقتصادية: تعني تحديد الخريطة الإستثمارية طبقا لتقسيم الإقتصاد القومي إلى أقاليم اقتصادية، ثم يتم تحديد الأقاليم ذات الأولوية في التوجه الإستثماري، فتستخدم الأدوات والتدابير و الإجراءات والحوافز و المزايا والضمانات التي تحقق توزيع الإستثمار على الأقاليم الإقتصادية.

6.3- سياسة الإستثمار الخاصة بالتعامل مع العالم الخارجي: في هذا المجال يفاضل صانع السياسة الإستثمارية بين سياسة الإحلال محل الواردات ، أو سياسة الإستثمار من أجل التصدير، وتتجه معظم دول العالم إلى سياسة الإستثمار من اجل التصدير.

7.3- سياسة الإستثمار من أجل الفن الإنتاجي : وهنا تتحدد الخريطة الإستثمارية ونمط الإستثمار من منظور عناصر الإنتاج، أسعارها، ومدى توافرها . فيمكن أن نجد سياسة الإستثمار تتجه وتتحيز بدرجة أكثر نحو الإستثمارات في مشروعات كثيفة رأس المال، وهناك سياسات إستثمارية تتجه نحو الإستثمار في مشروعات كثيفة العمل.

8.3- سياسة الإستثمار طبقا لمصدر التمويل: تعتمد هذه السياسة على وضع خريطة إستثمارية حسب مصدر التمويل، من حيث ما إذ كانت المصادر الداخلية كافية من عدمه؛ وهل توجد مدخرات محلية متوافرة لتحقيق الأهداف الإستثمارية، أم لابد من الإستعانة بالمصادر الخارجية[1].

مطلب ثاني : القرار الإستثماري و أنواعه .

إن عملية صنع القرار هي عملية مركبة تتضمن العديد من المراحل لكل منها معاييره الخاصة، والتي يجب مراعاتها من قبل صناع القرار، كما أنها عملية ديناميكية تتضمن العديد من الخيارات، يستلزم تقييمها عمليات عقلية متعددة، فهي تحتاج في ذلك إلى جهود الأفراد في شكل جماعات، انطلاقا من تأثر القرار بآراء و أفكار المحيطين به وبطبيعة البيئة التي يعمل بها، ويستند مفهوم القرار الاستثماري الرشيد على مبدأ الرشادة الاقتصادية، الذي يقوم عليه الاقتصاد أساسا، حيث من المفترض أن متخذا القرار الاستثماري أن يتسم بالقدرة على حسن التصرف في الموارد النادرة المتاحة، و استثمار تلك الموارد في النشاط أو المشروع

1- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات للاقتصادية تحليل جزئي وكلي**. مرجع سابق، ص 402.

الذي يعطي أكبر عائد ممكن على الاستثمار آخذا في عين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة أوالضائعة أوالمضحي بها.

1- تعريف القرار الإستثماري : يعد القرار الإستثمار من أهم وأصعب وأخطر القرارات التي يتخذها المستثمر، و ذلك لأنه يأتي على بديل معين من بين عدة بدائل، وعلى المستثمر المفاضلة و التعرف على المنافع المتوقعة لكل بديل لتحقيق أقصى عائد ممكن وأقل مخاطر، ومن أجل التوصل للقرار الإستثماري الأمثل على المستثمر أن يهتم بالأسس الآتية[1] :

- التحليل الإقتصادي لكافة العناصر الرئيسية في العوائد والتكاليف المتوقعة، وذلك في إطار الربحية المستهدفة مع الإهتمام بكافة التأثيرات المباشرة وغير مباشرة؛

- الإهتمام بكافة الأبعاد الزمنية، من خلال إسترداد التكاليف الأولية للإستثمار وتغطية كل عمر الإستثمار سواء أكان ذلك خلال الفترة السابقة لسداد قيمة ورقة مالية، أو فترة تشغيل الجهاز الإنتاجي؛

- إحتساب كافة المخاطر الإستثمارية المتوقعة، وذلك من خلال تحليل كمي لهذه المخاطر بمختلف الأساليب الرياضية، الإحصائية و القياسية؛

- تحديد حجم السيولة الضرورية لمواجهة متطلبات تشغيل النشاط الاستثماري و للوفاء بالإلتزامات المالية المختلفة؛

- تشخيص كفاءة النشاط اللإستثماري من حيث قابلية التداول السريع، وكلفة تداوله، وتغير سعره مابين تداولين متتاليين؛

- حسم إطار الربحية وهدفها، وذلك لتحديد مجال كل نوع من أنواع العوائد النقدية والمالية والمادية و البشرية ...الخ، في نفس الوقت تحديد الهدف إن كان الربحية التجارية الخاصة أو الربحية الإقتصادية العامة. ويبدو كإتجاه عام في مختلف البلدان بأنظمتها أن التفاعل بين الربحيتين غاية أساسية للقرار الإستثماري، سواء كان في القطاع العام أو الخاص؛

- الإلتزام بكافة التشريعات والسياسات و الإجراءات و الإلتزامات ... الإدارية والمالية والبيئية.

1- هويشار معروف، **الاستثمار والأسواق المالية**. عمان، الأردن : دار صفاء للنشر والتوزيع،ط1 ، 2003 ، ص49.

2 - أنواع القرارات الإستثمارية:

هناك عدة تقسيمات للقرارات الإستثمارية، وهذا تبعا لدرجة المخاطر و الأساليب المستخدمة في التحليل اللإستثماري، ويمكن إيضاحها على النحو التالي[1] :

1.2- قرارات الاستثمار بمعيار عدد البدائل المتاحة : هناك ثلاثة أنواع طبقا لهذا المعيار هي:

- قرارات تحديد أولويات الإستثمار : هي قرارات تشكل فيما بينها بدائل لتحقيق نفس الأهداف . ويتم ترتيبها تبعا الأولويات لدى المشروع الإستثماري النابعة من أهدافه، حيث يجب على صانع القرار الإستثماري إختيار بديل واحد فقط في المرحلة الحالية، ويتم ترتيب البدائل وفق الأولويات التي يحددها صانع القرار الإستثماري لتنفيذها في وقت آخرى.

- قرارات قبول أو رفض الإستثمار : عكس قرارات النوع السابق حيث يقوم صانع القرار الإستثماري بقبول الإستثمار في نشاط أو مجال معين أو رفضه.

- قرارات الإستثمار المانعة تبادليا : يتيح فرصا متعددة أمام صانع القرار الإستثماري، يمكن أن يتخذ قرار بديل الإستثمار، لكن في حالة إختيار بديل معين لا يمكن إختيار بديل آخر فيوجب التضحية بالبدائل الأخرى.

2.2- قرارات الإستثمار بمعيار درجة المخاطر : هناك نوعان طبقا لهذا المعيار هما:

- قرارات الإستثمار في ظل التأكد : يكون متخذ القرار الإستثماري على علم كامل وتام بكل الأوضاع عن الطبيعة المحتمل حدوثها مستقبلا، و يتم في ظل انعدام المخاطر أو وصولها إلى أدني درجة ممكنة.

- قرار الإستثمار في ظل عدم التأكد : يتم القرار في ظل وجود درجة معينة من المخاطرة، وتتم دراسته في ظل حالات الطبيعية المحتمل حدوثها خلال الفترة الزمنية المستقبلية، عموما تتخذ معظم قرارات الإستثمار في ظل درجة معينة من المخاطر.

3.2- قرارات الإستثمار بمعيار نوع التحليل الإستثماري المتبع : هناك أربعة أنواع طبقا لهذا المعيار نشير إليها : قرارات تعتمد على التحليل الوصفي؛ قرارات تعتمد على التحليل الكمي؛ قرارات تعتمد على مقاييس كمية موضوعية وقرارات تعتمد على مقاييس كمية شخصية[2].

1- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**. مرجع سبق ذكره، ص180 .

2-المرجع نفسه، ص181.

مطلب ثالث : طبيعة الإستثمار و مجالاته.

يضم هذا المطلب طبيعة الاستثمارات أي تصنيفها حسب الأهداف، وزمن دخول وخروج التدفقات المالية، وأيضا حسب العلاقة التي تربط المشروعات الاستثمارية، كم يتطرق لمجالات الاستثمار، وهو ذلك المحيط أوالرقعة الاقتصادية التي يريد مستثمر ما أن يستثمر أمواله فيها بهدف تحقيق عوائد مالية. وتقسم مجالات الاستثمار بناء على المعيار الجغرافي، إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية.

1- طبيعة الإستثمارات:

ترتب الإستثمارات حسب الأهداف، وزمن دخول وخروج التدفقات المالية، وحسب علاقتها المتبادلة في البرنامج الإستثماري، لذلك يمكن تصنيفها على النحو التالي :

1.1- تصنيف الإستثمارات حسب أهدافها:

إن إتخاذ أي قرار إستثماري مرتبط بمدى تحقيق جملة من الأهداف المنشودة، التي على أساسها يتم تحديد مستقبل ومصير المؤسسة ونذكرها كما يلي[1]:

- المحافظة والإبقاء على قدرات المؤسسة، وذلك عن طريق صيانة الآلات والمعدات والتحديث المستمر لها، للإبقاء على قدراتها الإنتاجية.
- زيادة القدرات الإنتاجية الموجودة، بالإعتماد على وسائل إنتاجية إضافية .
- تطوير وتحسين الإنتاجية عن طريق تحديث وعصرنة وسائل الإنتاج التقنية بهدف تحسين الجودة والنوعية للمنتوجات.
- تحسين البيئة الاجتماعية، عن طريق تسهيل شروط العمل، وتوفير وسائل الراحة، والمحافظة على النظافة، و مكافحة تلوث البيئة.

وفي صدد الحديث عن الإستثمارات من حيث أهدافها يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

أ- الإستثمارات المباشرة المنتجة:

تنطوي تحت هذا الصنف من الإستثمارات جملة من الأنواع أهمها:

1– Jacques margerin, gérard Ausset , **choix des investissement**. paris : les édition d'organisation, juin 1987, p 41.

ب- إستثمارات الإستبدال: يقوم هذا الاستثمار على أساس استبدال تجهيزات ووسائل قديمة غير صالحة للاستعمال بتجهيزات جديدة. و الهدف هذا هو المحافظة والإبقاء على رأس المال على حاله.

ج- إستثمارات التطوير والإنتاجية: الهدف من هذه الاستثمارات، هو تخفيض تكاليف اليد العاملة، وبصفة عامة، تهدف إلى التقليل تكاليف التصنيع ومضاعفة وتحسين نوعية وجودة الإنتاج[1].

د- إستثمارات التجديد: الهدف من هذا الاستثمار، هو خلق منتوجات جديدة، وذلك بالاعتماد على آلات جديدة ذات نوعية رفيعة.

ه- إستثمارات التوسع: هدف هذا الاستثمار، هو زيارة القدرة الإنتاجية للمؤسسة . وهو يتمثل في التوسع الكمي للمنتوجات، من أجل زيادة الزيادة المستقبلية للطلب ، في هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى إضافة آلات جديدة مع آلات قديمة .كما يتمثل هذا النوع من الإستثمار في التوسع النوعي، وذلك بالاعتماد على وسائل إنتاج حديثة، بغرض تحسين نوعية وجودة المنتوج[2].

ب -الإستثمارات الإجبارية:

وهي تلك الاستثمارات التي يحددها القانون والمناشير التنظيمية والتي تطالب بها نقابات العمال، المتعلقة بالنظافة ومكافحة التلوث والوقاية من الحرائق، وتوفير وسائل الراحة من نقل ومطاعم وعيادات طبية.

ج -الإستثمارات الإستراتيجية:

هذا النوع من الاستثمارات تكون نتائجه غير قابلة للقياس، وذلك بخلق شروط أكثر ملائمة لضمان مستقبل المؤسسة، بهدف المحافظة على سمعة المؤسسة والشهرة التجارية والأسواق التي اكتسابها سابقا . وتهدف أيضا إلى غزو أسواق جديدة عن طريق تحسين النوعية وتوسيع وحدات المؤسسة وزيادة الاختراعات[3].

2.1- تصنيف الإستثمارات حسب زمن التدفقات المالية:

تصنف هذه الاستثمارات، انطلاقا من زمن دخول وخروج التدفقات المالية لخزينة المشروع وهي كما يلي:

---

1 –xvier goly, **pratique de la décision d'investir** . paris : les éditions d'organisation,1988,p22.

2- jaque margerin, gérard ausset, op.cit, p 41.

3- علي صحراوي، **مظاهر الجباية في الدول النامية و آثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي(التجربة الجزائرية)**. (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،1991-1992)، ص123.

- الإستثمار الذي يترتب عليه، إنفاق تكاليف الاستثمار دفعة واحدة، ويترتب عن ذلك الحصول على إيرادات الاستثمار دفعة واحدة ، مثل النشاط الزراعي.

- الإستثمار الذي تستعمل نفقاته لفترات متعددة من أجل الحصول على إيراد واحد في فترة زمنية واحدة، مثال ذلك حالة الاستثمار في البناء.

- الإستثمار الذي يقتضي استعمال نفقاته مرة واحدة، و يكون متبوعا بإيرادات على شكل دفعات مستمرة، مثل استثمار رأسمال الثابت.

- الإستثمار يستعمل في هذه الحالة نفقاته لفترات متعددة خلال عمر المشروع، للحصول على إيرادات مستمرة و متوالية، أيضا أثناء مدة حياة المشروع، مثل استثمارات المشاريع الصناعية[1].

3.1- تصنيف الاستثمارات حسب طبيعة علاقتها المتبادلة في البرنامج الإستثماري[2]:

تصنف هذه الاستثمارات وفقا لدرجة التبعية المتبادلة للمشاريع، أو العلاقة الموجودة بين البرامج الإستثمارية، وفي هذا الصدد يفرق بين ثلاثة أنواع من الاستثمارات كما يلي:

أ- المشاريع المستقلة : وهي المشاريع التي تكون التدفقات النقدية لأحدهما لا تتأثر بقبول أو رفض المشروع الثاني، أي عند إنجاز أحد المشاريع، هذا لا يقتضي بالضرورة إنجاز المشاريع الأخرى.

ب- المشاريع المكملة : يتجسد هذا النوع من الاستثمارات إذا نتج عن اختيار أحد المشروعين، يؤدي إلى زيادة في إيرادات المشروع الثاني، أو انخفاض في نفقاته[3].

ج- المشاريع المترافقة : نفترض لدينا مشروعين إستثماريين ونقول أنهما مترافقان إذا أدى قبول أحدهما، هذا يؤدي إلى ضرورة قبول الثاني وإذا أدى رفض أحدهما يؤدي إلى ضرورة رفض الثاني.

4.1- تصنيف الاستثمار حسب الغاية: حسب هذا التصنيف لدينا[4]:

أ- الإستثمارات الإنتاجية : و هي الإستثمارات المخصصة لإنتاج سلع تكون تجارية في السوق و من هذه الإستثمارات نجد:

- إستثما رات تخص عملية التصدير والإستيراد؛
- إستثمارات تجديد وسائل الإنتاج.

1- Abdellah . Boughaba ، **Analyse et évaluation de projets.** parie : Berti edition, ,1999,p8.

2- فركوس محمد، **الموازنات التقديرية(أداة فعالة للتسيير)**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995، ص168.

3- Abdalah bougha; op. Cit, p.p 9-10.

4-Kamel hamdi, **Analyse bancaire de l'entreprise 44 ème**. Algerie: édition essalem , 2000, p11.

ب- الإستثمارات غير الإنتاجية : وتتمثل في الإستثما رات التالية:

- المشاريع الإجتماعية مثل التعليم، الصحة،..... الخ؛
- مشاريع التهيئة مثل الطرق الجسور، السدود..... الخ.

2- مجالات الإستثمار.

يقصد بمجال الإستثمار نوع أو طبيعة النشاط الإقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد، ويراد بمجالات الإستثمار، هو ذلك المحيط أو الرقعة الاقتصادية التي يريد مستثمر ما، أن يستثمر أمواله فيها بهدف تحقيق عوائد مالية.

و يمكن تبويب مجالات الإستثمار من زوايا مختلفة، ولكن من أهم هذه التبويبات المتعارف عليها نوعان هما:

أ- المعيار الجغرافي لمجالات الاستثمار. وتنقسم مجالات الاستثمار بناء على هذا المعيار ، إلى إستثمارات محلية وإستثمارات خارجية.

ب- المعيار النوعي لمجالات الإستثمار و ينقسم الى إستثمارات حقيقية و أخرى مالية.

1.2- المعيار الجغرافي لمجالات الإستثمار:

تبوب الإستثمارات من زاوية جغرافية إلى إستثمارات محلية و إستثمارات خارجية أو أجنبية.

أ- الإستثمارات المحلية:

الإستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للإستثمار في السوق المحلية، بغض النظر عن أداة الإستثمار المستعملة، مثل العقارات و الأوراق المالية والذهب و المشروعات التجارية... إلخ [1]، على أساس هذا التعريف يتبين لنا أن الاستثمارات المحلية تتضمن جميع الفرص المتاحة لكل أنواع الإستثمارات المذكورة سابقا في السوق المحلي أي داخل حدود الدولة الواحدة. بغض النظر عن أداة الإستثمار المستخدمة، و هل المشروع الذي يستثمر فيه الأموال يتبع القطاع الخاص أو يتبع القطاع الحكومي .

1- زياد رمضان، **مبادئ الإستثمار المالي و الحقيقي**. مرجع سابق، ص36.

ب- الإستثمارات الخارجية:

الإستثمارات الخارجية، هي جميع الفرص المتاحة للإستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الإستثمار المستعملة، وتتم هذه الإستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر ، فإذا قام مثلا شخص يقطن في الجزائر بشراء عقار معين بفرنسا بهدف المتاجرة. أو قامت الدولة الجزائرية بشراء حصة في شركة "RENOULT "فإن الإستثمار في الحالتين يعتبر إستثمارا خارجيا مباشرا.

أما لو قام ذلك الشخص بشراء حصة من محفظة مالية لشركة إستثمار جزائرية، تستثمر أموالها في بورصة باريس مثلا، فإن الإستثمار يكون في هذه الحالة إستثمارا خارجيا غير مباشر، بالنسبة للشخص المستثمر، ومباشر بالنسبة لشركة الإستثمار.

2.2- المعيار النوعي لمجال الإستثمار[1] :

تبوب مجالات الاستثمار من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمارات حقيقية و أخرى مالية.

أ- الإستثمارات الحقيقية أو الإقتصادية: يعتبر الإستثمار حقيقيا أو إقتصاديا عندما يكون للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع, الذهب...ألخ. و الأصل الحقيقي يقصد به كل أصل له قيمة إقتصادية في حدّ ذاته, و يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة مثل العقار.أما السهم, فهو أصل مالي، ولا يمكن إعتباره أصل حقيقي لأنه لا يترتب لحامله حق الحيازة في أصل حقيقي، و إنما لمالكه حق المطالبة بالحصول على عائد.

و عموما فإنّ جميع الإستثمارات المتعارف عليها عدا الأوراق المالية, هي إستثمارات حقيقية, لذا يطلق عليها البعض مصطلح الإستثمار في غير الأوراق المالية، كما يطلق عليها آخرون مصطلح إستثمارات الأعمال و المشروعات. و إذا كان عامل الأمان من أهم مزايا الاستثمار في الأصول الحقيقية، فإن المستثمر فيها يواجه عدة مشاكل أهمها[2]:

- اختلاف درجة المخاطرة للإستثمار بين أصل و آخر، لأن هذه الأصول غير متجانسة بسبب عدم توافر سوق ثانوي فعّال لتداول هذه الأصول؛
- يترتب على المستثمر فيها نفقات غير مباشرة مرتفعة نسبيا (تكاليف النقل, التخزين...)؛
- يترتب الإستثمار فيها خبرة متخصصة و ذات دراية بطبيعة الأصل محل الإستثمار.

2.1- زياد رمضان، المرجع السابق، ص37.

خصائص الأصول الحقيقية: من أهم الخصائص نذكر ما يلي[1]:

- الحاجة إلى الخبرة و المهارة و التخصص للتعامل بها.
- لها قيمة ذاتية, و لها كيان مادي ملموس.
- تتمتع بدرجة عالية من الأمان.
- تحصل المنفعة فيها من خلال إستخدامها.
- الإستثمار بها إستثمار حقيقي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني, ويساهم في تكوين رأس مال البلد.
- قابليتها للتسويق منخفظة, و لذلك فسيولتها منخفظة.
- يترتب عليها نفقات النقل و التخزين في حالة السلع, و الصيانة في حالة العقار.

ب- الإستثمار المالي:

و يشمل الإستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على عملية الإستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم, أو سند, أو شهادة إيداع...ألخ. والأصل المالي: يمثل حقا ماليا لمالكه أو لحامله، المطالبة بأصل حقيقي، و يكون عادة مرفقا بمستند قانوني، كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية. و ما يحدث في السوق الثانوية من عمليات بيع أو شراء للأسهم أو السندات فيعتبر نقل ملكية الأصل المالي, حيث يتخلى البائع عن ملكية لذلك الأصل (سهم، السند...) مقابل حصوله على المقابل, فخلال عملية التبادل هذه لا تنشأ أيّ منفعة إقتصادية مضافة للناتج الوطني, لكن هناك حالات إستثنائية يترتب فيها على الإستثمار في الأصول المالية قيمة مضافة, و ذلك في حالات التمويل للمشاريع الجديدة, أو التوسع في النشاط[2] .

خصائصه:

- التجانس الكبير في وحداتها؛
- وجود أسواق متطورة للتعامل بها؛
- تعطي مالكها حق المطالبة بالفائدة أو الربح، عند موعد الإستحقاق في حالة السندات، و عند التصفية في حالة الأسهم؛
- ليس لها كيان مادي ملموس، فهي تحتاج إلى مصارف نقل و تخزين أو صيانة؛
- يحصل مالكها على منفعته منها في حالة اقتنائه لها عن طريق جهود الآخرين؛
- تتصف بدرجة عالية من المخاطر بسبب تذبذب أسعارها[3].

1- زياد رمضان ، **مبادئ الإستثمار المالي و الحقيقي.** المرجع السابق، ص39.

2- محمد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية** . الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2004، ص75.

3- زياد رمضان، المرجع السابق ، ص 40.

خلاصة الفصل:

بعد إستعراض مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإستثمار و عرض الإطار ا لمفاهيمي العام لهذه الدراسة في هذا الفصل، حيث أصبح من الواضح الآن، أن الإستثمار يعتبر كأحد المتغيرات الإقتصادية الكبرى، له بالغ الأهمية في التنمية الإقتصادية . وهو متغير خطير إذا لم يحسن إستخدامه على أحسن وجه، بإعتباره مرتبط أشد الإرتباط بالدخل القومي، عن طريق الإدخار الذي يعتبر مصدرا مهما له، وعن طريق الإنتاج باعتباره مؤثرا فيه، ويمثل من الناحية البنيوية الجانب الأكثر أهمية في تراكم رأس المال .

و بالنظر إلى أهمية المناخ الإستثماري في جلب الإستثمار، خصص المبحث الثاني من هذا الفصل إلى التعريف به مع ذكر أهم مكوناته و مؤشـــرات قياسه. وعرض هذه الأخيرة عرضا مختصرا بالتركيز على مدلول كل مؤشر و مدى أهميته في تحديد مستوى جودة بيئة الأعمال لأي بلد. و من ثم إندفاع المستثمرين إلى الإستثمار في البلدان ذات المناخ الإستثماري الجيد و الجذاب، و الهروب أو الإمتناع عن الإستثمار في الدول ذات المناخ الإستثماري غير المحفز. إذ ترجع أهمية المناخ الإستثماري الجيد في تحقيق الثقة للمستثمر و زيادة عامل الأمان لمخاطر الإستثمار.

و لتحقيق أهداف الإستثمار يتعين على الدولة رسم سياسة واضحة للتأثير على الإستثمار الخاص (المحلي والأجنبي) ، فسياسة الإستثمار هي تلك السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الإستثمار و إزالة العقبات التي تعوق القرارات الإستثمارية من خلال المفاضلة و التعرف على المنافع المتوقعة لكل بديل لتحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل المخاطر. فللإستثمار علاقـــة بمختلف المتغيرات الإقتصادية ممـــا جعـــل الـــدول تسعى لتوجيـــه قـــرار الإســـتثمار، وتهيئة المناخ المناسب له مـــن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتعظـــيم الثروات، و هذا ما تم التطرق له في المبحث الثالث.

غير أنه رغم ما تم بسطه من مفاهيم و مدلولات معرفية تخص الإطار النظري لموضوع الإستثمار، فإن هذا الأخير يتطلب من الباحث ربط الجانب النظري بالتطبيقي، في إطار نموذج دولة و لتكن الجزائر، حيث سيتم في الفصل الموالي دراسة وتحليل دور القطاع الخاص والقطاع العام في الجزائر للنهوض بالتنمية، ويتمحور النقاش حول حدود تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وعلاقتها بالقطاع الخاص حيث تختلف الآراء حول من يقود عملية التنمية الدولة و " القطاع العام " أم القطاع الخاص؟، أي أيهما يتحمل العبء الأكبر للعملية التنموية و يعني ذلك الإعتراف بأهمية دور القطاع العام، إلى أن تصل الظروف التنموية إلى الوضع الذي يحفز القطاع الخاص على المبادرة للإستثمار، لذا فإن هذا الفصل يهدف إلى عرض أهم المتغيرات الإقتصادية المختلفة المؤثرة على إستثمارات القطاع الخاص والقطاع العام بغية التوصل إلى بعض النتائج والسياسات العامة الكلية التي يمكن من خلالها تنمية الإقصاد بالجزائر.

فصـــل ثانـي

إستراتيجية التنمية الإقتصادية في الجزائر (المفهوم والفواعل)

تمـــهـــــيـــد:

تحظى دراسة التنمية الإقتصاديةّ بأهمية بارزة على المستوى العالمي، بـــل وإنها تحتل اليوم مركز الصدارة في الفروع التي يهتم بها الفكر الإقتصادي الحديث؛ بحيث أنها تـــشمل عـــدة جوانب ثقافية وبيئية وأخلاقية. وتحليل التنمية الإقتصادية من جميع جوانبها تناوله عدة إقتصاديين؛ حيث قدموا التعاريف الخاصة بها، وحددوا أهدافها؛ بالإضافة إلى النظريات والأساليب المتبعة لإحداثها، إلا أن الحاجز الذي يعيـــق عمليـــة التنمية الإقتصادية هو الكيفية التي من خلالها يتم الحصول على الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التنموية؛ فالمؤسسة الإقتصادية بصفة عامة تعتبر الأداة الرئيسة لإحداث التنمية والنمو في أي اقتصادٍ كان؛ وبذلك فإن القطاع الخاص اليوم يمثل محور عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في معظم بلدان العالم المتقدم والدول النامية على حد سواء نظرا لما يتمتع به هدا القطاع من مزايا و إمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الإقتصادية و الإجتماعية، كما أن القطاع الحكومي بمفرده لا يمكن أن يتحمل أعباء التنمية الإقتصادية والإجتماعية إذ أصبح تشجيع القطاع الخاص بندا رئيسيا على أجندة السياسات العامة في العديد من دول العالم .

غير أن تنمية القطاع الخاص يعتمد أساسا على الفهم الصحيح للعوامل المحددة لحجم الإستثمار الخاص، وفي هذا الصدد قام العديد من الإقتصاديين منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين بدراسات مختلفة لمعرفة العوامل المتوقع أن تؤثر على الإستثمار الخاص في الدول النامية، و قد قدمت هذه الدراسات إطارا تحليليا يمكن من خلاله دراسة العلاقة بين بعض المتغيرات الإقتصادية من جانب، والإستثمار الخاص من جانب آخر، وعلى الرغم من أهمية هذا الأخير للإقتصاديات النامية إلا أن محدداته لم تحظ إلا بالقليل من الدراسات و قد يرجع ذلك لعدم توفر البيانات من جهة، وإعتماد هذه الدول بدرجة أكبر على الإستثمار العام من جهة أخرى، في ظل الأهمية النسبية الطاغية لمشروعات القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص في الدول النامية عموما وفي الجزائر بوجه خاص؛ وعلى هذا الأساس وإنطلاقاً منه فان هذا الفصل يعرض أهم المتغيرات الإقتصادية المختلفة المؤثرة على أداء القطاع العام وعلى دوره التنموي، مع تحليل فلسفة الإصلاحات الاقتصادية في إطار إستقلالية المؤسسات العامة الجزائرية وفي ظل إنتهاج الخصخصة مع إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.

مبحث أول : أساسيات حول التنمية الإقتصادية.

إن موضوع التنمية الإقتصادية ليس حديثا؛ فبروزه كان مع نهاية الحرب العالمية الثانية؛ ولا يزال هذا الموضوع يحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الإقتصادية والسياسية و الإجتماعية، فعملية التنمية الإقتصادية ليست تلقائية و سهلة بل تتطلب زمنا طويلا، وهي لا تقوم على أسس مادية فقط؛ بل تتطلب كذلك تخطيطا واسع النطاق لحصر كافة الموارد المتاحة و أهم الإمكانات و مصادر تمويل هذه العملية والتي سوف تتراء من خلال هذا المبحث الذي تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب محاولين الإلمام بموضوع التنمية الإقتصادية.

مطلب أول : مفهوم التنمية الإقتصادية أهميتها و أهدافها.

تواجه التنمية الإقتصادية مجموعة من أهم التحديات التي تسعى الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء تحقيقها، فهي تكتسي أهمية بالغة في مجال تحقيق التنمية الشاملة. لذا فإن تحليل التنمية الاقتصادية من جميع جوانبها تناوله عدة اقتصاديين؛ حيث قدموا التعاريف الخاصة بها، وحددوا أهدافها، وهذا ما سيتم عرضه خلال هذا المطلب.

1- مفهوم التنمية الإقتصادية:

تباينت الآراء و وجهات النظر بالنسبة للعلماء و المفكرين و الباحثين حول تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية، وترجع صعوبة الإتفاق إلى إختلاف التوجهات الفكرية و الإيديولوجية، و كذلك اختلاف التخصصات للعلماء و الباحثين حتى أصبح من الصعب وضع تعريف محدد و دقيق للتنمية الإقتصادية بعبارات واضحة ومحددة[1]. و رغم ذلك ظهرت تعاريف عديدة و متنوعة حاولت تحديد طبيعة التنمية الإقتصادية، جاءت كما يلي:

التنمية الإقتصادية هي : "عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي و إضطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة؛ بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان (أي معدل الزيادة في نمو الدخل أكبر من معدل زيادة عدد السكان)، بحيث هناك تغيير في هيكلة الإقتصاد في الدولة" [2].

و حدد **عبد الرحيم بوداقجي** مفهوم التنمية الإقتصادية في كتابه **التنمية الاقتصادية** بأنّها: مجموعة الإجراءات و التدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن زيادة حقيقية لدخل الفرد لفترة طويلة من الزمن[3].

1- عمر حسين، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1985، ص31.

2- مصطفى حسين و محمد شفيق و أمية بدران، **أبعاد التنمية في الوطن العربي.** عمان: دار المستقبل للنشر، 1995، ص 119.

3- عبد الرحمن بوداقجي، **التنمية الاقتصادية.** دمشق، سوريا: (ب ن)، 1977 ، ص 14.

ويعرف **محمد عبد العزيز عجمية** التنمية الاقتصادية بأنها: العملية التي من خلالها تحقَّق زيادة متوسط ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافةً إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[1].

أما من جهة يعتبرها **عبد القادر عطية** بأنها: العملية التي تحدث من خلال تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين نوعية الحياة، وتغيير هيكلي في الإنتاج[2].

أما **كامل بكري** فيرى التنمية الاقتصادية بأنها: سياسة إقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النموالاقتصادي؛ فهي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للإقتصاد خلال فترةٍ زمنية طويلة[3].

ويحدد **عبد الحميد محمد القاضي** في كتابه **التنمية و التخطيط الاقتصادي**التنمية الاقتصادية بأنها: تتصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد[4].

كما يعرف **فؤاد مرسي** في كتابه **المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية** التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة بأنها: عملية النمو المعجل الذي يجري في إطار تاريخي محدد والتي تتمثل في التركيز على التصنيع و سيادة الإنتاج السلعي و تكوين السوق الداخلية والقومية[5].

ويرى جيرا لد ماير Maier Gerald بأن التنمية الاقتصادية هي: عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن .

من خلال هذا التعريف يضع ماير ثلاث مؤشرات أساسية لإحداث التنمية هي:

- إرتفاع الدخل الوطني؛
- إستمرارية هذا الارتفاع؛
- مواصلة هذا الإرتفاع لفترة زمنية طويلة.

و في تعريف ثان يحدد ماير مدلولا للتنمية بقوله: "إن التنمية تعني إرتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة، مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر و عدم المساواة" .

يحبذ ماير استخدام التعريف الأول على الثاني، و يرى بأن القطاع الخاص هو أساس تحقيق التنمية

---

1 - رمزي علي إبراهيم سلامة، **إقتصاديات التنمية**. الأردن: الدار الجامعية، 1998 ، ص 107.

2- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية**. القاهرة: الدار الجامعية ، 2003 ، ص76 .

3- كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**. بيروت: دار النهضة العربية، 1986 ، ص17 .

4- عبد الحميد محمد القاضي، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**. (ب م): (ب ن)، (ب ت)، ص83.

5- فؤاد مرسي، **المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية**. بغداد: (ب ن)، 1977 , ص 70.

الإقتصادية، وبذلك نقول أن ماير ذو نزعة برجوازية تنادي بضرورة تدعيم القطاع الخاص بإعطائه الحرية الاقتصادية. لأن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تلعب الدور الرئيسي في إحداث التنمية بينما يبقى دور الدولة ثانويا -حسب وجهة نظره-[1].

ومهما تنوعت و إختلفت التعاريف فإن جوهر التنمية الاقتصادية يبقى منصبا نحو تنمية و تطوير النشاط الإقتصادي و خاصة الإنتاجي، وبذلك يمكن حصر مفهوم التنمية الاقتصادية في التعريف الآتي والذي يكون بمثابة القاسم المشترك لجميع التعاريف السابقة، فالتنمية الاقتصادية هي: مجموعة الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة و الهادفة إلى تغيير وتطوير الهيكل الإقتصادي و الإجتماعي في الإقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الإنتاج السلعي و الخدماتي والدخل الحقيقي للفرد و لفترة زمنية طويلة مع إستفادة غالبية أفراد المجتمع[2].

لذلك فإن عناصر التنمية الاقتصادية – انطلاقا من هذا التعريف– هي:

- مجموعة إجراءات و تدابير واعية و هادفة؛
- الدولة طرف أساسي في اتخاذ تلك الإجراءات و التدابير؛
- هدفها تغيير و تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي؛
- تضمن زيادة حقيقية لدخل الفرد و الدولة؛
- استمرارهذه الزيادة لفترة زمنية طويلة؛
- هذه الزيادة لفائدة غالبية أفراد المجتمع.

2- أهمية التنمية الاقتصادية:

تتجلى أهمية التنمية الاقتصادية في العنصرين التاليين:

1.2- التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الإقتصادية و التقنية بين الدول النامية و الدول المتقدمة [3]:

من أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية، يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة و في هذا الإطار لابد أن نشير إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على حدة هذه الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين الآتيتين:

1- المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل، **دروس في التخطيط الاقتصادي و التنمية**. الجزائر، 1979، ص8.

2- محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص55.

3- المرجع نفسه، ص56.

أ- **مجموعة العوامل الاقتصادية**: تمس هذه العوامل الجانب الإقتصادي، وهي تتمثل في:

- التبعية الإقتصادية للخارج؛
- سيادة نمط الإنتاج الواحد؛
- ضعف البنيان الصناعي؛
- ضعف البنيان الزراعي؛
- نقص رؤوس الأموال؛
- إنتشار البطالة و خاصة البطالة المقنعة؛
- إنخفاض متوسط دخل الفرد و مستوى المعيشة؛
- سوء إدارة المنشأة و عدم كفاءة الجهاز الحكومي؛
- إستمرارية أزمة المديونية الخارجية؛
- ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الإدخار.

ب- مجموعة العوامل غير الاقتصادية: وتمس هذه العوامل الجانب غير الاقتصادي، و هي بدورها تتمثل في:

- الزيادة السكانية الهائلة؛
- إنخفاض المستوى الصحي؛
- سوء التغذية؛
- انخفاض مستوى التعليم؛
- ارتفاع نسبة الأمية.

وعليه يجب على البلدان النامية العمل على تجاوز هذه العوامل بنوعيها تدريجيا و ذلك بتبني رؤية وإستراتيجية مدروسة و واضحة من أجل تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية حقيقية لتضييق الفجوة بينها و بين الدول المتقدمة.

2.2- التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي[1]:

إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي و ليس على تبعيته، فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية، خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها

1- زيروني مصطفى، **النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا**.(أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000 -2001)، ص14 .

هذه الدول بعد الاستقلال، والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد و يعمق من روابط تبعية الدول النامية، و من أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، و ذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة إستغلالا صحيحا و كاملا[1].

3- أهــداف التنــمية الاقتصاديــة:

إن التنمية الاقتصادية تسعى إلى تحقيق أهداف متنوعة تعود بالفائدة على الفرد والمجتمع لكنها بالمقابل تواجه مجموعة من الصعوبات تعرقل قيامها في العالم و بالأخص في الدول العربية. و تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من بلد إلى آخر، ومن فترة إلى أخرى في البلد الواحد؛ نظرا لإختلاف الظروف الإقتصادية والسياسية بين الدول المختلفة، ومع ذلك فإن هناك أهدافًا أساسية مشتركة تسعى إليها معظم الدول، والتي نوجزها فيما يلي:

1.3- زيــادة الدخــل الوطــني:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الإقتصادية على الإطلاق؛ وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على احتياجاتهم الأساسية من مأكل وملبس وحماية؛ وهذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية والمتمثل في القضاء على الفقر، وإنخفاض مستوى المعيشة، بالإضافة إلى زيادة نمو عدد السكان غير المتماشية مع النمو الاقتصادي[2].

2.3- رفــع مستــوى المعيــشة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الإقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة إقتصاديا؛ وذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة، فالتنمية الإقتصادية ليست مجرد وسيلةٍ لزيادة الدخل القومي فحسب؛ وإنما هي أيضًا وسيلة لرفع مستوى المعيشة، ومن هذا نجد هدف رفع مستوى المعيشة إنما هو من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الإقتصادية على تحقيقه، في كافة البلدان المتخلفة التي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية في الوقت الحاضر[3].

1- سليمان الرياشي و آخرون، **دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي ، ط1، أوت1998، ص23.

2- إسماعيل عبد الرحمان وحربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي**. عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ط1، 1999، ص330 .

3- كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 71 .

3.3- تقليل التفاوت في الدخل والثروات:

يعتبر هدفا اجتماعيًا للتنمية الاقتصادية، فانخفاض مستوى متوسط دخل الفرد من الدخل الوطني، ينتج عنه فوارق كبيرة في الدخل والثروات، إذ ستحوز طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على أغلب ثرواته ودخله الوطني، ومثل هذا التفا وت في توزيع الثروات يؤدي إلى إصابة المجتمع بعدة أضرار، كلما كبر ذلك الجزء المعطَّل من رأس مال المجتمع[1].

إضافة إلى ذلك هناك أهداف أخرى نوجزها فيما يلي[2]:

- تعميق الشعور بالإنتماء و الإهتمام بالمصلحة العامة.
- إطلاق الإبداع و إطلاق جميع الطاقات الكامنة في المجتمع.
- الإسهام في الحضارة الإنسانية و أخذ المكان اللائق بين الأمم.
- التوسع في الهيكل الإنتاجي.

مطلب ثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

إن المشكلة الرئيسية التي تقف كحاجز أمام عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، هي إفتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال. ذلك أن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الإستثمار و الذي يتحدد أساسا بسعة السوق، و أن عرض رأس المال تحكمه ا لرغبة و المقدرة على الإدخار، و طالما أن مداخيل الأفراد منخفضة نتيجة لإنخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار كذلك منخفضة[3] . لذلك فإن التنمية الاقتصادية تتطّلب في أولى مراحلها ضرورة كسر هذه الحلقة المفرغة في أضعف نقطها والخروج من نطاقها و العمل بكافة السبل و الأساليب على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات النمو الاقتصادي.

التنمية الاقتصادية هي التي تحدد مصادر التمويل و ليس العكس، لذلك فإن هذه الدراسة تقتضي الإحاطة بكافة المصادر الضرورية لهذه العملية. وهذا ما سنحاول إدراجه فيما يلي:

- الموارد المحلية؛
- الّتمويل المصرفي؛

1- إسماعيل عبد الرحمان وحربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص333 .

2- حسين مصطفى و طنيب محمد شفيق و بدران أمية، **أبعاد التنمية في الوطن العربي**. الأردن: دار المستقبل للنشر، 1995، ص122.

3- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياستها**. مصر: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 1994 ، ص181 .

- الموارد الخارجية؛
- التمويل باللجوء إلى السوق المالية.

1- الموارد المحـــلـــية:

تتمثل مصادر التمويل المحّلي في الإدخار الذي ينقسم إلى نوعين: الإدخار الإختياري و الإدخار الإجباري، ولا يوجد فرق بين النوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال، وكل الخلاف ينحصر في مدى تأثير كل منهما بإتباع سياسة معينة [1]:

1.1- الإدخـــار الاختيـــاري: هو ما يقوم به الأفراد و الهيئات و المؤسسات طواعية وإختياريا و بمحض رغباتهم، دون تدخل قوة خارجية تجبرهم عليه . و تتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال.

أ- مدخرات القطاع العائلي: عن طريق مدخرات الأفراد الذين يحصلون عليها من خلال دخلهم، و تحمل عدة صفات منها الادخار من أجل الحصول على قطعة أرض أو مباني سكنية، أو آلات زراعية، كذلك مدخرات تعاقدية مثل عقود التأمين، و يمكن أن تكون مدخرات على شكل شهادات إستثمار أو أسهم وسندات . كما تعتبر أهم مصادر الادخار في الدول النامية و ذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

ب- مدخرات قطاع الأعمال: فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي أي كّلما زادت أهمية هذا الّنشاط زادت معه المدخرات و العكس صحيح . في الواقع دراسة مدخرات قطاع الأعمال تتطّلب الّتمييز بين مدخرات القطاع الخاص و مدخرات القطاع العام:

أولا- مدخرات القطاع الخاص : تتمّثل في الأرباح غير الموزعة التي تحتجزها الشركات المساهمة فقط دون غيرها من الشركات، أي كّلما زاد ما يتحّقق للشركات من أرباح زادت مدخراتها .و تعتبر مدخرات قطاع الأعمال الخاص أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة اقتصاديا.

ثانيا- مدخرات القطاع العام: تؤول مباشرة للحكومة أي أن أرباح المشروعات المملوكة تعود لها، و عليه فإن مدخرات هذا القطاع يمكن أن تزداد عن طريق مكافحة الإسراف والضياع الاقتصادي و العمل على رفع الإنتاجية، وعلى العكس إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية أو تقادم الآلات أو تدهور مستوى الإدارة أو غير ذلك, فالنتيجة تكون انكماش الأرباح لا محالة و ربما نشوب بعض الخسائر [2].

1- محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياستها** مرجع سابق، ص217 .

2- عبد النعيم محمد مبارك، **مبادئ علم الاقتصاد**. (ب م): الدار الجامعية، 1999 ، ص ص 589-601.

2.1- الإدخار الإجباري: هو ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بطريقة إلزامية، أو بعبارة أخرى هو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم ويتمثل أساسا في الادخار الحكومي والادخار الجماعي.

أ- الادخار الحكومي: عبارة عن الفائض المتبقي الذي يحققه القطاع الحكومي و يكون أحد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، فهو ينشأ نتيجة لزيادة إيرادات الحكومة عن نفقاتها الجارية ،و نتيجة لما يتسنى للحكومة الحصول عليه عن طريق التضخم، حيث تقوم البنوك المركزية بإصدار نقود جديدة تستخدم الحكومة بعضها في مجالات الاستثمار.

و على العموم فإن القطاع الحكومي في الدول النامية باستثناء الدول البترولية يساهم بنصيب ضئيل في الادخار القومي بل غالبا ما يكون هذا القطاع في معظم هذه الدول سالبا-عجز في الميزانية- والسبب في ذلك هو قصور معدل الزيادة في الإيرادات عن ملاحقة معدل الزيادة في النفقات.

ب- الادخار الجماعي: يقصد به ذلك الادخار الذي يقتطع من دخول بعض الجماعات في المجتمع بطريقة إجبارية، ويتمثل هذا الادخار في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بكل أنواعها، وبالمقابل فإن المساهمين في هذا الادخار يحصلون على مزايا مثل الخدمات الصحية والتعويضات والمعاشات... ويعتبر هذا الادخار أكثر قبولا لدى الأفراد و الهيئات إذ أنه يعمل على تأمين حياتهم و مستقبلهم و ضمان حقوقهم.[1]

2- التمويل المصرفي:

يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية**.** إن البلدان النامية و من بينها الجزائر محدودة بالتمويل المصرفي. لهذا سمي الاقتصاد الجزائري باقتصاد الدين .فالبلدان النامية تشكو في معظمها من عدم كفاءة أنظمتها المالية، واعتمادها بشكل أساسي على المصارف في التمويل.

1.2- الدور التنموي للمصارف:

تعتبر المصارف أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية .ويتم مقابلة هذه الاحتياجات التمويلية عن طريق سوقين: سوق المال وسوق النقد. فالاحتياجات التمويلية الطويلة والمتوسطة الأجل تحصل عليها المؤسسات والشركات والأفراد عن طريق سوق المال في صورة إصدار سندات و أذون و عقود وقروض . بينما الاحتياجات التمويلية القصيرة الأجل من قروض و تسهيلات تتم عن طريق سوق النقد حيث تقوم المصارف التجارية بأشكالها المختلفة

1- عبد النعيم محمد مبارك، المرجع السابق، نفس الصفحة.

بهذه المهمة (تقديم قروض و تسهيلات قصيرة الأجل)، لكن هذا لا يعني أن تستثنى المصارف التجارية من عملية تقديم قروض متوسطة الأجل [1].

إن الدور التمويلي الذي تلعبه المصارف يمكن فهمه من خلال: الوظائف التقليدية و الوظائف الحديثة.

أ- الوظائف التقليدية: تتمثل الوظائف التقليدية فيما يلي:

أولا- قبول و خلق الودائع: تقوم المصارف التجارية بتلقي الودائع من الجمهور مهما كانت وضعيتهم أشخاص طبيعيين أو معنويين، أصحاب المؤسسات العمومية أو الخاصة . وتشكل هذه الودائع (ودائع تحت الطلب أو ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع بإشعار، ودائع ادخارية[2]).

ثانيا- تقديم القروض: تقوم المصارف التجارية بالإقراض عن طريق: (السحب على المكشوف، فتح الاعتمادات المستندية و خصم الأوراق التجارية)، أي إمداد الأفراد و المؤسسات و المنشآت بالأموال اللازمة ,على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال و الفوائد و العمولات المستحقة عليها. والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة , ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله[3]، ومع الزمن تطورت درجة منح المصارف للقروض من قصيرة إلى متوسطة وطويلة الأجل للقيام بعمليات عقارية إنتاجية مقابل حصولها على فوائد.

ب- الوظائف الحديثة: تتمثل في الدور التمويلي الذي تلعبه المصارف يتفرع عنه خدمات حديثة ومتطورة يمكن أن نبين أهميتها من خلال مايلي[4]:

- تطورت وظائف المصارف إلى حد بعيد، حيث أصبحت تقوم بتقديم الإستثمارات المالية للعملاء وتزويدهم بالنصائح و الإرشادات في كل ما يواجه مشروعاتهم من صعوبات ومشاكل؛
- تقوم المصارف بتمويل عمليات التصدير و الاستيراد فهي بذلك تساهم في توفير احتياجات الدولة من السلع الرأسمالية و السلع الوسيطة لزيادة حجم الإنتاج وأنواعه وتحسين جودته، بالإضافة إلى تشجيع تصدير السلع الوطنية و إيجاد أسواق خارجية لها و ذلك عن طريق الوساطة المالية التي تلعب دورها مما يسمح بتوفير العملات الأجنبية؛
- تساهم المصارف في دعم توجه العديد من الدول لتبني سياسة خوصصة مشروعاتها العامة كليا أو جزئيا ذلك من خلال دورين أساسيين تلعبهما:

1- محمد عبد العزيز عجمية و إيمان ناصف، **التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياستها.** مرجع سابق ، ص ص 251-252.
2- محمد توفيق سعودي، **الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري**. مصر : دار الأمين للطباعة، ط1، 2002، ص15.
3- أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية.** الإسكندرية : الدار الجامعية، 2002، ص159 .
4- الراوي خالد وهيب، **العمليات المصرفية الخارجية**. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ط2، 2000، ص65-68 .

*- **دور تمويلي**: تقوم المصارف بشراء البعض من الأسهم و إدخالها في محافظ إستثماراتها وقروضها بما يتوافق مع سياستها الاستثمارية؛

*- **دور إستشاري**: من خلال هذا الدور تقوم المصارف بإعداد دراسات الجدوى لتحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

- تساهم المصارف أيضا في إنشاء و تطوير الأسواق المالية من خلال إنشاء صناديق استثمارية أو مالية تقوم بطرح أدوات استثمارية متوسطة و طويلة الأجل، مما يخدم نشأة و تطوير السوق المالية .كما أن لجوء المصارف الشاملة إلى الأسواق المالية بشكل مباشر للحصول على قروضها يؤدي إلى تخفيض تكاليف الّتمويل، فضلا عن ذلك فإن هذا الاتصال يعمل على تعظيم العوائد من خلال التنويع، لذلك فالأسواق المالية تتيح للمصارف الشاملة انتهاج إستراتيجية التنويع وعدم التخصص و تسمح بوجود مجال أوسع في عمليات الاقتراض و الاستثمار.

فمن خلال هذه الخدمات المتنوعة للمصارف يّتضح لنا أنها تركز اهتمامها ونشاطها على إمداد الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة باعتبارها أساس التقدم الاقتصادي، لأن رأس المال يساعد على رفع إنتاجية العمل البشري و تسيير وسائل الوفرة الاقتصادية، وبالتالي تهيأ الأرض الخصبة لسير عملية التنمية الاقتصادية.

مطلب ثالث: معوقات التنمية الإقتصادية.

هناك مجموعة من المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية في الدول النامية منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير اقتصادي وهذه العقبات متنوعة و متباينة، فمنها ماهو داخلي و منها ماهو خارجي، ويمكن توضيحه على الشكل التالي :

1- المعوقات الاقتصادية:

يرى بعض الاقتصاديين أن أهم العوائق الاقتصادية التي قد تعطل التنمية في الدول النامية هي: الدائرة المفرغة للفقــر، وضيق السوق المحلية في الدول النامية إضافة إلى عوامل أخرى ستوضح من خلال الآتي[1]:

أ- انخفاض مستوى الدخل القومي: والذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي، مما يؤثر على معدل الدخل الموجّه للادخار والاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض معدل طلب الأفراد على السّلع والمنتجات المحلية، مما يحرم الدولة من الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها التنموية، وهذا ما

1- فريد بشير طاهر، **التخطيط الاقتصادي**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1998، ص51 .

يجعله عقبة في وجه المسيرة التنموية، ومن جهة أخرى فهو يؤثر على غذاء وصحة وتعليم الأفراد، مما يُضعف من إنتاجية الأفراد، كل هذا جعل معدل الدخل الفردي مقياساً ومؤشراً للحكم على تخلّف بلد أو تقدّمه. ولكسر حلقة الفقر، والتغلب على آثاره السلبية على التنمية، تلجأ الدول النامية لطــرق أبواب التمويل الخارجي عن طريق المديونية من الدول المتقدمة و الغنية، والإعتماد على القروض أيضاً من الهيئات الدولية المهتمة بالتنمية، كالبنك الدولي. غير أن النمو لا يعتمد على وفرة رأس المال فحسب، وإنما يعتمد كذلك على كفاءة استغلال الطاقــة الإنتاجية المتاحة؛ كما أن الإستثمار لا يعتمد على وفرة المدخرات فقط، بل أيضاً على الفرص الاستثمارية المدروسة والمجدية إقتصاديا، وهي عادة غير متوفرة في الدول النامية، وهذا ما يطلق عليهــا في أدبــيات الاستثمار" تدني الطاقة الاستيعابية للدول النامية".

ب- نقص الهياكل العامة الأساسية: كالطرقات والمدارس والمستشفيات والمياه ونحو ذلك، والتي يؤدي نقصها -عادة- إلى إعاقة عملية التنمية، ولذلك تتولّى الدولة توفيرها بنفسها

ج- التبعية الاقتصادية: وصورتها احتكار دولة قوية استيراد مواد أولية تنتجها الدول النامية، ثم تصنيعها وإعادتها إلى أسواق البلاد النامية مع أرباح فاحشة جداً، وبذلك تصبح النامية تابعة للمتقدمة، ويصل الأمر إلى التبعية السياسية أيضاً، مما يؤدي إلى تراجع عملية التنمية الاقتصادية..

د- التقدم التكنولوجي: تقوم الدول النامية التي تتميز بالتنفيذ العشوائي للمشروعات الإنمائية، بنقل التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الدول المتقدمة دون القيام بأي دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية لهذه الأخيرة الأمر الذي يعتبر عقبة كبيرة أمام عملية التنمية في الدول النامية التي تحتاج إلى نقل تكنولوجيا بسيطة وليست معقدة أي بما يتناسب مع طبيعة وظروف هذه الدول.

هــ- القوى العاملة[1]**:** لا شك أن هناك علاقة أكيدة بين النمو وبين القوى العاملة من حيث حجمها ومعدل نموها خاصة معدل نمو العمالة في قطاعات الإنتاج السلعي من الزراعة والصناعة، وكذلك من حيث جودتها ومدى تناسبها ومعدل نمو إنتاجها، ويختلف حجم السكان في سن العمل وتوزيعهم على القطاعات المختلفة باختلاف مراحل التنمية المختلفة، وفي الدول النامية منخفضة الدخل نجد أن القوى العاملة تتميز بسمات معينة، فمن حيث معدل نموها فهو جد مرتفع مع إنخفاض في الأجور ، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة منها زيادة الطلب على العمل مقابل إنخفاض العروض مما يؤدي إلى زيادة في نسبة البطالة وانخفاض مستوى ونوعية الإنتاجية في هذه الدول عن مثيله في الدول الصناعية المتقدمة.

1- فريد بشير طاهر، المرجع السابق، ص 53.

و- الموارد الطبيعية: بالرغم من أهمـــية الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية الاقتصادية إلا أن هذا لا يعني أن مستوى الإنتاج ومستـــوى المعيشة لأي دولة يتوقف تماما على ما لا يتوفر لديها من موارد طبيعية، فلا يكفي أن تكون الدولة غنية بمواردها بل أنها تستغل هذه الموارد أحسن إستغلال لتحقيق التنمية.

ز- التجارة الخارجية : هناك صعوبات عديدة تعترض سبيل الدول النامية في تحقيق التنمية الإقتصادية منها:

- ضيق حجم السوق المحلية إذ أنه يصعب الدخول في مجال تصدير السلع المصنعة إلى السوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير في السوق المحلية، بالإضافة إلى صعوبة القدرة على منافسة السوق الدولية.
- العقبات التي تضعها الدول الصناعية في وجه صادرات الدول النامية من السلع المصنعة.
- التقلب الشديد في أسعار المواد الأولية كثيرا ما ينعكس في شكل انخفاض مفاجئ في حصيلة الدول النامية من العملات الأجنبية، لذا يجب على هذا الدول أن تعمل على تشجيع صادراتها بإتخاذ مختلف الإجراءات والوسائل المؤثرة على كمية وقيمة الصادرات وبالشكل الذي يسمح بمواجهة المنافسة الأجنبية في السوق العالمية[1].

2- المعوقات السياسية[2]: هناك عائقان سياسيان أساسيان هما: عدم الاستقلال السياسي، وعدم الاستقرار السياسي.

1.2- عدم الإستقلال السياسي: كان الإستعمار سببا أساسيا في تخلف معظم الدول بما فرضه عليه من التمزق في هيكلها الاجتماعي، وسيطرة المستعمر على التجارة الداخلية والخارجية، ومنع انتشار التعليم. لذلك ارتفعت الأصوات في بعض الدول التي عانت من التخلف بسبب الإســتعمار، لمطالبة الدول الصناعية، بالإسهام في دعم التنمية في دولهم، تعويضاً لها عن نهب خيراتها و تدمير بنيتها الإقتصادية، و السياسية، والإجتماعية، و حرمان شعوبها من تحقيق التنمية الأمر الذي يزيد من التــبعية لهذه الدول المستعمرة من خلال التدخل في الشأن السياسي و الإقتصادي .

2.2- عدم الإستقرار السياسي: من مهام الحكومة في دولة تنشد التنمية أن تسعى إلى تهيئة المناخ الاقتصادي، السياسي، والأمني للمستثمرين. وعلى الحكومات أن تسعى إلى إقامة نظامٍ سياسي يضمن استقرار الحكومات. فإستقرار الحكم يعني استقرار القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار والتجارة؛ مما يقلل من المخاطر الأمنية و الإقتصادية ؛ و يشجع المستثمرين المحليين والأجانــب علــى الانخــراط في

1- المرجع السابق، ص 53.

2- محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983 ، ص 58.

مشروعات التنمية ؛ وبالتالي يرفع من معدلات العائد و الدخل الذي يمول عملية التنمية الإقتصادية ، مع ضرورة عدالة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع[1].

3- المعوقات الإجتماعية: لا شك أن هناك عادات وتقاليد اجتماعية تقف أمام عملية التنمية. فالتغيير لا بد أن يأتي من أفراد المجتمع بدون استثناء وذلك عن طريق العمل الجاد، الصدق والأمانة في المعاملات والقضاء تدريجيا على العادات والتقاليد والطقوس التي تقف عائقا أمام مسار التنمية في الدول النامية، من أجل توفير مناخ إجتماعي ملائم ، بوجود مساندة اجتماعية واسعة بين مختلف فئات المجتمع من أجل الاتفاق على كيفية التوزيع للأعباء المترتبة عن التنمية الاقتصادية، من خلال تنمية نظرة الأفراد إلى العمل كقيمة إجتماعية. و يتحقق هذا بإنتشار التعليم وتخفيض نسبة الأميين في الدول النامية، من أجل إدراك احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن للنمو السكاني تأثير على متوسط دخل الفرد ونمط المنتجات السلعية الذي يؤدي إلى الاهتمام بالسلع الاستهلاكية على حساب السلع الإنتاجية [2] .

1- محمد أحمد الدوري ، المرجع نفسه ، ص59

2- مصطفى حسين، محمد شفيق ، أمية بدران، **أبعاد التنمية في الوطن العربي.** عمان**:** دار المستقبل للنشر، 1995، ص123.

مبحث ثاني : الدور التنموي للقطاع العام في الجزائر.

من المسائل التي تلقي اهتماما كبيرا بين معظم إقتصادي التنمية؛ الدور الخاص الذي يلعبه القطاع العام في تنمية إقتصاديات البلدان المختلفة وخاصة بلدان العالم الثالث، وقد يختلف الباحثون في هذا المجال حول الدور الذي يلعبه هذا القطاع وعن حجمه ومجالات عمله ومدى استمراره وفاعليته. في ظل إتساع نشاط الدولة الذي أدى إلى تزايد أهمية القطاع العام وهيمنته و سيطرته لمدة طويلة على جزء كبير من الإقتصاد الوطني.

و إذا كان القطاع العام قد أضحى سمة مميزة وصفة غالبة على هياكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمعظم بلدان العالم الثالث، والوضع لا يختلف عنه في الجزائر، أين لعب دور أكبر بل وأكثر أهمية وذلك للظروف الخاصة التي مرت بها هذه الدولة، و قد اتسع دوره خلال عقدي الستينات و السبعينات حيث اعتبر الوسيلة الأكثر فاعلية في تنفيذ مشاريع التنمية و التطوير إدراكا لضعف القطاع الخاص المحلي في هذه الدول من جهة وتماشيا مع مفاهيم كينز الاقتصادية من جهة ثانية.[1]

وسنتطرق في هذا المبحث إلى الدور التنموي للقطاع العام بالجزائر من خلال العناصر التالية:

1- تعريف القطاع العام في ظل مبدأ تدخل الدولة؛
2- دوافع ومبررات انتشار القطاع العام؛
3- تقييم دور القطاع العام في النشاط التنموي بالجزائر مع إبراز مساوئه و مشاكله.

مطلب أول : مفهوم القطاع العام في ظل مبدأ تدخل الدولة.

تداخلت المفاهيم فيما يتعلق بمبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وثار جدل كبير في إيجاد تعريف شامل وواف للقطاع العام. فالقطاع العام كظاهرة اقتصادية واجتماعية وكمؤسسات إنتاجية استثمارية خدمية تعمل على أسس اقتصادية وتجارية، تراعي وتخدم بجانب أهدافها الاقتصادية أهدافا أخرى اجتماعية وتنموية، حيث من المهم التفرقة بين القطاع العام وبين تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، إذ أن تدخل الدولة يعني وجود الدولة بأجهزتها القانونية والسياسية والأمنية، حيث يكون دورها تنظيميا ،رقابيا، توجيهيا وتصحيحيا من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي ترسمها، و بالتالي فإن تدخل الدولة لا يترجم فقط من خلال وجود قطاع عام ، بل عن طريق السياسات المالية والنقدية في تنظيم وتعديل مسار وسلوكيات القطاع الخاص أيضا [2].

1- عباس النصراوي، **نشوء القطاع العام و تطوره في الوطن العربي**. بحوث و مناقشات دورة بيروت، 1990، ص30.
2- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص10.

1- تعريف القطاع العام:

يتمثل القطاع العام في مجموعة الوحدات من قطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومة والتي يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص، وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها إلى الجمهور بالأسعار الإدارية[1].

كما يعرف كذلك على أنه تلك القطاعات التي تخضع للسيطرة الكاملة للدولة، وفي هذه الحالة يتم النظر إلى الدولة بوصفها وحدة اقتصادية تقوم بأنشطة اقتصادية مناظرة لأنشطة القطاع الخاص، غير أن هذه الأنشطة الاقتصادية العامة تشكل جزءا لا يتجزأ من الخطط والبرامج الاقتصادية للدولة[2].

يقصد بالقطاع العام وحدات قطاع الأعمال أو المؤسسات التي تدار وتسير من قبل الحكومة . والهدف الذي تتوخاه هذه المؤسسات العمومية من خلال إنتاجها للسلع والخدمات لا يكون بالضرورة الوصول إلى أكبر الأرباح، وإنما تقديم هذه السلع والخدمات للجمهور لتلبية حاجاته وإشباعها بأفضل الأسعار التي تكون محددة من طرف الدولة، ومعروفة بمصطلح الأسعار الإدارية، إذ يؤدي النشاط الحكومي لإدارة هذه المؤسسات إلى عدم تفضيل آليات السوق، مع تسوية المنظومة السعرية[3].

ويطلق مصطلح القطاع العام على قطاعي الحكومة والأعمال معا؛ وعلى هذا الأساس فإن القطاع العام يتكون من القطاعين التاليين:

- **قطاع الحكومة:** يتكون هذا القطاع من الجهاز الإداري للدولة(المرافق العامة ذات الطابع الإداري)، والإدارة المحلية، والهيئات العامة الخدمية (السيادية) المكونة للموازنة العامة للدولة.

- **قطاع الأعمال العام:** يتكون هذا القطاع من الشركات القابضة* والتابعة الخاضعة للأحكام النافذة، والشركات العامة الأخرى والتي تحكمها قوانين أو قرارات خاصة، والهيئات العامة الاقتصادية[4].

1- ضياء مجيد الموسوي، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاهات**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 9.

2- عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2004، ص 14،

3- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص9.

***-الشركة القابضة هي:** شركة مساهمة عامة تقوم بالسيطرة المالية والإدارية على شركة أو شركات أخرى تدعى **الشركات التابعة** بواحدة من الطرق التالية: أن تمتلك أكثر من نصف رأسمالها و/أو أن يكون لها السيطرة على تأليف مجلس إدارتها.العنصر الأساسي من عناصر التعريف الذي لا خلاف عليه هو أن الغرض الرئيسي لهذه الشركة هو المشاركة في رأسمال شركة أو عدة شركات أخرى بغرض السيطرة عليها، وتسمى هذه الشركات التي تسيطر عليها **شركات تابعة.**

4- معهد التخطيط الوطني، **تقييم البدائل الإجرائية لتوسيع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العام**. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم(28)، القاهرة، يناير 1996 ، ص 34 .

وما هو متعارف عليه هو أن القطاع العام يرتبط عادة بالتخطيط المركزي للاقتصاد، بالرغم من عدم الضرورة لذلك؛ مما يستدعي ذلك وجود تمييزٍ دائم في الهيكل الإقتصادي؛ من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية . كما أنه عبارة عن تدخل الدولة عن طريق التمليك المباشر للمشروعات الإنتاجية؛ مما يؤدي إلى تدخل العامل السياسي بقوة؛ لضمان تحقيق المصلحة العامة، من بعض موارد الثروة الطبيعية التي تتميز بأهميتها الحيوية لجميع أنواع النشاط الإقتصادي كله، تحت تصرف فرد واحد، أو بعض الأفراد، أو الشركات الخاصة، بل تبقى ملكاً للدولة.

2- مفهـــوم تدخـــل الـــدولة:

يعتبر تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية سواء بتدخلها بطريق مباشر أو غير مباشر ظاهرة عالمية تتحقق في كافة الدول على السواء، وان اختلف مداها حسب الأوضاع السياسية و الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل منها، فهذا الدور يبدو ضئيلا في الدول الرأسمالية التي تؤمن بسيادة الملكية الخاصة، لكنه يتسع في الدول النامية التي تستند إلى قاعدة عريضة من الملكية الجماعية قد تشمل الاقتصاد بأكمله وتوكل إلى الدولة نسبة هامة من النشاط الاقتصادي، ويزداد دور الدولة في الدول المتخلفة التي تتطلع إلى التنمية[1].

ففي أوروبا اعترى المذهب الرأسمالي وتطبيقاته تعديلات عديدة أدت إلى نمو حجم القطاع العام بدرجة كبيرة في مراحل تنميتها الأولى، فإنجلترا تدخلت بطريقة غير مباشرة وعملت على الحصول على الموارد والمواد الأولية وضمنت النقل والأسواق لتصريف منتجاتها، كما حمت ألمانيا الصناعات الناشئة وساهمت في القيام بالمشروعات الأساسية اللازمة للتنمية كالسكك الحديدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج الضرورية، كما تملكت فرنسا الصناعات الهامة والمناجم، أما في اليابان فقد اهتمت بالطرق والمواصلات والبنوك لتمويل النشاط الاقتصادي وخلق الصناعات الجديدة التي نقلت ملكيتها إلى القطاع الخاص بعد نجاحها[2].

وتعتبر الدولة عونا اقتصاديا، تقوم منذ ظهورها بمجموعة من المهام التقليدية لا تزال قائمة لحد الآن. إذ لها دور هام في الاقتصاد من خلال وظائف التخطيط، التوجيه، التنظيم، الرقابة والتصحيح .ويتمثل تدخلها على صعيد السياسات الاقتصادية، من خلال توجيه الأنشطة الاقتصادية، وذلك في إطار ما تحدده من أهداف اقتصادية معينة، من أجل تنمية شاملة[3].

ولقد كان الفكر الليبرالي الكلاسيكي، يدع إلى الحياد وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، واقتصار جبايتها للضرائب على ما يمكنها من تغطية وظائفها التقليدية الأربع : ضمان الأمن العمومي، حماية الإقليم، التمثيل الخارجي، إقامة العدالة؛ وهذا ما يعرف بمصطلح" **الدولة الحارسة**".

1- محمد رياض الابرش، نبيل مرزوق، **الخصخصة (آفاقها و أبعادها)**. دمشق: دار الفكر، ط1، (ب ت)، ص90-91.

2- المرجع نفسه، ص93.

3- ماهر طاهر بطرس، **دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق**. بيروت: دار النهضة العربية، (ب ت)، ص4.

أما حسب النظرية الكينزية*، فالدولة غير حيادية، متدخلة، تمارس النشاط الاقتصادي، وتلعب دورًا أساسيًا في الحياة الاقتصادية لضمان الاستخدام الكامل والأمثل للموارد المتوفرة، وخلق الطلب الفعلي والرفع منه [1].

كما أنه تم خلق مجالات جديدة لتدخل الدولة في ظل ما يعرف بالعولمة، ولعل أبرزها[2]:

أ- محاربة الفقر والتخفيف من حدته: وذلك برفع المستوى المعيشي للأفراد، والزيادة في الدخل الوطني، الذي يتحقَّق من خلال تحفيز الاستثمارات وتوجيهها نحو المناطق النائية والآهلة بالفقراء، والعمل على تحسين ظروف العمل للرفع من المعدلات الإنتاجية؛ وبالتالي تحقيق نموٍ اقتصادي مرتفع.

ب- محاربة الفساد الاقتصادي: إذ يعد هذا الأخير اليوم أحد أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يعمل على التقليل من درجة الاستفادة منه .والشيء الذي ساعد على انتشاره هو تفشي ظاهرة السوق الخفية أوالسوق السوداء، التي تعمل على تدعيم ظاهرة غسيل الأموال. هذه الظاهرة تتفاقم في دول العالم الثالث خاصة، ولا يمكن محاربة هذا الفساد إلا إذا تدخلت الدولة عن طريق إنشاء مؤسسات ذات مصداقية تامة، تقوم بالرقابة وترصد قضايا الرشوة والفساد والعمل على التقليل منها، وصولا إلى الحد النهائي لها.

ج- حماية المستهلك: إن أي مؤسسة من المؤسسات التجارية تسعى دائمًا لجلب أكبر عدد من الزبائن لاقتناء منتجاتها، معتمدة في ذلك على مختلف الأساليب المشروعة منها وغير المشروعة؛ مما نتج عنذلك بيع منتجات غير مطابقة للمواصفات القانونية؛ وهذا ما يؤدي بالدولة عن طريق مؤسساتها الرقابية للتدخل من أجل حماية المستهلكين؛ ليتمكنوا من الحصول على سلع وخدمات ذات جودة، ووفق قدرتهم الشرائية، ولا يتحقق هذا إلا إذا تمّ وضع معايير صحية وأمنية متعارف ومعمول بها دوليا.

د- بالإضافة إلى مهامٍ أخرى، كحماية البيئة التي تعد عنصرًا أساسيًا ومهمًا في الحياة الاقتصادية، من خلال الاستغلال العقلاني للموارد. وكذلك يتحتم على الدولة التدخل في مجال البحث العلمي، بإقامة مؤسسات كفيلة بالاهتمام بتوفير الأموال اللازمة لتدعيم البحث العلمي الأساسي.

ولابد من التفريق بين دور الدولة في الحياة الاقتصادية وبين القطاع العام؛ فوجود دولةٍ عظيمة وقوية لا

---

* نسبة إلى "جون ماينر كينز **John Maynard Keynes** (1883-1946) إبن أخد صغار الفلاحين من أتباع المدرسة التقليدية، وهو جون نيفل كينز، درس الاقتصاد في جامعة كمبردج على يد أستاذه مارشال، ثم حقق أمله في التدريس، اهتم كثيرا بدراسة نظرية النقود، ترأس وفد بلاده في المؤتمر المالي والنقدي للأمم المتحدة الذي انعقد في 1944/07/01، وحضره ممثلو 44 دولة في "بريتون وودز" والذي أسفر عن اتفاقيتين دوليتين، اختصتا بإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. أحدث كينز ثورة في الدراسات الاقتصادية عندما أصدر كتابه الشهير "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود" سنة 1936.

1- فتح الله لعلو، **الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية**. بيروت: دار الحداثة للطباعة، ط1، 1981 ، ص 15.

2- عبد المجيد قدي، **مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005، ص22.

يعني وجود قطاع عام قوي؛ إذ يمكن أن تمارس الدولة سياستها وسلطتها الرقابية بالرغم من عدم توسع القطاع العام[1].

مطلب ثاني : دوافع ومبررات إنتشار القطاع العام.

كان وراء الانتشار الواسع للقطاع العام العديد من الأسباب و الأهداف والمبررات ؛ نظرا لإختلاف الظروف السياسية والإقتصادية وكذا الاجتماعية لكل بلد.

1- أسباب إنتشار القطاع العام:

هناك جملة من الأسباب التي ساعدت على توسيع وإنتشار القطاع العام هي:

أ- الأسباب السياسية والتاريخية:

يمكن للظروف السياسية والتاريخية أن تلعب دورا مهما في وجود وانتهاج نظام القطاع العام . وقد تنوعت الأسباب التاريخية التي أدت إلى إنشاء هذا النظام؛ فالدول المتخلفة التي كانت مستعمرة قامت مباشرة بعد استقلالها بالتأميم لممتلكاتها التي فقدتها جراء الحروب ، كالسكك الحديدية، الأراضي،... إلخ.

كما قد يكون الدافع من التأميم هو حب امتلاك رؤوس الأموال التي كان يسيرها المستعمر في فترة الحروب، كمصانع سيارات" رونو " الفرنسية التي تأممت بسبب التهمة التي وجهت لأصحابها بسبب التعامل مع المحتلين الألمان[2].

ب- الأسباب المالية و الإقتصادية:

إن الهدف الذي تطمح إليه أي دولة هو تأميم المؤسسات ، أو إقامة بعض المشروعات؛ بغرض الحصول على موارد جديدة، من أجل تغطية النفقات العامة للدولة .إذ أن مداخيل هذه المؤسسات العمومية تعتبر كإيرادات للدولة، شأنها شأن الضرائب والرسوم، ودافع الدولة لتسيير مؤسسة ما هو رغبتها في تشجيع إنتاج السلع والخدمات بأسعار إدارية أقل من تكلفة الإنتاج لخدمة الفرد والمستهلك.

وقد يكون الهدف من التأميم أيضًا سيطرة الدولة على القطاعات الهامة، وإخضاع هذه القطاعات إلى التخطيط الوطني، كتأميم البنك المركزي في بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وأيضًا تأميم المؤسسات المالية الكبرى في بعض دول أوروبا. كم أن الحاجة إلى التنمية الاقتصادية، وضرورة تحقيق

1- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 11 .

2- فتح الله لعلو، مرجع سابق، ص223 .

معدلات نمو عالية، والتوجه العام نحو التخطيط الاقتصادي، دعا إلى المزيد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتأمين تنفيذ الخطط الاقتصادية، كما أن طرح شعار الاشتراكية سياسيا واقتصاديا جاء تبريرا لتأميم القطاع الخاص، وإحكام القبضة على الاقتصاد الوطني[1].

كما أن القطاع العام أخذ يتوسع على نحو مهول في الأقطار النفطية، بغض النظر عن توجهها الأيديولوجي؛ فقد صارت تمتلك الشطر الأعظم من مجموع الناتج الوطني الإجمالي، وتبع ذلك زيادة كبرى في الخدمات الاجتماعية والمهمات الترفيهية التي تتولاها الدولة في هذا الإطار.

ج- الأسباب الإجتماعية:

إن غاية الدولة من تأسيس شركات ومؤسسات عمومية هو تلبية وإشباع حاجات المستهلك، من خلال تقديم السلع بأسعار منخفضة، ويخدم جميع الطبقات المجتمعية .أي أن هدف الدولة هو خدمة الفرد؛ حيث تعمل على الاهتمام بالسكن، والتعليم، والصحة، والرياضة، بالرغم من يقينها أن هذا التدخل سوف يأتي بنتائج سلبية على الإقتصاد الكلي. كما أن تلبية هذه الخدمات والمتطلبات تعني أساسا النواحي التالية[2]:

- زيادة الأجور والمكافئات تبعا لشروط المعيشة السائدة.
- تحسين شروط المعيشة، عن طريق زيادة الكميات السلعية المعروضة لاستهلاك المواطنين.
- تحسين شروط عمل الطبقة العاملة في الإنتاج.
- العمل على رفع شروط المعيشة الاجتماعية، وتحسين شروط الحياة الثقافية، وتوفيرها للناس.
- تحسين شروط السكن.
- زيادة إنتاج سلع الاستهلاك.
- تسهيل إمكانية تمضية الإجازات.
- العمل على متابعة تحسين شروط التأهيل والثقافة.

إن تنمية هذا الجانب الذي يتعلَّق برفع مستوى حياة المواطـــنين ومتطلباتهم لا يمكن أن يتـــحقّق إلا بوجود القطاع العام، الذي ترجح المنفعة الإجتماعية عن المنفعة الخاصة والعائد الإقتصادي.

إن هدف المؤسسات العمومية الاشتراكية هو تلبية المتطلَّبات الأساسية للمواطنين، وإن الربح قد يكون مقبولا في سياق النشاط الاقتصادي الحكومي للمؤسسات، إلا أنه ليس مقصودًا لحد ذاته؛ لذا تتخلَّى عن الربح في حالات كثيرة؛ بل وتتحمل الخسائر في كثير من الأحيان، إذا تطلَّبت المصلحة الاجتماعية دعم الدولة التي أوجدت هَوى في نفوس مختلف الفئات الإجتماعية، والطبقة العاملة على الخصوص؛ فنادت بحياة الإشتراكية،

1- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 15.

2- صمويل عبود، **اقتصاد المؤسسة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1984، ص20.

ومواصلة توسيع وانتشار القطاع العام.

2- أهداف القطاع العام ودوافعه:

القطاع العام و منذ الوهلة الأولى غير قائم على أساس دافع الربح كعامل أساسي؛ فأهدافه ودوافعه إجتماعية، وسياسية، وإقتصادية، تتجاوز بذلك إعتبارات الربح والخسارة. و فيما يلي و بإختصار الأهداف و الدوافع التي أدت إلى وجود القطاع العام و يمكن حصرها كالآتي [1]:

أ- الأهداف السياسية:

إن أهداف القطاع العام السياسية هي تحقيق علاقةٍ طيبة و مستمرة بين الحكومة والمحكومين، وهذه العلاقة لن تصل إلى هذه الدرجة إلا إذا عملت الدولة على إرضاء مختلف الفئات داخل المجتمع، وهي في الغالب فئات تختلف في مطالبها؛ فهناك أصحاب القرار الذين يشغلون مناصب في المؤسسات العمومية، وهناك هدف إرضاء طبقة العمال وتحقيق مطالبهم من أجور ومرتبات وغيرها من الحقوق؛ لغرض كسب الرضى و التأييد للدولة. وهناك الطبقات الفقيرة التي تسعى الحكومات عن طريق القطاع العام إلى إيجاد فرص عمل لهم وتقديم لهم الدعم والمساعدات والسكن...إلخ. كلّ ذلك من أجل أن تنال الحكومة رضا هذه الفئات والطبقات الاجتماعية.

وفي المجال الخارجي إيجاد تبادلٍ تجاري مع الدول الشقيقة والصديقة التي ترتبط معها بعلاقاتٍ سياسية وثيقة؛ مما جعل تدخل الحكومة بقطاعها العام في التجارة الخارجية وتوجيهها طبقًا للتوجه السياسي استيرادا وتصديرا، ومقاطعة الدول التي لا تنسجم معها سياسيا.

2-الأهداف الاجتماعية:

سعت الحكومات المختلفة، ومنها الجزائر، إلى تلبية الاحتياجات العامة للمواطنين . وهذه الأهداف انطلقت من الأوضاع الاجتماعية المتردية صحيا، وتعليميا، وثقافيا بعد الإستقلال وحماية البلاد من العدوان الخارجي، بإيجاد جيش قوي، والمحافظة على سلامة المواطنين وممتلكاتهم، وغيرها من الخدمات الضرورية، باعتبار أن الحكومات هي الملجأ الأخير، وهي القادرة على إيجاد الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وبالتالي فقد توسعت الحكومة في ذلك بقطاعها العام؛ لزيادة الإنفاق على كل هذه الجوانب االمجتمعة، كهدف لضمان حصول الأفراد على احتياجاتهم الضرورية، وتحسين مستوى معيشتهم؛ وهذا بدوره شكَّل عبئًا ثقيلا على كاهل الدولة، وبالضبط على ميزانيتها، وساهم إلى حد كبير في تفاقم عجز الميزانية العامة ونموه من عام لآخر.

1- سعيد النجار، **نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**. القاهرة: دار الشروق، ط1، 1991 ، ص 101.

إن التناقضات واضحة بين الحاجة الملحة إلى تكوين رأس مال وبين الخيارات الفردية، وليس بمقدور سلطة الدولة وحدها تغيير وجهة استثمار المدخرات الوطنية.

3-الأهداف الاقتصادية: إن من أهم الأهداف الاقتصادية للقطاع العام يمكن إيجازها فيما يلي:

- بناء اقتصاد وطني قوي؛
- تحقيق التنمية الشاملة عند معدلات نمو مرتفعة؛
- تحقيق فائضٍ اقتصادي يساعد على التراكم الرأسمالي، وزيادة الطاقة الإنتاجية؛
-الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية، وتعظيم دورها؛ من أجل زيادة الإنتاجية والناتج المحلي والدخل الوطني.

مطلب ثالث: تقييم دور القطاع العام في النشاط التنموي بالجزائر.

شهد تطور القطاع العام في الجزائر منذ الحصول على الاستقلال السياسي إلى يومنا الحاضر عدة محطات، استمدت كل محطة مضمونها من متطلبات داخلية وخارجية، بررت من خلالها السلطات العمومية والإصلاحات التي طبقتها لحصر المشاكل التي كانت تعاني منها المؤسسة العمومية ، وحاولنا تقسيم تلك المراحل حسب النهج الاقتصادي المتبع مع التأكيد على أنه لا يمكن الجزم ببداية كل مرحلة نظرا للتشابك بين المعالم والإجراءات خاصة قبل سنة 1990.

لعوامل وإعتبارات عديدة أخذت الحكومة الجزائرية على عاتقها عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية وتحديد مساراتها، وذلك بحكم ملكيتها للموارد الطبيعية (المحروقات) باعتبارها كانت المورد الأساسي للدخل وقدرتها على توظيف عوائده والإنفاق منها على حاجيات ومتطلبات التنمية لذا كان من الطبيعي أن يمارس القطاع العام دور أكبر حيث أنيطت له مهمة توفير معظم الخدمات الضرورية للمواطنين وقد نشأ القطاع العام في الجزائر بعد الإستقلال عام 1962 إعتمادا على ما يلي :

- إرادة سياسة منبثقة من البرنامج الذي صادقت عليه جبهة التحرير الوطني في طرابلس عام 1962 والذي كان يهدف إلى إنشاء دولة تتميز بتدخل إستراتيجي للسلطات السياسية عبر هيكلة إقتصادية خاضعة للدولة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية و العدالة الإجتماعية[1] .
- هجرة الملاك المعمرين و ترك مزارعهم ومصانعهم و متاجرهم،الأمر الذي سمح بتسييرها من طرف عمالها الجزائريين و تأميمها فيما بعد و كانت قرارات الحكومة في حل مشكلة تسيير الأملاك المتروكة هي

1-Marc écrément, **indépendance politique et libération économique un quart de siécle du développement de l'algerie1962-1985**,opu, alger, 1986, p106.

التي حددت مصير القطاعين العام و الخاص حيث قامت الحكومة بما يلي[1]:

- إدخال التسيير العمالي في المنشآت التي تركها المعمرين .
- منع توظيف الأموال الخاصة في مزارع المعمرين و مصانعهم و متاجرهم، و عليه فقضية أملاك المعمرين كانت من أحسن العوامل التي أدت إلى طرح قواعد التسيير الإقتصادي في الجزائر بحيث سمحت بتكوين قاعدة مادية إنطلق منها القطاع العام و خيبت أمال رأسمال الخاص في التراكم و تجميد العلاقات التجارية والمالية والنقدية الخاصة مع الخارج، بحيث أنشأ ديوان وطني للتجارة وطرحت السلطات عام 1964 قواعد لمراقبة ترحيل الأموال و مراقبة الصرف، و بذلك إنعدمت إمكانيات معاملات رأس المال الخاص مع رأس المال الأجنبي الأمر الذي طرح قواعد سياسية للتنمية تهدف إلى بناء اشتراكي، الأمر الذي تخوف منه رأس المال الخاص وأدى به إلى الانتظار و عدم المبادرة في النشاط الإقتصادي.

1- نشأة القطاع العام في الجزائر:

لم يكن للقطاع العام في الجزائر أسس تاريخية تحدد معالمه قبل الاستقلال، لذا كان عبارة عن الممتلكات الخاضعة للمستعمر الفرنسي ما يعرف بأرض البايلك، والتي إرتكز بالدرجة الأولى على القطاع الزراعي أما القطاعات الأخرى فتكاد لا تذكر[2] . وبعد الاستقلال ورثت الجزائر بعضا من ممتلكات الفرنسيين، بعد تحويلها إلى ملكية عامة. حيث أشرفت على تسييرها مباشرة بواسطة ممثلي الدولة، وهناك قطاعات أخرى قامت بتأميمها، وبالتالي أصبحت جميع القطاعات التي ورثتها وأممتها الدولة الجزائرية قطاعا عاما، تمتلكه الدولة وتسيره وتشرف عليه. و مر هذا القطاع بعدة مراحل عبر الحقبة التاريخية للاقتصاد الجزائري؛ والتي امتدت على ثلاث عشريات متتالية. فما التسميات التي عرفتها هذه الأخيرة إلا دليل على التغيرات التي مرت بها . فمن مؤسسة عمومية وإدارية (EPA)* ، إلى مؤسسة عمومية صناعية وتجارية (EPIC)**، إلى شركة وطنية (SN)*** ، ومؤسسة اشتراكية(ES)****، وفي النهاية مؤسسة عمومية اقتصادية (EPE)***** وهذا تبعا لطبيعتها الاقتصادية، القانونية والتنظيمية[3] .

1- أحمد هني، **تجربة الجزائر مع القطاعين العام و الخاص و مستقبل التجربة**. "بحوث و مناقشات الندوة الفكرية "القطاع العام و القطاع الخاص في الـــوطن العربي"، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص 63.

2- أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص ص 21، 24.

3- محمد الصغير بعلي، **تنظيم القطاع العام في الجزائر**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص ص 13، 24.

*(**EPA**) : Entreprise Publique et Administrative.
(EPIC**): Entreprise Publique Industrielle et Commerciale.
***(**SN**) : Société Nationale.
**** (**ES**) : Entreprise Socialiste.
*****(**EPE**) : Entreprise Publique Economique.

وفيما يلي يمكن تسليط الضوء على هذه المراحل من خلال تقسيمها إلى أربعة مسارات تاريخية تمثلت في مرحلة الستينات، مرحلة السبعينات، مرحلة الثمانينات، و مرحلة الإصلاحات الإقتصادية للمؤسسة العمومية إبتداءا من إعادة الهيكلة العضوية مرورا بإستقلالية المؤسسة العمومية إلى غاية إعادة الهيكلة الصناعية:

1.1- مرحلة الستينات:

تميزت هذه المرحلة بلم الشمل بالنسبة للاقتصاد الجزائري بصفة عامة كمرحلة أولى ثم إنشاء المؤسسات العمومية كمرحلة ثانية، نظرا للعجز الفادح ، والفراغ الإداري الذي تركه الاستعمار الفرنسي إثر خروجه من الجزائر وعودة المستوطنين الفرنسيين إلى ديارهم، فكان على الجزائر إطلاق مبادرة رأس المال المحلي و إعطائه إمكانية للتطور في ظل الحماية، لأنه لم يكن هناك أي مجال للاختيار أو أي تردد ممكن، و الهدف من ذلك هو حماية الاقتصاد الوطني من انهيار كان محتوم، رغبة من السلطات العمومية في إيجاد حلول ملائمة لوضعية المؤسسة الاقتصادية وتسييرها مراعية مختلف الظروف والعراقيل، بإنتهاج طريقة براغماتية تتميز بالطابع المرحلي وفي هذا الإطار يمكن تمييزها بين مرحلتين هما[1]:

أ- مرحلة (التسيير الذاتي للمؤسسات) 1962-1965**:**

تميزت هذه المرحلة بتوجيه جهود القيادة السياسية آنذاك من أجل إستمرارية الجهاز الإنتاجي الذي ترك من قبل المعمرين تجسيدا للمبادئ الثورية بمقتضى المرسوم الرئاسي الصادر في22 مارس1962، والذي جاء كضرورة حتمية أملته مجموعة من العوامل من بينها ظاهرة الأملاك الشاغرة، إذ إن هذا المرسوم تجلى في انعكاسات الوضعية السائدة عبر مجمل الحياة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، أين حاول منع تحويل ممتلكات المعمرين، من مؤسسات وعقارات وأموال، إلى الملكية الخاصة وذلك حفاظا على الاقتصاد الوطني الذي ركز على القطاع العام فمن خلال تسمية المؤسسة العمومية والإدارية (EPA) والمؤسسة العمومية الصناعية والتجارية (EPIC) بات واضحا أن الدولة تتكفل بعملية التصنيع، وذلك من خلال المؤسسة العمومية باعتبارها الركيزة الأساسية للتنمية الوطنية، وأداة لتجسيد البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة الجزائرية لاسيما في المجال الصناعي[2].

ب- مرحلة (الشركات الوطنية) 1965-1970 **:**

بعد التصحيح الثوري في جوان 1965، أخذت الجزائر منعرجا جديدا، حيث شاع في هذه الفترة

1- بالرقي تيجاني، **المؤسسات العمومية بين إمكانية البقاء و احتمالات الخوصصة**. الملتقى الدولي "إقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف ، الجزائر، 03-07 أكتوبر 2004، ص2.

2- طرطار أحمد، **الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة**. الجزائر: (ب ن)،1993، ص13.

استعمال مفهوم الشركة الوطنية (SN)، خاصة بعد التوسيع في سياسة التأميم وامتصاص الشركة الوطنية للمؤسسات الصغيرة المسيرة ذاتيا، فالشركات الوطنية هذه هي شركات حكومية، عملية تسييرها و إدارتها ترجع لأعوان الدولة الذين يعينون بمقتضى مرسوم وزاري من الوزارة الوصية .

والملاحظ خلال هذه الفترة هو وجود نظامين لإدارة الوحدات الإقتصادية وتسييرها وهما[1] :

- نظام التسيير الذاتي للأملاك الشاغرة ولا سيما منها الوحدات الصناعية والمزارع؛
- نظام الدواوين الوطنية الذي ظهر على غرار الشركات المتواجدة.

ورغم المجهودات المبذولة من قبل السلطات السياسية من أجل تعميم الملكية الجماعية أو ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وضم المؤسسات في شكل شركات كبيرة وتأميم ما تبقى من القطاعات الأخرى، إلا أنه يمكن القول أن هذه المؤسسات قد تعرضت للعديد من النقائص نذكر منها ما يلي[2] :

- ظهور المدير كسلطة أقوى من سلطة مجلس العمال مما أدى إلى سوء الاتصال التنظيمي بين العمال والإدارة وهذا بدوره أدى إلى شل نشاط مجالس العمال؛
- عدم توفر المؤسسات على كفاءات بشرية و نقص الخبرة و التجربة العملية؛
- فقدان الثقة في مبادئ التسيير الذاتي؛
- ضعف الأداء بسبب شعور العمال بخيبة الأمل نتيجة عدم تحسن أوضاعهم وذلك يرجـــع إلى انخفاض الروح المعنوية ، وعدم المسؤولية؛

في هذه المرحلة كانت الأهداف العامة للاقتصاد الوطني ليس حسب قانون العرض والطلب وإنما حسب منطق الخطة الاقتصادية الموضوعة، مما جعل عملية صنع القرار واتخاذه تتم خارج الشركات الوطنية من طرف الجهاز المركزي للتخطيط[3].

2.1- مرحلة السبعينات (التسيير الاشتراكي):

مع مطلع عشرية السبعينيات انتهجت السلطات العمومية العديد من الإجراءات التصحيحية بهدف إضفاء مبادئ الاشتراكية في تسيير المؤسسات الوطنية، أين ركز المشرع على ضرورة إشراك العمال في التسيير والرقابة، مع ضمان كافة حقوقهم، من خلال صدور المرسوم رقم 71-74 الصادرفي16نوفمبر1971 المتعلق بالتسيير الإشتراكي للمؤسسات. فكل هذه الإجراءات مكنت هذه المؤسسات التزود بالقوانين التنظيمية

1- ساهل سيدي محمد، **تساؤلات حول الخوصصة: حالة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية**". أيام دراسية حول الخوصصة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 22 - 23 ماي1995، ص 7 .

2- المرجع نفسه ، ص ص 7-8 .

3- بهلول محمد بلقاسم حسين، "**الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1993، ص46.

والتشغيلية، التي سعت إلى مشاركة العمال في تسيير ومراقبة واتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية تسيير وإدارة المؤسسة العمومية الاشتراكية الشيء الذي جعله الركيزة الأساسية التي راهنت عليها القيادة السياسية من أجل التكفل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية[1].

بالرغم من كل هذه الإجراءات التصحيحية إلا أن هذه المرحلة قد شابها العديد من المشاكل والعوائق، شأنها في ذلك شأن مرحلة التسيير الذاتي، ويمكن القول أن هذه المرحلة كانت تسعى لإقامة علاقات إنتاجية جديدة تتمثل في اتخاذ العامل بمثابة منتج ومسير في نفس الوقت، على عكس ما كان عليه سابقا كعامل أجير. و لم تكن المردودية من الأهداف الأساسية للشركة الوطنية و يرجع ذلك إلى سياسة الدولة في جعلها مصدرا للتنمية الاجتماعية و امتصاص البطالة، حيث كانت عملية تمويل تلك المؤسسات تتم عن طريق الخزينة العمومية التي توفر لها الاعتمادات المالية كباقي المؤسسات الإدارية الأخرى، فأثر ذلك التوجه على المؤسسات المسيرة ذاتيا بفعل حركية اليد العاملة نحو الشركات الوطنية التي تضمن دفع الأجور بغض النظر عن النتائج المحققة.

و ما يمكن ملاحظته على هذه المؤسسات في هذه الفترة أنها كانت تقوم بمهام أكثر مما هو مسند إليها، كما يلاحظ أيضا انعدام الاتصالات وصور نظام المعلومات ومركزية القرار. زيادة على ذلك، فقد اقتصر قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات على تطوير ظروف العمل وشروطه أكثر من مساهمته في رفع أداء المؤسسة، الشيء الذي انعكس سلبا على حرية التسيير والإدارة نظرا لصعوبة المراقبة وتداخل المسؤوليات[2].

3.1- مرحلة الثمانينات (المؤسسات العمومية وإعادة الهيكلة العضوية):

قامت الجزائر لمواجهة الصعوبات الاقتصادية التي زادت حدتها خلال الثمانيات بسبب تراجع أسعار النفط وارتفاع أعباء المديونية الخارجية، باتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية والسياسات في المجالات المالية والنقدية ومجالات الأسعار وإصلاح المؤسسات العمومية أو ما سمي بعملية "إعادة الهيكلة العضوية"، و هي عملية إصلاح شاملة تهدف إلى التحكم في وسائل الإنتاج وبالتالي تقويم وتصحيح الوضعية السابقة للمؤسسة، ومضمون هذه العملية هو تقسيم المؤسسات العمومية و تجزئتها إلى وحدات صغيرة أكثر تخصصا من اجل تحرير المؤسسة من الضغوطات التي تقيدها، وتهدف إعادة الهيكلة إلى إعادة تنظيم المؤسسات الوطنية بما يؤدي إلى تجنب النقائص والانحرافات التي واكبت المرحلة السابقة "التسيير الإشتراكي". وهذا هو مضمون المرسوم التنظيمي رقم 80-242 الصادر في 4-10-1980

1- بوهزة محمد، **الإصلاحات في المؤسسة العمومية الجزائرية بين الطموح و الواقع**. الملتقى الدولي " إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة"، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، سطيف، الجزائر، 03-2004/07، ص3.

2- بالرقي تيجاني، مرجع سبق ذكره، ص4.

والمتعلق بإعادة هيكلة الشركات الوطنية .

خلافا لما كانت تسعى هذه المؤسسات لجنيه من خلال ما سطر من أهداف من قبل السلطة الوصية سرعان ما اصطدم بالعديد من العراقيل، في مجال الإشراف والتمويل، وما أنجر عنه من عجز كبير آلت إليه العديد من المؤسسات، خصوصا مع انهيار أسعار البترول مع بداية النصف الثاني من عشرية الثمانينات، حيث إمتدت الأزمة لكل القطاعات الاقتصادية في البلاد و بروز أزمة حقيقية على جميع الأصعدة .

و فيما يلي يمكن إيجاز أهم المشاكل التي واجهتها إعادة الهيكلة العضوية و التي عرقلت سير الإصلاح في النقاط الرئيسية التالية[1] :

- صعوبة الرقابة على المؤسسات العمومية المجزئة و غيابها في بعض الأحيان بسبب قلة الهيئات المكلفة بالرقابة و بسبب تعدد هذه المؤسسات.
- صعوبة تمويل نفقات الاستغلال نتيجة ضعف قدرات الدراسة والتحليل على مستوى البنوك الممولة، كلك
- عدم تلاءم المؤسسات مع محيطها الاقتصادي الصعب نتيجة لضعف اللامركزية.
- تفاقم العجز نتيجة ارتفاع التكاليف الخاصة بالقيام باستثمارات إضافية مثل بناء إدارات و مرافق أخرى جديدة للوحدات المنشئة.
- صعوبة تأقلم العمال مع الوضع الجديد نتيجة تحول و بعد مراكز العمل إلى جانب نقص الإطارات و الكفاءات مقارنة بعدد المؤسسات بالإضافة إلى ضعف التكوين.

يتضح من خلال هذا التحليل أن إعادة الهيكلة العضوية لم تعكس الأهداف المخططة، بل زادت في تعقيد الوضعية حيث فقدت بعض المؤسسات العمومية تدريجيا عضويتها إذ أنها لا تملك الحرية المطلقة في علاقاتها المختلفة و لا حتى في تسييرها وتنظيمها، وأن معظمها كانت تشكو من عجز و إختلال مالي جعل هذه المؤسسات تلجأ إلى هذه التصحيحات نتيجة الوضعية المالية المحرجة الناتجة عن تدخل الدولة في تسييرها وفرض أسعار غير اقتصادية على الإنتاج بدعوى اعتبارات اجتماعية، وما زاد من تعقيد الوضعية أن إعادة الهيكلة نفسها عملية مكلفة جدا ولعلى ارتفاع الديون الإجمالية للمؤسسات العمومية سنة 1986 إلى 179 مليار دينار جزائري يؤكد من أن إعادة الهيكلة تمت بصفة مستعجلة و بأموال ضخمة .[1] ومن هذا المنطلق أصدر مرسوم سنة 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الذي جاء ليدعم سياسة الإصلاحات الاقتصادية الجديدة.

1- بالرقي تيجاني، مرجع سابق، ص6.

4.1- استقلالية المؤسسة العمومية:

تبنت الجزائر "استقلالية المؤسسات "بوصفها سياسة إصلاحية من أجل إعادة مؤسساتها الاقتصادية العامة إلى مسارها الحقيقي المرتبط أساساً بوظيفتها الإنتاجية ، لمجاراة التغيرات على مستوى الموارد المالية للاقتصاد الوطني، وجاءت أيضاً كمحاولة جدية لإرساء الآليات العلمية والتقنية للتسيير وتفعيلهما في المؤسسات العامة بعد تطهيرها وتحريرها مالياً[1]. وهذا ما تجسد من خلال القانون 88-01 الصادر في 12-01-1988 [2] المتعلق بإستقلالية المؤسسات العمومية.

ومن أجل التوضيح فإن مفهوم المؤسسات العامة الاقتصادية(EPE) عوض مفهوم الشركة الوطنية والمحلية، و نلتمس ذلك من خلال المادة الخامسة من القانون 88-01 والتي أعطت تسميات قانونية مماثلة لما هو موجود بالمؤسسات الخاصة : "شركات بالأسهم (SPA)*أو شركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL)**...الخ" ، فاختيار شكل من الأشكال السابقة يكون مشروط بمجال نشاطها وأهميتها في الاقتصاد الوطني[3].

هذه الاستقلالية نلتمسها أيضا من خلال المادة السابعة من القانون المذكور و التي تؤكد السلطة التامة في تسيرها لجهاز إداري مستقل عن الدولة ، كذلك فإن المادة التاسعة تحدد الأهداف على المدى المتوسط لهذه المؤسسات العمومية؛ هذه الأنشطة هي:

- إنتاج الثروة التي تكون في خدمة الوطن والاقتصاد،
- التحسين المستمر لإنتاجية العمل ورأس المال،
- تعميق الطابع الديمقراطية لإدارتها وتسيرها[4].

وهكذا أصبح الهدف المنشود من الاستقلالية هو دفع المؤسسات العامة إلى التفاعل مع السوق، وتلبية حاجاته بإنتاج السلع والخدمات التي تعد مصدر التراكم للاستثمارات الممولة بمواردها الذاتية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف أُجبرت المؤسسات العامة الاقتصادية آنذاك على تقديم الدليل على مردوديتها، وقدرتها على التنافس، وهذا من خلال انتهاج سياسة تقليل التكاليف، ومراعـــاة الجودة لمنتجاتها سواء الموجهة للأسواق الداخلية

1- بوهزة محمد، **الإصلاحات في المؤسسة العمومية الجزائرية بين الطموح و الواقع**. مرجع سابق، ص3.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12-01-1988، المتعلق بإستقلالية المؤسسات العمومية،(**الجريدة الرسمية**. عدد41، الصادر في14-01-1988).

*(**SPA**) : Société Par Action.
** (**SARL**) : Société A Responsabilité Limitée.

3- بالرقي تيجاني، مرجع سابق، ص3.

4- أوكيل سعيد وآخرون، **إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية (تسيير و إتخاذ القرارات في إطار المنظور القانوني)**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص55-57.

أو الخارجية، وكذا إتباع إستراتيجية تفضي إلى توفير الأموال بما في ذلك العملة الصعبة مساهمة في التنمية الشاملة للاقتصاد، وزيادة القيمة المضافة الوطنية حجماً وقيمة[1].

رغم ما تتيحه الاستقلالية للمؤسسات العامة الاقتصادية من فرص لكي تتوخى الكفاءة في تسييرها، ومن ثم في إنتاجها إلا أن الظروف الصعبة وغير الملائمة التي لازمت مرور هذه المؤسسات إلى الاستقلالية قد أعاقتها عن تحقيق هدفها المنشود؛ هذه الظروف أو العوامل المعوقة نلخصها فيما يأتي[2] :

- نقص استغلال الطاقة الإنتاجية لهذه المؤسسات من عمال وتجهيزات بسبب النقص في التموين.
-الأعباء الثقيلة جداً التي سببتها الإختلالات المالية، فوضعية العديد من المؤسسات العامة التي طبقت فيها الاستقلالية كانت سالبة التدفق النقدي، ومن ثم لم تستطع هذه المؤسسات أن تتلاءم مع قواعد القانون التجاري.
- وجود فائض في العمالة ناتج عن التوظيف غير الاقتصادي لليد العاملة، نظراً إلى عدم معالجة هذه المشكلة عن طريق تحديد المستويات الملائمة لكل مؤسسة من حيث التوظيف حتى يمكن تفادي الطرد الجماعي للعمال.
- الصراعات الاجتماعية التي تزايد حجمها وحدتها بعد أكتوبر 1988 ، وكذا بعد تشريع حق الإضراب في دستور 1989 .
-عائق العملة الصعبة النادرة بسبب انخفاض الموارد الجبائية البترولية.
- إن الاستقلالية التي تمتعت بها المؤسسات العامة في ميدان الإدارة والتسيير في ذلك الوقت لم يوازها في المقابل انفصال لملكيتها عن الدولة، بل حتى مع الاستقلالية بقيت المؤسسات العامة ملكية كاملة للدولة، زيادة على كونها تمثل أحد أشخاص القانون العام.
- إن التصور التنظيمي الجديد المستوحى من الاستقلالية كسياسة إصلاحية أبقى على الطابع العام للمؤسسات من حيث شكل الملكية ونظامها، وفي الوقت نفسه زودها بأدوات القانون الخاص بهدف تحقيق كفاءتها وفعاليتها وتحسينهما، وهو ما يجعلنا نستنتج أن تركيب مبدأ الاستقلالية يحمل في طياته وضعين متمايزين ومتناقضين من حيث الأصل، مما يقود إلى وجود تنافر جوهري بين الأهداف والوسائل .

يرى المقيمين لأهداف الاستقلالية ومستويات تطبيقها في الاقتصاديات الموجهة مركزيا، أنها لم تكن موجهة لخدمة الأهداف الاقتصادية بقدر ما كانت تسعى إلى حصر الغضب الشعبي الذي ازداد مع بداية سنة1986، نتيجة لتدني القوة الشرائية للأفراد، فاعتبرت بذلك بمثابة سياسة لذر الغبار على الأعين [3]، أي أنها مبرر فقط لرفع الأداء والمردودية، وكنمط جديد في التسيير، يضمن المحافظة على التخطيط وملكية الدولة لوسائل الإنتاج،

1- محمد الصغير بعلي ، **تنظيم القطاع العام في الجزائر(استقلالية المؤسسات)**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 ، ص87 .
2- الداوي الشيخ، "الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر و إشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة". **مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية** ، المجلد25، العدد2، 2005، ص267.
3- أوكيل سعيد وآخرون، **إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية (تسيير و إتخاذ القرارات في إطار المنظور القانوني)**. المرجع السابق، ص26.

ويمتص في نفس الوقت الاستياء الشعبي، لأن المؤسسة مرتبطة ارتباطا كليا بالمركز، وتقع في السلم الأدنى للنظام الاشتراكي، والدليل على ذلك هو احتفاظ المشرع بمصطلح التخطيط في القوانين التي تزامنت مع منح الاستقلالية لمؤسسات القطاع العام.

نظرا لأن المؤسسة الاقتصادية العمومية على طيلة فترة الاقتصاد المخطط كان يتم التخطيط لأنشطتها مركزيا، فإن مسيريها اكتسبوا ذهنية عدم الاهتمام بمردوديتها، وذلك نتيجة لعدة اعتبارات، كغياب المنافسة والمخاطر، وعدم ربط الترقية بالمؤهلات المهنية بل بالانتماء السياسي، والتعود على التنفيذ لا الابتكار والمبادرة الفردية، وبمنح الاستقلالية لإدارة المؤسسة في اتخاذ القرار وبالتالي ظهور قيود تحمل نتائج تلك القرارات، فإنه بهذا المستوى، لم تتمكن الدولة الجزائرية التي كانت تتبع الاشتراكية من تطبيقها، بل أبعد من ذلك حيث قوبلت بالرفض، فمن خلال دراسة شملت عينة من المؤسسات الجزائرية خلال تلك الفترة، وجد أن 78%من مسيري المؤسسات رفضوا هذه الاستقلالية، نظرا لعدم تمكنهم من تحمل نتائج قراراتهم [1].

الاستقلالية تقضي بضرورة فصل الملكية عن الإدارة ، وتهدف الاستقلالية إلى الحفاظ على دعائم الاشتراكية مع تبني الربحية، إلا أنها اعتبرت بمثابة خطوة أساسية في إقصاء العديد من القواعد ومبادئ التسيير التي تجاوزها الزمن، ومن ثم التوجه بالمؤسسة الاقتصادية العمومية نحو الأنشطة التي أنشئت من أجلها، وإضفاء مبادئ الربحية والمردودية على تلك الأنشطة، بدلالة أنه لم تمضي إلا سنتين على صدور قانون الاستقلالية حتى أعلنت الجزائر عن ضرورة التخلي عن النهج الاشتراكي.

2- مساوئ القطاع العام ومشكلاته:

من خلال ذكر أهم المحطات التي مر بها القطاع العام في الجزائر نلاحظ أنه من الأمور التي لا شك ولا خلاف فيها، أن هذا القطاع عرف العديد من المشاكل والعوائق التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة. هذه الأخيرة أخذت أشكالا وألوانا عدة، إلا أن معظم الدراسات التي أجريت لحد الآن تشير إلى أن الأسباب الرئيسية عموما للأداء المالي الضعيف للمشروعات العامة في الجزائر تكمن في التخطيط السيئ للمشروعات، والاختيار المشوه لخطوط الإنتاج، والافتقار إلى المهارات الإدارية اللازمة، وضعف البنى الإرتكازية، والتدخل الحكومي المفرط في الرقابة على المتغيرات الإدارية .هذه كلها عوائق جعلت القطاع العام يدور في حلقةٍ مفرغة بدل التطوير والسعي للرفع من الكفاءة الإنتاجية.

ومن بين المشكلات أيضًا الالتزامات الاجتماعية[2]؛ فقد دأبت الحكومات على النظر إلى القطاع العام كمؤسسة لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وكوسيلة لتوفير الدعم بطريقة مستترة في مرحلة الإنتاج.

1- أوكيل سعيد وآخرون، مرجع سابق ، ص 27.

2- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 82.

ومن هنا، جرى تحميل وحدات القطاع العام بتكاليف إضافية، كالعمالة الزائدة مثلا، أو حرمانه من إيرادات ممكنة، بالتسعير الاجتماعي مثلا، فضلا عن أن معظم الفائـــض المحقق في الخزانة العامـــة يـــرجع إلى هيئات أخـــرى كمداخيل المحروقات، وهكذا اختلطت الاعتبارات الاجتماعية في إدارة القطاع العام، وأصبحت المتهم الذي تحمل عبء تحقيق الهدف الاجتماعي.

من أسباب فشل القطاع العام في الجزائر نذكر مايلي:

- الجمع بين الدور الاجتماعي والاقتصادي رغم أن المؤسسات العمومية أنشأت لتحقيق التنمية الاقتصادية، فإن دورها تعدى إلى تحقيق أهداف اجتماعية، خاصة فيما يتعلق بعملية التوظيف حيث أصبحت المؤسسات تستقبل عمالة تفوق الطاقة المثلى للمشروع، مما انعكس على مردودية العامل بالسلب؛

- المركزية المفرطة في إتخاذ القرارات، ومنه عدم وجود تنسيق بين الهيآت المركزية وإدارة المؤسسة مما أدى إلى ضعف القرارات المتخذة، وكذا ضعف وصعوبة المراقبة المالية والتسيير؛

- التمويل المستمر للمؤسسات من خلال الصندوق الجزائري للتنمية على أساس قروض مقدمة من طرف الخزينة؛

- توسع نشاطات المؤسسة و شمولها لنشاطات متداخلة كان من المفروض ممارستها من طرف مؤسسات أخرى فتميزت بالضخامة و التعقيد وهذا ما أدى إلى تراكم العديد من المشاكل مثل[1]:

* نقص الفعالية و النجاعة نتيجة عدم الإستفادة من مبدأ التخصص و تقسيم العمل.
* نقص معدلات الإنتاجية بالنسبة لعوامل الإنتاج فمثلا: تخصيص حافلة لنقل عمال الشركة يتم إستغلاله في أوقات معينة فقط و ليس بشكل دائم، في حين لو أن نفس الحافلة كانت تابعة لشركة مختصة في النقل فذلك يعني إستغلالها بأقصى درجة ممكنة.

- العدد الكبير للوحدات التابعة للشركات الوطنية صعب من إمكانية تحديد الوحدات الرابحة (ذات المردودية) من الوحدات الفاشلة إضافة إلى ضخامة الإستثمارات و طول فترة إنجازها.

- صعوبة تدفق المعلومات بين وحدات المؤسسة[2].

1- شبايكي سعدان وحفيظ مليكة، **المؤسسة العمومية والخوصصة في الجزائر**. ملتقى حول "تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية" جامعة سطيف، الجزائر،29-30 أكتوبر2001، ص7.

2- ناصر دادي عدود، **إقتصاد المؤسسة.** الجزائر: دار المحمدية، الطبعة الثانية، 1998، ص170.

- الحلول غير السليمة، إذ أن مشاكل المؤسسات العمومية كانت دائما تحل بطريقة إدارية و ليس على أساس التحليل و المؤشرات الاقتصادية ، واستمرت الحلول غير السليمة حتى خلال الإصلاحات التي أرادت إعطاء الاستقلالية للمؤسسات .

- منع المؤسسات من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية* لإعادة تشكيل رأسمالها والقيام بعملية التمويل الذاتي[1].

وهناك من يرجع المشكلات التي عرفها القطاع العام إلى تشوه السياسة الاقتصادية المتبعة و الموجزة في العناصر التالية :

1-السياسة السعرية: إن تقديم الإعانات السعرية فتح بابًا واسعًا أمام إقامة نظام سعري إداري بعيدا عن القوى الآلية للسوق، وترتب على الأسعار الإدارية ما يلي:

- زيادة الاستهلاك.
- التراخي في رفع الكفاءة الإنتاجية وفي تخفيض التكاليف؛ بحجة أن الخسارة ليس مرجعها نقص في كفاءة الأداء، بل التخفيض العمدي للأسعار الراجع إلى اعتباراتٍ اجتماعية.

- اعتبرت الأسعار الإدارية حقوقًا مكتسبة للجمهور، وأن التخلِّي عنها يواجه مقاومة سياسية عنيفة.
- في ظل الأسعار الإدارية لم تعد الأسعار دالة على الجدوى الحقيقية للمنتجات المختلفة، ويبدو حجم المشكلة في أن هذه الأسعار تتحيز ضد السلع الأساسية، وهو ما يجعل مؤشرات الجدوى تتجه نحو رفع ربحية الأنشطة الأخرى .

2- سياسة التوظيف والأجور: إن تبعية القطاع العام للدولة أدت إلى تحميله بتعيينات غير مبررة، سواء من حيث العدد أو التخفيضات، وهو ما انعكس على الإنتاجية من جهة، وعلى فاتورة الأجور من جهةٍ أخرى.

3-السياسة المالية: أدت الأسعار الاجتماعية إلى انخفاض أرباح القطاع العام؛ وبالتالي إنخفاض الإيرادات العامة .كما أدت النفقات التحويلية إلى زيادة الإنفاق العام، ومن ثم تعرض المدخرات الحكومية إلى التناقص[2].

أهم عامل أدى إلى إنخفاض مستوى الأداء للمؤسسات العامة هو إعطاء معنى سلبي لنظام المراقبة، فبعد إعطاء مسؤولية تنفيذ المشاريع للمؤسسات العامة، وتقسيم الأدوار بينها وبين الإدارة المركزية بشكل يسمح

***التدفقات الصافية:** يمكن تعريفها بأنها المقارنة بين التدفقات النقدية الحالية و قيمة الإستثمار و من هنا يتضح أن صافي القيمة الحالية هو الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي ستحقق على مدى عمر المشروع و بين قيمة الإستثمار في بداية المشروع .

1- رجم نصيب، عياري أمال، شايب فاطمة الزهراء، **الإصلاحات الاقتصادية وإستراتيجية المنافسة الخارجية.** ملتقى حول" تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية " جامعة سطيف، الجزائر، 29-30 أكتوبر2001، ص8.

2- المرجع نفسه، ص9.

بمراقبة التنفيذ، يأتي دور المراقبة ليتجلى فقط في توضيح احترام القوانين لا القيام بمقارنة النتائج المحققة بالأهداف المخططة، أي أن المراقبة لم تكن تنصب على القيام بعملية التحقق من النتائج من أجل تحديد الأخطاء والانحرافات، وتطبيق التصحيحات الملائمة مثلما نادى بذلك المفكر الكلاسيكي في الإدارة "هنري فايول" . إذاً يمكن القول : إن من بين عوائق تحقيق الكفاءة في التسيير فيما يخص المؤسسات العامة قبل الاستقلالية و بعدها - من منظور تنظيمي - هو عدم القيام بوظيفة الرقابة العكسية لأدائها.

وبشكل عام، جرى تبرير الخوصصة على أساس قدرة القطاع الخاص على توفير إدارة أكفأ من خلال ترشيد استخدام الموارد، وتحسين أداء المؤسسات الذي غاب في القطاع العام، وكذلك رفع مـــن معدلات النمو الاقتصادي الذي عجز عن تحقيقه القطاع العام. في حين تميز القطاع العام بإنخـــفاض الربحية وانخفاض الإنتاجية، وتعرض مؤسساته ومشروعاته إلى الخسارة والسرقة والمحسوبية.

وخلاصة القول أن مؤسسات القطاع العام عانت من وضعية خطيرة والتي يمكن إرجاعها إلى[1]:

- بيروقراطية القرار الاقتصادي؛
- نقص تحفيز العمال والإطارات؛
- سياسات الأجور والتوظيف غير المتناسقة؛
- التباعد ما بين سياسة الأسعار وتكاليف الإنتاج؛
- غياب تقاليد مؤسساتية تمكن المسيرين من المبادرة؛
- غياب ثقافة صناعية داخل المؤسسة؛
- كبر حجم المؤسسات العامة، وتداخل المسؤوليات فيها.

كما أن الحاجة إلى قطاع عام في اقتصاد متخلّف أعتبر في تلك الفترة أمرا بديهيا و ضروريا؛ فلا يمكن تحقيق أهداف مثل: النمو الاقتصادي، توفير فرص عمل لتوظيف القوى العاملة المتنامية، وتحقيق أهداف عريضة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من دون أن تلعب الدولة دورا كبيرا في الاقتصاد عبر القطاع العام، وهذا جاء إستجابة للظروف التاريخية السياسية الإجماعية و الإقتصادية لتلك الفترة التي عاشتها الجزائر بعد الإستقلال التي تطلبت ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي.

1- موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية – حالة الجزائر-**. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع التخطيط الإقتصادي، جامعة الجزائر ، 2006-2007)، ص ص239-240.

مبحث ثالث: الدور التنموي للقطاع الخاص في الجزائر.

اختلفت وجهات نظر الاقتصاديين في تحديد لحظة التحرير والتوجه نحو اقتصاد السوق في مختلف الدول بما في ذلك الجزائر ، ويأتي ذلك الاختلاف نتيجة لتعايش النظامين خلال فترة الانتقال نحو اقتصاد السوق، واحتفاظ الاقتصاد ببعض معالم الاشتراكية، و بعض المعالم الأخرى لاقتصاد السوق، ونتيجة للقيود المفروضة على الاستقلالية و ضعف أداء الاقتصاد الجزائري، مع تزايد المطالبة بالإصلاح الجذري، اتخذت السلطات الجزائرية العديد من الإجراءات في عشرية التسعينيات من القرن الماضي، تهدف في مجملها إلى بناء أسس اقتصاد السوق، وتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، هذه الأخيرة حضيت بالعديد من الاهتمامات، والإجراءات مست حتى شكل ملكيتها، ومن هنا لم يصبح الاقتصاد الجزائري يتشكل من المؤسسات العمومية فحسب، بل سمح التشريع بنشأة المؤسسات الخاصة، المختلطة، برؤوس أموال محلية أو أجنبية، كما مست الإجراءات التنظيمية والتشريعية المؤسسات العامة و الخاصة، كالدعم الفني والمالي، الشراكة الأجنبية و التأهيل. مما يفرض ترشيد الجهود المؤدية إلى تحقيق الاندماج في الإقتصاد العالمي بما يضمن زيادة الاستهلاك الكلي وتكثيف الاستثمار الكلي. عن طريق القطاع الخاص الذي يمثل اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في معظم بلدان العالم المتقدم والنامية على حد سواء نظرا لما يتمتع به هدا القطاع من مزايا و إمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى االمجالات الاقتصادية و الاجتماعية .

ويتوقف حجم وطبيعة وأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في العملية التنموية،على طبيعة النظام الاقتصادي السائد بالدولة، وهيكل اقتصادها الوطني ومرحلة تطوره، وطبيعة بيئة الأعمال ودرجة التكامل والعلاقة بين القطاعين العام والخاص وما يتحقق من توافق وانسجام في هذه العلاقة أو الأدوار المنوطة لكل منهما في مختلف المجالات .

لذا سيخصص المبحث الثالث لدراسة الدور التنموي للقطاع الخاص في الجزائر من خلال الإصلاحات الإقتصادية التي دعمت نموه والمتمثلة في الخوصصة مع إبراز هيكله وطبيعته المتجسدة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

مطلب أول: مفهوم القطاع الخاص و أصوله التاريخية في الجزائر.

يبرز القطاع الخاص بمثابة العنصر الرئيسي في قيام النشاط الإقتصادي، انطلاقا مما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطر، والتوجه نحو الإبداع و الإبتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة، و التأثير إيجابا على عملية التنمية الإقتصادية والحد من الفقر، إذ أنه ورغم ما شهده الفكر الإقتصادي من جدل كبير حول تعاظم دوره في النشاط الإقتصادي في ظل تزايد مكانة و أهمية القطاع العام، فإنه يبقى ذو تواجد محوري ورئيسي لا يجوز الحد أو التقليص من تأثيره في فعاليات النشاط الإقتصادي.

1- مفهوم القطاع الخاص:

اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم القطاع الخاص، إذ غالبا ما تستخدم اصطلاحات عديدة مرتبطة بمفهوم القطاع الخاص كالملكية الخاصة والنشاط الخاص، ورغـــم استخدام مفردات أو اصطلاحات عديدة للتعبير عن مفهوم واحد يؤدي الغرض المطلوب في بعض الحالات العامة، إلا أن التمييز بين هذه المصطلحات يعد أمرا ضروريا في الدراسات العلمية، لاسيما في حقل العلوم الاجتماعية والاقتصادية مراعاة للدقة في التعبير ذلك أن كلا من هذه المصطلحات تشير من الناحية العلمية إلى مفهوم محدد، يختلف نسبيا عما تعنيه المصطلحات الأخرى وإن اشتركت جميعا في صلتها بالقطاع الخاص.

من هنا ظهرت تعاريف متباينة ومختلفة تعكس الاختلافات الفكرية والإيديولوجية للاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين وغيرهم من المعنيين بالموضوع.

يعرفه البعض بأنه: "ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يملكه ويديره الأفراد أو الشركات أو الأشخاص أو الشركات المساهمة "[1].

ويعرفه البعض الآخر بأنه " الجزء من الاقتصاد الوطني الغير خاضع للسيطرة الحكومية المباشرة "[2]. ويتمثل في الجزء من الاقتصاد الوطني الذي تديره أوتملكه شركات الأشخاص وشركات الأموال والأفراد[3].

كما يعرف كذلك بأنه القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن[4] وينقسم القطاع الخاص إلى قسمين:

1.1- قطاع خاص منظم : وهو القطاع الذي يعمل في إطار منظم حيث يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية.

2.1- قطاع خاص غير منظم : وهو القطاع الذي لا يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية وهو قطاع حرفييمكن تعريفه بأنه القطاع الذي يدار لمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولّى آليات السوق توجيه دفة الأمور للأنشطة الاقتصادية الخاصة؛ وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربحٍ ممكن[5].

1- حسين عمر، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**. مصر: مكتبة القاهرة الحديثة، 1995 ، ص203 .

2- مسعود سميح، **الموسوعة الاقتصادية**. الطبعة الثانية، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1997، ص 126.

3- عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية**. مصر: مكتبة مدبولي، ط1، 2044، ص14-15.

4- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 82 .

5- سامي عفيف، مرجع سابق، ص 33 .

القطاع الخاص هو عبارة عن وجود ملكية وسائل للإنتاج في يد فرد واحد أو عددٍ من الأفراد داخل إطار الشركة، ويتحمل مالك رأس المال نتائج نشاط المشروع[1].

ومما تقدم نستنتج الملاحظات التالية:

- تتفق معظم التعاريف السابقة على أن الملكية الخاصة هي الأساس القانوني للنشاط الاقتصادي الذي يقوم به القطاع الخاص وهي السمة الأساسية التي تميزه عن القطاع العام.
- تشير هذه التعاريف ضمنيا تعايش القطاع العام مع القطاع الخاص رغم أنها لا تبين نمط هذا التعايش.

وبناءا على هذه التعريفات والملاحظات المذكورة فإن التعريف الإجرائي المعتمد في هذه الدراسة يتمثل في أن القطاع الخاص هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقــوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج مع إدارتها بغرض تحقيق الربح في المشروع، أين تتغلب قواعــد الربح على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها عادة القطاع العام[2].

2- الأصول التاريخية للقطاع الخاص في الجزائر:

كان القطاع الخاص في الجزائر قطاعا له تاريخه منذ القدم، لكونه قطاعا أهليا مرتكزا بالدرجة الأولى في القطاع الزراعي، وكذلك القطاعات الأخرى المتمثلة في الحرف والصنائع الموروثة منذ القدم. ونمي زنشأة القطاع الخاص في الجزائر من خلال ثلاث مراحل:

1.2- المرحلة الأولى : وهي المرحلة قبل وخلال الاستعمار حيث كان القطاع الفلاحي قطاعا أهليا بالدرجة الأولى أما القطاعات الأخرى فكانت قطاعات ثانوية" حرفية غير منظمة" .

2.2- المرحلة الثانية : وهي المرحلة الممتدة ما بين الاستقلال إلى مرحلة تبنى سياسة استقلالية المؤسسات سنة 1988، وذلك بتحفيز النشاط الخاص بهدف خلق روح تنافسية ما بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة، حيث كان القطاع الخاص يتصف بصفة الثانوية (قطاع ثانوي) وهي الفترة التي بدأ فيها كقطاع شبه رسمي[3].

ظل القطاع الخاص مهمشا خلال خطط التنمية الأولى خاصة بعد التأميمات في مجال الصناعة بما فيها المحروقات، حيث أعطت هذه التأميمات دفعة قوية و جديدة للقطاع العام في السيطرة على الإقتصاد الوطني،

1- فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص 219 .

2- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص18 .

3- محمد بهلول، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر"إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني"**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني ، 1999، ص278.

وحظيت الإستثمارات العامة بتدعيم قوي من الدولة على حساب الإستثمارات الخاصة التي انحصرت في النشاط التقليدي، لكن بعد انقضاء مرحلة الإقتصاد الموجه (1967- 1979) و بداية مرحلة الإقتصاد اللامركزي (1980- 1991) تم إعادة تنظيم الإقتصاد وكانت إحدى أهم الأهداف الرئيسية للتنظيم الإقتصادي الجديد[1]: إعداد النصوص التشريعية وما يتبعها من نصوص تنظيمية التي أتى بها التنظيم الإقتصادي الجديد أهمية في بعث الثقة في نفوس الرأسماليين الوطنيين، من خلال الضمانات التي تحتوي عليها و لكن ثقتهم كانت ضعيفة نظرا لسبب أساسي هو عدم وجود تصور واضح للسياسة الإقتصادية[2]. و كمثال على ذلك تشير أرقام الديوان الوطني لمتابعة الإستثمار الخاص ومراقبته من الفترة ماي 1983إلى جوان 1987 أن عدد من المشاريع التي تمت المصادقة عليها و تحصل أصحابها على رخص الإستثمار بلغ 1348 و لكن التنفيذ لم يجري إلا على نسبة 20% فقط.

وعموما ما يمكن قوله أن الفترة الممتدة من 1962-1988 لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص، فهذا الأخير لم يعرف إلا تنمية طفيفة على هامش المخططات الوطنية، فقد توقف بسبب الخطاب السياسي لجزائر إشتراكية و الذي يمكن إعتباره (القطاع الخاص) كمستغل (الميثاق الوطني 1976).

3.2- المرحلة الثالثة: شهد عقد التسعينات تحول جذري في الإقتصادي الجزائري المعاصر حيث كانت الإصلاحات التي شملت كل من الميدان الإقتصادي و المؤسساتي و الإجتماعي سببا في إختفاء النموذج الإشتراكي، و بالتالي لم تعد ملكية الدولة لمختلف القطاعات الإقتصادية شرطا مقدسا و في هذا الإطار ساهمت عدد من العوامل في تحول نظرة السلطات العمومية للقطاع الخاص الوطني من التهميش إلى المشاركة الفعلية في التنمية الإقتصادية[3] .

وهي المرحلة التي تبنت فيها الدولة الجزائرية النمط الليبرالي الحديث، أي تحت سقف اقتصاد السوق والتحكم في آلياته، والذي تمخض عنه الإعلان المباشر بتخلي الدولة عن بعض قطاعات نشاطها لصالح العمال أو المواطنين أو المشاركة بينها وبين الخواص، وهذا تحت الأمر رقم 95-22 المؤرخة في 26 أوت 1995، المتضمن المجالات التي سوف تتخلى عنها الدولة، وعليه برز القطاع الخاص كقطاع له وزنه واعتباراته في الحياة الاقتصادية[4]. وتعتبرهذه المرحلة الإنطلاقة الفعلية للقطاع الخاص في الجزائر في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية، التي سعت إلى تطبيق مجموعة كبيرة من الإجراءات

1- محمد بهلول المرجع السابق، ص 279.

2-أحمد هني، **تجربة الجزائر مع القطاعين العام و الخاص و مستقبل التجربة**. بحوث و مناقشات الندوة الفكرة القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990ص، 467.

3- محفوظ لعشب، **سلسلة القانون الاقتصادي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997 ، ص66 .

4- عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية (1962-1980)**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 14.

المتعلقـــة بالـــسياسة الاقتصادية بغية تطوير مناخ الاستثمار، وذلك من خلال التأثير على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، والـــتي لهـــا انعكاس مباشر على نمو الاستثمار الخاص و تجسدت هذه الإصلاحات في عملية خوصصة المؤسسات العامة كخطوة أولى من أجل تفعيل دور القطاع الخاص وهذا سيكون مضمون المطلب الثاني من هذا المبحث.

مطلب ثاني: الإصلاحات الإقتصادية الداعمة لنمو القطاع الخاص.

انطلاقاً من ظروف الاقتصاد الجزائري التي عرِضت بإيجاز فيما سبق، كان لابد من اعتماد مخطط إصلاح اقتصادي جديد ومكمل لما سبقه يمس الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، والمؤسسات العامة بصفة خاصة، وتمثل هذا الإصلاح في تبني سياسة اقتصادية جديدة اصطُلِح عليها في الجزائر آنذاك بـــ "استقلالية المؤسسات العامة الاقتصادية "، تبعتها بعد ذلك سياسات إصلاحية داعمة لنمو القطاع الخاص بإنتهاج أسلوب الخوصصة كسبيل لإنقاذها من الوضعية المتردية، فعملية الخوصصة هذه ليست مجرد عملية إصلاح تقنية، بل هي أيضا عملية سياسية تستوجب وجود إرادة سياسية شجاعة وقوية تؤطرها من أجل تحضير برنامج متكامل وشامل لإنجاح هذه العملية.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر كانت تهدف من تبني هذه الإصلاحات المتعاقبة لتمكين الاقتصاد الجزائري من مسايرة التغيرات والمستجدات التي أفرزتها البيئة الدولية ومواكبتها، التي من أهمها انفتاح الأسواق والتنافسية بالإبداع والسعر، يضاف إلى ذلك بروز إشكالية اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، مما يفرض ترشيد الجهود المؤدية إلى تحقيق هذا الاندماج بما يضمن زيادة الاستهلاك الكلي وتكثيف الاستثمار الكلي.

- الخوصصة كآلية للإصلاح الإقتصادي في الجزائر:

يعتبر موضوع الخوصصة أحد الموضوعات الهامة على المستوى العالمي، سواء من الناحية الإدارية أو الاقتصادية، ونظراً للركود الاقتصادي للدول النامية، و معاناتها من العجز في الموازنات العامة، وتراكم الديون الخارجية، وتزايـــد البطالة، وضعف التصدير وزيادة وارداتها...، أصبحت الخوصصة لزاماً عليها كأحد الشروط التي وضعها صـــندوق النقد الدولي والبنك الدولي تمهيداً لعملية إعادة جدولة الديون طبقاً للقواعد المعروفة لنادي باريس ونـــادي لنـــدن، وكأهم الحلول المطروحة على المستوى العالمي لعلاج أوجه الخلل في الهياكل الاقتصادية، وللارتقاء بمستويات الكفاءة والأداء، وهو ما يؤخذ به في كثير من دول العالم، على اختلاف مستوى تقدمها الاقتصادي، وتفاوت النظم المتبعـــة لديها.

1- مفهوم الخوصصة :

هو مصطلح ظهر عام 1979 في انجلترا، ويشير إلى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بأساليب متعددة، إما بتحويل كامل للملكية أو تحويل جزئي للملكية، وهذا ما يعرف بخصخصة الملكية أوإحلال إدارة قطاع خاص لإدارة المشروعات العامة وهذا ما يعرف بخصخصة الادارة[1].

الخوصصة هي ذلك النزوع العالمي المعاصر والمتمثل في التحول من التركيز على القطاع العام إلى التركيز على القطاع الخاص كجزء من التصحيح الهيكلي لظاهرة قوية وضاغطة، وقد تعدى هذا التحول نطاق الفكر واختيار الأنساق الاقتصادية والاجتماعية ليشكل ضغطا سياسيا مكشوفا تمارسه الدول الصناعية الكبرى في تعاملها مع البلدان النامية والاشتراكية العاملة على إعادة هيكلة اقتصادها ومجتمعها كما يمارسه البنك العالمي وصندوق النقد الدولي[2].

عرفت كذلك بأنها " مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق، ومبادرات القطاع الخاص، والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية . "[3]

كما عرف المشرع الجزائري الخوصصة في الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 والمعدل في مادته الأولى بموجب الأمر 97-12 المؤرخ في 19 مارس1997[4] كما يلي: هي عملية نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص من خلال تحويل مجموع أوجزء من الأصول المادية أوالمعنوية أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص خواص ماديين كانوا أو معنويين.

وما يمكن ملاحظته من خلال جملة هذه التعاريف هو أن الخوصصة هي :

- توسيع الملكية الخاصة: أي إعطاء دور أكبر ومتزايد للقطاع الخاص داخل الاقتصاد الوطني وقيام الدولة بتصفية القطاع العام جزئيا أو كليا إما عن طريق عقود الإيجار أو منح الامتيازات[5].
- التخلص مـــن القطاع العمومي المفلس: نتيجة إفـــلاس أغلبية المؤسسات العموميـــة في ظـــل الاقتصـــاد

1- عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)**. مصر: مجموعة النيل العربية، 2003، ص217.

2- صايغ يوسف، **مستقبل التنمية العربية ودور القطاعين**. مجلة المستقبل العربي، العدد 142، بيروت 1990، ص100.

3- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**. الجزائر: دار المحمدية العامة ، 2003، ص12.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية،الأمر رقم 95-22 الصادر بتاريخ 1995/08/26، المعدل و المتمم بموجب الأمر 97-12المؤرخ في 1997/03/19المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية (**الجريدة الرسمية**، العدد48،الصادرة بتاريخ 1997/09/03) ، ص 4.

5- محمود صبحي، **الخصخصة ماذا؟ متى؟ لماذا؟ وكيف؟ المشكلات والحلول**. مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2002، ص 15.

الاشتراكي تولدت رغبة جامحـــة لدى قـــادة العديد من الدول النامية نحو التحرر الاقتصادي والتوجه نحـــوالاقتصاد الليبرالي وتبنيها أسلوب الخوصصة والتي تعـــني التخلص من الوحدات المفلسة في القطاع العـــام والتي سوف تحقق في نظرهم إنتاجية وفعالية وربحية أعلى بعد تحولها.

- الرغبة في التخلص من الاقتصاد الاشتراكي، باعتباره فلسفة اقتصادية واجتماعية بدأت تتقلص من العالم، نظير التحول نحو اقتصاد السوق الحر[1].

الملاحظ أن التعاريف السابقة ارتبطت بالدول النامية، أي بالدول التي بدأت اقتصادياتها في التحـــول من القطاع الاشتراكي إلى النظام الاقتصادي الحر المعتمد على آليات السوق، وأخذت الخوصصة اتجاه السياسة الاقتصادية المطلوبة لنجاح الإصلاح الاقتصادي في تلك الدول.

بينما نجد أن في الدول الصناعية الكبرى الخصخصة بمفهوم الاعتماد على القطاع الخاص في مجال الإنتاج والتوزيع، تعتبر الركيزة الأساسية في الاقتصاد الحر، رغم أن أزمة الاقتصاد العالمي(1929-1933) قد أدخلت تعديل جوهري على القطاع الرأسمالي الحر، بقبول ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. إلا أن هذا التدخل أخذ طابع دعم الخصخصة لا التقليص منها[2].

وعموما فإن الخوصصة تشكل التحول من النمط الاشتراكي إلى نمط السوق بصورة اختيارية أو كخيار سياسي اقتصادي، وهو حال دول أوروبا الشرقية والصين وجميع الدول التي اتبعت نمط الاقتصاد المخطـــط مع العلم أن كل المفاهيم الخاصة بالخوصصة لا تتناقض فيما بينها لا سيما أنها ترتكز على على إعادة تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح آليات السوق، وتضع حدا للتمييز السياسي بين القطاع العمومي والقطاع الخاص في المجال الاقتصادي[3].

2- مسار الخوصصة في الجزائر:

تمثل الخوصصة الموضوع الرئيسي الذي راهنت عليه الجزائر بالانتقال من سياسة الاقتصاد المخطط إلى سياسة اقتصاد السوق في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طبق في الجزائر خلال الفتـــرة 1998 – 1994 وذلك لعدة أسباب منها [4]:

1- أحمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة**. القاهرة: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2002، ص 24.

2- إيهاب الدسوقي، **التخصصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية**. القاهرة: دار النهضة العربية ، 1995، ص11.

3- قراوي أحمد الصغير، **فعالية الخوصصة و إنعكاساتها على الإقتصاد الوطني**. الملتقى الدولي "إقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة"، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، 03-07أكتوبر 2004، ص1.

4- حميدي حمدي ، **خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري**. ندوة الإصلاحات الإقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية، مصر: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 372 .

- تنظيم القطاع الخاص من خلال إتـــباع سياسة الباب المفتوح أمام الرأسمال الخاص الوطني ، بغية تنمـــية وتطوير هذا القطاع ، وجلب هذه الموارد المالية المحلية المعطلة للسوق الوطني ، وإشراكها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، إضـــافة إلى استـــقطاب الرأسمال الأجنبي من خلال الاستـــثمار الأجنبـــي المباشر، أو من خلال الشراكة محاولة الفصل بين الســـيادة والتجارة التي كانـــت تمارسها الدولة وذلك من خلال التنازل عن السلطة الإدارية ، والاقتصادية لصالح شركات ذات رؤوس الأموال .

- أزمة الجهاز الإنتاجي الذي يعتبر في الواقع أزمة لإدارة وتسيير رؤوس الأموال من طرف الدولة ولذلك حرصت الجزائر على أن يكون برنـــامج الخصخصة في إطاره التشريعي و القانوني ، من خلال إصدارها القوانين التشريعية المناسبة لذلك، وأصبحت قابلية خصخصة مؤسسات القطاع العام في الجزائر ممكنة من المنظور التشريعي بعد إصدار القانونين التشريعين[1] : الأمر رقم 95-22 الصادر في 26 أوت 1995 الذي ينص على خصخصة مؤسسات القطاع العام وتحويل الملكية، ونقل تسيير هذه المؤسسات على أشخاص ماديين أو معنويين و الأمر رقم 95-25 الصادر في 25 سبتمبر1995، الذي ينص على الانتـــقال مـــن التسيير العام إلى التسيير الخاص لرأسمال الدولة وتأسيس الشركات القابضة والتخلي عن صناديق المساهمة، أقرت هذه القوانين التشريـــعية الجزائرية عملية الخوصصة مراعية تغيير العلاقات الاقتصادية على أساس تغيير نظام ملكية وسائل الإنتاج، فالتغيرات التي أجريت على النظام القانوني للمؤسسات الاقتصادية العامة تعني فـــي واقع الأمـــر تطور طرق التسيير الخاص لرأسمال الدولة، وأشكال الملكية المناسبة .

فقد كان تدخل الدولة في تسيير المؤسسات الاقتصادية عن طريق صناديق المساهمة إلى حين التـــعديل القانوني الذي أقر إستبدال صناديق المساهمة بالشركات القابضة بمقتضى الأمر رقم 25 -95 الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 1995، المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة حيث سمح هذا الأمر بتحويل جميع امتيازات قانون الملكية للأسهم والسندات وغيرها من القيم المنقولة وغير المنقولة للشركات القابضة، التي ظهرت في شكل تجمع لشركات رؤوس الأموال (مجموعات صناعية ومالية،وشركات مراقبة) وهو ما أدى إلى ظهور ما يسمى بالشركات المجهولة بسبب تعدد المالكين، وكتقنية جديدة لتنظيم مؤسسات القطاع العام من رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة كاستجابة حتمية لتحسين مردودية رأس المال العام الضروري لتسيير اقتصاد السوق، وبإنشاء هذه الشركات القابضة برز على الوجود ثلاثة أنواع رئيسية من الشركات المالكة في الجزائر [2]:

1- حميدي حمدي ، المرجع السابق، ص 373.

2- المرجع نفسه ، ص 372.

- شركات مساهمة تابعة للدولة ، ويتعلق الأمر بالشركات الإستراتيجية مثل شركات النفط والغاز الطبيعي وبعض شركات رؤوس الأموال العامة .
- شركات تكون الدولة مساهم رئيسي بامتلاكها 51% من أسهم الشركة .
- شركات ذات رؤوس أموال و تساهم فيها الدولة بنسبة أقل من 49%.

وقامت الدولة بتصنيف المؤسسات المؤهلة للخصخصة حسب الأهمية والنشاط الاقتصادي الذي تمارسه كل مؤسسة وذلك على أن تتم إجراءات عملية الخصخصة على مرحلتين :

- المرحلة الأولى: تشمل، قطاع السياحة والفندقية، التجارة والتوزيع، مؤسسات الخدمات في قطاع الموانى والمطارات، النقل البري للمسافرين، ونقل البضائع قطاع البناء والأشغال العمومية وأشغال الري، المؤسسات المتوسطة والصغيرة المحلية.

- المرحلة الثانية: تشمل، الصناعات الغذائية، صناعة الغزل والنسيج، الصناعات التحويلية، الصناعات الكهربائية والإلكترونية و قطاع التامين.

ونلاحظ من هذا التقسيم أن الدولة الجزائرية اعتمدت طريقة التدرج في خصخصة مؤسسات القطاع العام ، بغية تجنب بعض النتائج السلبية التي تعرضت لها بعض الدول النامية ، أو الدول المتحولة مثل ما جرى في بولندا و حيث تم في نهاية الثمانينات إعادة تأميم بعض المؤسسات العامة التي شرعت الدولة في خصخصتها.

وكانت البداية الفعلية لتنفيذ برنامج الخوصصة في الجزائر بدعم من البنك الدولي في أفريل 1996، حيث تم التركيز على المؤسسات العمومية المحلية المقدرة بـ 1300مؤسسة إذ تم خوصصة حوالي 200 مؤسسة مع نهاية تلك السنة وتميزت عملية الخوصصة بالبطء حتى تم إنشاء خمس شركات قابضة جهوية، وتشير الإحصائيات أنه تم خوصصة أو تصفية مابين 1998 1994أكثر من 959 مؤسسة عمومية منها 696 مؤسسة عمومية محلية موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية (الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات، السياحة، التجارة) وقد تم بيع 464 مؤسسة منها للعاملين فيها مما أدى إلى ميلاد 608 مؤسسة جديدة. ومن الجانب الاجتماعي نتج عن تصفية هذه المؤسسات أثارا اجتماعية تمثلت في تسريح حسب الإحصائيات حوالي 520 ألف عامل في الفترة الممتدة من 1994-1998[1]:

ومع ذلك تبقى عملية الخوصصة في الجزائر بطيئة بالرغم من إحاطتها بهيئة نظامية تشرف على متابعتها وتنفيذها تمثلت في جهاز للخوصصة لم يستطع مواكبة التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، ويرجع العديد من المهتمين هذا البطء إلى:

1- بزيرية احمد، مرجع سابق ، ص 615 .

- التخوف والتردد من احتمال رد فعل اجتماعي تجاه الآثار الناتجة عن العملية، وبالتالي ضرورة الحذر والاحتياط من فشل التجربة في بدايتها.

- عدم تهيئة المحيط الاقتصادي بشكل كاف لمواكبة هذه العملية، فلا يمكن ضمان نجاح الخوصصة في ظل نظام مصرفي عمومي يطغى عليه القرار الإداري (السياسي) عن القرار الاقتصادي ومنعدمة التكيف مع المتطلبات الجديدة، وقليل الفعالية والجدوى.

- عدم حسم الجدل حول نوعية المؤسسات العمومية المرشحة للخوصصة، فإلى حد الآن لا تزال منحصرة في الفنادق وبعض المؤسسات ذات الطابع التجاري والخدمي.[2]

3- أسباب الخوصصة في الجزائر:

إن عملية الخوصصة تندرج ضمن الإصلاحات التي باشرتها الجزائر، فقد تم إدراجها في برنامج التعديل الهيكلي، الذي تم التفاوض حوله مع صندوق النقد الدولي، فهي لم تكن وليدة الصدفة، بل يمكن القول أنها ظهرت لأول مرة في بداية الثمانينات مع صدور القانون فقد كانت ناجعة من أسباب جعلتها تختار الخوصصة كحل لمعالجة المؤسسة العمومية ، وهذا نظرا للوضعية المزرية التي آلت إليها، ويمكن أن نلخص أسباب الخوصصة في عوامل داخلية وأخرى خارجية.

أ- الدوافع الداخلية : من الأسباب الداخلية يمكن أن نذكر :

أولا- الصعوبات الاقتصادية : إن معظم السياسات الاقتصادية الجزائرية تركزت على تسيير أزمة المديونية الخارجية ، وهذا الوضع أدى إلى الفقدان التدريجي في التحكم في الحياة الاقتصادية، ومن ثم التأثير في القرارات الاقتصادية المتعددة وكل هذا خلق العديد من المشاكل التي واجهت الاستراتيجيات التأهيلية للاقتصاد الوطني التي ترتكز على سيادة وحرية القرار . وهذا ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري كان يعاني من أزمة المديونية الخارجية الخانقة، ولاشك أن هذه الأخيرة تشكل قيدا يؤثر تأثيرا سلبيا على اتجاهات وكيفيات التأهيل الاقتصادي، وبالتالي أصبحت المديونية أحد العوامل المؤثرة على طبيعة التوازنات ومسار السياسات الاقتصادية بالإضافة إلى تنامي ظاهرة الفساد التي أصبحت تحد من كفاءة المؤسسات العمومية وهذا ما أدى إلى التفكير في التوجه نحو الخوصصة.[2]

ثانيا- الصعوبات المالية : كانت اغلب المؤسسات الجزائرية تعاني من عجز مالي، مما أدى إلى زيادة المستحقات المالية للقطاع العمومي، اضافة لعدم وجود نظام أسعار متناسق، وعدم تكيف النظام

1- السعيد دراجي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخوصصة بالجزائر**.المرجع السابق، ص54.

2- حميدي حميد ، المرجع السابق، ص 372.

الجبائي أدى هذا إلى زيادة هامة في تكاليف الإنتاج، مما زاد من تعاظم وفقدان التوازن في الهيكل المالي للمؤسسات.

* اعتماد الجزائر على مصدر واحد للعملة الصعبة، مما جعل الاقتصاد مرهون بارتفاع وانخفاض أسعار النفط .

* فشل القطاع العام في تنويع صادراته ، وكذلك فشله في إحلال الإنتاج الوطني محل الاستيراد، لتلبية حاجيات الاستهلاك من السلع والخدمات. [1]

ب- الدوافع الخارجية [2]:

يمكن تلخيص الأسباب الخارجية للخصخصة في الجزائر إلى ما يلي :

- تمثلت مرحلة الثمانينات مرحلة صعبة للدول المصدرة للبترول ومن بينها الجزائر، بالإضافة إلى تراجع الكبير للأكبر البنوك التجارية الخارجية في تمويل استثمارات بعض الدول التي هي في طريق النمو حيث تأثرت الجزائر بهذا الإجراء ابتداء من سنة 1986، و هذا ما اثر سلبا على ميزانية الدولة، و كان للتغيرات العالمية في أسعار البترول أثرا بالغا على زيادة حجم المديونية الخارجية الجزائرية، وخاصة الصدمة الأخيرة(1986-1990) ،حيث قدرت الخسائر التي تحملتها الدول النفطية ما بين 24% و 28% وهذا بالإضافة إلى انخفاض المداخل بحوالي النصف في نفس الفترة .

- الحملة الدعائية و الفكرية برئاسة الدول الرأسمالية التي استهدفت إعادة تنظيم و هيكلة القطاع العام القائم وهذا لجر اقتصاد البلدان النامية كالجزائر إلى الهيمنة و التبعية المالية و الصناعية[3] .

- "سياسات التصحيح التي انتهجتها الجزائر بشروط من الصندوق النقد الدولي ، وهذا بسبب الضائقة المالية التي مرت بها الجزائر ، وأصبحت هذه السياسات من بين الخيارات التي لا مفر منها ، وخاصة مع بروز التكتلات الاقتصادية و المالية الدولية و الإقليمية، و من بين بنود سياسات التصحيح هو الالتزام بضرورة فتح المجال الواسع للإمكانية خصخصة أو فتح راس المال المؤسسات التي تمتلكها الدولة، و عليه أصبحت

1- حسين بورغدة و الطيب قصاص، **الخوصصة مفتاح الدخول الى اقتصاد السوق في الجزائر**. الملتقى الدولي، اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، اكتوبر 2004، ص5.

2- بزيرية امحمد ، **القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية ' دراسة تجارب الدول النامية مع القطاع الخاص**. (رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة البليدة ، فيفري 2006)، ص147.

3- المرجع نفسه، ص 158.

هذه المؤسسات المالية و النقدية الدولية تشكل أداة ضغط خارجي لتطبيق سياسات التصحيح وهذا تحول دور هذه المؤسسات من هيئة مالية تعمل على التشاور، و التنسيق في إطـــار التعامل الاقتصـــادي الدولـــي إلى مؤسسات دولية متدخلة في سياسات البلدان الأعضاء وخاصة البلدان النامية و التي تعاني مـــشاكل هيكلـــية عميقة كحال الجزائر حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات (في الاقتصاد الجزائري) عتقب زيادة أسعار صادرات الدول، الرأسمالية كتعويض عن الارتفاع الذي حدث في أسعار الـــنفط العالمية ، وكان من جراء ذلك إن معدل تغطية حصيلة الصادرات للواردات ضل يتناقص على نحو ســـريع و كان لذلك نتائج ســـلبية و خيمة فيما يتعلق بسرعة انتقال الأزمة عبر آليات و ميكانيزمات أخرى تولدت عن هذا الوضع[1].

- مشكلة المديونية و التي أصبحت صفة لاصـــقة بالدول الـــنامية و مـــنها الجزائر على وجه التحديد، حيث برزت أزمة المديونية في الجزائر منذ بداية السبـــعينات ، و أخذت هذه الديون في الارتفاع حتى وصلت في حدود 32 مليار دولار سنة 1998. وقد نتج عن هذه الأزمة آثار مباشرة و غير مباشرة على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للبلاد، نلخصها فيما يلي[2]:

* تردي الأحوال المعيشية للأفراد من جراءة ارتفاع الأسعار و زيادة معدلات البطالة.
* تقليص الإنفاق الحكومي الموجه للخدمات العامة ، ولهذا قامت بكف يدها عن تمويل المؤسسات العمومية، وتعرض هذه الأخيرة لمعظمها إلى الإفلاس.
* زيادة حالة الركود الاقتصادي و زيادة معدل دفع الأموال إلى الخارج عن طريق الفوائد.

4.1- معوقات الخوصصة في الجزائر:

إن تطبيق عملية الخوصصة في الجزائر يصادفه عدة عراقيل ومشاكل و هذا راجع إلى حداثـــة العملية و غياب نظرية اقتصادية تؤطرها بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية وهذا ما سيوضح فيما يلي و لو بإيجاز :

أ- المعوقات السياسية و الإجتماعية[3]:

أهم عائق اعترض الخوصصة تمثل في الجانب السياسي والأمني و الإجتماعي الذي عرفته البلاد، خلال الفترات الأولى من ظهور بوادر الخوصصة، فالمشكلة الأمـــنية التي كانت السبـــب الأساسي لتوقُّف 125 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة عن النشاط، وتـــسريح آلاف العمال، كما أنها كانت الـــسبب في تخوف المستثمرين الأجانب من الاستـــثمار في الجزائر. إضافة إلـــى التصريحات الرافضة للخوصـــصة في الجزائر، حـــيث

1- بريزية امحمد، المرجع السابق ، ص147.

2- المرجع نفسه، ص148.

3- أنطوان الناشف، **الخصخصة، التخصيصية، مفهوم جديد لفكر الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة**. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2000 ، ص110.

عارضت نقابات العمال الفكرة، واشترطت أن تقــتصر الخوصصة على المؤسسات العاجزة والمفلسة مع استثناء المؤسسات القابلة للتطهير وهذا يمكن إرجاعه لعوامل إجتماعية و سياسية محيطة بالمؤسسة التي ستخوصص.

إن هذه العوامل يمكن إجمالها في ما يلي:

- تعاظم الدور الذي تؤديه المؤسسات العمومية في مجال التشغيل، و بشكل عام تعتبر مصدرا جاذبا لطالبي الشغل مما يؤدي إلى إرتفاع في التعداد الشيء الذي يطرح مسألة أو مشكلة تسيير الموارد البشــرية عــلى مستوى المؤسسة كما يطرح مشكلة البطالة في حالة تسريح العمال بسبب الخوصصة.[1]

- كما أن التساهل في تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية أدى تدريجيا إلى تشكيل شــبكات ذات طابع عائلي وسياسي وإثني وقبلي ... حتى أدى النمو العام لهذه الشبكات إلى إفراز معارضة لبرامج الخوصصة التي تشكل خطرا محتملا لكشف وفضح هذه الشبكات المشكلة وممارساتها! . نظرا للتداخل الثرواتي الجديد و الذي يقصد به الخلط بين الممتلكات العمومية والممتلكات الخاصة مــن طرف العمـــــال والمسيرين في مؤسسات القطاع العام، وبالفعل فإنه أحيانــا يكون تســيير هذه المؤسســات مطبوعا بما يلي:

- تحويل للأموال والوسائل إلى ممتلكات خاصة.

- الإستفادة من المزايا المختلفة وغير المبررة(كالسكنات الفاخرة، الإقامة في الفنادق، الإطعام المفرط، والسفريات غير مبررة،....).

-الاستعمال السيئ للوسائل ومنشآت الإنتاج لأغراض شخصية.

إن المستفيدين من هذه الوضعيات يقفون بطبيعة الحال أمام كل فكرة خوصصة وحتى إن تم القبول بمبدأ الخوصصة فإن هذه الممارسات تميل إلى البقاء وتشكل معوقات لإنجاح الخوصصة.

- غياب الحافز لدى المشترين (المقاولين) المحليين. إما لعدم الكفاءة أو الحذر من المؤسسات خاصة تلك التي مسها سوء التسيير كثيرا خاصة المؤسسات ذات الطابع الصناعي و التي تطرح المسائل التالية:

* تكاليف إعادة الشراء الباهظة
* التحكم التقني.
*التسيير الشاق
*المردودية على المدى البعيد[2].

1- شبايكي سعدان، **معوقات الخوصصة في الجزائر**. الملتقى الدولي (إقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامع فرحات عباس، سطيف، الجزائر،03-2004/10/07، ص4.

2- مبارك بوعشة،" الخوصصة باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي". **مجلة العلوم الإنسانية** ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2000، ص87.

ــ غياب الإرادة السياسية : ان الخبراء يؤكدون بان غياب الإرادة السياسية الواضحة كان وراء الفشل في تنفيذ عملية الخوصصة في الجزائر فمنذ سنة 1991ــ 1996لم تكن للسلطات الجزائرية نظرة واضحة و إستراتيجية ، و لم تكن هناك دراسة حقيقية و واقعية من طرف مكاتب متخصصة سواء وطنية أو أجنبية ،لان الإدارة يضيف المصدر " لا يمكن لها القيام بهذا العمل الذي يتطلب الموضوعية و الدقة، و الذي هو من إختصاص الخبراء و ان عدم التحكم في أدوات الخوصصة أدى إلى الفشل الذريع لهذه العملية[1].

ب- المعوقات التنظيمية و القانونية:

الإطار التنظيمي و القانوني للإصلاحات لم يكتمل بعد لحد الآن ، حيث أثبتت الممارسة الميدانية حتمية و ضرورة مراجعة بعض المفاهيم و التصورات في كل مرة ، و تكـييف البعض الآخر. بالإضافة إن قانون الخوصصة تعتبر بنوده بطيئة وبيروقراطية جدا،بالنسبة للمـشتري حتى يتمـكن من شراء وحـدة صناعية أو تجارية فهـذه المعاملة تستغرق أكثر سنة ، بينما في بعض البلدان لا تستغرق إلا ستة أشهر كحد أقصى.

كما ان هنالك شبه انعدام للتشريعات القانونية التي تحكم نشـاط الخواص مما يطرح مشـاكل الاقتصاد الموازي ثم مشكل العقار الذي يعتبر من أكثر المشاكل التي تطرح في الجزائر[2].

ج- المعوقات الهيكلية:

تتمثل في ضعف القطاع الخاص إذ نجده في الجزائر مريض و غير قادر فعليا في عمليات الخوصصة، فرغم الحضور المعتبر للقطاع الخاص إلا انه يعاني من تداعـيات و انعكاسات خسائر الصـرف و تراكـم الديون من جراء قرارات لم يكن طرفا فيها فالـجزائر و كغيـرها من البلدان النامية تـعاني نقصا كبيرا في المبادرات الخاصة و السبب يعود إلى[3] :

- طبيعة نظام التأميم و نموذج التصنيع المعـتمد الذي أثر سلـبا على نمو القطاع الخاص ، حيث انه و إلى غاية سـنة 1982 كان القطاع الخاص محضورا في الجزائر، ووضعت عليه قيـود تحد من نموه وتوسعه، بالإضافة إلى سعي القطاع الخاص وراء الربح السريع و غياب استراتيجية واضحة للتوجيه نحو الاستثمارات المنتجة فعلا .

- قلة عدد المستثمرين وضعف طاقتهم المالية تحد هي أيضا من امتلاكهم و شرائهم للمؤسسات العمومية ،أما الاستثمار الأجنبي فيضل حضوره محتشما و منحصر في بعض القطاعات كالمحروقات و الطاقة فقط .

1- شكيب أرسلان الخبير الاقتصادي لجريدة الخبر،(العدد 2798) بتاريخ 03 جانفي2000 .

2- بزيرية احمد ، المرجع السابق، ص 157.

3- بن عيسىَ بشير، **مشكلات عملية الخوصصة و آثارها الإجتماعية و الإقتصادية.** الملتقى الدولي "إقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس بسطيف ، الجزائر، 03-07 أكتوبر 2004، ص2.

- تـــم طرح المؤسسات للخوصصة عـــلى دفعات بســـبب التجاذب داخل القيادة السياسية حول المؤسسات التي يمكن طرحها للخوصصة ، وغالبا ما تقترح المؤسسات التي تعاني مشاكل مالية، ومثـــقلة بالديون، وهذا لا يشجـــع على شرائها من طرف المستثمرين الخواص علـــى شرائها ، وكذا تخـــوف الاجانب لأسباب امنية وغموض في التشريعات.

- إن أحد العوائق الرئيسية أمام التقليل من حجم القطاع العام هو تكلفته العالية جدا؛ إذ يجب على الدولة أن تعرض مجموعة من الخيارات المقدمة، و فعلى سبيل المثال إعادة تعيين مئات الآلاف من العاملين في القطاع الخاص، وتوفير وسائل التمويل لإنشاء مشروعات فردية أو جماعية، والتسريح النهائي، مع حساب التكلفة المتوسطة لتعويض التقاعد المبكر، بالإضافة إلى إعادة التدريب التي تصل إلى عدة آلاف من الدولارات.
- ضعف النظام البنكي الجزائري الذي يعتبر غير قادر على توفير السيولة المالية الكافية لتغطية الطلب على القروض من طرف المستثمرين.

مطلب ثالث: هيكل وطبيعة القطاع الخاص في الجزائر (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة).

أصبحت المؤسسات الاقتصادية بعد البرامج المتعددة للخوصصة تتكون من مؤسسات القطاع الخاص، وبصفة خاصة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل العمود الفقري للقطاع الخاص في الدول النامية بصفة عامة وللاقتصاد الوطني بصفة خاصة ، وعلى هذا الأساس وسعيا من السلطات العمومية في رفع أداءها ووعيا منها بالدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق التنمية، وخفض نسبة البطالة التي تعتبر بمثابة أولى اهتماماتالقائمين على البلاد، فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعتبر بمثابة النواة الأساسية لتحقيق تلك الطموحات؛ نظرا لمميزاتها من حيث قلة تكاليف إقامتها عبر كافة أنحاء التراب الوطني وهو ما يساعد في نفس الوقت على توزيع الثروة وتوازن التنمية، كما تعتبر مركزا لاستقطاب اليد العاملة والتدريب، و عمدت الدولة إلى إنتهاج العديد من الإجراءات التي تتماشى وتوجهاتها ، منها من تزامن مع عمليات الخوصصة، ومنها من جاء بعد تلك العمليات.

1- تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

إن أهم ما يواجه الباحث عند دراسته للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عدم وجود تعريف دقيق وموحد لهذا النوع من المؤسسات، حيث تختلف التعاريف من دولة إلى أخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية ومراحل نموها ومستوى تطورها وتقدمها الفني. وقام الاتحاد الأوروبي بوضع أول تعريف موحد للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الثالث من أفريل 1996، وبعدها تم تعديله من طرف اللّجنة

الأوروبية بتاريخ 06 ماي 2003، حيث دخل حيز التنفيذ ابتداء من01 جانفي 2005 ومن أهم ما تقدمت به اللّجنة هو[1]:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة توظّف أقل من 250 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية، أو مجموع الميزانية السنوي لا تتجاوز 27 مليون وحدة نقدية أوربية كما أنها تستوفي شروط الاستقلالية.

ومن أجل الانسجام مع المعطيات الجديدة وخاصة بعد انضمام الجزائر إلى المشروع المتوسطي وكذلك توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 ومحاولات الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وجدت الجزائر نفسها مجبرة على إيجاد تعريف ومعايير محددة لهذا النوع من المؤسسات، فأخذ القانون الجزائري بالمعايير الأوربية في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا للقانون[2] 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وكما نصت على ذلك المادة 04، فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي مؤسسات مستقلة، ذات طبيعة قانونية، تنتج سلعا و/أو خدمات، بحيث تشغل أقل من 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري أو لا يتعدى مجموع ميزانيتها خمس مائة (500) مليون دينار.

من خلال التعريف نلمس أن المشرع الجزائري يعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتركيز على ثلاثة معايير، هي معيار العمالة، المعيار المالي ومعيار الاستقلالية وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي(دج)	الحصيلة السنوية(دج)
مصغرة	1- 9	20 مليون	10 مليون
صغيرة	10- 49	200 مليون	100 مليون
متوسطة	50- 250	200 مليون- 2 مليار	100- 500 مليون

المصدر: بناء على المعطيات الواردة ضمن المواد 5-6 و7 من المرسوم التشريعي رقم 01-18 المؤرخ :في 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الصادر: في 2001/12/15 ، الجريدة الرسمية، العدد 77، ص08-09.

1- حسين رحيم، **ترقية شبكة الصناعات و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في نظام المحاضن**. الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الأغواط ، 08-09 أفريل 2002، ص52.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، المادة 04 من القانون رقم 01- 18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن للقانون التوجيهي لترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، (**الجريدة الرسمية**. العدد 77، الصادر بتاريخ 2001/12/15)، ص06.

-**الجدول رقم 01** : المادة 5،6،7 من القانون رقم 01- 18، ص08-09.

تستوفي معيار الاستقلالية كل مؤسسة تمتلك رأسمال بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أومجموعة أخرى فينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تكتسي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد باعتبارها منفذاً جديداً لاستغلال الموارد و الخدمات خاصة المحلية منها بالإضافة إلى المساهمة في التصدير لما لها من ميزات تنافسية، و يمكن تفصيل هذه الأهمية في النقاط الآتية[1]:

- خلق فرص عمل أكثر وفرة و استمرارية للتشغيل، والتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها معظم الدول بتكلفـــة منخفـــضة نسبيا ما إذا قورنت بالمؤسسات الكبرى؛
- تنمية المواهب و الإبداعات وإرساء قواعد التنمية الصناعية؛
- الارتقاء بمستوى الادخار و الاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد و الهيئات غير الحكومية و غيرهـــا مـــن مصادر التمويل الذاتي الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت ستوجه إلى الاستهلاك الفردي غير المنتج؛
- المساهمة في زيادة حجم و قيمة الصادرات الصناعية.

3- واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

لعبت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا فعالا في الجزائر منذ عام 1994 في التخفيف من معدلات البطالة واحتواء الطبقات العمالية التي مسها التسريح جراء إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتطبيق برنامج الخوصصة ذلك بفضل مختلف الآليات وهياكل الدعم والهيئات المتخصصة التي أنشأتها الحكومة لتفعيل والنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص باعتباره الاختيار البديل للنهوض بالاقتصاد الوطني، وجعله قادرا على مواكبة ومواجهة تحديات عولمة النشاط الاقتصادي والانفتاح التجاري الذي تشهده السوق الجزائرية.

اهتمت الجزائر بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح مع تعاقب برامج الإصلاح الاقتصادي، ويرجع ذلك الى[2] :

1- بن عنتر عبد الرحمان، رحماني أسماء، **دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)**. مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر14- 15مارس 2010، ص01.

2- محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الإقتصادية في الجزائر(دراسة حالة ولاية غرداية)**.(أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر،2009-2010)، ص58.

- رفع القيود المفروضة على المبادرات الفردية طيلة نصف قرن من الزمن واعادة تحريك غزيرة التملك لدى الفرد .
- انخفاض نسب المخاطر في هذا النوع من المؤسسات؛
- قدرة الفرد على المساهمة في تمويل هذا النوع من المؤسسات والذي لا يقتضي موارد مالية كبيرة؛
- الانسحاب المفاجئ للدولة من الحياة الاقتصادية وتخليها عن سياسة الدمج وضمان الشغل؛
- المشاكل المعقدة التي لازمت المؤسسات العامة وما نجم عنها من تسريح للعاملين؛
- ظهور مؤسسات وصناديق متخصصة في دعم هذا النوع من المؤسسات وتقديم تسهيلات تحفيزية مالية ونقدية لعبت دورا متميزا في ترقية نشاطها و توسع شبكاتها.

1.3- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2005-2012:

في إطار التوجه الجديد نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدفع عجلة التنمية في الجزائر بعدما أثبتـــت المؤسسات الكبيرة فشلها في تحقيق ذلك خاصة في الآونة الأخيرة و بالنظر إلى الإصلاحات و البرامج التأهيلية المسطرة للرقي بهذا القطاع أدى ذلك إلى زيادة معتبرة في ديموغرافيا هذا النوع من المؤسسات وفقا لما تشير إليه الإحصائيات المدرجة ضـــمن تقارير وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ولتوضيح ذلك أكثر يتم إدراج الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (2004- 2012).

طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤسسات الخاصة	225449	245842	269806	293946	321387	345902	369319	391761	407779
المؤسسة العمومية	778	874	739	666	626	591	557	572	561
الصناعة التقليدية	86732	96072	106222	116347	126887	169080	25807	-	-
المجموع	312959	342778	376767	410959	519526	625069	619072	659309	687386

المصدر: بناءا على المعطيات المدرجة ضمن نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ص 10، على الموقع الالكتروني www.pmeart dz-.org - ، تاريخ الدخول:20014/12/25.

1- **الجدول رقم (01)**: المعطيات المدرجة ضمن نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ص 10، على الموقع الالكترونيwww.pmeart dz-.org - ، تاريخ الدخول:20014/12/25.

يلاحظ من الجدول أن هناك تطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أنواعها، إلا أن هناك تراجع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام بداية من سنة 2006، تاركة المجال للمؤسسات الخاصة. فالتغير الحاصل في عدد المؤسسات بلغ بين سنتي 2004- 2005، نسبة9,59% أي بزيادة مقدرة ب 29829 مؤسسة، كانت نسبة 12.33% من نصيب المؤسسات العمومية، و 9,04% من نصيب المؤسسات الخاصة. أما بين سنتي 2005- 2006 فبلغت الزيادة نسبة 9.91% بزيادة مطلقة قدرت ب 33979 مؤسسة ، كان نصيب القطاع العام منها - 15.45% بنقصان 135مؤسسة، بينما القطاع الخاص بلغت نسبته 9.75% ، بزيادة 23964 مؤسسة . أما بين سنة 2006- 2007 فبلغت نسبة المؤسسات العمومية –9.88% ، بنقصان 73مؤسسة ، أما القطاع الخاص فكانت نسبته 8.95% بزيادة 24140 مؤسسة ، و تواصلت هذه الزيادة بالنسبة للقطاع الخاص مابين 2008- 2012 بـــ 113833 مؤسسة بنسبة 13,5% أما مؤسسات القطاع العام فقد إستمرت في النقصان حيث بلغت نسبته -8,32% بنقصان 105مؤسسة خلال هذه الفترة وهذا دليل على إستمرارية عملية الخوصصة.

2.3- مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التشغيل:

إن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة هو من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المـــساهمين في خلق فرص العمل وبالتالي المساهمة في حل مشكلة من أكبر المشاكل التي تعترض طريق ومسيرة التنمية، وسوف نتطرق فـــي الجدول (03)على مدى تطور مساهمة هذه المؤسسات في عملية التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2003 إلـــى غايـــة السداسي الأول من 2009.

الجدول رقم (03): تطور العمالة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة (2003- 2009).

(الوحدة: عامل)

البيان		2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
العمالة في القطاع الخاص	العدد	550686	592758	642987	708136	771037	841060	866310
	معدل التغيير	-	7.96	8.47	10.13	8.88	9.08	3.00
العمالة في القطاع العام	العدد	74763	71826	76283	61661	57146	52786	51149
	معدل التغيير	-	3.92-	6.20-	19.16-	7.32-	7.62-	3.10-
نسبة البطالة	%	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	11.00

المصدر : نشريه المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الموقع الالكتروني: ،www.pmeart dz-.org تاريخ الدخول :2014/12/25

- الجدول رقم (03) : نشريه المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الموقع الالكتروني: ، www.pmeart dz-.org تاريخ الدخول: 2014/12/25.

تتوزع العمالة في قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على القطاع العام والقطاع الخاص، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه المؤسسات تساهم في التنمية المستدامة من خلال التقليل من معدلات البطالة وتوفير مناصب الشغل، الشئ الملاحظ في هذا الجدول هو التطور الملحوظ في مجال خلال السنوات السبع المتتالية، حيث نلمح التطور في القطاع الخاص منذ 2003حيث بلغ عدد العمال في القطاع الخاص سنة 2009 حوالي 310.866 عامل مقارنتا بسنة 2003 أين بلغ عدد العمال550.386عامل وبلغ أكبر معدل تطور خلال هذه المدة سنة 2006 بـــ 10,13% وبلغت أقل نسبة تطور في سنة 2009مقارنة ب سنة 2008 أين بلغت نسبة 3%، أما في القطاع العام فنلاحظ انخفاض مستمر في معدلات التشغيل خلال المـــدة 2003- 2009 حيث بلغت في 2009 حوالي 51.149 عامل مقارنتا بـــ 2003التي سجل فيها 74.763 عامل، إلا في سنة 2005 أين لوحظ ارتفاع اليد العاملة في القطاع العام الذي بلغ 76.283 عامل وفي السنة الموالية 2006 انخفض إلي 61.661 عامل وهنا سجل أكبر معدل انخفاض وقدر ب19,16% ، إلا أنه يمكن القول أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الخاصة منها والعامة تساهم في التقليل من نسبة البطالة حيث انخفضت البطالة من23,7% سنة 2003 إلى ما يقارب 11% سنة 2009، كما أن الشق المتعلق بدعم المستخدمين عن طريق إجراءات تشجيعية على الاستثمار سيسمح بتوفير منصب عمل كمعدل سنوي خلال الفترة 2009- 2013 عموما فإن التقديرات لهذه الفترة تشير إلى توفير452.585 منصب عمل كمعدل سنوي وهو ما سيسمح بتحقيق الأهداف الأساسية وهي[1] :

أ - توفير مليوني (2) منصب عمل في أفق سنة 2009، مثلما جاء في برنامج رئيس الجمهورية.
ب- خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% سنة 2009.
ج- مواصلة خفض نسبة البطالة إلى أقل من 9% خلال الفترة 2010- 2014.

و تشير الاحصائيات إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد قدر سنة 2003 بـــ 200000 مؤسسة، ومع ذلك يبقى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جد ضعيف باعتبار معظمها حديثة النشأة تعود إلى ما بعد 1996 خصوصا بعد إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، أين ساهمت في التشغيل خاصة بعد التسريح الجماعي للعمال سنوات التسعينات، أما مساهمتها في التصدير لا تتعدى 30% من إجماليا الصادرات خارج المحروقات، و لم تتمكن من تحقيق التوازن الإقتصادي بين الشمال و الجنوب، إذ يتمركز معظمها في الشمال بنسبة 48% من هذه المؤسسات تتمركز في عشر ولايات رئيسية في الشمال وهو ما جعل الحكومة تسعى حاليا لإتخاذ تدابير وسياسات سريعة وفعالة للارتفاع بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى هدفها المنشود وهو إنشاء 600 ألف مؤسسة تساهم في

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **نشريه المعلومات الاقتصادية**. على الموقع الالكتروني: www.pmeart dz-.org تاريخ الدخول: 2014/12/25.

توفير ستة ملايين منصب شغل [1].

للإشارة ستكون هناك زيادة في التفصيل و الشرح للدور الذي يؤديه القطاع العام و القطاع الخاص في عملية التنمية في الجزائر(الفصل الثالث).

انطلاقاً من هذه النظرة، يمكننا القول: لا يمكن معالجة إشكالية المضمون الفلسفي لسياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر بمعزل عن المراجعة الشاملة و الكلية للسياسة العامة للدولة، التي كانت تستهدف إعادة ترتيب الأدوار وتوزيع المسؤوليات من أجل السماح بتطوير استقلالية اقتصادية واجتماعية عن أجهزة الدولة، فخلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي شهد ت الجزائر تغييرات هيكلية عميقة مست تنظيم الاقتصاد والدولة وكذا شؤون المجتمع، بتبني القواعد الليبرالية في التنظيم والتسيير بفتح المجال أمام القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية و السياسية و يتمثل الدور الذي يلعبه هذا الأخير في الحياة السياسية من خلال تأثيره على صنع السياسة العامة كفاعل غير رسمي .

4- مساهمة القطاع الخاص في صنع السياسة العامة:

يعتبر تنامي عدد ونوعية منظمات القطاع الخاص في الجزائر، وكذلك زيادة عدد الاجتماعات بين الحكومة وممثلي منظمات القطاع الخاص، أحد المؤشرات الأساسية الدالة على إتساع قوة منظمات القطاع الخاص وتنامي دوره في التأثير على صنع السياسة العامة، إلا أن التقييم الحقيقي لا يتوقف على عدد المنظمات أو عدد الاجتماعات، وإنما التقييم الحقيقي يعتمد على المعيارين التاليين[2]:

- مدى تأثير منظمات القطاع الخاص في توجهات القرارات السياسية والاقتصادية .
- مدى الاستجابة من قبل الحكومة لطلبات تنظيمات القطاع الخاص .

وفي ضوء هاذين المؤشرين سيتم تحليل العناصر التالية :

1.4- طبيعة العلاقة بين منظمات القطاع الخاص و صانعي السياسة العامة في الدولة :

يعتبر صدور قانون 21 أوت 1982 بداية ظهور النظام الجديد الذي تكفل بإعادة تنظيم الاقتصاد و المجتمع وفق منطق التنمية، حيث يحمل هذا القانون رغبة صريحة للسلطة لإدماج القطاع الخاص في التنمية، وقصد تحديد الإطار القانوني الذي يقتضي مشاركة ومساهمة أرباب العمل الخواص في جهود التنمية

1- دمدوم كمال، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في جهاز صناعي المتميز بالثنائية**. الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2005 ، ص 95.

2- السعيد دراجي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخوصصة بالجزائر**. الموقع الشخصي للباحث، Http://www.univ-emir.dz/daradji 26. HTM. تاريخ الدخول 2014/12/12

الوطنية، في نشاطات لا يمكن للقطاع العام التكفل بها[1]. من خلال هذا القانون بدأت تتطور العلاقة بين منظمات القطاع الخاص والحكومة ، وأصبحت قاعدة العلاقة بينهما تقوم على الاستشارة والحوار. وهكذا تتمكن منظمات القطاع الخاص التأثير سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في النشاط الاقتصادي وإتخاذ القرارات السياسية[2]، من خلال مشاركة ومساهمة أرباب العمل الخواص في جهود التنمية الوطنية، في نشاطات لا يمكن للقطاع العام التكفل بها[3]:

- وضعها للخطط الاقتصادية والتنموية .
-استشارتها من قبل الحكومة قبل اتخاذها للقرارات.
- محاولة الحكومة إقناع منظمات القطاع الخاص بضرورة التأييد الإيجابي لبعض القرارات، لأن معارضتها لها قد يؤثر على صنع السياسات العامة للدولة. و خير مثال على ذلك محاولة إقناع الحكومة للمتعاملين الاقتصاديين بالتجاوب الإيجابي مع قرار إنضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر، من خلال فتح يوم للنقاش مع الشركاء الاقتصاديين ووزارة التجارة، لوضع تصوراتهم وإقتراحاتهم بشأن هذا الفضاء التجاري الذي تم إنشاءه في القمة العربية التي عقدت في عمان سنة 2001. وتحاول الحكومة من خلال هذا الإجراء التأكيد على:

* تقديم ضمانات فعلية للمتعاملين الاقتصاديين قصد إقناعهم بهذا القرار.
* التأكيد على الفوائد التي يمكن جنيها خصوصا في مجال الضرائب.
* تسهيل تصدير المنتوجات المحلية .

غير أن هذا الخيار واجه العديد من الانتقادات من قبل المتعاملين الاقتصاديين، وكانت منظمة أرباب العمل للخواص" في مقدمة المتحفظين لهذا القرار، وذلك لتخوفهم من الانعكاسات السلبية، خاصة وأن بعض الفروع الصناعية تصبح معرضة للأزمات الخانقة على غرار قطاع الصناعات الغذائية، وأكدوا على ضرورة الاستجابة للملف الذي دعى إليه االمجلس الأعلى لأرباب العمل والمتمثل في إنشاء لجنة تحكيم للفصل في النزاعات التجارية بين الدول العربية، على غرار المحكمة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، بدلا من خيار الإنضمام تخوفا من إمكانية تحول بعض الدول إلى وسائط تجارية للمواد المصنعة في بعض الدول الأجنبية مع وضع شهادات مزورة[4]. كما إستفادت الحكومة من اقتراحات وآراء منظمات القطاع الخاص،

1- سلوى شعراوي جمعة، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2002، ص130.

2- مقراني، أنور ومهري عوام، **الحكم الرشيد والتنمية بالقطاع الوطني الخاص**. ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغير في العالم النامي، الجزء الثاني، جامعة فرحات عباس، سطيف ،الجزائر،08 - 09 أفريل 2007، ص328.

3- سلوى شعراوي جمعة، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**، المرجع السابق، ص125.

4- ع.طاهير، "انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر يطرح للنقاش". **صوت الاحرار**، http:// www.sawt-alahrar.net/online/modules.php?mame=search. تاريخ الدخول:2014/12/12.

ذلك، وقد شرعت هذه المنظمات في تطبيقه دون انتظار قرار رئاسي يلغي بموجب المرسوم الرئاسي الذي أقره الراحل "هواري بومدين" سنة1976 ويرجع سبب اتخاذها إلى مثل هذا القرار إلى الخسائر التي يتكبدوها جراء غياب تنسيق مع المتعاملين معهم في الخارج، مما دفع الحكومة بإصدارها قرار تغيير العطلة الأسبوعية في جويلية 2009[1].

2.4 – القرارات المفاجئة التي رفضها الخواص:

نتيجة للعقد الاجتماعي والاقتصادي بين الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص، نجد أن الحكومة تسعى لإحترام هذا العقد من خلال استشارة هذه المنظمات قبل اتخاذ القرارات والأخذ بمقترحاتها، إلا أن الحكومة في بعض الأحيان تتخذ قرارات لوحدها كتوقيعها على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي دون استشارة هذه المنظمات، مما أدى إلى انتقاد الكثير من هذه المنظمات وعلى رأسها أرباب العمل الخواص، لأن هذه الشراكة تهدد عدة مؤسسات وطنية بالإفلاس، مقابل تسهيلها لعمليات إستيراد السلع الأجنبية[2].

كما أن إصدار الحكومة لقرارات قانون المالية التكميلي 2009 في أواخر جويلية هو خير مثال على عدم استشارة الحكومة لمنظمات القطاع الخاص، وعلى حد تعبير مسؤولي هذه المنظمات، أن الحكومة لم تحترم العقد الذي بينهما، متسائلين عن كيفية اتخاذ قرارات خطيرة بصورة فجائية مع سرعة تنفيذها، دون أي تمييز، وهو ما يساهم في القضاء على العديد من المؤسسات وتوقيف نشاطها، ويمس هذا القرار حتى المؤسسات العمومية[3]، واعتبر "محمد لعلاوي" نائب رئيس الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل أن أي قانون ذو طابع عقابي أو تقييدي لابد أن تسبقه مدة زمنية لترك المجال بغية لتكيف في الواقع الجديد[4] رغم أن الحكومة منحت مهلة خاصة للسلع والبضائع التي تم الاتفاق عليها التي توجد في عرض البحر أو قيد الجمركة مهلة محددة التاريخ (04 أوت 2009) كآخر أجل مسموح به، إلا أن مسؤولي المنظمات أكدوا على أن هذه المهلة غير كافية وغير منطقية، ودعوا إلى ضرورة إلغاء مثل هذه القرارات، خاصة ما تعلق بأنماط الدفع وإلغاء الوكالة في التعاملات الخاصة بالجمركة والتجارة الخارجية[5].

1- مراد محامد وغنية قمراوي، "منظمات الباترونا والمركزية النقابية تدعوان إلى ضرورة العودة لعطلة الأسبوع: اختلاف العطل الأسبوعية كبد الجزائر خسائر بمليار دولار سنويا". **جريدة الشروق**، (العدد 17264) جويلية 2008، ص.3

2- فضيلة عكاش، **أثر التحرير الاقتصادي في مسار التنمية السياسية بالجزائر: دور المقاولين الخواص في تحفيز هذا المسار.** جامعة باتنة على الموقع الإلكتروني،http://univ- batna- dz/droit/index- Fichiers/atache.pdf تاريخ الدخول: 2014/12/12

3- حفيظ صواليلي، "حالة طوارئ في أوساط منظمات أرباب العمل بعد قرارات قانون المالية التكميلي: الدعوة للقاء عاجل بين الباترونا والوزير الأول أحمد أويحي". **جريدة الخبر**، العدد 5725، 11 أوت 2009، ص3 .

4- حفيظ صواليلي، "محمد لعلاوي نائب رئيس الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل، كل المؤسسات ستتضرر بالقرارات الحكومية الجديدة". **جريدة الخبر**، (العدد 5725)، 11 أوت 2009، ص3.

5- حفيظ صواليلي، "حالة طوارئ في أوساط منظمات أرباب العمل بعد قرارات قانون المالية التكميلي: الدعوة للقاء عاجل بين الباترونا والوزير الأول أحمد أويحي". المرجع السابق، ص3.

3.4- التأثير على السياسة العامة بتكتل منظمات القطاع الخاص:

تتعاون مختلف منظمات القطاع الخاص فيما بينها، خاصة المشتركة في المصالح، لأجل التأثير على صنع السياسة العامة للحكومة وجعلها تصدر قرارات تخدم مصالحها وأهدافها، من خلال طرح مشاكلها والإلحاح على الحكومة للاستجابة لها دون معارضة، بعقد اجتماعات طارئة معها، أو إيصالها عن طريق الشكاوى ووسائل الإعلام، مثل: مباشرة منظمات أرباب العمل الخواص المشاورات واللقاءات فيما بينها للنظر في المساعي التي يمكن القيام بها فيما يخص قرارات قانون المالية التكميلي 2009، هذا ما دفع بالمنظمات إلى التكتل والتعاون لأجل إلغاء هذه القرارات أو النظر فيها، كما دعت إلى لقاء استثنائي وعاجل بينها وبين الوزير الأول "أحمد أويحي"، لدراسة هذا الوضع دراسة وافية وموضوعية للواقع دون المساس بمصالح المنتجين[1]. مما دفع الحكومة بإجراء حملة رسمية تحسيسية يشرف عليها الوزراء، لشرح إجراءات هذا القانون، خاصة فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي والاستثماري، وتبدأ هذه الحملة بلقاءات إعلامية وتنتهي بعقد اجتماعات الثلاثية في الخريف المقبل وقد أوضح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "بن بادة" أن :

- 95%من الإجراءات المقدمة في الميزانية الإضافية إيجابية، وتندرج في سياسة الدولة للحفاظ على المواد المالية والمصالح الاقتصادية .

- ينسجم هذا القانون مع العقد الاجتماعي والاقتصادي ويسعى لخدمة منظمات القطاع الخاص، أما الإجراءات التي أثارتها هذه المنظمات، خاصة إجراء تسديد صفقات الإستيراد بواسطة الاعتماد أو القرض المستندي، فهي فقط تدابير لوضع حد لاستتراف الموارد المالية مستدلا بذلك على وكالات بيع السيارات، موضحا أن هذه الإجراءات قد تكون ظرفية وإن أخطأت الحكومة في بعض الجوانب ستستدرك الأمر في قانون المالية 2010[2].

من خلال ما سبق يلاحظ أنه على الرغم من محاولة منظمات القطاع الخاص رفض هذه القرارات، إلا أن الحكومة تسعى لتهدئتها وتحاول الحفاظ على علاقة جيدة معها، في نفس الوقت تظل مصرة على قراراتها وتحاول تنفيذها لأنها تجد في هذه القرارات المحافظة على الموارد المالية الخاصة بكافة الوطن وليس فقط مصالح هذه المنظمات .

1- عزيزة ضميري، **الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر.** (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008)، ص136.

2- إكرام مياسي، **الإندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر.** (رسالة ماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008)، ص. 59

4.4- مدى استجابة الحكومة لطــلبات منظمات القطــاع الخاص من خلال التشريعات و القوانين:

من أجل إعطاء دور متزايد للقطاع الخاص، تم الإسناد إليه في وضع السياسات والتوجهات الاقتصادية وتنفيذها، من خلال الاستجابة لمطالبه خاصة في مجال الاستثمار، عن طريق وضع قوانين وهيئات تدعم الاستثمار، إضافة إلى وضع برامج تنموية تهدف إلى تحسين أداءه، وتدعيمه من طرف البنوكو سيتم التطرق إلى أهم قوانين وهيئات تدعيم الاستثما رفي الفصل الثالث، المبحث الثالث، المطلب الأول بتقييم السياسة الإستثمارية و إنعكاساتها.

ويتمثل تأثير القطاع الخاص على صنع السياسة العامة المستقبلية للدولــة، من خلال إعادة هذه الأخيرة لتوجهاتها وحساباتها وتجسد ذلك من خلال الأمثلة التالية في:

إعلان رئيس الجمهورية يوم 27 أوت 2009 للخطة الخماسية المستقبلية والتي خصص لها غلاف مالي قدره 150 مليار دولار، وتركز هذه الخطة على تدعيم القطاع الخاص الذي يعد أساس اقتصاد الســوق من خلال عدة توجهات جديدة أبرزها:

- عدم الإعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمحرك لعجلة القطاع الخاص أو في خلق الثورة .
- التعويل على القطاع الخاص الوطني والنسيج الصناعي القادر على الإنتاج .
- الاعتماد على الخصخصة لكن بعقود شراكة ذات نوعــية لأجل استعادة السوق المحلية، وتقليص تكــلفة الواردات ثم العمل على استقطاب أسواق أجنبية جديدة[1].
- إصدار قرارات قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الذي رفضته مختلف منظمات القطاع الخاص باعتباره سيؤدي إلى خنق المؤسسات على المدى القصير، إلا أن حديــث وزير المالية لوكالة الأنباء الجزائرية يــنفي ذلك موضحا أن هذا القانون يسعى لتلبية مطالب هذه المنظمات وحل العديد من مشاكلها من خلال[2]:
- دعم التشغيل في مؤسسات أرباب العمل الخواص، وتدخل حصة أرباب العمل في إطار أحكام هذا القانون بنسبة تتراوح ما بين 40 و70% حسب المنطقة التي يتم فيها خلق مناصب الشغل على الدخل.
- إطار الترتيبات المدرجة ضمن قانون الاستثمارات سيتم تمديد إجراء الإعفاء من الضرائب لمدة سنتين .
- دعم تمويل المؤسسات بأعمال خاصة ثم إنشاؤها من قبل مقاولين شباب من خلال وضع صناديق إستثمار تمولها الدولة في كل ولايات الوطن، وسيتم تسييرها من قبل البنوك العمومية والتي وصلت نهاية سنة2009 إلى 48 صندوق للاستثمار، كما تقدر نسبة الإعفاء الضريبي لفائــدة المــقاولين الشــباب من 60 و90%.

1- جلال بوعاتي، "بوتفليقة يعلن عن برنامج تنموي بقيمة 150 مليار دولار: يقوم على الاستثمار المحلي دون الأجنبي وبعث الصناعة ودعم القطاع الخاص". **جريدة الخبر**، العدد 5743، 29 أوت 2009، ص 3 .

2- حديث كريم جودي لوكالة الأنباء الجزائرية حول قانون المالية التكميلي". **صوت الأحرار**، تاريخ الدخول:2014/12/12.
http://www.sawt.alahrar.net/online/modules,php=new.s&file=article&sid=10876, 12/09/2009.

- سيتم رفع مستوى تغطية الأخطار لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل صندوق قروض الاستثمار من 50 إلى 250 مليون دج، قصد تحاشي أكبر قدر من الأخطار.
- قررت الحكومة التنازل عن العقار السياحي لصالح المستثمرين الجزائريين الراغبين في إنجاز مشاريع سياحية بالجنوب، من خلال تخفيض سعره بنسبة 80%، فيما تراجع الرسم على القيمة المضافة* للخدمات السياحية والفندقية من 17% إلى 7 % يتضح من خلال ما سبق أن القطاع الخاص حقق تقدما ملموسا في مشاركته في صنع السياسة العامة في الجزائر خاصة بعد اتجاه الدولة لاقتصاد السوق، و يتضح ذلك من خلال الإجراءات والقوانين التي تم اتخاذها من طرف الحكومة لصالح هذا القطاع، و مدى استجابتها لمطالبه،كما يبرز تأثيره من خلال عقد الاجتماعات (اجتماع الثلاثية)، ونوعية هذه الإجتماعات المتمثلة في رئيس الجمهورية مع المتعاملين الاقتصاديين خاصة الأجانب[1] .

يتضح من خلال ما سبق أن القطاع الخاص حقق تقدما ملموسا في مشاركته في صنع السياسة العامة في الجزائر خاصة بعد اتجاه الدولة لاقتصاد السوق، ويتضح ذلك من خلال الإجراءات والقوانين التي تم اتخاذها من طرف الحكومة لصالح هذا القطاع، ومدى استجابتها لمطالبه، كما يبرز تأثيره من خلال عقد الاجتماعات (اجتماع الثلاثية)، ونوعية هذه الإجتماعات المتمثلة في رئيس الجمهورية مع المتعاملين الاقتصاديين خاصة الأجانب لكن على الرغم من هذا التقدم في المشاركة في صنع السياسة العامة إلى جانب الحكومة، إلا أن هذا التقدم يظل محدود، وتزداد هذه المحدودية وضوحا مقارنة بدور القطاع الخاص في هذه العملية بدور المؤسسات الحكومية الرسمية، من خلال عدم التدخل مباشرة في صنع السياسة العامة وإنما التأثير على صنعها، وبالتالي فهو لا يتحكم في استقرارها، وخير مثال على ذلك تغيير سياسة الدولة المتبعة فيما يخص هذا القطاع دون إعلام أو استشارة أحد من منظمات القطاع الخاص كما أن هذا القطاع لا يتدخل في الأمور السياسية التي لاتهمه كالترشح في الإنتخابات أو محاولة تغيير الحكومة خاصة وأن منظماته لا تهدف إلى الوصول إلى السلطة وإنما تسعى لتحقيق مصالحها وأهدافها.

1- كريم جودي لوكالة الأنباء الجزائرية حول قانون المالية التكميلي". **صوت الأحرار**، تاريخ الدخول:2014/12/12.المرجع السابق.

خلاصة الفصل :

ارتبط الاستقلال السياسي في الجزائر منذ الوهلة الأولى بعملية توسيع القطاع الاقتصادي العام، كخيار إستراتيجي لتجسيد الاستقلال الوطني. وبغية تفعيل هذا الخيار أسست السلطة السياسية في الجزائر التي جاءت في 1962 اختيارها لنموذج التنمية على ضرورة بناء نهضة وطنية، شاملة، ومتكاملة ومتوازنة، تؤدي فيها المؤسسات العامة دور المحرك في عملية التحديث لهياكل المجتمع الجزائري في القطاعين الاجتماعي والثقافي من أجل الانتقال إلى المجتمع الصناعي. هذا الوضع ظل يضبط في إطار التخطيط المركزي الواقع الاقتصادي للمؤسسات العامة طيلة ربع قرن، متخذاً من هذا التخطيط أداة فعالة لممارسة الرقابة والهيمنة على التنظيم الاجتماعي، لينعكس ذلك بوضوح في كون المؤسسة العامة لم تكن تمثل سوى وحدة جزئية دنيا في نظام التخطيط، هذا استنادا إلى مجموعة من الدوافع بعيدة كل البعد عن المنطق الاقتصادي، لكون قرار التخطيط يدخل ضمن مجال اختصاص القرار السياسي.

إذاً يمكن القول من زاوية طبيعة سياسة إصلاح المؤسسات ومقوماتها العامة :إ ن مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر قد تجسد فعلياً في جانفي 1988 ، وهو تاريخ اعتماد الاستقلالية ودخولها حيز التنفيذ، محدثة نقلة نوعية في فلسفة تسيير المؤسسات العامة، و بناءا على نتائج هذه المؤسسات بعد تطبيق سياسة الاستقلالية، وما أعقبها من سياسات إصلاحية، أن الأهداف المتوقعة من هذه الإصلاحات لم تكن بالمستوى المرغوب فيه، وذلك راجع لعدة عوامل، من أهمها أن المتتبع لحركية الاقتصاد الجزائري يقف على مفارقة التناقض بين الإجراءات والأهداف من خلال الرغبة الجامحة في تجسيد ثمار السياسة الاقتصادية والاجتماعية وجنيها بسرعة، الأمر الذي يدفع مركز القرار إلى تكييف الواقع، وليس العمل على تنمية هذا الواقع من خلال استكمال الشروط التاريخية لنجاح النموذج بشروط أخرى تعتمد على الكفاءة، التدريب، المسؤلية، القناعة، والرقابة.

أما ما يخص موضوع الخوصصة فيمكن القول : بعد تجربة الجزائر المتواضعة في هذا المجال، مازالت الخوصصة تطرح إشكالات رئيسة تتعلق بتنظيم الاقتصاد الجزائري الذي يفترض أن يكون مبنيا على أسس اقتصاد السوق ومبادئه وقواعده، لأن فعالية سياسة الخوصصة تتعدى طبيعة الملكية، إلى أبعاد أخرى مهمة مثل دور الدولة الاقتصادي، ومدى ملاءمة البيئة، وتوفر المناخ الإقتصادي المناسب لتفعيل آليات السوق وهذا يعني أن هناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر في السياسة الاستثمارية، ومدى ملائمتها للتطورات العالمية المعاصرة، التي يمر بها الاقتصاد العالمي حاليا. و سيتضح جليا الدور الذي يلعبه القطاع الخاص و القطاع العام في التنمية الإقتصادية في الجزائر من خلال الفصل الثالث من هذا البحث بتقييم سياسة الإستثمار، إنعكاساتها و آثارها على عملية التنمية في ظل الإقتصاد الموجه وإقتصاد السوق مع إنتهاج التحليل الإحصائي للتوزيع القطاعي و الجغرافي للإستثمار، تطوير الإنتاج الصناعي و التنويع الإقتصادي و التشغيل في الجزائر.

فصـــل ثالث

تقييم وترشيد السياسة الإستثمارية في الجزائر

تمـــهـــيد:

بعدما حسم النقاش حول ضرورة تدخل الدولة و قيادتها للعملية التنموية في المراحل الأولى من استقلال الجزائر، تم التراجع على هذا الخيار الإستراتيجي بعد صدور دستور 1989 الذي نقل الجزائر إلى نمط ونظام حكم تعددي و الذي تم التخلي فيها عن الإشتراكية كنظام سياسي وإقتصادي و كأيديولوجية حكمت من خلالها الدولة لعشرات السنين، و الإنتقال لإقتصاد السوق من خلال قانون القرض و النقد الصادر في14 أفريل 1990 و ما تلاه من سياسات و قرارات مستمدة بالأساس من الشروط التي أملاها صندوق النقد الدولي عن طريق سياسات التعديلات الهيكلية التي لم يكن للجزائر خيار غيرها بعد الأزمة المتعددة الجوانب التي عاشتها سنوات التسعينات. وفي الحقيقة إن هذا الإنتقال لإقتصاد السوق لم يستكمل لحد الآن شروطه، لنلمس من جديد الدور الكبير والأساسي للدولة و عودتها من خلال البرامج التنموية الخماسية التي سطرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رغم الدعوة لتشجيع الإستثمار الخاص سواء الوطني أوالاجنبي. فالسياسة الرشيدة للاستثمارات، تعتبر من بين الأدوات والعوامل الرئيسية لنجاح الإستراتيجية التنموية. ضمن التوجه الرامي إلى تشجيع الإستثمار المحلي و إستقطاب المزيد من رأس المال الأجنبي.

اعتمدت الجهات الوصية في الجزائر، و منذ مطلع التسعينات، سلسلة من التدابير والإجراءات من خلال تأهيل المؤسسات الإقتصادية، وتحديث الإطار التشريعي المنظم للإستثمار، إلى جانب نصوص تشريعية و تنظيمية أخرى، لكن بالنظر إلى المقدَرات الإقتصادية المعتبرة في الجزائر، نجد أن إستغلالها بصورة مثلى تبقى مرهونة بطبيعة مناخ الإستثمار السائد، والذي تشير اليه العديد من الشواهد بعدم جاذبيته، ويرجع ذلك إلى الكثير من الأسباب و المعوقات التي أثرت على حجم الإستثمارات الوطنية والأجنبية والتي لم ترقى إلى مستوى الفرص و الإمكانات المتاحة.

وفي إطار هذه التوجهات، يحق التساؤل عن كيفية تأثير سياسة الاستثمارات على التنمية الاقتصادية ؟ وما هي معوقات هذا الاستثمار وهل ثمة سبل لترشيد السياسات الإستثمارية المستقبلية ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة قسم هذا الفصل ليشمل المباحث التالية:

مبحث أول: السياسة الاستثمارية الجزائرية في ظل النظام الإشتراكي (1962- 1988).

مبحث ثاني: تأثير برامج السياسات الإستثمارية على النمو الإقتصادي و الإندماج و الترابط القطاعي في ظل إقتصاد السوق (1989- 2014).

مبحث ثالث: معوقات السياسة الإستثمارية و سبل ترشيدها.

مبحث أول: السياسة الإستثمارية في ظل النظام الإشتراكي (1962-1988).

سعت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال السياسي إلى رسم معالم استقلالها الاقتصادي، محاولةً وضع خطة تنموية واضحة التقاسيم لإعادة بناء الاقتصاد الوطني، الذي حوله المستعمر من اقتصاد متكامل ومنسجم إبان الحقبات التاريخية المتعاقبة، إلى اقتصاد تابع يرتكز بصورة شبه كلية على إنتاج الكروم الموجهة لصناعة الخمور و الحمضيات، بما يخدم مصالح الفرنسيين. وتم إنتهاج في سبيل ذلك عدة خيارات اقتصادية، كانت المخططات التنموية أولها، و لفهم الإستراتيجية التنموية المختارة، كان لابد من الرجوع قليلا إلى الوراء، وتحليل النموذج التنموي الجزائري، و الأهداف المتوخاة منه أولوياته ونتائجه. لذا سيتم عرض المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، و لو بصورةٍ موجزة، منذ الاستقلال إلى مطلع التسعينات مع تقييم النموذج التنموي الإشتراكي، وهذا قبل الخوض في الحديث عن السياسة الإستثمارية في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي عمدت إليها الدولة الجزائرية في المبحث الثاني من هذا الفصل.

مطلب أول: الوضع العام للإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال و الصعوبات التي واجهته (1962- 1966).

رغم البؤس و الشقاء والجهل الذي خلفه الإستعمار الفرنسي داخل المجتمع الجزائري إلا أنه في نفس الوقت ورثت الجزائر عن هذا الاستعمار إمكانيات مادية معتبرة للتنمية الاقتصادية، فإلى جانب الأراضي الزراعية المستصلحة، خلف الفرنسيون للجزائر هيكلا واسع النطاق من المرافق الأساسية، مثل خطوط السكك الحديدية،الطرق ،الموانئ، الإدارات والمطارات، ومنشآت هامة للخدمات الاجتماعية، كالمدارس والمستشفيات، إلى جانب منشآت النفط واستخراج المعادن، وكذلك محطات ذات طاقة معتبرة لتوليد الكهرباء وقاعدة مهمة في بعض القطاعات للتنمية الصناعية لاسيما الصناعات الغذائية والمشروبات والميكانيك الخفيفة [1].

غير أن هذه المرافق والمنشآت إنحصرت في مناطق جغرافية محدودة، وهي المناطق التي اهتم الفرنسيون بتنميتها لصالحهم، وهي بذلك لا تخدم سوى جزء صغير من البلد وسكانه، وبالتالي تحتاج بذل جهد خاص لتكييفها حتى تستجيب لمقتضيات التنمية الشاملة، وحتى يستفيد منها اكبر عدد من سكان الجزائر[2]. إلا أنه يمكن القول أن المخلفات الاقتصادية تعتبر ايجابية مقارنة بالمخلفات الإجتماعية؛ فقد خلف الإستعمار عدد هائل من الأميين واليتامى والأرامل، لذلك اختارت الجزائر غداة الاستقلال نموذجا إقتصاديا تنمويا مخالف لنموذج المستعمر، في إطار النموذج الاشتراكي، بغية النهوض بالمجتمع ومحو آثار الاستعمار ولاسيما الآثار الاجتماعية والنفسية للجزائريين من جهة، ومن جهة أخرى بناء قاعدة صناعية ثقيلة، إضافة إلى الرغبة في

1- إسماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1980، ص 102-103.

2- عبد الحميد إبراهيم، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،1996 ، ص233 .

القضاء على التخلف و محو الأمية التي ورثتها عن الفترة الاستعمارية [1] .

وبالتالي فان تحقيق التوازن بعد خروج المعمرين، لا يأتي إلا بالاعتماد على التنظيم المحكم للاقتصاد الوطني باعتباره المحرك الأساسي للتنمية في جميع المجالات، عن طريق تحديد الأولويات والأهداف. بإعتماد التخطيط كأسلوب تنظيمي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترات زمنية محددة، وذلك عن طريق حصر وتعبئة الإمكانيات المادية والبشرية، وجعلها قادرة على تحقيق أهداف المجتمع وغاياته، في ضوء الفلسفة العامة للمجتمع والإيديولوجية التي تسوده، فالتخطيط هو محاولة واعية من جانب الحكومة لتحقيق السياسة العامة، كما أنه وسيلة لإعادة التوازن بين عناصر المجتمع المادية والمعنوية[2]. فهذه الفكرة تشير إلى أن محاولة التخلص من التخلف لا بد أن تعتمد إستراتيجية اقتصادية واجتماعية شاملة، توفر الشروط الضرورية لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي المستمر، في مجالي الإنتاج والتشغيل، ويكمن ذلك في قدرة المجتمع على اعتماد برنامج تصنيعي مخطط وطويل المدى يتضمن إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية جوهرية[3].

1- تنظيم الاقتصاد الجزائري في مرحلة الانتظار 1962- 1966:

كان الوضع الاقتصادي الذي واجهته الحكومة الجزائرية سنة 1962 وضعا صعبا، من جراء الحرب المدمرة، وبالتالي ورثت الجزائر منظومة اقتصادية تابعة لفرنسا، إذ كانت الصادرات الموجهة لفرنسا تمثل 85% من مجموع الصادرات الجزائرية عام 1962، و80% من الواردات تأتي من فرنسا. وبناء على ذلك عمدت الجزائر في تلك المرحلة إلى مجموعة من الإجراءات تمثلت في مراسيم سنة 1963 أين أنشأ نظام التسيير الذاتي، الذي يهدف إلى تأميم أملاك المعمرين التي تركوها وخاصة المزارع والوحدات الصناعية. إذ أن قطاع التسيير الذاتي يضم 80% من الأراضي المزروعة باستمرار، ويساهم بنسبة 30% من الدخل القومي الجزائري، وبنسبة 60% من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي. كما تم إنشاء دواوين وشركات وطنية، مثل شركة الكهرباء والغاز، وديوان الحبوب، ...إلخ، وقامت الجزائر في تلك المرحلة بعدة تأميمات، كتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963 وتأميم المناجم سنة 1966 ، ثم تأميم البنوك عام 1967[4]. وكان الهدف الأخير من هذه الإجراءات، هو التحكم في الموارد الوطنية، وحماية الاقتصاد الوطني، كمراقبة الصرف والتجارة الخارجية، وإنشاء شركات وطنية.

1- عبد الحميد إبراهيم، المرجع السابق، ص134.

2- سميرة كامل أحمد . **التخطيط من اجل التنمية.** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1996 ، ص24.

3- العياشي العنصر، **الأزمة الجزائرية ، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996 ، ص335 .

4- إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص120.

1.1- السياسة الاقتصادية:

- في القطاع الزراعي سيطرت الدولة على تسيير المزارع، إذ أصبح التسيير مركزيا؛ أين تم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، بحيث يقوم هذا الديوان بتموين جميع المزارع ذاتيا بمدخلات الإنتاج وتسويق المحاصيل التي يقوم بإنتاجها. لكن لغياب المحاسبة في تلك المزارع، أدى إلى خلق بيروقراطية في تسيير المزارع، مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل وركود في الإنتاج الزراعي.

- أما على مستوى القطاع الصناعي، كان يشمل هذا القطاع مؤسسات صغيرة الحجم، بحيث قدر عددها عام 1964ب 330 مؤسسة يعمل فيها 3000 عامل غير أن الشركات الأجنبية الكبيرة في الجزائر حافظت على ممتلكاتها. وبصفة عامة يمكن تفسير عدم اتساع فكرة التسيير الذاتي، نظرا لضعف التركة التي تم امتلاكها، واستحالة قيام السلطات الإدارية العامة بتطبيق نظام معين لصالح القطاع المسير ذاتيا وضعف الجانب المالي للدولة[1].

- أما حجم الاستثمارات الوطنية الإجمالي، كان في تراجع ملحوظ خلال الفترة (1962- 1966) نتيجة لضعف التراكم. إذ أن الشركات الأجنبية هي التي حققت الحجم الأكبر من تراكم رأس المال المنتج، خاصة في قطاع المحروقات والذي أخذ حصة 60% من استثمارات الشركات. والميزة التي ميزت تلك المرحلة أن الاقتصاد الجزائري أصيب بالركود، بحيث سجل انخفاض في الإنتاج الزراعي، وانخفاض في حركة البناء والأشغال العمومية، وركود في قطاع المحروقات. وهذا نتيجة لضعف الاستثمارات[2].

تميزت السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة بالبطء و تراجع النمو و انعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية، و قد زاد الوضع الاقتصادي تعقيدا خلال هذه الفترة أمام الافتقار إلى الإطارات المسيرة في القطاعات الإدارية والاقتصادية و التجارية و نقص الخبراء في مجال العلوم و التكنولوجيا و الشؤون المالية. وأمام هذا الواقع الصعب لم يكن أمام القادة السياسيون الجزائريون آنذاك سوى الاحتفاظ المسيرين والأجهزة الموروثة عن العهد الاستعماري: من و قوانين و مراسيم و ممارسات كانت قائمة قبل الاستقلال بالإضافة على الإستمرار في تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار مشروع قسنطينة (1959-1964) التي اعتبرت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، واستنادا إلى ما نصت عليه معاهدة أيفـيان 1962، أين تتعهد الدولة الفرنسية بـتقديم الدعم المالي والتقني للدولة الجزائرية الناشئة من أجل إحياء المشاريع المعطلة في مشروع قسنطينة وإكمالها .[3]

1- عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962- 1980)**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1982، ص26.

2-عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة**.(أطروحة دكتوراه دولة، في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر، 2004- 2005)، ص 19.

3- المرجع نفسه ، ص21 .

2.1- التشريعات الخاصة بالمرحلة :

أ- ميثاق طرابلس 1962: أوضح ميثاق طرابلس 1962 المعالم الكبرى للسياسة الاقتصادية الجزائرية غداة الاستقلال، جاء فيه أن التنمية الحقيقية والطويلة المدى بالنسبة للوطن، مرتبطة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية من اجل فلاحة متطورة . على هذا الأساس منحت الجزائر إمتيازات كبيرة للصناعات البترولية وصناعات الحديد والصلب. وفي هذا الإطار تتحمل الدولة مسؤولية توفير الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء صناعات ثقيلة، ولا يجب على الدولة بأي ثمن أن تساهم في إيجاد قاعدة صناعية لفائدة البرجوازية المحلية ، كما هو الحال في بعض الدول، بل يجب أن تحد من تطورها بفضل إجراءات صارمة.

من خلال هذا حدد موقع القطاع الخاص في المشروع الاجتماعي، حيث جاء بخصوصه " : لابد على الدولة آن تكون المهندس الرئيسي في البناء الاقتصادي ، وعليها أن تحتل المراكز المهيمنة في الاقتصاد مع السماح لوجود قطاع خاص على أساس شر لابد منه. إلا انه يجب أن يكون تحت سيطرة القطاع العام ، وأن تكون خاضعة لخطة التنمية التي تضعها السلطة. وقد جاء في هذا الصدد ما يلي : يجب على الدولة أن توجه مجهوداتها بإتقان نحو الصناعة الحرفية، ووضع الصناعة الصغيرة المحلية كانت أو جهوية تحت مراقبتها، واستغلال المواد الأولية ذات الصفة الزراعية .[1]

ب- قانون الاستثمار لسنة 1963: قانون الاستثمار الخاص رقم 63- 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 يعتبر أول قانون للاستثمار بالنسبة للجزائر المستقلة يتطرق للقطاع الخاص ، فقد أعطى الحرية للإستثمارات الخاصة ولكن بشروط أهمها: توطين الإستثمارات، تحديث وتجديد عوامل الانتاج، والتكوين والمهني. إلا أن هذا القانون قد جاء ليدخل تنظيما على النشاط الاقتصادي الممارس من طرف الرأسماليين الأجانب في الجزائر، أي انه كان موجها للقطاع الخاص الأجنبي وليس الوطني.

حيث جاء في المادة الثانية من القانون ما يلي " : إن الضمانات والإمتيازات المذكورة في هذا القانون خاصة بالإستثمارات الأجنبية مهما كان مصدرها ". كما يؤكد في المادة الثالثة منه على أن حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الماديين والمعنويين الأجانب [2].

كما جاء في المادة الرابعة من نفس القانون ما يلي ... " : إن الفئات البرجوازية الصغيرة من القطاع التجاري والفلاحين المتوسطين ، يجب أن تعطل مفعولها بسلسلة من الإجراءات لتقلل من النمو البرجوازي الكامن في هذه الفئات ، دون أن تمس بوضعيتها أو تؤدي الى تدهورها ، فبالعكس على الحزب أن يفسر لـــهذه الفئات أن سياسة الحكم الثوري تستهدف إنهاء استغلالها من طرف الرأسمال التجاري والبنكي والصناعي

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، القانون رقم 63- 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963، المتضمن قانون الإستثمار، (**الجريدة الرسمية**. العدد53، الصادرة في 20 أوت 1963).

2- المادة 2 و 3 من القانون 63- 277، المتضمن قانون الإستثمار.

الكبير، وإدخال تحسينات ملحوظة على وضعها".

يتضح مما سبق أن لهجة العداء للقطاع الخاص الوطني كانت قائمة ، وما يدعم ذلك هو ما جاء في تصريح وزير الإقتصاد في تلك الفترة " السيد بومعزة " أمام المجلس الوطني في ديسمبر 1963 "إننا نرغب في بقاء القطاع الخاص، ولكننا نعلمه انه سيزول في الأمد الطويل ... إننا نرغب في قطاع خاص يجلب لنا كوادر جديدة يحافظ على الموجودة، والتي نحن في أمس الحاجة إليها " كما أعلن في نفس اليوم عن القانون المتعلق باسترجاع الدولة لأملاك الإدارة الفرنسية [1].

تستوقفنا هنا عدة نقاط مهمة نبرر من خلالها سبب ضعف مساهمة القطاع الخاص الوطني في عملية التنمية الشاملة بعد الاستقلال وهي على النحو التالي:

- منح حرية التحرك للقطاع الخاص الأجنبي، بإعترافه بحرية الاستثمار للأشخاص الماديين والمعنويين الأجانب ، مهما كان مصدر الإستثمارات، و نلمس من خلال هذا نوعا من التناقض بين الخيارات التنموية المعتمدة على القطاع العام من جهة، ومن جهة أخرى أكثر أهمية ، بناء اقتصاد مستقل غير خاضع للدول الأجنبية.
- تصريح وزير الاقتصاد الذي كله تناقضات ، ويبرز ذلك من قوله:
- نرغب في بقاء القطاع الخاص.
- انه سيزول في الأمد الطويل.
- نرغب في قطاع خاص يجلب لنا الكوادر التي نحن في أمس الحاجة إليها.
- إضافة لإعلانه عن حملة التأميمات التي تقوم بها الدولة باسترجاع الممتلكات التي أشتراها الجزائريون من الفرنسيين.

إن ما ورد سابقا يوحي إلى ضبابية كبيرة في التعامل مع القطاع الخاص في تلك الفترة، وهذا يجعل من القطاع الخاص متخوف من الإقدام على تحمل المسؤوليات المنتظرة منه ، ومساهمته في عملية التنمية.

ج- ميثاق الجزائر لسنة1964: يعد ميثاق الجزائر أول وثيقة أقرت في أول اجتماع لجبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال ، كما يعتبر أيضا أول وثيقة تقترح إستراتيجية شاملة ومحددة لتنمية اقتصادية و اجتماعية، ترتكز على[2]:

1- محمد زوري ، **القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الإقتصادية في الجزائر ، دراسة حالة ولاية غرداية**. (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد تنمية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009- 2010)، ص113.

2-Mohamed Houcin bensada, **Economie du dévelopment de l'Algérie.** Alger : office des publitions universitaires,1979,P.P :19-21.

- التحكم في العلاقات الاقتصادية مع السوق الدولية التي تهيمن عليها القوى الامبريالية.
- تأميم القطاع البنكي ، وقطاع التوزيع بالجملة.
- تكوين اقتصاد بوتيرة تنسجم مع تنمية الفكر الإشتراكي (التسيير الذاتي)، داخل المجتمع.

وبالنتيجة يكون : إعطاء أهمية للإصلاح الزراعي ومنح الأولوية للتصنيع الذي يتمحور حول ثلاث أهداف أساسية هي : خلق مناصب شغل، الاكتفاء الذاتي في المواد الاستهلاكية، ومنفذ للمنتجات الفلاحية . و تأتي الصناعات الثقيلة في المرتبة الثانية، وهذا خوفا من الوقوع في ضائقة الفوائد الأجنبية عند إقامة مشاريع تتميز بنسبة عالية من التركيز الرأسمالي. و كانت الخطوة الأولى هي إقامة صناعات خفيفة في هـذه المرحلة (1962- 1966) أنشئت خمسة مصانع للنسيج و ستة مصانع لإنتاج الأحذية والجلود و ثلاث مصانع للمنتجات الغذائية في القطاع العام. إلا أن هذه الإستراتيجية تم التخلي عنها بعد انقلاب1965[1] .

اتسمت هذه المرحلة كغيرها من المراحل السابقة بالغموض والتناقضات فيما يتعلق بالقطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي ، فقد جاء في نصوص الميثاق مايلي:

- إن الرأسمال الوطني الخاص يوجد في فرعين هما، المؤسسات التجارية الكبيرة ، والملاكين الكبار للأراضي الزراعية .
- إن المهم والضروري، هو القضاء على كل محاولات الرأسمال الأجنبي في التأثير على الحياة السياسية الوطنية ، والتفكير بوضوح في العلاقة التي يمكن أن تكون بين الدولة و الرأسمال الأجنبي المستثمر[2].
- الحكم الثوري لا يمكن أن يسمح لنفسه بأي توقف في محاربة الملكية الخاصة المستغلة ، سواء فـي الريف أو في المدينة ، وان الاستهانة بالقاعدة الاجتماعية للعناصر الرأسمالية التي تجد حلفاء لها خارج البلاد، تشكل عائقا على السياسة الثورية ، وان الجماهير الكادحة في المدن والأرياف قادرة على قهر الصعوبات الناشئة لمقاومة تخريب القوى المناهضة للاشتراكية[3].

د- قانون الإستثمار لسنة 1966: جاء هذا القانون مصاحبا للتغير الذي وقع في القيادة السياسية سنة1965، وفيه تحدد الدور المطلوب من القطاع الخاص الوطني ليقوم به في دعم المجهود التنموي كما يعترف قانون الإستثمار لسنة 1966 ، أن للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الجزائريين والأجانب الحـق في الاستثمار في المجالات الصناعية والسياحة [4].

1-Mohamed Houcin bensada, **Economie du dévelopment de l'Algérie.** Op.cit, P22.
2 - Hamid Mtemmar, **Stratégie de développement indépendant – Le cas de l'algerie : un bilan**. Alger : OPU , 1983, P.P 25-26.

3- محمد زوري، المرجع السابق ، ص26 .

4- المرجع نفسه، ص 124.

إلا أن هذا الحق لم يكن مطلقا، لأن الدولة قد استأثرت لنفسها بالقطاعات الحيوية، فقد جاء في هذا الصدد: إن بعض القطاعات تعد حيوية ، تترك مبادرة الاستثمار فيها للدولة ، ولها حق إشراك القطاع الخاص الوطني أوالأجنبي إن رأت ضرورة في ذلك، أما فيما يتعلق بالقطاعات الأخرى فقد حددت معايير وشروط لتدخل القطاع الخاص فيها. ويتمثل الشرط الأساسي في الحصول على ترخيص للاستثمار ، من خلال ثلاثة أشكال هي [1]:

- ترخيص إداري يمنح من طرف الوالي ، بمجرد طلب من طرف المستثمر، هذا في حالة ما إذا كانت قيمة الاستثمار اقل أو مساوية لمبلغ 500 ألف دينار جزائري .
- ترخيص يمنح من اللجنة الوطنية للاستثمار، إذا كان مبلغ الاستثمار يتعدى 500 ألف دينار جزائري، بشرط إن لا يحتاج المستثمر لدعم الدولة.
- أما الترخيص فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى التي تحتاج لمساعدات خاصة من قبل الدولة سواء في مجال القروض أو الضرائب ، فان هذا يستدعي اتفاق بين وزارة المالية و الوزارة التي يدخل الاستثمار في مجال تخصصها.

لم يقف القانون عند هذا الحد ، بل منح امتيازات أخرى للمستثمرين الخواص في المجال المالي والضرائب، حتى يتم جلب المستثمرين إلى المساهمة الفعلية والجادة في المجهود التنموي، بالتركيز على الإستثمار في المجال الصناعي، والخروج عن المجالات التقليدية (تجارة ، زراعة)[2] .

لكن رغم فتح الأبواب الذي حضي به القطاع الخاص في الإستثمار مقارنة بما سبق، إلا أن ربط الاستثمار بالترخيص جعل المستثمر تحت رحمة الإدارة، كما أن القانون لم يوضح إذا كانت الرخصة إجبارية أم لا.وتجدر الإشارة هنا إلى أن المسؤولين الجزائريين تصوروا ووضعوا الإستراتيجية الصناعية عام 1966 في حيز الإنجاز متأثرين بعامل أساس هو[3]: مخطط قسنطينة الذي وضعته حكومة ديغول سنة 1959 تهدف من وراءه إلى تحقيق مايلي: تشجيع الاستثمارات الصناعية في الجزائر وذلك بإنشاء فرص عمل ، وتحويل الشباب الجزائري عن الثورة وشل حركة التحرير الوطنية المسلحة ، حيث ترى فرنسا بأن " الأزمة الجزائرية –أزمة اقتصادية واجتماعية متميزة بالبطالة والفقر – فالاستثمارات الصناعية كان الهدف منها ضمان استقرار الشباب بإنشاء فرص عمل لهم ليتم إبعادهم عن الإرهاب وفق الطرح الإستعماري الذي يدعي أن الجزائريين قد حملوا السلاح بسبب "الجـــــوع "وليس بسبب تعطشهم إلى الحرية والكرامة والهوية الوطنية. وربط الصناعة الجزائرية الناشئة بالاقتصاد الفرنسي، وذلك في إطار سياسة تكامل إقتصادي،

1- Hamid MTemmar,**Stratégie de développement indépendente** . Op.Cit 1 ،P 49.

2- شيخاوي عبد العزيز، **دراسة أداء قطاع الجلود و الأحذية في الجزائر خلال الفترة 1974- 2007. (**رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر،2011- 2012)، ص16.

3- عبد النعيم محمد مبارك، **مبادئ علم الاقتصاد**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999، ص 579.

وبهذه النظرة بدأت الاستثمارات في الجزائر في قطاعات الحديد والصلب والميكانيك قبل الاستقلال.

وهكذا برزت في تلك الفترة عدة مناطق تعرف بالأقطاب وهي:

- قطب الحديد والصلب والمعادن في عنابة.
- قطبان بتروكيماويان (أرزيو، سكيكدة).
- قطبان في الصناعة الميكانيكية (رويبة، المدية).

2- الصعوبات التي واجهت الإقتصاد الجزائري غداة الإستقلال:

شهد الاقتصاد الجزائري و مؤسساته مصاعب جمة وبالجملة غداة الاستقلال، بفعل التبعية الخانقة وإختلال التوازن العام، الأمران اللذان يعدان من أبرز تركات الاستعمار، ونتيجة للسياسات التي انتهجتها فرنسا خلال تلك الحقبة من التاريخ، عان الاقتصاد الجزائري من عدة صعوبات وعراقيل منها، على سبيل الذكر لا الحصر:

– إقتصاد مختل وغير متوازن، حيث تتمركز جل الصناعات في الشمال وبالمدن الكبرى؛
– سوق داخلية غير منظمة وبخاصة في مجال التوزيع؛
– هجرة رؤوس الأموال وانعدام الصادرات إلى الخارج؛
- تبعية مالية وتبعية تقنية تمثلت في اللجوء إلى السوق الخارجي (الفرنسي) لتجديد الحظيرة الوطنية من الآلات الصناعية وغيرها، وأخرى تجارية تتضح من خلال حجم المبادلات مع فرنسا إذ أن ما يقارب 80%من صادرات الجزائر كانت موجهة نحو فرنسا؛
- اختلال كبير في الاقتصاد نجم عنه عدم التوازن في انتشار القطاعات، إذ تمركزت مختلف القطاعات الاقتصادية في الشمال؛
- وجود قطاع تقليدي يعيش منه معظم أفراد المجتمع، ويستعمل أجهزة وأدوات إنتاجية تقليدية خاصة في الميدان الزراعي؛
- شغور كبير في المناصب التقنية، إذ أثرت رحلة المعمرين كثيرا على النشاط الاقتصادي والاجتماعي؛
– الشغور الاقتصادي الناجم عن توقف وتجميد مجموعة من الإستثمارات؛
- انعدام الاستثمارات نتيجة الوضعية الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر. أجبرت المسؤولين والقائمين على الدولة اتخاذ إجراءات استعجاليه تمتص من حدة الوضعية، وتعيد من خلال ذلك تنظيم الاقتصاد الوطني، ومن أهم التدابير المتخذة نجد[1]:

1- شيخاوي عبد العزيز، **دراسة أداء قطاع الجلود و الأحذية في الجزائر خلال الفترة 1974- 2007.** مرجع سابق، ص17.

- إنشاء لجان التسيير، من خلال المنشور الصادر في 1962/11/23 والمتعلق باستغلال الأراضي الفلاحية الشاغرة؛
- تأميم المؤسسات تأميما كليا إذ أصبح كل شيء تابع للدولة؛
- إنشاء بعض الوحدات الإنتاجية البسيطة، لأن الاستثمار يتطلب أموالا كبيرة وهو ما لم يكن يتوفر عليه نظرا لهشاشة القطاع الإنتاجي؛

الاستثمارات الممتدة خلال الفترة 1962- 1966 متواضعة؛ وهذا راجع إلى ضعف مردودية ومحدودية الإمكانيات البشرية والمادية؛ نظرًا لعدم تفرغ السلطات العمومية وانشغالها الكبير بمشكلات التنظيم المالي والإنتاجي. ولهذا قامت الدولة بانتهاج سياسة المخططات عبر السنوات المختلفة، وقد كان لكل مخططٍ إستراتيجية معينة؛ لتحقيق أهدافٍ معينة. كوسيلة ضرورية لإدارة وتنظيم الاقتصاد الوطني وهذا هو موضوع المطلب الثاني من هذا المبحث.

مطلب ثاني: السياسة الإستثمارية في ظل الإقتصاد الموجه (المخططات التنموية الخمسة).

إنتهجت الجزائر في هذه الفترة النهج الإشتراكي في عملية التنمية، الذي يعتبر القطاع العام هو المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية. وكان أساس هذه الإستراتيجية، التي تجعل من التصنيع الثقيل الوسيلة الكفيلة بتطوير القطاعات الأخرى. و برزت هذه السياسة بوضوح في المواثيق والتشريعات التي سبقت المرحلة، ميثاق طرابلس 1962 وكذا قانون 1963 وميثاق الجزائر سنة 64 وقانون الاستثمار لسنة 1966 ، شهدت هذه المرحلة خمسة مخططات للتنمية. وكانت الأهداف الكبرى لإستراتيجية التنمية الوطنية حسب وزارة التخطيط الجزائرية ترتكز على مايلي[1]:

- إنشاء سوق وطنية تشكل قاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية و ذلك بتوجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي بخلاف السياسة الاستعمارية التي عملت على توجيهه نحو الخارج، و باعتبار أن معظم الإستثمارات الصناعية موجهة في مرحلة أولى نحو إنتاج سلع التجهيز و ليس سلع الاستهلاك، فإن الجزائر أبقت على إنفتاحها نحو الخارج فيما تعلق بإستيراد التكنولوجية و التخصص في تصدير المحروقات.
- التكامل العمودي لمختلف فروع الاقتصاد و التوزيع المتوازن للإستثمارات بما يدعم التوازن الجهوي.
- إنشاء و تطوير مصادر تراكم رأس المال.
- ضمان الاستقلالية المالية للجزائر للتحرر من التبعية الاقتصادية للخارج مع تنويع العلاقات الاقتصادية بما يحقق توازن المبادلات مع الخارج لاسيما دول العالم الثالث إنعاش قطاع الزراعة في مرحلة ثانية و ذلك بمكننة الريف ووضع تحت تصرف الفلاحين مختلف وسائل الإنتاج (جرارات، أسمدة ...) لخلق الفائض الزراعي

1- محمد زوري ، **القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الإقتصادية في الجزائر، دراسة حالة ولاية غرداية**. (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد تنمية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009- 2010)، ص 117.

والقضاء على البطالة في الوسط الريفي، و إعادة توزيع الدخول بصفة عادلة.

1- سياسة الإستثمار من خلال المخطط الثلاثي الأول(1967- 1969):

كان هدف هذا المخطط، إنشاء قاعدة اقتصادية واجتماعية وثقافية مهمة لتلبية حاجيات المواطنين. وأعطيت الأولوية في هذا المخطط للاستثمارات في قطاع التصنيع. وحجم الاستثمار المخصص لهذا المخطط قدر ب 11,080 مليار دج، أما الحجم المنجز بلغ 9,124 مليار دج، أي أن نسبة الإنجاز بلغت82% [1]:

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تاريخ النظام الاقتصادي الجزائري، و تميز التخطيط في هذه المرحلة بخاصيتين:

- التوجه نحو المخططات المتوسطة الأجل.
- تميزت بالارتفاع المتزايد في حجم الإستثمارات الفعلية في مختلف القطاعات كمحاولة للنهوض بها، وذلك أرجع إلى اتساع فترة تطبيق المخطط وزيادة الإمكانيات المادية للمجتمع، وكان الاهتمام بتطوير القطاع الصناعي للتماشي مع مختلف القطاعات مثل الفلاحة والخدمات[2].

و اتضح ذلك جليا من خلال الاهتمام بالتصنيع ، لكونه يخلق سوقا هامة يتم من خلاله إستقبال منتجات نشاطات العمل الأخرى، خاصة منها المنتجات الزراعية . وحددت قيمته بـــ 9.124 مليار دينار جزائري كهدف استثماري في المخطط الثلاثي وذلك يعود إلى أن الإمكانيات البشرية والمادية لا تسمح بأكثر من هذا المبلغ كإستثمارات أولية للمخطط الثلاثي. وكان توزيع الإستثمارات الفعلية على ثلاث مجموعات متجانسة هي:

*الإستثمارات الإنتاجية : خصص لها6.79 مليار دج (الزراعة 1.88 مليار دج،الصناعة4.91 مليار دج).
*الإستثمارات غير الإنتاجية : خصص لها مبلغ 2.01 مليار دج ، موزعة على البنية التحتية الاقتصادية 0.28 مليار دج، و البنية التحتية الاجتماعية 1.73 مليار دج.
*الإستثمارات شبه الإنتاجية : خصص لها مبلغ 0.36 مليار دج قدر ب 36.000.00 دج.

من خلال إستثمارات المخطط الثلاثي للتنمية الذي إمتد من سنة 1967- 1969 حيث أسفرت أعمال الاستثمار عن معدلات فعلية مع نهاية تطبيق المخطط كما هي موضحة في الآتي:

1- للمزيد من الإطلاع و التعمق أكثر أنظر:
- ABDERRAHMANE BOUZIDA, **industrie mécanique et Relation sociales dans le projet Algérien**. Alger : OPU, 1990, P.P 15-20.
- A .MEBTOUL, **évolution des structures de l'économie Algérienne 1967-1980 (la dynamique économique) .** Alger : OPU, 1980, P.P 75-81.
- HOUCINE BENISSAD**, la réforme économique en algerie (au l'indicible ajustement structurel).** Alger :OPU, 1991, P.P : 15-18.

- معدل الانجاز الفعلي للإستثمارات المنتجة 97%.
- معدل الانجاز الفعلي للإستثمارات شبه المنتجة هو 87%.
- معدل الانجاز الفعلي للإستثمارات غير المنتجة هو 127% .

ويعود السبب في سرعة إنجاز الإستثمارات غير المنتجة إلى العامل الاجتماعي و آخر فني ، و يتمثل العامل الإجتماعي في التعطش الكبير إلى تنمية المناطق المحرومة من خلال هذا النوع من الإستثمارات، مما جعل الأفراد يساهمون عن طريق العمل التطوعي، أما العامل الثاني الفني فهو كون هذا النوع من الإستثمارات لا يتطلب دراسات كبيرة ومعقدة مما يسهل عملية التنفيذ. وبالتالي فإن هذا المخطط يعتبر البداية للإعداد لتطبيق السياسة التخطيطية للمراحل القادمة وذلك من خلال أولويات توزيع الإستثمارات للنهوض بالاقتصاد الوطني[1].

2- سياسة الإستثمار من خلال المخطط الرباعي الأول (1970- 1973):

كانت أهداف هذا المخطط ترمي إلى تعزيز وبناء اقتصاد إشتراكي مستقل، وإنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة. وبالتالي كان هدف هذا المخطط، تـشييد القواعد الهيكلية للتـنمية الاقتصادية، بتفضيل الاستثمار في الصناعة الثقيلة، مع إعطاء الأهمية للاستثمار في ميدان المحروقات من بترول وغاز .كما تم تحديد نسبة النمو في هذا المخطط بـ 9% وحجم الاستثمارات بـ 28 مليار دج. فمع بداية سنة 1970 ونهاية المرحلة التجريبية لنظام التخطيط بالمخطط الثلاثي للتنمية، أين تم فيه تحديد أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع الأسس لسياسة الدولة اتجاه هذه التنمية وذلك بدعم الاقتصاد الإشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، تم الدخول في المرحلة الثانية من المخططات متوسطة الأجل، ووفق أولويات محددة، عملت الدولة على تنميتها و دعمها للوصول إلى تحقيق الاستقلال الحقيقي من مختلف جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. و كان القطاع الصناعي أو القطاع المنتج أول الأولويات التي خصصت لها الدولة أكبر حصة من الإستثمارات الكلية، وذلك لمواصلة بناء الهيكل الصناعي المتمثل في مختلف المؤسسات العمومية الاقتصادية تحت وصاية السلطة المركزية بتفويض للسلطات اللامركزية وفق قوانين وتنظيمات أين تقوم السلطة الوصية بالسهر على تطبيقها و التي عرفت بالتسيير الإشتراكي. حيث تم تخصيص اعتماد مالي للقطاع الصناعي قدر بـ 48.00 مليار دج، بينما كانت الإستثمارات الفعلية لهذا القطاع 74.15 مليار دج . [1]

1- أنظر المراجع التالية:

- ABDERRAHMANE BOUZIDA , **industrie mécanique et Relation sociales dans le projet Algérien**. Alger : OPU, 1990, P.P : 111-116.
- A .MEBTOUL , **évolution des structures de l'économie Algérienne 1967-1980 (TOM1, la dynamique économique).** Alger : OPU, 1980, P.P : 81-88
- HOUCINE BENISSAD , **la réforme économique en algerie (au l'indicible ajustement structurel)**. Alger : OPU, 1991, P.P : 17-18.

1- محمد حسن بهلول، **سياسة التخطيط و التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر** .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، 1999، ص 257 .

أما قطاع الهياكل الأساسية والذي رتب في المرتبة الثانية من حيث قيمة الإستثمارات الخاصة بالمخطط الرباعي الأول وذلك تكملة للسياسة التنموية المعتمدة من الدولة، حيث قدر الاعتماد المالي لهدا القطاع بـــ 32.27 مليار دج بينما كانت الاستثمارت الفعلية في نهاية مدة المخطط مقدرة بـــ 24.50 مليار دج. وكانت هذه الإستثمارات تتمثل أساسا في التربية والتكوين، شبكة النقل ،المناطق الصناعية والملاحة الجوية، السكن، وإستثمارات أخرى . حيث تميز هذا المخطط بإعطاء الأولوية لقطاع التربية والتكوين ويليه قطاع السكن، وذلك يظهر التوجه الأساسي للدولة التي تعمل على تحسين مستوى أفراد المجتمع من حيث التعليم والتكوين ومحاولة مسايرة طلبات السكن لمختلف الفئات. وقطاع الخدمات الذي يلعب دورا مهما في الربط بين مختلف قطاعات الإنتاج ويخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم تخصيص اعتماد مالي مقدر بـــ 10.50 مليار دج، وقد بلغت الإستثمارات الفعلية فـــيه مبلغ 10.22 مليار دج، وكانت هذه الإستثمارات تتمثل أساسا في: مؤسسات البناء والأشغال، السياحة، النقل، المواصلات السلكية واللاسلكية،التخزين والتوزيع[1].

4- سياسة الإستثمار من خلال المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977):

تعتبر أهداف هذه الخطة متطابقة مع أهداف المخططات السابقة، مع التركيز أكثر على زيادة الإنتاج وتوزيع الاستثمارات على مختلف مناطق الوطن، مما أدى بالدولة إلى مواصلة و استمرار سياستها في بناء الاقتصاد الوطني خاصة وأن ميزانية الدولة عرفت رفاهية ملموسة تمثلت في توسيع دائرة الاستثمار على القطاعات، حيث عرفت فيها الجزائر نموا و تطورا مس أهم القطاعات عبر كامل التراب الوطني وذلك بزيادة القدرات الإنتاجية في جميع القطاعات، سواء القطاعات الثقيلة أو الخفيفة، وقد تم خلال هذه الفترة وضع نظام للأسعار، و جدول وطني للأجور و رفع الناتج الوطني الداخلي الإجمالي بالنسبة لقطاع الجلود، فقد عرفت هذه المرحلة ركودا نسبيا بسبب لجوء الدولة إلي الاهتمام بتطوير الصناعات الثقيلة لإحلال الواردات و تدعيم المنتجات المحلية ، وكانت الأولوية دائما تعطى لقطاع التصنيع فيما يخص الاستثمارات، بهدف رفع الإنتاج وتوفير مناصب الشغل[3]. وكانت التوقعات فيما يتعلق بالناتج الوطني الإجمالي، أن يرتفع بنسبة 46 % وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 10%، وهذا ما يستلزم حجم استثمار عمومي مقداره 110.22 مليار دج، ويزيد هذا الحجم عن الحجم الاستثمار التقديري للمخطط الرباعي الأول بـــ 4 مرات، وتقرر توظيف 50 مليار دينار جزائري للمحروقات.

الجدول التالي يمثل الإستثمارات خلال المخططات التنموية الثلاثة:

1- محمد حسن بهلول، المرجع السابق، نفس الصفحة.

2-Med Cherif Ilmane **, Bilan de la section des Biens d'équipement en Algérie.** Alger **:** Créa .Enag, 1984, P 125.

3- عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص85 .

الجدول رقم(04): الاستثمارات الجزائرية(1967-1979).

الوحدة: مليون دينار جزائري

المخططات / إستثمارات / القطاع	المخطط الثلاثي 1967 - 1969	المخطط الرباعي الأول 1970 - 1973		المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977		1979-1978
	الإنجازات	التقديرات	الإنجازات	التقديرات	الإنجازات	الإنجازات
الفلاحة	1.605	4.140	4.350	12.005	8.913	3.259
الصناعة	4.750	12.400	20.803	48.000	63.100	66.864
مجموع القطاعات	9.121	27.740	36.297	110.210	93.200	106.759

Source : HOUCINE BENISSAD **: la réforme économique en Algérie**, op. cit, P : 17.

من خلال الجدول أعلاه تتبين بنية هذه الاستثمارات التي تستدعي الملاحظات التالية:

- نمو سريعا في حجم الاستثمارات السنوي الذي ينطلق من 3,2 مليار دج في السنة خلال المخطط الثلاثي، إلى 9,2 مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني، ليصل إلى 52 مليار دج خلال عام 1978 ليبقى السؤال عن التنفيذ والرقابة لأعمال التنمية على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية. إذن هذا النمو السريع في الإنفاق الاستثماري يقتضي رقابة يقظة وصارمة في مستوى الإنجاز للمتعاملين الاقتصاديين الخواص الذين يتداخلون مع القطاع العام. كما أن هدف أجهزة التخطيط، التقليص من نصيب إستثمار الصناعة لفائدة البنى الأساسية، ولكن تلك النسب المئوية لم تنفذ. فالصناعة عمليا تحتفظ بنصيبها بل تزيد خلال المخططات، بينما نصيب البنى الأساسية يزيد بسرعة أقل من المتوقع، بنفس نسبة الهبوط في الزراعة، ومن هنا نلاحظ أن النسب الأساسية للمخطط لم تحترم[1].

تم الإهتمام بالجانب الإجتماعي بصفة عامة، وبالعمال القائمين على المؤسسات الإنتاجية بصفة خاصة، وذلك لخلق التوازن وتلبية الحاجيات الأساسية بينهم، حيث عرفت هذه المرحلة المواصلة في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي وتدعيم الثورة الزراعية و محاولة علاج الإختلالات التي عرفها هذا القطاع كما سبق الإشارة إليه سابقا. وذلك من خلال وضع هيكل تنظيمي للثورة الزراعية لمواجهة الاحتياجات المستجدة والتسيير الجيد لهذا القطاع الذي يلعب دور مهم في إشباع الحاجات الأساسية من أغذية مختلفة لتغطية الطلب المتزايد لأفراد الشعب الجزائري. كما عرفت هده المرحلة بداية لتطبيق اللامركزية وذلك من أجل تحقيق التوازن الجهوي والتحكم الجيد في تخصيص الموارد المتاحة. وإتسمت هذه المرحلة كذلك بربط العلاقات مع دول العالم الثالث ودول المغرب العربي، وذلك لمحاولة إنشاء علاقات اقتصادية تعود بالفائدة على المجتمع، كما لعبت المجالس الشعبية المحلية دور مهم في تمثيل المناطق، والعمل مع السلطة الوصية على تحقيق التنمية الاقتصادية

-**Tableau N°(04) :** HOUCINE BENISSAD, la réforme économique en Algérie, op cit, P 17.

والاجتماعية ، وخلق جو من التوازن بين مختلف مناطق الوطن[1].

1.4- إستراتيجية التنمية من خلال الميثاق الوطني 1976:

يبرز من خلال الميثاق الوطني الدور الملقى على عاتق الصناعة، وهذا رغم تطرقه إلى دور الزراعة التي سبق إصلاحها في ميثاق الثورة الزراعية لسنة 1971، ولم يكن هذا كافيا لتأخذ المكانة الحقيقية لها، إذ ورد في الميثاق الوطني الحديث عن الصناعة، المعتمدة على التكنولوجي المتطورة، بإقامة الصناعات الأساسية التي تشكل دعامة التصنيع الحقيقي كما تشكل أحد الشروط اللازمة لضمان الاستقلال الصناعي. وجاء فيه :" ... وهكذا فان الصناعات الأساسية مثل التعدين ومصانع الآلات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية وصناعة السفن والبتروكمياوية وكيمياء المواد الأساسية، تقوم بدور إستراتيجي حاسم لأنها تؤمن استقلال الصناعة الوطنية وبالتالي استقلال البلاد ذاته[2].

وتميز هذا الميثاق بالحذر الشديد أتجاه تطور القطاع الخاص بالرغم من أنه عمل على إزالة بعض الغموض الذي ساد المواثيق السابقة وهذا باعطاء تصور للملكية الخاصة في الجزائر ، حيث قام بتقسيمها إلى نوعين (المستغلة وغير المستغلة) إذ نقرأ ما يلي : "الملكية الاستغلالية هي التي تسمح لمن يملك رأس المال في مؤسسة صناعية زراعية أو تجارية أو مؤسسات الخدمات باستغلال عمل الغير وكسب فائدة منه مما يجعله في ثراء على حساب العامل [3]". وبالتالي فكانت الملكية الخاصة غير المستغلة تشمل كل ما يتعلق بالإستعمال الفردي والعائلي، وأيضا الإستخدام لوسائل الإنتاج والخدمات التي تأدي دورا مفيدا في تنمية الاقتصاد، وهكذا فان الملكية الخاصة غير المستغلة ضمن البناء الإشتراكي و في مراحله المتقدمة، تبقى تخص مجموعة من الأنشطة ذات الفائدة الإجتماعية مثل: الصناعات التقليدية، تجارة التجزئة، الملكية الصغيرة للفلاحين أو مربي المواشي. إذن إبقاء على هذه الأنشطة كان يخضع لإختيار إيديولوجي و لإختيار ظرفي. لكن ما يمكن استخلاصه من هذه الوثيقة هو أنها ركزت على التفرقة بين نوعين من الملكية الخاصة وفقا لعنصر استغلال قوة العمل من طرف أرباب رؤوس الأموال:

أ- القطاع الطفيلي: هو قطاع مرتبط بمصالح شركات الإستعمار الجديد و الإحتكارات الرأسمالية الأجنبية، ولقد أصر الميثاق على محاربته والقضاء عليه لأنه يشكل خطرا على النظام الإجتماعي القائم.

ب- القطاع الخاص الرأسمالي أو المستغل بتعبير الميثاق الوطني: " إن وجود قطاع وطني خاص لا يتعارض مع المرحلة التارخية الراهنة التي يحتل فيها القطاع الإشتراكي مكانة ممتازة. وعلى هذا فالـــسماح بنمو قطاع

1- F.Z. OUFRIHA, A.DJEFLAT, **industrialisation et transfert de technologie dans les pays en développement, le cas de l'algerie**. OPU : Alger, 1986, P112-114.

2- الجمهورية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، **دستور 1976**. الجزائر: جبهة التحرير الوطني، 1976، ص244.

3- المرجع نفسه، ص245.

خاص في اطار القوانين يعني :

- أن مجال نشاط القطاع الخاص محدد في مجالات انتاجية وخدمية، و على القطاع العام مراقبته قبل وبعد الإنتاج . فهذا يؤدي حتما إلى فرض حاجز بين القطاع الخاص المحلي والأجنبي عن طريق احتكار الدولة التجارة الخارجية حيث و يظيف هذا الميثاق ... تتولى المؤسسات الوطنية عملية تموين القطاع الخاص ولا سيما بالمواد المستوردة مما يادي الى إزالة مخاطر الإرتباط بالدوائر الرأسمالية الأجنبية.

- الهدف من مراقبة القطاع الخاص وعدم السماح بتكوين قاعدة مادية للبرجوازية الصناعية التي يمكن ان تشكل خطرا على الإختيار الإشتراكي[1]، وورد في هذا ما يلي[2]: ....: "ان تأمين الإختيار الإشتراكي يستلزم القضاء على اية إمكانية تتيح للقطاع الخاص أن يتحول الى قاعدة للإستلاء على السلطة، والوسيلة الوحيدة او المحبذة لتقليل تطور القطاع الخاص هي الجباية ... أن النظام الجبائي يحول دون اكتناز القطاع الخاص للأموال".

تفاديا للوقوع في مواجهة مع القطاع الخاص عملت الدولة على تطبيق القوانين المتعلقة بالإستثمار الخاص، بحيث لا تستطيع الملكية الخاصة المتواضعة ان تتحول إلى ملكية خاصة رأسمالية مستغلة[3].

ما يمكن استنتاجه من ميثاق 1976 انه استبعد فكرة رأسمالية الدولة في العلاقة القائمة مع القطاع الخاص وكان شديد التحفظ تجاه تطور القطاع الخاص ، حيث وضح المخاطر التي قد يتسبب فيها بحكم موقعه في حلقات إنتاجية واسعة الإستهلاك مما جعل ضرورة تحديد مجالات نشاطه و مراقبته، حتى لا يتحول إلى قطاع رأسمالي بقاعدة مادية وذات اتجاه إيديولوجي يتعارض مع المشروع الاجتماعي.

5- السياسة الإستثمارية في إطار المخطط الخماسي الأول (1980- 1984):

جاء هذا المخطط في عهد الرئيس الشادلي بن جديد بهدف تقويم المرحلة السابقة، التي وإن وسعت قواعد الاقتصاد الوطني، واستجابت لتلبية الحاجيات الاجتماعية، إلا أنها سجلت اختلالا في التوازن. وبالتالي كانت أهداف هذا المخطط ترمي إلى التحكم في التوازن، والإقلال من حجم الديون، واستيعاب التأخر في بعض القطاعات وإدخال اللامركزية في اتخاذ القرار. ومنذ سنة 1980 شرع في رفع قيمة الاستثمارات العمومية في قطاعي الفلاحة والري وتدعيم المنتجين. أما أهداف هذا المخطط في القطاع الصناعي، هي مضاعفة العمل الصناعي من أجل إتمام المشاريع الجاري إنجازها في نهاية سنة 1979، ومنح الأولوية للقطاعات التي تخدم قطاعات الفلاحة والري من أجل تلبية الحاجيات الوطنية ومساهمة الجماعات المحلية في عملية التصنيع، وكذلك إدماج القطاع الخاص في عملية تطوير الصناعة.

1- عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص 90.

2- الجمهورية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، **دستور 1976**، المرجع السابق، ص245.

3- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 90.

حدد هذا المخطط ترخيصا ماليا للاستثمارات مقداره 400.6 مليار دج، وهو أقل من حجم الاستثمارات التقديرية المقررة في هذا البرنامج والبالغة 560.05 مليار دج. مما يدل على أن جزء من الاستثمار في هذا البرنامج يبقى غير منجز في نهاية الفترة، وهو 159.9 مليار دج سيتم نقله إلى المخطط التالي. كما يبرز توزيع الاستثمارات في هذا المخطط أن63,3 % من الاستثمارات تعتبر استثمارات إنتاجية، والباقي استثمارات غير إنتاجية. وهي أولوية متوافقة مع أهداف المخطط في استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع. وبذلك أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي، الذي يمثل معدل إستثماراته المعتمدة ما يقرب من 44%. ومن نتائج هذا المخطط، أن في تلك المرحلة تضاعف الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الجارية، حيث إنتقل من 113.2 مليار دج سنة 1979 إلى 225.4 مليار دج سنة 1984، وسجل بعيدا عن قطاع المحروقات زيادة قدرها 9,5% من حيث الحجم في السنة، والقطاعات التي ساهمت أكثر هي الصناعة بزيادة قدرها 9,5% و بزيادة قدرها 8,6% هي قطاع البناء والأشغال العمومية، في حين لم يسجل القطاع الزراعي سوى 1,2% من الزيادة[1].

6- السياسة الإستثمارية في إطار المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989).

كانت أهداف هذا المخطط، ترمي إلى دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان، والتحكم في التوازنات الخارجية. وعليه تم تخصيص مبلغ قدره 550 مليار دج للاستثمارات في هذا المخطط .أما نسبة النمو المتوقعة باستثناء المحروقات هو7%، وإنشاء 180.000منصب شغل سنويا، وتخفيض حجم الديون وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات. لكن الظروف السيئة منذ 1985، قد أثرت سلبا على توقعات هذا المخطط نتيجة لانخفاض الإيرادات البترولية بمقدار20% بسبب الأزمة الاقتصادية الدولية نتيجة إنهيار أسعار البترول التي انخفضت من60% إلى70%، ممأدى إلى العجز في تمويل المشاريع التنموية.

وفي هذا المخطط إحتلت الفلاحة مع الري، قمة الهرم في سلم الأولويات بعد الصناعة والمحروقات، وذلك بنسبة 14,36 % ويتمركز الاهتمام الممنوح إلى الصناعة أساسا على تثمين طاقة التحويل 31,67% من الميزانية (لتعويض الاستيراد بالمنتجات المحلية) ناقص 6% سنويا من الاستيراد. ومن الأولويات التي تتطلب تدخل الدولة، قطاع المواصلات بـــ 1,45% المطالب بفك العزلة على المناطق المحرومة. وكذا قطاع التخزين والتوزيع بـــ 2,88% من أجل الأمن الغذائي، والإسكان حقق 13,82 %، وجهاز التربية الذي أخذ حصة 8,18%، وكانت التوقعات في هذا المخطط، تتمثل في التراكم بنسبة 40%، وإنشاء مليون منصب شغل في نهاية الفترة، والحصول على فائض في الميزان التجاري يقدر بـــ 7.20 مليار دولار.

1- **الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر**، طبعة 1987، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 1987، ص59 .

تميزت هذه المرحلة بصدور بعض القوانين منها القانون88- 25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، حيث بدأت التشريعات التنظيمية الخاصة بالاستثمارات تشهد مرونة اتجاه الاستثمار الخاص بفضل هذا القانون الذي حرر سقف الاستثمار الخاص وسمح للمستثمرين الخواص بالاستثمار في قطاعات متعددة ما عدا تلك التي تعتبرها الدولة قطاعات إستراتيجية ومن جملة الأهداف التي جاء هذا القانون لتحقيقها نسجل ما يلي [1]:

- إحداث التكامل الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص.
- خلق نشاطات منتجة ومصدرة خارج قطاع المحروقات.
- دعم القطاع الخاص لتوفير مناصب الشغل في ظل عــجز القطاع العام على إحتواء الطلب المتزايد في سوق العمل.

كما عرفت هذه المرحلة إشراك وإسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتماد سياسة التنمية اللامركزية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة نظرا لما أمــلته الضرورة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تتميز باختلالات كبيرة في مختلف الأصعدة فمنذ بداية الثمانينات ظهر اهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في تكثيف النسيج الصناعي وتحريك أداة الجهاز الإنتاجي خاصة في مجال خلق فرص عمل جديدة وفي تلبية حاجات المواطنين والدليل على الاهتمام هذه المؤسسات هو التزايد المستمر لعددها[2] .

مطلب ثالث: خصائص النموذج التنموي الإشتراكي.

اختارت الجزائر في مؤتمر طرابلس 1962 ، النموذج الاشتراكي الذي يضمن تلبية حاجيات الجميع في إطار التعاون، ففور الحصول على الاستقلال السياسي، بادرت السلطات العمومية إلى وضع المعالم والمؤسسات التي تحقق التنمية الاقتصادية و تعوض الشعب الجزائري عن الحرمان الذي عاشه إبان فترة الاحتلال الفرنسي من فقر، و جهل وتردي الظروف المعيشية لفترة دامت أكثر من قرن.

و بعد عرض أهم المراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري من خلال المخططات التنموية الخمسة، فإن النموذج التنموي الإشتراكي يتميز بمجموعة من الخصائص تميزه عن النموذج التنموي اللبرالي وهو ما سيوضحه الآتي بتقييم لإستراتيجية التنمية في الفترة (1962- 1988).

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، القانون رقم 88- 25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية، (**الجريدة الرسمية**. العدد 28، الصادرة في 13 جويلية 1988)، ص 31.

2- عثمان لخلف، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**. (رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1994-1995)، ص108 .

1- خصائص الإقتصاد الموجه:

إن مسألة تدخل الدولة هي القاعدة وليست الإستثناء كما هو الحال في الفكر اللبرالي، لكن هناك خصوصيات و مرتكزات تميز تدخل الدولة في النموذج الإشتراكي، إذ يرتكز على ركيزتين أساسيتين هما:

- تخطيط الإقتصاد الوطني في أغلبيته مركزي من طرف الدولة؛
- الملكية العمومية لوسائل الإنتاج الأساسية.

و يختلف دور الدولة في الإقتصاد الإشتراكي عن ماخصص لها في الإقتصاد اللبرالي الذي ينحصر في: الحفاظ على حرية آلية السوق، تصحيح اللاتوازنات المرتبطة بمكانيزمات السوق، أما بالنسبة للتيار الإشتراكي فإن الدور الحقيقي للدولة هو القضاء على هذه الآليات تماما أو وضعها في إطار خطة محددة من طرف الإدارة المركزية، فالدولة بالنسبة لهم هي الوكيل الإقتصادي الوحيد القادر على تنشيط الحياة الإقتصادية مستعملا في ذلك التخطيط كأداة فعالة[1].

و تنظر الدولة الإشتراكية للتخطيط نظرة عضوية، إذ تعتبر الخطة الأداة المركزية لتدخلها في الإقتصاد، الذي يعتقد أنه إمتداد للتنظيم السياسي و الإجتماعي، و أن الهيئات السياسية المركزية سلطة سياسية و إقتصادية في آن واحد، من حيث أن الدولة هي التي تحدد الأولويات الإقتصادية. ففي الصين مثلا أو الدول الإشتراكية سابقا فإن القطاع الصناعي عبارة عن تنظيم كبير جدا منسق بواسطة الخطة التي تتضمن رقابة إدارية عليه ومرتبط بتنظيمات مركزية في اللجنة الوطنية للتخطيط و مختلف الوزارات سواء كانت قطاعية أو غير قطاعية و كذا البنك الوطي، ومنه يختفي السوق في هذه الدول الإشتراكية وراء الأولويات الضرورية، كما تعتبر الخطة مؤشر التسيير الجيد.

و يحكم التخطيط الإشتراكي تنظيم إداري من النوع الهرمي متكون من ثلاثة مستويات[2]:

- المستوى الأعلى: وهي الهيئات العليا المركزية للتخطيط التي تظطلع بمهمة وضع الخطة المركزية وتتمثل عادة في مؤتمرات الأحزاب الشيوعية؛
- المستوى المتوسط: و المتمثلة خاصة في الوزارات القطاعية و الوظيفية، كوزارة التجارة و المالية إلى جانب الهياكل الإقليمية التي تساعد في وضع الخطة؛
- المستوى الأدنى: و تتمثل في المؤسسة التي تعتبر وسيلة تنفيذ الخطة العامة و التي تخضع أنشطتها لهذه الخطة. و بصفة عامة يمكن القول أن الإقتصاد الموجه مسير بطريقة مخططة و مركزية يضع أمام المؤسسة

1- فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر. (**أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011- 2012)، ص130.

2- المرجع نفسه، ص131.

سلطات تسلسلية أعلى منها ممثلة للدولة. و بهذا فإن سير التنمية الإقتصادية يرتكز على علاقة المؤسسة بالدولة التي تقوم على طبيعة عمودية، و تصبح الدولة بذلك في ظل هذا النظام الدولة رب العمل(**L'Etat patron**) و في نفس الوقت زبون عند معظم مؤسساتها خاصة الصناعية منها، لتحقيق الأعباء الإجتماعية، التي تحقق الرضى و الدعم و القبول الشعبي للهيئات السياسية.

2- تقييم إستراتيجية التنمية في الفترة (1965- 1988):

عرفت هذه الفترة أكبر الإنجازات الإستثمارية في تاريخ الجزائر المستقلة، فيمكن القول أن هذه الفترة وعن طريق إتباع سياسة تنموية سريعة و وضع الإطار القانوني و المؤسساتي للإقتصاد الجزائري شـــهدت تحديث جميع القطاعات الإنتاجية، كما عرف المواطن الجزائري نقلة نوعية في مستوى معيشته مقارنة بعهد الإستعمار، بحيث وصل الدخل الفردي سنة 1978 حوالي 2,140 دولار يفوق بكثير الدخل الفردي للعديد من دول العالم الثالث. كما أن مبادىء الإشتراكية خاصة في مجال المساواة حاولت القضاء على التفاوتات الإجتماعية و ذلك من خلال تعميم التعليم و الصحة. كما تميزت هذه المرحلة بتوالي إنشاء وحدات صناعية أعتبرت كعامل للتوسع في باقي القطاعات الإقتصادية إذ عرفت العشرية (1967- 1977) إستثمارات ضخمة في القطاع الصناعي تقدر قيمتها بحوالي 57 مليار دينار جزائري و تحقيق حوالي 180.000 منصب عمل في هذا الميدان ، بحيث أن خلق منصب عمل واحد في هذا القطاع يحدث حوالي ثلاث مناصب عمل في القطاعات الأخرى، كما أنتجت هذه الإستثمارات حوالي 400 وحدة و مركبات صناعية ضخمة متجمعة حول 15 مؤسسة وطنية و 5 مؤسسات وطنية في ميدان الصناعة الثقيلة[1].

إلا أن المشكل الأساسي الذي تعرض له النموذج الجزائري في هذه الفترة هو عدم تحقيق التوازن الجهوي الذي أحدثته سيرورة التصنيع. خاصة عن طريق الصناعات الثقيلة و الذي كان ينتظر منه أن يلعب دورا كبيرا في التنمية حسب توقعات واضعي الميثاق الوطني و مهندسي المخططات التنموية. كما أن التجربة الجزائرية في التصنيع بينت أنه من غير الممكن تشييد مصنع بأكمله مماثل للدول المصنعة مع إنتظار تحقيق نفس النتائج وهذا راجع لصعوبة تحقيق نفس الشروط و نفس الظروف الإجتماعية الإقتصادية و نظام الإتصالات. كما أن الجزائر وقعت في فخ عدم تحقيق التوازنات المالية الخارجية إذ وجدت نفسها شديدة الإرتباط بالدول الغربية خاصة في الميدان التكنولوجي، وكانت حقلا للتجارب التكنولوجية خاصة في قطاع المحروقات، و التي باءت بالفشل لأن الصناعة الجزائرية نادرا ما أنتجت فائض في الإنتاج يمكنه من التصدير[2].

1-Ahmed Henni ,**Economie de l'algerie independant.** Alger : OPU,1993,p35.
2- HOUCINE BENISSAD, **la réforme économique en algerie (au l'indicible ajustement structurel)**. Alger : OPU, 1991, P 11.

كما تزامن تطور القطاع العام المنتج للسلع والخدمات مع نظرة عمودية جعلت من المؤسسة العمومية في قبضة الوزارة الوصية، و هذا أدى إلى عدم التوازنات الإقتصادية والمالية و ضعف المردودية التي أعتبرت هدف ثانوي أمام تحقيق الأهداف الإجتماعية كالتشغيل، التوازن الجهوي، توفير منتجات بأقل تكلفة، و لم تكن عملية الإستثمار في الميدان الصناعي ممولة ذاتيا، أي عن طريق الأرباح المحققة في هذا القطاع وإنما كانت مدعمة من طرف الإرتفاع السريع للبترول [1].

إن النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي حققتها الجزائر في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة ويمكن إيجاز النتائج السلبية في النتائج التالية:

- التكاليف الباهضة وامتداد الآجال المفروضة على الاقتصاد الوطني وهي تبرز بوضوح من خلال الفوارق الملحوظة بين مبالغ الاستثمارات المحددة في بداية الفترة والمبالغ المسجلة في نهاية الفترة[2]. ففي الفترة بين 1967- 1978 تعـــدت 300 مليار دج وفي الفترة 1980- 1985 بلغت 427 مليار دج.

- إن مسألة زيادة التكلفة في الصناعة الجزائرية يعتبر ظاهرة معقدة يمكن إرجاعها إلى نموذج ونمط التصنيع المختار (مركبات متكاملة بقوة لكن لا علاقة لها بالاقتصاد الوطني).

تشير بعض الدراسات إلى أن الاستثمار الصناعي يكلف في الجزائر ما بين 40- 80% أغلى من أوروبا في نفس القطاعات الصناعية المستعملة لنفس التكنولوجيا[3].

- على الرغم من الحجم الكبير للاستثمارات فإن النتائج لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة وهذا نتيجة التأخر في الإنجاز وتفشي البيروقراطية في الإدارات المركزية.

- إن التأخير في إنجاز المشاريع في المتوسط يقدر بـــ 2- 3 سنوات ولوحظ حتى أن فترة الإنجاز لبعض المشاريع امتدت فترة الإنجاز من 5- 7 سنوات، فالتكاليف الزائدة والخسائر المتعلقة بهذا التأخير معتبرة. فالتكاليف الباهضة وتمديد الآجال عملت كلها على إبطال مخططات التمويل مهما كانت جودتها، فأجبرت في بعض الأحيان المؤسسات إلى تسديد القروض قبل استعمال الاستثمارات[4].

- إن طبيعة وحجم المشروعات قد صممت بطريقة غير سليمة وأظهرت من ناحية التكنولوجيا أو الإنجاز رغبة في محاكاة مشروعات المؤسسات الوطنية أكثر من الاهتمام بالتلاؤم مع الظروف المحلية للمرافق الأساسية واليد العاملة ، وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى الزيادات المفرطة في التكاليف.

1- عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية 1962- 1980**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص135.

2- يوسف عبد الله صايغ ، **اقتصاديات العالم العربي، البلدان العربية الإفريقية ، التنمية منذ العام 1954**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثاني، ط2، 1984، ص104.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقرطية الشعبية، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، **ملخص الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية 1967- 1978**، ماي 1980، ص7.

4- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص145.

- يمكن تفسير حالات العجز في تنفيذ المشروعات إلى سوء تدبير الأجهزة الإدارية والتخطيط منها على وجه الخصوص[1]. نظرا للنقص الملحوظ في تحضير شروط إنجاز المشاريع وانعدام التنسيق بين مختلف المؤسسات، لذلك أجبرت المؤسسات على أن تأخذ على عاتقها نقاط المحيط (تهيئة المناطق، الري، المنشآت الأساسية، السكن، التكوين ،...). الأمر الذي أدى إلى الزيادة في التكاليف[2].

الجدول رقم (05): المخططـــــات الوطنية الخمسة للتنمية وأهم الأهداف الرئيسية لكل مخطط.

المخطط	الأهداف الرئيسية للمخطط
المخطط الثلاثي (1967 -1969)	برامج إستثمارية موجهة لتنمية المناطق المحرومة في إطار القضاء على الفوارق الجهوية، تخصص له مبلغ 11 مليار دينار جزائري.
المخطط الرباعي الأول (1970 -1973)	الشروع في تنفيذ برنامج التصنيع و تأسيس التخطيط بإنشاء كتابة الدولة للتخطيط، خصص له مبلغ 30 مليار دينار جزائري.
المخطط الرباعي الثاني (1974 -1977)	تثمين الموارد الطبيعية و تكييف النسيج الصناعي، وتكامل قطاعات الإقتصاد. تحسين تقنيات التخطيط و تنظيمها عن طريق تحديد الآجال و تنظيم المراحل، خصص له مبلغ 110 مليار دينار جزائري.
المخطط الخماسي الأول (1980 -1984)	إقرار التوازنات الإقتصادية من جديد و إعادة تنظيم المؤسسات، ضمان مردودية الإمكانيات و ترتيب الأولويات لمنظمة التخطيط، تعميم التخطيط السنوي و تأسيس مخطط الولاية و العمل بمخطط الإنتاج، و إستعمال أدوات الضبط، إنشاء وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، خصص له مبلغ 560 مليار دينار جزائري.
المخطط الخماسي الثاني (1985 -1989)	إعطاء الأولوية لتنمية الفلاحة والري والسكن والنقل، التخفيف من الديون الخارجية و ضمان فعالية التسيير في الداخل، المحافظة على السير نحو الغاية رغم الصعوبات التي ترجع إلى إنخفاض الإيرادات، إنشاء المجلس الوطني للتخطيط 1987، خصص له مبلغ 550 مليار دينار جزائري.

المصدر : المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ، **الدليل الاقتصادي والاجتماعي**. الجــزائر ، 1992 ، ص149.

تميزت مرحلة الاقتصاد المخطط بتركيز اهتمامات القائمين على البلاد نحو بناء اقتصاد يعتمد على الصناعة لتحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، وارتكزت آلية تحقيق ذلك المطلب على فرض التطبيق الإجباري للقرارات المتخذة من طرف المركز على جميع المؤسسات، وذلك بغية إحكام قواعد الرقابة على جميع الوحدات الاقتصادية وتحقيق التوازن والتوافق بين الانجازات و الخطة المتبناة من طرف النموذج الاقتصادي المبني على دعائم الاشتراكية والتسيير المركزي، وبذلك يمكن القول أنه رغم الإرتفاع في مستوى المعيشة المحقق بواسطة الريع البترولي، إلا أن هذا لم يكن تعبيرا حقيقيا عن مستوى التنمية التي وصلت إليها الجزائر، ولم يعتبر هذا دليلا على مستوى التطور بل كان مرافقا لإرتفاع في سعر البترول في تلك الفترة.

1- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص145.

2- المرجع نفسه، ص146.

- الجدول رقم (05): **الدليل الاقتصادي والاجتماعي** . الجــزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 1992 ، ص149.

مبحث ثاني: تأثير برامج السياسات الإستثمارية على النمو الإقتصادي والإندماج والترابط القطاعي في ظل إقتصاد السوق (1989- 2014).

إتخذت الجزائر نمطا جديدا للتنمية، وذلك بإعادة النظر في هيكلتها، وفي تنظيم القطاع العام، وإحداث التوازن بينه وبين القطاع الخاص؛ وهذا محاولة من الدولة لإستدراك الأخطاء والمشكلات الناجمة عن اتباع السياسات التخطيطية التي كانت سائدة منذ السنوات الأولى للاستقلال وحتى ومطلع التسعينات. وتميزت تجربة الجزائر في الإصلاح الإقتصادي لسنوات (1994- 1998) من خلال برنامج الإستقرار الإقتصادي الأول المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي (أفريل 1994- مارس 1995)، وبرنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995- مارس 1997) بسمات أساسية تنبثق من محتويات وأهداف سياسات الإصلاحات الاقتصادية التي ينادي بها صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك العالمي (BIRD) وفي إطار هذه الإصلاحات، انخفض العجز في الميزانية العامة من 8,7% عام 1993 إلى 4,4% عام 1994. لتسجل فائضا بلغ 3% و 2,4% من الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 1996 و 1997على التوالي[1]. وهذا كان بسبب التقليل من النفقات العامة، وزيادة إيرادات الدولة من الضرائب، بالإضافة إلى توقف الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية.

النقطة الثانية في تجربة الإصلاحات الاقتصادية تتعلق بمعدل التضخم*، حيث تشير التقارير والإحصائيات إن هذا المعدل انخفض من 38,4% عام 1994إلى 15% عام 1996، ليصل إلى 5,73% عام 1997 ثم 2,66% عام 1999إلى أن وصل إلى ما يقارب 1% عام 2000 .

لكن بالرغم من بعض النجاحات على المستوى الاقتصادي، فإن تقرير الأمم المتحدة للتنمية لعام 2001 يشير أن الجزائر تراجعت إلى المرتبة 100، بعد أن كانت تحتل المرتبة 95 في تقرير عام 2000 كما أن 6,5 مليون من الجزائريين بنسبة 22,6% يعيشون تحت عتبة الفقر، نتيجة لغياب الاستثمارات المنتجة، وتصفية الكثير من المؤسسات الاقتصادية أو التخلي عنها، وانتشار الفساد الإداري وسوء توزيع الثروات الوطنية[2]. هذا الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي كان قد شهد أزمات معقدة في ظل تحجيم دور الدولة و إلغاء الدعم، وتحرير الأسعار وتدفق كبير للواردات، وخوصصة متسرعة للمؤسسات وما رافقها من تسريح

1- عماري عمار، "الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر". **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 01، 2002، ص ص 97-98.

* **التضخم هو**: "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار" ."بمعنى أنه كلما زادت كمية النقود المتداولة في السوق بمعدل أكبر من نمو الناتج القومي الحقيقي كلما زادت الأسعار بالتالي حدث التضخم. في مستوى العام للأسعار الذي ينتج عنه فجوة بين السلع الحاضرة و حجم الدخول المتاحة للإنفاق. **أنظر**في ذلك:غازي حسين عناية ,**التضخم المالي**. مصر: الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003 ، ص32 . و مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام**، مصر، القاهرة: دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، 2003، ص33.

2-عماري عمار، المرجع السابق، ص98.

مكثف للعمالة يضاف للأشكال الأخرى للبطالة، وتخفيض للعملة و تدهور كبير للقدرة الشرائية، وتزايد معدلات الفقر والتهميش. وهذا جعل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي يقيم برنامج لتعديل السياسات المرتبطة ببرامج استثمارية لإنعاش السياسات الليبرالية واحتواء تكاليفها الاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد التـــطورات في السوق العالمية للطاقة وما رافقتها من ارتفاع في أسعار البترول، فكانت السياسات التوسعية لتفعيل الطلب الكلي وصفة استعجاليه لعلاج السياسات غير الناجحة.

والمتتبع للأوضاع الإقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ بداية العقد الأول مـــن القرن الـــحالي يدرك أن أنها بصدد خوض تجربة تنموية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي سميت بســـياسة الإنعاش الإقتصادي تهدف أساسا إلى رفع النمو الإقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري، وقد تم تنفيذ هذه السياسة من خلال ثلاث برامج تنموية .

- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي المطبق في الفترة(2001-2004) خصص له مبلغ 255 مليار دينار جزائري أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي نفذ في الفترة (2005- 2009) خصص له مبلغ يفوق 200 مليار دولار أمريكي .
- برنامج مواصلة دعم النمو الإقتصادي الخماسي (2010-2014) الذي يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الإستقلال بمبلغ يصل الى 286 مليار دولار أمريكي[1].

بالنظر إلى ضخامة المبالغ المرصودة و حجم الأهداف المتوخى الوصول إليها كان لابد من تحديد الآثار الأولية المترتبة عن تنفيذها على الإقتصاد الوطني من خلال المحاور التالية:

- التوزيع القطاعي للمشاريع (2002- 2013).
- آثار الإستثمارات على التكامل و الإندماج والتنويع الإقتصادي (2002- 2013) .
- آثار الإستثمارات على تطور الإنتاج الصناعي و على التشغيل في الجزائر(2002- 2013).

اختيار هذا الفاصل الزمني لم يكن اعتباطيا بل جاء وفقا للتسلسل الزمني للنصوص المنشئة لوكالة ترقية ومتابعة الإستثمار السابقة في2001 ثم التحول إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار نهاية سنة 2011، و كذا للتعديلات التي حصلت سنة 2006 على المرسوم 01-03 والآثار المترتبة عن هذا الجهاز، إضافة إلى معرفة التعديلات التي ينبغي إدخالها على عملية تطوير الإستثمار داخليا و خارجيا . لهذا الغرض كانت معطيات الشبابيك الوحيدة الغير مركزية مرتبطة بعدة مستويات (السجل التجاري، الضرائب، التصريح بالإستثمار، تقارير حالة التقدم الذي أحرزته المشاريع...إلخ). من أجل تحقيق الترابط في الأعمال

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**. 16 أكتوبر 2010، ص39. www.cg.gov.dz/psre تاريخ الدخول :05-03-2015.

و الإستثمارات المحققة مع تقديم عرض شامل للإنجازات في مجال الإستثمار.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تحليل المعطيات سيكون موجه أكثر نحو التوجهات الرئيسية للتطورات المسجلة خلال الفترة مابين 2002-2013 .أقرب للواقع، كما أن الحصيلة توقفت سنة 2013.

مطلب أول: التوزيع القطاعي و الجغرافي للمشاريع الإستثمارية في الجزائر.

اعتمدت الحكومة الجزائرية على مقاربة جديدة للاستثمار، تهدف إلى إحداث نمو إقتصادي، بالتركيز على الإجراءات القانونية والتشريعية التي أحدثتها المراسيم التنفيذية والقوانين التي أصدرت عام 2001 والتي سمحت بتنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) أملا بالارتقاء بالجزائر اقتصاديا عن طريق تنظيم و تطوير الإستثمار.

1- توزيع المشاريع الإستثمارية حسب السنوات:

بدأ شهر جوان 2013 إصدار بيانات عامة على مستوى إنجاز المشاريع الإستثمارية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال الفترة الممتدة بين 2002 و 2013 و التي بدورها أبرزت المعطيات التالية:

الجدول رقم (06): توزيع المشاريع الإستثمارية حسب السنوات (2002- 2013):

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
2002	485	%0.91	98276	%1.22	29372	%3.44
2003	1622	%3.05	395870	%4.90	34476	%4.04
2004	874	%1.64	240889	%2.98	24719	%2.90
2005	843	%1.58	199128	%2.47	43597	%5.11
2006	2145	%4.03	472505	%5.85	47748	%5.59
2007	4323	%8.12	654665	%8.11	87983	%10.31
2008	6687	%12.57	1325064	%16.41	92005	%10.78
2009	7594	%14.27	462679	%5.73	68774	%8.06
2010	6386	%12	395292	%4.90	64091	%7.51
2011	6434	%12.09	1335448	%16.54	128491	%15.06
2012	6919	%13	776530	%9.62	83210	%9.75
2013	8895	%16.72	1716136	%21.26	148943	%17.45
المجموع	**53207**	**%100**	**8072482**	**%100**	**853409**	**%100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في موقعها على الأنترنت: www.indi.dz.

الجدول رقم (06) : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في موقعها على الأنترنت: www.indi.dz. تاريخ الدخول: 2015/03/15.

يمكن شرح هذه المعطيات و بصورة أوضح من خلال الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم(02): تطور المشاريع الإستثمارية عبر السنوات 2002- 2013 .

في البداية كانت تقدر نسبة التطور السنوي للإستثمارات المنجزة حسب عدد المشاريع بـــ0.91% في سنة 2002، ثم واصل هذا التطور في منحى تصاعدي حتى بلغ ذروته 16.72% سنة 2013 و هذا بشكل طردي مع حجم التمويل و مناصب الشغل المستحدثة في نفس الإتجاهات التطورية حتى سنة 2008 حيث سجلت إنخفاضا في السنوات 2009- 2010- 2012 ، ثم إرتفعت نسبة مناصب الشغل إلى 17.45% سنة 2013 .

2- توزيع المشاريع الإستثمارية حسب مصدر رؤوس الأموال.

تتنوع مصادر رؤوس الأموال الممولة للمشاريع الإستثمارية في الجزائر بين المصادر المحلية و المصادر الأجنبية، يمكن إبرازها بوضوح و بالأرقام من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): توزيع الإستثمار حسب رؤوس الأموال.

مصدر رؤوس الأموال	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
الإستثمارات المحلية	52739	%99.1	6.050.318	%74.9	759.366	%89
الإستثمارات الأجنبية	468	%0.9	2.022.164	%25.1	94.043	%11
المجموع	53207	%100	8.072.482	%100	853.409	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في موقعها على الأنترنت: www.indi.dz.

الجدول رقم (07)، و الرسم البياني رقم (2): الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في موقعها على الأنترنت: www.indi.dz ، تاريخ الدخول 2015/03/05.

نلاحظ من خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه أن عدد المشاريع الأجنبية بلغ 468 مشروع إستثماري أجنبي تم إنجازه مقابل 2022 مليار دج أي 3/1 من الإستثمارات المنجزة مع تحقيق 42.959 منصب شغل تم إستحداثها للأجانب بنسبة 14%.

الرسم البياني التالي يوضح مبالغ الإستثمارات الأجنبية والمحلية ومناصب الشغل المحققة من خلالهما:

الرسم البياني رقم (03): المبالغ المستثمرة و مناصب الشغل المحققة في الإستثمارات الأجنبية والمحلية.

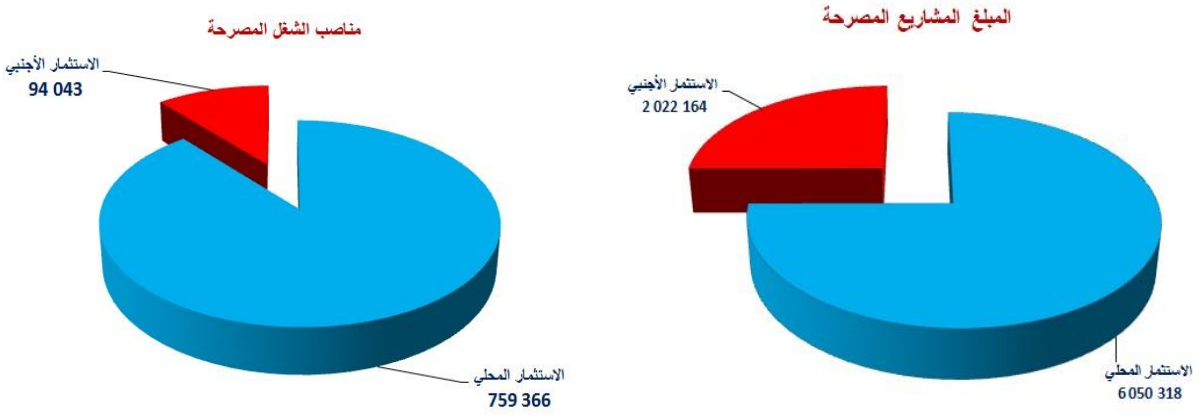

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على موقعها الإلكتروني: www.indi.dz.

يأتي اختيار المستثمرين الأجانب عموما على القطاع الصناعي أولا (بنسبة 56%حسب العدد، 74 % حسب قيمة التمويل و 57% حسب مناصب الشغل المستحدثة) مقارنة مع مجموع قطاعات النشاط. كما توجد أيضا مجالات أخرى للإختيار في قطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية والهيدروليك كلها على حد سواء حسب عدد المشاريع ، ثم النقل والسياحة5% (كلها على حد سواء حسب مناصب الشغل المستحدثة)، هذه القطاعات الأربع تساهم جميعها بحوالي 41% مقارنة مع الهيكل الإجمالي. فالقطاعات الأقل تقسيما أوالأقل استثمارا من طرف المستثمرين الأجانب هي قطاعات الفلاحة و الصحة يمكن عد المشاريع فيها بالوحدة. باختصار، هذا يعكس نواح عديدة من التذمر العام للمستثمرين الأجانب الراغبين في العمل في المشاريع الصناعية، ذات القوة الإضافية والمربحة على المدى القصير على حساب المشاريع طويلة المدى في الزراعة، السياحة والصحة[1] .

3 - توزيع المشاريع الإستثمارية حسب الوضع القانوني للقطاعات:

يقصد بالوضع القانوني طبيعة الإستثمارات التابعة للقطاع العام و القطاع الخاص و الشراكة بينهما (القطاع المختلط).

الرسم البياني رقم (03): الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على موقعها الإلكتروني: www.indi.dz.

1- المرجع نفسه.

الجدول رقم (08): توزيع المشاريع الإستثمارية حسب الوضع القانوني للقطاعات.

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	المبلغ بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
الخاص	52.381	98.45	4.663.864	57.77	728.035	85.31
العمومي	757	1.42	2.465.603	30.54	100.085	11.73
مختلط	69	0.13	943015	11.68	25.289	2.92
المجموع	**53207**	**53207**	**8.072.482**	**%100**	**853.409**	**%100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.indi.dz

يلاحظ أن هناك سيطرة للقطاع الخاص على حساب القطاع العام من حيث عدد المشاريع التي تقدر بـــ52381 مشروع أي بنسبة 98,45% بقيمة مالية تصل إلى 4.663.864 مليون دينار مع استحداث 758.035 منصب شغل. في المقابل، يساهم القطاع العام بحوالي 757 مشروعا فقط ، لكن بقيمة مالية مهمة ومعتبرة تصل إلى 2.465.603 مليون دج، أي ما يعادل نحو نصف ما يشغله القطاع الخاص من المشاريع الكبرى المهيكلة. أما القطاع المختلط فيساهم بحوالي 69 مشروع بقيمة مالية أكبر من النصف مقارنة بالقطاع العام أي بـــ943 مليار دج.

أما فيما يخص مناصب الشغل التي تم استحداثها من طرف القطاع القانوني فإننا نلاحظ القطاع الخاص إستحدث 728.035 منصب شغل أي بنسبة 85% من المجموع. في حين أن القطاع العام استحدث 100.085 منصب عمل ما يمثل نسبة 11,73%، وأخيرا يأتي القطاع المختلط الذي استحدث 25.289 منصب عمل أي بنسبة 2,92% فقط، و هذا يبن الدور المهم الذي يلعبه القطاع الخاص في مجال التشغيل وفي التخفيف من أزمة البطالة وهذا ما سيوضحه الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم(04): توزيع المشاريع الإستثمارية حسب الوضع القانوني.

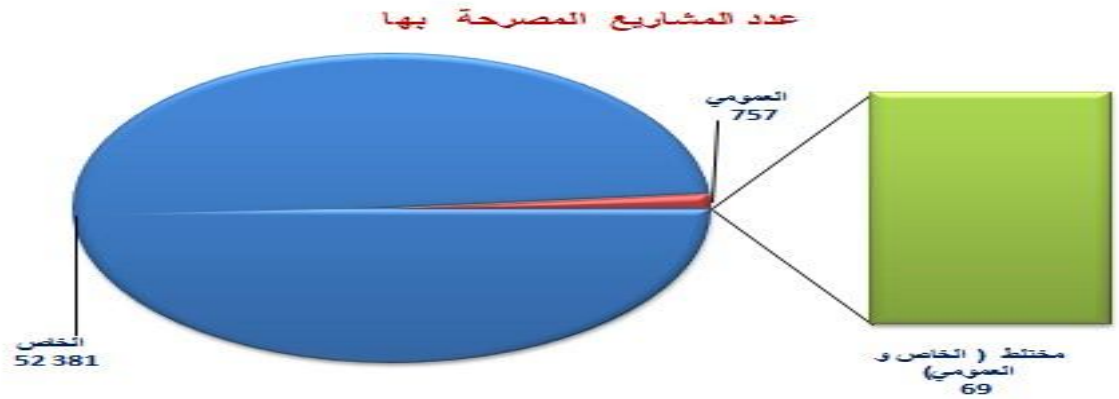

المصدر: تاريخ الدخول: www.indi.dz.2015/03/05 الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

الجدول رقم (08)، الرسم البياني رقم (04): الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.indi.dz . تاريخ الدخول: 2015/03/05.

4- توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط:

تتجلى سياسة توزيع مشروعات الاستثمار حسب كل قطاع وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (09): توزيع مشاريع الإستثمار حسب قطاع النشاط (2002- 2013).

قطاع النشلط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
النقل	29.145	%54.78	725.264	%8.98	147.215	%17.25
البناء، الأشغال العمومية و الهيدروليك	10.124	%19.03	1.206.137	%14.94	219.795	%25.75
الصناعة	6.607	%12.42	4.033.666	%49.97	271385	%31.80
الخدمات	5.481	%10.30	665.037	%8.24	93.995	%11.01
الفلاحة	735	%1.38	85.248	%1.06	43.250	%5.07
الصحة	620	%1.17	82.685	%1.02	14368	%1.68
السياحة	489	%0.92	886.445	%10.98	43.871	%5.14
التجارة	2	%0.00	37.514	%0.46	15.500	%1.82
الإتصالات	4	%0.01	350.486	%4.34	4030	%0.47
المجموع	**32004**	**%100**	**2546840**	**%100**	**299115**	**%100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، حصيلة مشاريع الإستثمار www.indi.dz .تاريخ الدخول 05-03-2015.

الجدول رقم (09): الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، حصيلة مشاريع الإستثمار www.indi.dz .تاريخ الدخول 05-03-2015.

إن تصنيف الإستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة حسب الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، يبرز بأن هنالك هيمنة لهذا القطاع على جميع المستويات (من حيث المبلغ المالي، مناصب الشغل المستحدثة) بنسب (11% ،62% و35%) على التوالي، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليك أما الإستثمار في مجال الإتصالات السلكية واللاسلكية تميز بالمشاريع العمومية الكبرى وبمبالغ مالية ضخمة .

أما قطاع النقل، لا يتناسب مع عدد المشاريع الصغيرة المنجزة والتي تقدر نسبتها بـــ 54% وبقيمة مالية تتساوى مع القيمة المالية لقطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليك 19%. أما القطاعات الأخرى مثل الزراعة، السياحة و التجارة فإنها تساهم في حدود 1% إلى 2% من المشاريع المنجزة. ومع ذلك فإن قطاع السياحة سجل تطورا ملحوظا من حيث القيمة المالية وذلك بنسبة 55%.

وفيما يلي رسم بياني يوضح توزيع المشاريع الإستثمارية حسب قطاع النشاط من حيث عدد المشاريع، مبلغ المشاريع المصرح بها، و مناصب الشغل المستحدثة و المصرح عنها حسب الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار .

الرسم البياني رقم (05): توزيع المشاريع الإستثمارية حسب قطاع النشاط من حيث عدد المشاريع، مبلغ المشاريع المصرح بها، و مناصب الشغل المستحدثة.

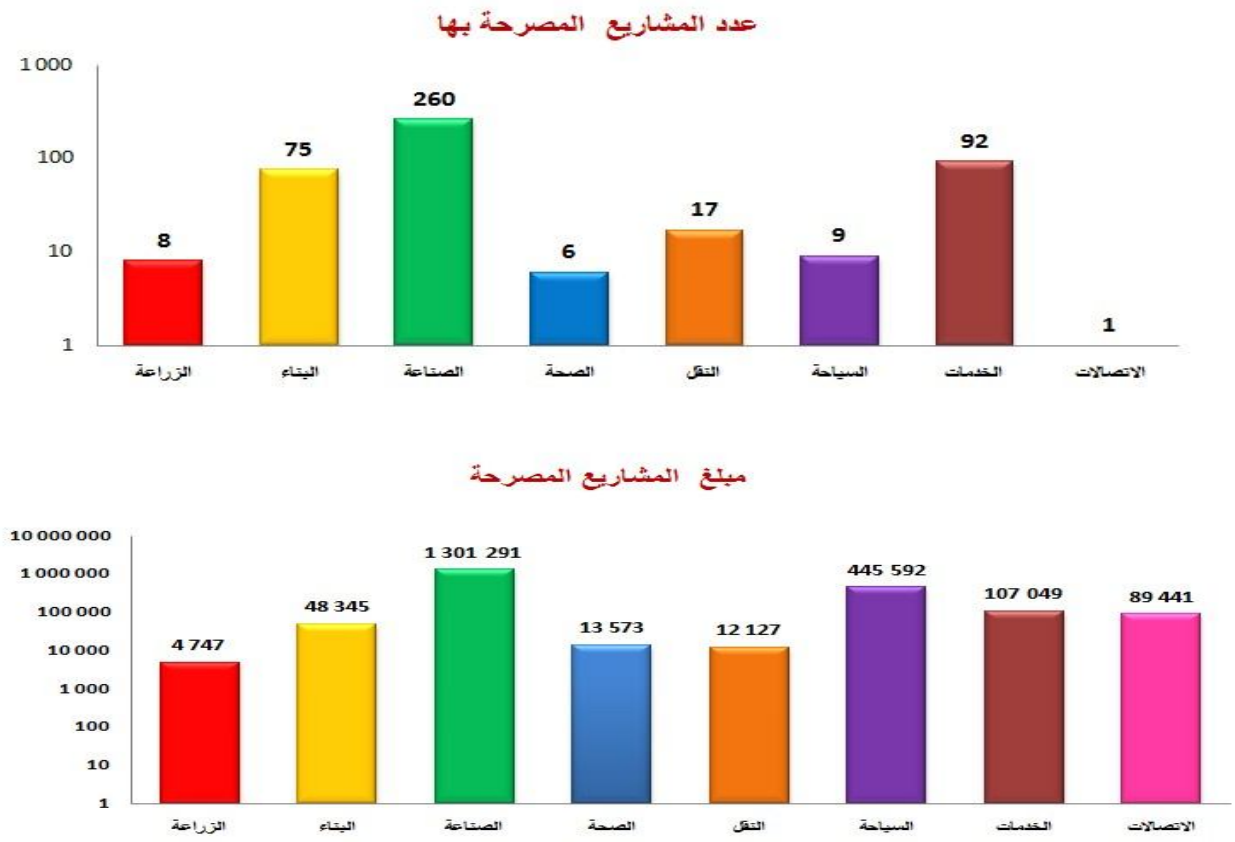

الرسم البياني رقم (05): الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، حصيلة مشاريع الإستثمار www.indi.dz تاريخ الدخول 05-03-2015.

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، مرجع سابق.

5- التوزيع الجغرافي للمشاريع:

إتخذت الدولة عدة سياسات و تدابير جبائية تحضيرية لصالح المستثمرين، وممارسة نشاطهم في المناطق الجنوبية والمعزولة، وذلك في إطار سياسة التوازن الجهوي، والتخفيف من حدة تمركز الاستثمارات بالشمال والجدول التالي يوضح مدى نجاعة هذه التدابير:

الجدول رقم (10): التوزيع الجغرافي للمشاريع في الفترة 2002-2013.

المنطقة	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	مناصب شغل	%
شمال وسط	13157	41%	1035564	42%	145017	50%
شمال غرب	3804	12%	735342	30%	39971	13%
شمال شرق	4723	14%	342756	13%	41922	14%
الهضاب العليا غرب	931	3%	31520	1%	7762	3%
الهضاب العليا وسط	1369	4%	105653	4%	9121	3%
الهضاب العليا شرق	3317	11%	134273	5%	26107	8%
جنوب غرب	942	3%	41388	2%	3908	1%
جنوب شرق	3617	11%	108515	4%	23491	8%
الجنوب الكبير	144	0%	11829	0%	1816	1%
المجموع	**32004**	**100%**	**2546840**	**100%**	**299115**	**100%**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، حصيلة مشاريع الإستثمار www.indi.dz .تاريخ الدخول 05-03-2015.

إن الإستثمارات المنجزة حسب كل منطقة وفقا للمخطط الجغرافي تبرز بأن المناطق الشمالية للبلاد (وسط شمال، شمال شرق، شمال غرب) هي المناطق الأكثر جاذبية للإستثمارات نظرا لخصوصياته الإقليمية، حيث ترتكز بنسبة 67% من حيث عدد المشاريع الإستثمارية المنجزة في كل إنحاء الوطن.

الجدول رقم (10): الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، حصيلة مشاريع الإستثمار www.indi.dz .تاريخ الدخول 05-03-2015.

في حين إن المناطق الأخرى كالهضاب العليا الشرقية والجنوب الغربي تأتي في وضعية وسيطة بنسبة 18% لكل منهما من حيث المشاريع المنجزة، و منطقة الجنوب بنسبة 14% من مجموع المشاريع[1]. و نفس التوجهات بالنسبة للمعايير الأخرى (القيم المالية و المناصب المستحدثة) .

ونستنتج من هذا أن ميول اتجاه الاستثمار الخاص للتمركز بالمناطق الشمالية، يوحي بأن قانون ترقية الاستثمار لم يفلح إلى حد كبير في إحداث التوازن الجهوي بين المناطق، وذلك بسبب عدم توفر مناخ استثمار ملائم بالمناطق المراد ترقيتها وتطويرها. إذ غالبا ما تعاني هذه المناطق من نقص كبير في المنشآت القاعدية الضرورية للتنمية، كالطرقات، الكهرباء، الماء،...إلخ، خاصة في المناطق الجنوبية.

مطلب ثاني: آثار الإستثمار على التكامل و الإندماج و التنويع الإقتصادي.

مع بداية الألفية الثالثة، باشرت الحكومة الجزائرية اعتماد وتطبيق برامج استثمارية بدأت بالتحديد من سنة 2001 وتواصلت حتى سنة 2014، مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني ومن ثم دعم النمو وتوطيده، من خلال استثمار الأموال العامة في الجوانب الاجتماعية والبنى الأساسية والهياكل القاعدية ودعم الإنفاق الزراعي وكذا النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . فقد أعتقد الكثير من أصحاب القرار وراسمي السياسات الاقتصادية في الجزائر خاصة مع بداية الألفية الثالثة ، حيث شهد الاقتصاد الجزائري وفرة مالية كبيرة لم تحدث منذ الاستقلال، والذي أساسه الريوع النفطية أن السياسة النقدية غير مجدية بل غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، في حـــين أن أدوات سياسة الميزانية أكثر ارتباطا وتأثيرا في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع ما يجعل منها أكثر تأثيرا في مستوى الإنفاق العام و الخاص والاستثمار والإنتاج .

إن أهمية الاستثمارات تظهر في آثارها الإيجابية على النمو الاقتصادي الإنتاجي، و التكامل القطاعي الداخلي والاندماج بين الفروع والأنشطة بصورة تؤدي تدريجيا الى تطور الجهاز الإنتاجي الوطني وتنوعه وزيادة قدراته الإنتاجية لتلبية الاحتياجات المتنامية، وتعليل الاعتماد السلبي على الواردات وســـوف يتم تناول هذا المحور الهام ضمن النقاط التالية:

1- تأثير الاستثمارات العامة على تطور معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي:

إن المعطيات المتعلقة بالفترة 2001- 2014 تبين تطور الناتج المحلي الإجمالي تطورا لا يتناسب مع حجم المخصصات الاستثمارية التي تم تنفيذها، والجدول اللاحق يوضح ذلك.

1- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، حصيلة مشاريع الإستثمار www.indi.dz .تاريخ الدخول 05-03-2015.

الجدول رقم (11): تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي* الفترة 2001-2012.

الوحدة مليار دينار

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012	2014
الناتج المحلي الإجمالي	4236	5059	7126	9281	9940	14231	15732	16188
معدل النمو%	3.3	6.9	5.1	3	1.4	2.4	3.9	3.6

Source : Ministère des Finances, **Les Indicateurs de L'économie Algérienne**. www.finance algeria.org. le 12/12/2014.
-Bank Algerienne, **Evolution Economique Et Monetaire En Algerie : Rapport Rapport 2002-2006-2008-2011.** www.finance-algeria.org .le 12/12/2014

تبين الأرقام السابقة معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي*، وهي محدودة ولا تدل على استجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتأثير الطلب الفعال، واحتواء الاختلالات الـــتوازنية، فنسبة النمو لا تزيد عن 5% سنويا وهي غير كافية وتبرز جمود الجهاز الإنتاجي الذي تدل المؤشرات القياسية لتطور الإنتاج الصناعي على تدهور وضعية معظم الفروع والأنشطة الخاصة بالقطاع والجدول و الرسم البياني التاليين يبينان ذلك.

2- آثار الإستثمارات على التركيب الهيكلي للصادرات والواردات و مستوى التنويع الإقتصادي:

فيما يلي سيتم عرض الأرقام المتعلقة بالتركيب الهيكلي للصادرات ومستوى التنويع الاقتصادي والتجاري في الجدول والرسم البياني اللاحقين:

الجدول رقم (12): آثار الإستثمارات على التركيب الهيكلي للصادرات والواردات.

القيمة: مليون دولار أمريكي.

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج مجال المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2810
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60146
إجمالي الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62956
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	54852	58330
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	11065	6264

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

Tableau N°(11) : Ministère des Finances, **Les Indicateurs de L'économie Algérienne**. www.finance-algeria.org. le 12/12/2014.
-Bank Algerienne, Evolution Economique Et Monetaire En Algerie : Rapport Rapport 2002-2006-2008-2011. www.finance-algeria.org

***الناتج المحلي الإجمالي:** "مجموعة القيم النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة راجع في ذلك: نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2001، ص170.

-الجدول رقم (12): المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS. /http : //www.douanne.gov.dz، 2015/2/29.

حققت الجزائر خلال سنة 2014، فائضا تجاريا قدره 4,63 مليار دولار. وبلغت قيمة الصادرات 62.95 مليار دولار، مما يدل على انخفاض طفيف بنسبة 4,47%، أما الواردات، فقد بلغت قيمتها 58.33 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 6 % مقارنة بعام 2013. ويوضح هذا المؤشر أن هناك زيادة متزامنة في الواردات وانخفاض في الصادرات المسجلة خلال الفترة المذكورة.

أما بالنسبة للواردات سنة 2014 بلغت 64.974 مليون دولار، مقابل 62.956 مليون دولار في عام 2013، مما يدل على زيادة بنسبة نقص في الواردات بنسبة -3,11% وفقا لإحصاءات المجلس الوطني للمعلومات الإحصائية لمديرية الجمارك لسنة 2014. أما صادرات البترول فقد نالت الحصة الأكبر خلال 2014 بحصة 95.54% من إجمالي حجم الصادرات وذلك بانخفاض قدره 4.47% مقارنة مع سنة 2013، أما الصادرات خارج المحروقات، فلا تزال هامشية، بـــ 4.46% فقط من حجم الصادرات الكلي ما يعادل 2.81 مليار دولار، سجلت زيادة قدرها 39.52% مقارنة بسنة 2013 .

تتمثل السلع المصدرة خارج المحروقات أساسا من المنتجات شبه المصنعة التي تمثل حصة 3.73٪ من إجمالى حجم الصادرات أي ما يعادل 2.35 دولار أمريكي. تليها المواد الغذائية حيث شكلت حصـــة بلغـــت 0.51%، أي 323 مليون دولار، بلغت الواردات الإجمالية حصة 0.18%، أي بحـــجم 110 مليـــون دولار أمريكي، وأخيرا المعدات الصناعية و السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 0.02%[1]. و هذا موضح في الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم (06):تطور التجارة الخارجية لفترة 2005-2014 .

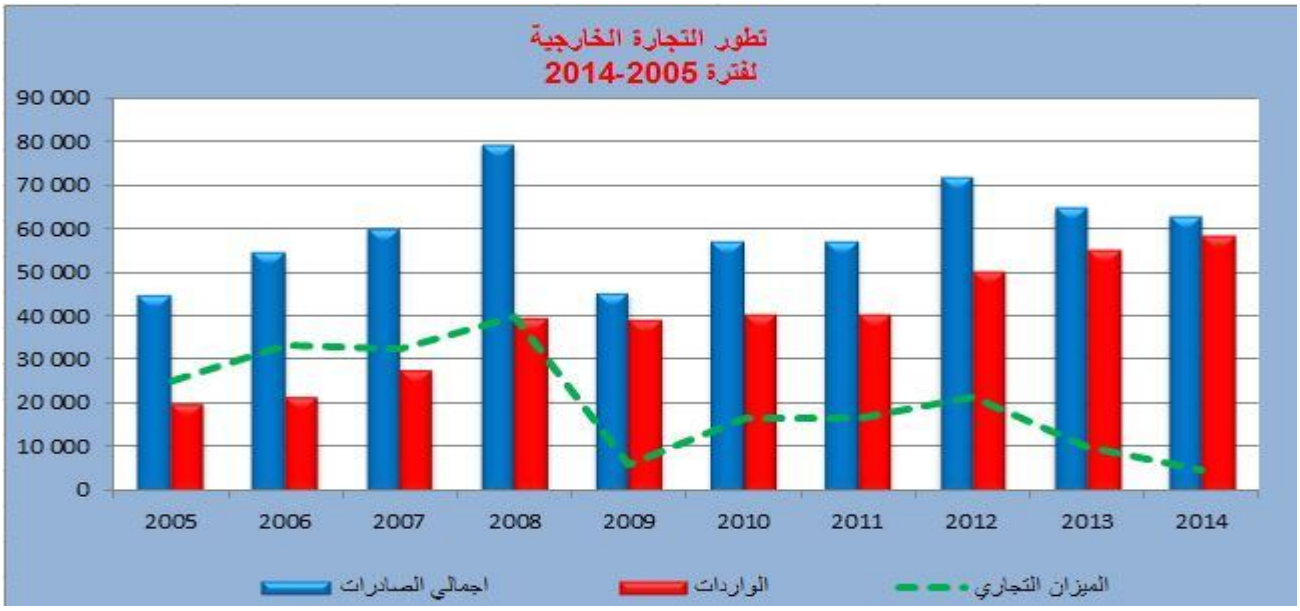

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، مرجع سابق.

1- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، حصيلة مشاريع الإستثمار www.indi.dz .تاريخ الدخول 05-03-2015.

الرسم البياني رقم (06): المرجع نفسه.

الرسم البياني رقم (07): الإختلال الهيكلي والتركيب النسبي للصادرات سنة 2013.

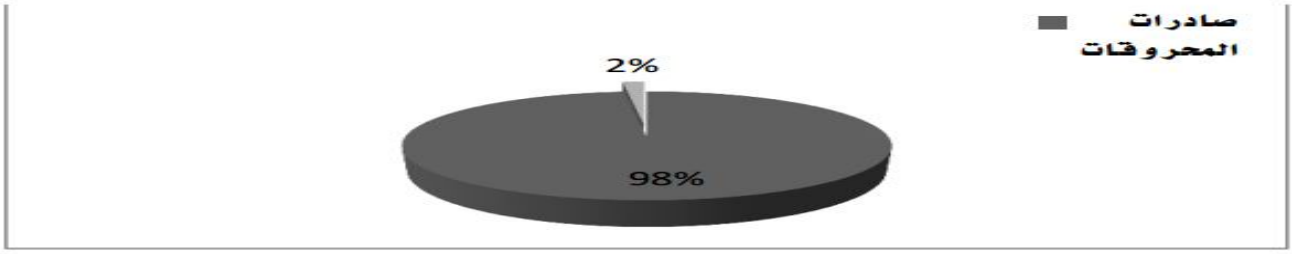

المصدر: وزارة التجارة، مخطط التفكيك الجمركي، جويلية 2013.

التركيب السلعي للصادرات يتشكل من مادتين أساسيتين هما البترول والغاز، و هذا يشكل مستوى من الخطورة على الامن القومي والاقتصادي ، فقد وصلت نسبة الصادرات من المحروقات الى غاية 2012 حوالي 98.3% من الصادرات [1]، و إنخفضت بنسبة ضئيلة سنة 2014 لتمثل 95,54% وهذا ما يدل على استمرار الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مرحلة جديدة من التفكيك الجمركي [2]، وضعف مستوى التنويع الاقتصادي الأمر الذي أثر على الاستثمارات وعلى التركيب الهيكلي للواردات ومستوى التوازن الاقتصادي.

مطلب ثالث :آثار الإستثمارات على تطور الإنتاج الصناعي و على التشغيل في الجزائر.

إن تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي أدى إلى حل العديد من الشركات الوطنية ، و التسريح الكبير للعمال نتيجة حل و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية و تقليص دور الدولة بما ينسجم و المرحلة الجديدة، حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 94- 97 نتيجة تصفية و خوصصة حوالي633 مؤسسة محليـــة و 268 مؤســـسة عمومية و85 مؤسسة خاصة، أي بمجموع 986 مؤسسة، تأتي في مقدمة ذلك من ناحية القطاعات الإقتصادية مؤسسات البناء و الأشغال العمومية ب 61.59% تليها مؤسسات القطاع الخدمي ب 21.07% ثم المؤسسات الصناعية ب 51.18% و إن كانت هذه الأخيرة تحتل المرتبة الثانية إذا استثنينا المؤسسات المـــحلية بـــ 21.15 ٪ بعد المؤسسات العمومية لقطاع البناء و الأشغال العمومية التي تحتل المرتبة الأولى ب 59.89% التي تعتبر الأكثر تضررا لتحل مؤسسات القطاع الخدمي في المرتبة الثالثة ب 17.55%أما القطاع الزراعي فهو القطاع الأقل تضررا من ناحية التشغيل ب 1.42% الأمر الذي يزيد في تعقيد وضعية البطالة في الجزائر المعقدة أصلا. فالبيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء تبرز أن عدد البطالين في الجزائر لسنة 1997 قد تجاوز2.3 مليون بطال ليصل سنة 2001 إلى2.5 مليون بطال مقابل2.4 مليون لسنة 2000.

الرسم البياني رقم (07): وزارة التجارة، مخطط التفكيك الجمركي، جويلية 2013.

1- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، **حصيلة مشاريع الإستثمار.** www.indi.dz .تاريخ الدخول 05-03-2015.

2- راجع وزارة التجارة، مخطط التفكيك الجمركي، المرجع السابق.

1- آثار الإستثمارات على تطور الإنتاج الصناعي في الجزائر:

يمكن إبراز موقع القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني ، من خلال حجم استثمارات القطاع ضمن الحجم الكلي للاستثمارات، وهذا ما يبرزه الجدول التالي الذي يتضمن مقارنة للتطور السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي خلال الفترة محل الدراسة (2001- 2014).

الجدول رقم (13): التطور السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2001- 2012

الوحدة: %

القطاعات	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012
القطاع الصناعي	48	51	50	53	56	54	50
الصناعة خارج المحروقات	44	46	46	48	52	50	50
الصناعات المعملية التحويلية	44	46	45	46	50	49	49

Source : ONS, Lactivité Industrièlle 2001- 2012, Statistique ECO N°70 ,9/2012,p26.

تشير معطيات الجدول إلى الاستخدام غير الرشيد لقدرات الإنتاج الصناعي، وهذا يبين ضعف أداء المؤسسة الجزائرية و عدم قدرتها على المنافسة، مما تسبب في خسارة حصتها في السوق الدولية ، وحتى في السوق المحلية التي نجحت المنتجات الصينية في السيطرة عليها. ويرجع هذا التعثر لقلة الاستثمارات، وصعوبة الحصول على العقار، بالإضافة لضعف استعمال الطاقات الإنتاجية للمؤسسات الوطنية، والذي لا يتجاوز إلا نادرا نسبة 50%، و هذا يقابله عدم استجابة من طرف القطاع الصناعي المحلي سواء في جانبه العام أو الخاص ممّا أدى إلى ازدياد حجم الواردات من المواد المصنعة، نصف المصنعة، والتجهيزات الصناعية[1].

الرسم البياني رقم (08): التطور السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2001- 2012

الوحدة : %

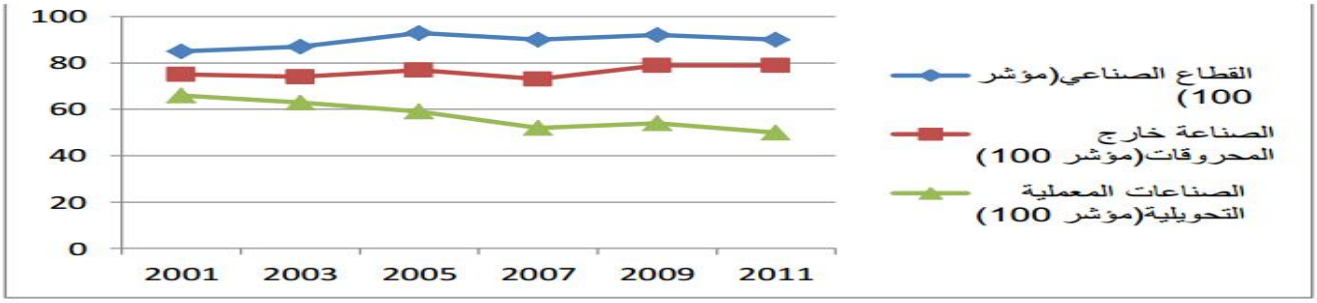

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، مرجع سابق.

Tableau N°(13) : ONC, Lactivité Industrièlle 2001,2009,2012, Statistique ECO N°70, 2012, p26, www.ONS.dZ.

1-TAIEB HAFSI, **LE Developpement Economique DE L'ALGERIE.** Casbah **:** E,Alger, 2011, P 27.

الرسم البياني رقم (08): الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، مرجع سابق.

إن هذه الوضعية الركودية تدل على محدودية الآثار الإيجابية التحفيزية للطلب الكلي الفعال على صناعات السلع الاستهلاكية وسلع التجهيز، مما يدل على تزايد الانعكاسات الإيجابية على الاقتصاديات الأجنبية من خلال حالة الإغراق للاقتصاد الوطني بالسلع الأجنبية عن طريق الواردات التي بلغت حوالي 300 مليار دولار خلال الفترة 2000- 2012[1]، وهذا يدل على استمرار الاختلال الهيكلي للاقتصاد الوطني إلا إذا تطورت الصادرات خارج المحروقات.

الجدول رقم (14): تطور معدل النمو الحقيقي للصناعات المعملية خلال الفترة 2001-2011(الوحدة:%)

الفروع	2001	2003	2005	2007	2009	2011
الصناعة الغذائية	-12.5	-20.6	14.4	-2.1	-9.1	21
المناجم	-2.8	0.6	12.4	-3.9	3.4	-9.5
الطاقة و المياه	5	6.6	9.9	8.0	7.2	8.2
صناعة الحديد والبناء و الميكانيك	10	8.9	-4.1	-8.9	9.2	-3.4
الصناعة الكهربائية	-1.3	-10.6	3.9	-4.4	2	-5.5
الصناعة الكيميائية	-14.7	-2.4	0.6	-15	1.2	-13.1
صناعة النسيج	-0.5	-7.7	-18.4	-4.8	-10.3	-9.4
صناعة الجلود	0.3	-7.3	4.8	2.7	-1	-3.2
صناعة مواد البناء	-13.1	-6.3	-15.9	-6.8	-21.4	-11.8
صناعة الخشب و الورق	2	-11.9	-25.1	-31.2	00	5

Source : Bank of Algeria, **Evolution Economique Et Monétaire En Algerie : Rapport 2005, Rapport 2011.**

تبين الأرقام السابقة محدودية الآثار الإيجابية للاستثمارات على تطور فروع وأنشطة الصناعات المعملية التحويلية حيث نلاحظ بأن معظم الفروع حققت معدلات نمو سلبية مما يدل على عدم قدرتها على الاستجابة للطلب الفعال الذي أحدثته تلك الاستثمارات، كما أن بعض الفروع الصناعية كالصناعة التحويلية الغذائية التي تطور إنتاجها، معظم مدخلاتها الصناعية مستوردة. بل إن جمود جهازها الإنتاجي وحالة الركود التي تعاينها فروعها تتزامن مع استخدام غير اقتصادي لقدراتها الإنتاجية.

2- آثار الإستثمارات على التشغيل في الجزائر:

سمحت المشاريع الاستثمارية، على امتصاص البطالة ولو بنسبة قليلة، وخلق مناصب شغل من خلال الامتيازات الضريبية التي استفاد منها المستثمر بصفة عامة. والجدول التالي يبين التوزيع السنوي للمشروعات الاستثمارية، ومناصب الشغل المستحدثة بواسطة هذه المشروعات المصرح بها لدى وكالة (ANDI) خلال الفترة 2002- 2013.

1- راجع تقارير، إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر، تقرير 2005،2011،2012.

Tableau N°(14) : Bank of Algeria, **Evolution Economique Et Monétaire En Algerie : Rapport 2005 Rapport 2011.**

الجدول رقم (15): التوزيع السنوي لمناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2002- 2013.

السنوات	عدد المشاريع	%	مناصب الشغل	%
2002	485	%0.91	29372	%3.44
2003	1622	%3.05	34476	%4.04
2004	874	%1.64	24719	%2.90
2005	843	%1.58	43597	%5.11
2006	2145	%4.03	47748	%5.59
2007	4323	%8.12	87983	%10.31
2008	6687	%12.57	92005	%10.78
2009	7594	%14.27	68774	%8.06
2010	6386	%12	64091	%7.51
2011	6434	%12.09	128491	%15.06
2012	6919	%13	83210	%9.75
2013	8895	%16.72	148943	%17.45
المجموع	**53207**	**%100**	**853409**	**%100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، **حصيلة مشاريع الإستثمار**.www.indi.dz.تاريخ الدخول 05-03-2015.

من خلال الجدول، نلاحظ تزايد عدد المشاريع من سنة لأخرى. مع تزايد في مناصب الشغل وهذا معناه إرتفاع عدد المشاريع على حساب نوعيتها .أي أن معظم المشاريع هي مشاريع ذات حجم صغير. وذات طابع عائلي. ويمكن توضيح الصورة أكثر لعدد المشاريع ومناصب العمل من خلال الرسم البياني رقم (01) الموضح أعلاه.و لو ّركزنا التحليل على حجم التشغيل المتولد من الاستثمارات المعلنة نجد أنه لا ّيمثل، بالنسبة إلى النصف الأول من عام 2011 سوى نسبة 5.33% من إجمالي التشغيل المصرح به من طرف السلطات العمومية لذات الفترة (1.090.435 منصب شغل)[2].

الجدول رقم (16): تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2001- 2012(الوحدة:%).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012
معدل البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10	9.7

Source : banque d'Algérie : **rapport annuel de la banque d'Algérie 2002, 2008,2012.**

ما يلاحظ من الجدول هو أن معدلات البطالة ما فتئت تتناقص باستمرار مما يشير إلى الانعكاسات

الجدول رقم (15): الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، حصيلة مشاريع الإستثمار www.indi.dz . تاريخ الدخول 05-03-2015.

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2012** . الدورة العامة 33 ، جوان 2013 ، ص19.

2- رحيم حسين،" سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم". **بحوث إقتصادية عربية**، جامعة محمد البشير الإبراهيمي ببرج بوعريريج، الجزائر، (العددان 62-63)، شتاء- ربيع 2013، ص145.

Tableau N°(16) : banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie 2002, 2008,2012.

الايجابية والآثار ذات الدلالة لبرامج الاستثمارات التي بوشر فيها منذ بداية الألفية 2001 وحتى الوقت الحاضر، إذ أن معدلات البطالة تعدت حدود الـــ 30% خلال عشرية التسعينات نتيجة الانكماش الاقتصادي والأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري مع منتصف الثمانينات . فابتداء من سنة 2001 بدأت معدلات البطالة في التراجع والتي تزامنت مع بدأ تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث تمثل النظرية الكينزية* المرجع الفكري في حل مشكلة البطالة عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال. ونتيجة لذلك واصلت معدلات البطالة في الانخفاض حيث بلغت 15.3% سنة 2005 لتصل إلى 10.2% مع نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو في إطار الاستثمارات العمومية لتصل مع بداية برنامج توطيد النمو إلى 9.7% ليكون السؤال هنا هل سيستمر هذا الإنخفاض؟.

و تجدر الإشارة إلى أنه كان من الممكن تحقيق معدلات بطالة أدنى مما قد تم تحقيقها لو تميز الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري بنوع من المرونة والحركية في الأداء تزامنا مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي نتيجة المخصصات المالية التي اعتمدت كاستثمارات في الجزائر. والســـبب في ذلـــك نقص الوعـــي الإقتصادي للمستثمرين الخواص. فأغلب المستثمرين استغلوا الامتيازات الضريبية لتحقيق أغراضهم الشخصية، بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن وفي أقرب وقت ممكن ، وميولهم إلى النشاطات الإستثمارية التي تنخفض فيها كثافة اليد العاملة ورأس المال، ولا تتطلب تقنيات عالية، دون المبالاة بمساعي الدولة وأهدافها، من جراء حرمان خزينتها من الإيرادات الضريبية . وهذا ما ينعكس سلبا على مستوى التشغيل، في الوقت الذي تواجه فيه البلاد ظاهرة البطالة المتفشية.

الخلاصة التي يمكن التوصل إليها من تحليل هذه المعطيات و الأرقام هي أن النمو في الاقتصاد الجزائري يتسم بالتقلب الواضح، وهو ما يعكس حقيقة أن استراتيجيات النمو التي اتبعت حتى اليوم لم تؤمن للاقتصاد الجزائري التنويع القطاعي اللازم الذي يقّلل من اعتماد الاقتصاد الوطني على القطاع النفطي والقطاع العام بشكل خاص، ويؤمن فرص للنمو المستقر والمستدام للقطاع الخاص.

***النظرية الكينزية:** انطلق كينز في بناء نظريته بنقض أسس النظرية الكلاسيكية التي تقوم على الدور الفعال للسوق في تحقيق التوازن التلقائي وحيادية الدولة وحالة التوظيف الكامل باعتبارها وضعا عاديا للاقتصاد الوطني، وقانون الأسواق الذي يؤكد على أن العرض يخلق الطلب المساوي له. أكد كينز بأن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي ومستوى التوظيف، والناتج القومي، وأن توازن الاقتصاد الوطني يتحقق عند مستويات متعددة للدخل تقل عن مستوى التوظيف الكامل الذي يعد حالة استثنائية خاصة على خلاف الفكر الكلاسيكي، وأنه لا وجود للتوازن التلقائي للاقتصاد الوطني بل لابد من تدخل الدولة لتصحيح اختلالات السوق في مرحلة الأزمات بالتأثير في الطلب الكلي الذي يتكون من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري والذي يعجز القطاع الخاص عن التأثير فيهما ذلك لأن الأمر يتطلب تحريك الطلب الاستهلاكي من خلال رفع الدخول، وتحريك وتنشيط الطلب الاستثماري من خلال تخفيض سعر الفائدة، ولذلك تتدخل الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي من خلال تخفيض سعر الفائدة، ولذلك تتدخل الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي وما يرتبط به من زيادة دخول الوظيف العمومي، والإنفاق على تحسين الخدمات الإدارية وزيادة أشكال الدعم والإعلانات، وكذلك من خلال البرامج الاستثمارية العمومية غير الإنتاجية.

راجع: جون م. كينز، **النظرية العامة في الاقتصاد**، (ترجمة: نهاد رضا)، بيروت: مكتبة الحياة، ص 22 ومابعدها.

مبحث ثالث: معوقات السياسة الإستثمارية و سبل ترشيدها.

لقد بات من المؤكد أن الإستثمار هو العامل الأهم والمحرك الأساس في تسيير عجلة النشاط الإقتصادي، وأحد الأركان الأساسية ذات الضرورة الحيوية، لأي اقتصاد وطني، فهو يعمل على زيادة الدخل القومي، أوعلى الأقل تعويض الإستهلاك والإهتلاك الذي يحدث في رأس المال الوطني، وتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل يساوي إن لم نقل يفوق الزيادة في عدد السكان، وتوفير فرص عمل لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع العاطلين عن العمل، هذا بالإضافة إلى دوره في اصلاح الخلل القائم بين الموارد والسكان، وإحداث التغيرات الهيكلية، الإقتصادية والإجتماعية للوصول إلى تنمية إقتصادية واجتماعية حقيقية وشاملة ومستدامة.[1]

لكن هذا التزايد و الحاجة إلى الإستثمار بتزايد التقدم التقني و التكنولوجي تقابله مجموعة من العراقيل و المشاكل، مما ينعكس سلبا على التنمية في جميع الميادين، وانسحاب المستثمرين الخواص إلى مزاولة أنشطة أخرى كالتجارة التي تضمن لهم الأرباح السريعة. في حين أن الجزائر تتطلع إلى وضع استراتيجية مستقبلية للاستثمار تكون متوافقة مع الاصلاحات الاقتصادية، وتكون في مستوى الأحداث والمتغيرات العالمية المعاصرة.

لذا سيكون الحديث في هذا المبحث عن أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق السياسة الإستثمارية لأهدافها المنشودة مع ذكر آفاق و سبل ترشيد السياسة الاستثمارية في الجزائر هذا بعد تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر بالتطرق إلى الإطار القانوني و المؤسساتي والمستوى الكلي من خلال وضع الجزائر في بعض مؤشرات مناخ الإستثمار على المستوى العالمي و العربي .

مطلب أول: تقييم فعالية سياسات الإستثمار و إنعكاساتها على مناخ الإستثمار في الجزائر.

ترتبط عملية القيام بالإستثمارات المحلية وجذب الإستثمارات الأجنبية بمجموعة من الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية، ومدى تأثيرها سلبا أو إيجابيا على فرص نجاح هذه المشروعات الإستثمارية, وهو ما يعرف بمناخ الإستثمار من خلال الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، فيما يتعلق بالتشريع الإستثماري أين سمحت بتطوير الإستثمار في القطاع الخاص الوطني الذي عرف تهميشا كبيرا، وضعفا في دوره بالتنمية الإقتصادية لفترة طويلة.

1- حسين بنى هاني، **حوافز الإستثمار في النظام الإقتصادي الإسلامي**. بيروت: دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص: 21.

1- الإطار القانوني للإستثمار:

يعتبر الإطار القانوني والتشريعي من أهم مقومات مناخ الإستثمار، لما يحتويه من قوانين وتشريعات وتعليمات وقرارات تنفيذية تضمن ممارسة الأفراد لنشاطاتهم الإستثمارية الحالية، وتشجعهم وتحفزهم على تنميتها، وكذا على زيادة حجم الإستثمارات في مختلف الأنشطة الإقتصادية، وتجذب الإستثمارات الأجنبية. كما أن وضوح النصوص القانونية والتشريعية في مجال الإستثمار، خاصة فيما يتعلق بمنح المزايا والإعفاءات والتسهيلات، وكذا إستقرار الأحكام التشريعية وتطويرها المستمر إلى الأفضل يوفر أساسا ثابتا لتوقعات المستثمرين وحساباتهم، كما يعكس الثقة في إستقرار وثبات الأوضاع العامة المحيطة بالإستثمار.

في هذا الإطار قامت الدولة الجزائرية في نهاية الثمانينات بوضع مجموعة من القوانين والتشريعات الإستثمارية تماشيا والإصلاحات التي بدأت فيها في سنة 1987 بتوزيع الأراضي الزراعية على المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية، وتطبيق إستقلالية المؤسسات العمومية بداية من 1988، ويمكن تلخيص أهم هذه التطورات في القوانين والتشريعات بالتطرق إلى قوانين الإستثمار التي أصدرتها الجزائر بداية من سنة 1988.

1.1- القانون رقم 88- 01: صدر هذا القانون بتاريخ 21 يناير 1988، والذي جاء موافقا مع بداية الإصلاحات الإقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الإقتصادية بدلا من المؤسسات أو الشركات الإشتراكية ذات الطابع الإقتصادي، مما جعل هذا القانون يحدد مجموعة من القوانين والتشريعات المرتبطة بعملية التحول الإقتصادي منها[1]:

- الشركات أصبحت غير خاضعة لوصاية الوزارة والقانون العام، وإنما أصبحت خاضعة للقانون التجاري، مما يجعلها تتأسس في شكل شركات أسهم أو شركات ذات المسؤولية المحدودة؛
- إنشاء صناديق المساهمة التي أصبحت تتولى تسيير الأسهم والحصص التي تقدمها المؤسسات العمومية الإقتصادية للدولة مقابل الرأس المال المدفوع؛

كما حدد هذا القانون أن تأسيس الشركات يخضع إلى بروتوكول إتفاق بين صناديق المساهمة والشركة الأجنبية، أما العقد فيبرم بين المؤسسة العمومية الإقتصادية والشركة الأجنبية.

2.1- قانون النقد والقرض رقم 90- 10 : صدر هذا القانون بتاريخ 1990/04/14، أين سمح لغير المقيمين بالإستثمار المباشر حيث رخص بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات إقتصادية[2]، و يكون بذلك قد أدخل تمييز بين المقيمين و غير المقيمين، كما أعطى لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض، إضافة إلى محاربة التضخم، وإعطاء التراخيص للإستثمارات الأجنبية، وإلغاء

1- عليوش قربوع كمال، **قانون الإستثمارات في الجزائر**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص10.
2- المرجع نفسه، ص 12.

الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة، و كذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص، مع حرية الإستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وضمانات ضد إجراء المصادرة[1].

3.1- القانون الإستثماري 93-12 المتعلق بتطوير الإستثمار: صدر هذا القانون في 05 أكتوبر1993، يهدف إلى تشجيع وترقية الإستثمار في الجزائر، تماشيا وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي والخوصصة والتوجه نحو إقتصاد السوق والإستعداد للإندماج في الإقتصاد العالمي. إن النصوص القانونية والتشريعات التي جاء بها هذا القانون ألغت كل عناصر التمييز بين الإستثمار الخاص والعام وكذا بين الإستثمار المحلي والأجنبي، بالإضافة إلى منح المزايا والإعفاءات والتسهيلات المتعلقة بترقية الإستثمار، حيث وضع هذا القانون مجموعة من الإمتيازات للمستثمرين تختلف باختلاف النظام الذي تنتمي إليه، وفي هذا المجال تم التمييز بين ثلاثة أنظمة هي[2] :

أ-النظام العام: في هذا النظام توزع الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين على كامل فترة إنجاز المشروع الإستثماري، وكذا فترة إستغلاله، وتتمثل هذه الإمتيازات في إعفاءات ضريبية وجمركية وبعض الإمتيازات المتعلقة بالضمان الإجتماعي.

ب- النظام الخاص: في هذا النظام تمنح إمتيازات إضافية للإستثمارات التي تقام في المناطق الواجب ترقيتها أو بعض المناطق الخاصة، وهذه الإمتيازات تتمثل في تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمساهمة مع أرباب العمل في دفع أقساط الضمان الإجتماعي، وإمكانية تنازلها عن الأراضي التابعة للأملاك العمومية لصالح المستثمر.

ج- نظام المناطق الحرة: يكون الإستثمار في هذه المناطق المزمع إنشاؤها موجها أساسا للتصدير، مما يجعل العمليات التجارية بين هذه المناطق الحرة والمؤسسات الموجودة في التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية، وعليه تعفى هذه الإستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والإقتطاعات الجبائية والجمركية.

4.1- القانون الإستثماري 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار: نظرا للتحسن الذي عرفه الإقتصاد الوطني من حيث التوازنات الإقتصادية الكلية، والدخول في مفاوضات جادة مع المنظمة العالمية للتجارة، والشراكة الأورومتوسطية، أين أصبح قانون الإستثمار 93-12 يعرف إنتقادات وملاحظات من قبل الأطراف الفاعلة، والتي لها علاقة بالإستثمارات المحلية والأجنبية، خاصة فيما يتعلق بدور الدولة في مجال الإستثمار، لذا جاء

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، القانون رقم 90- 10 المؤرخ في 14 افريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، (**الجريدة الرسمية** . العدد14، الصادرة بتاريخ 18 افريل1990).

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، القانون رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بتشجيع وترقـية الإستثمار، (**الجريدة الرسمية** . العدد 64، بتاريخ 09 أكتوبر1993)، ص ص: 132-133.

الأمـــر الرئاسي رقم 01-03 الصادر بتاريخ 2003/08/20، المتعلق بتطوير الإستثمار مكملا لما جاء به قانون 93-12، مع إستحداث نشاطات جديدة وإعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد الخوصصة الكلية والجزئية، والإستثمارات المدرجة في منح الإمتياز أو الرخص الجديدة، بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI)، وإنشاء شباك وحيد ضمن الوكالة يضم الإدارات والهيئات المعنية بالإستثمار، وأهم ما جاء به هذا القانون الإمتيازات التي منحها للمستثمرين[1].

تستفيد الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الإقتصادية المنتجة لسلع والخدمات بالإضافة إلى الإستثمارات المختلفة وعمليات الخوصصة من إمتيازات تختلف حسب موقع وطبيعة الإستثمار، وفي هذا الإطار حدد الأمر رقم 01- 03 نظامين للإمتيازات وهما:

أ- إمتيازات النظام العام : تمنح الإمتيازات في هذا النظام للإستثمارات التي تنجز في المناطق التي لا تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، فبالإضافة إلى الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون 93- 12، يستفيد المستثمرين من إمتيازات أخرى تتمثل فيما يلي[2] :

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛

-الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية ويعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني.

ب- إمتيازات النظام الخاص (الإستثنائي): في هذا النظام تمنح إضافة إلى الإمتيازات العامة إمتيازات إستثنائية

للإستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني المتمثلة في(المياه، الري، البناء، الهياكل القاعدية للطرقات، الموانئ، المطارات)، وكذلك الإستثمارات التي تستعمل تكنولوجيات من شأنها المحافظة على البيئة، والتي تقتصد إستخدام الموارد الطبيعية غير المتجددة، وتؤدي إلى تنمية مستدامة[3]. و يتحصل المستثمرون على هذه الإمتيازات بالتقرب من الشباك الوحيد للحصول على الإستمارات الخاصة بتصريح الإستثمار وطلب المزايا، بهدف الحصول على كل المساعدات الضرورية والإجرائية المتعلقة بالإستثمار المرغوب في إنجازه.

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، الأمر رقم 01- 03 مؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار، (**الجريدة الرسمية**. العدد 47، الصادرة في 22 أوت2001).

2- المادة 09 من القانون 01- 03، ص04.

3- المادة 11 من القانون 01- 03، ص05.

5.1- الأمر الرئاسي 08- 06 المعدل للقانون 01- 03 المتعلق بتطوير الإستثمار: بعد إسترجاع التوازنات الكلية للإقتصاد الوطني خاصة في مجال الإحتياطات النقدية وميزان المدفوعات والمديونية، وبهدف زيادة معدلات الإستثمارات المحلية والأجنبية لإستقطاب القوى العاملة المعطلة وتخفيض التضخم، وفي ظل عدم إستجابة القانون 01- 03 إلى تطلعات المستثمرين، جاء الأمر الرئاسي 08- 06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل لبعض مواد القانون01- 03 ويلغي البعض منها بالإضافة إلى إحداث قوانين جديدة، فقانون الإستثمار 08- 06 أعطى تحفيزات وضمانات إضافية إلى المستثمرين سواء المحلين أو الأجانب، وتقليص مدة طلب المزايا و الحصول عليها ، وإعطاء حق الطعن للمستثمرين الذين لم يستفيدوا من هذه المزايا، وكذا إعطاء إعفاءات إضافية للمستثمرين في مرحلة الإنجاز لمدة 5 سنوات بدلا من 3 سنوات، وفي مرحلة الإستغلال لمدة 10 سنوات، كما شّدد الرقابة على متابعة إنجاز هذه الإستثمارات من خلال وجود الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، وتشكيل المجلس الوطني للإستثمار لدى الوزير المكلف بترقية الإستثمار، ولكن تحت سلطة رئاسة رئيس الحكومة[1].

2- الإطار المؤسساتي للإستثمار في الجزائر:

رافقت النصوص القانونية التي أصدرتها الجزائر في فترة الإصلاحات المتضمنة الضمانات والتحفيزات والتسهيلات التي تقدم للمستثمرين المحليين والأجانب لتهيئة مناخ الإستثمار، القوانين المرتبطة بإنشاء الإطار المؤسساتي الذي يشرف على هذه العملية و الذي حدد مهام المؤسسات التالية:

1.2- وكالة ترقية ودعم الإستثمارات (APSI): تأسست الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-05 المؤرخ في05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمار، المتضمن إنشاء وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعها، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة وترقية الإستثمارات بالجزائر، ونص المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 1994/10/17، صلاحياتها ومهامها، حيث تعتبر هذه الوكالة حسب المرسوم المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالإستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر، وتتمثل مهامها فيما يلي[2]:

- مساعدة المتعهدين في إنجاز مشاريعهم الإستثمارية؛
- تضمن ترقية الإستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية؛
- تضمن متابعة إحترام المستثمرين للإلتزامات المتعاقد عليها؛

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، الأمر رقم 06- 08 الصادر بتاريخ 15 جويلية 2006، المتعلق بتطوير الإستثمار، (**الجريدة الرسمية**. العدد رقم 47، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006)، ص17.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، الأمر رقم 94-319 المؤرخ في 19 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات و تنظيم و سير وكالة ترقية الإستثمارات و دعمها ومتابعتها، (**الجريدة الرسمية**. العدد 67، الصادرة في 19 أكتوبر 1994)، ص138.

- تساعد المستثمرين على الإستفادة من الإجراءات التحفيزية للإستثمار؛
- تنشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من امتيازات؛
- تنظيم ندوات و ملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بالإستثمار وأهدافه؛
- وضع كل المعلومات الخاصة بالمحيط الإقتصادي الوطني والدولي تحت تصرف المستثمرين؛
- المساهمة في تطوير وترقية الأماكن الجديدة وأشكال الإستثمار في السوق الوطنية، وفي المناطق الحرة.

2.2- المجلس الوطني للإستثمار(CNI): هو جهاز إستراتيجي لدعم وتطوير الإستثمار أنشىء بموجب الأمر رقم 01- 03، مقره لدى الوزارة المكلفة بترقية الإستثمار، ويوضع تحت سلطة رئاسة الحكومة[1]، وتتشكل أعضاءه من[2] : الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بترقية الإستثمار، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالسياحة، الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة، و تقوم بالمهام التاية[3]:

- يقترح إستراتيجية تطوير الإستثمارات وأولوياتها؛
- يقترح تدابير تحفيزية للإستثمار مسايرة للتطورات الحاصلة؛
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الإستثمارات المذكورة في المادة 3 من القانون رقم01- 03؛
- يفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الإستثنائي المنصوص عليه في هذا الأمر؛
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ تر اتيب دعم الإستثمار وتشجيعه؛
- يحث ويشجع على إستحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الإستثمارات وتطويرها؛
- يضبط قائمة النفقات التي يمكن إقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الإستثمار وترقيته؛
- يعالج كل المسائل الأخرى ذات العلاقة بالإستثمار؛
- المصادقة على إتفاقيات مشاريع الإستثمار.

3.2- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI): أنشأت هذه الوكالة طبقا للأمر 01- 03 المؤرخ في 2003/08/20، لتحل محل وكالة ترقية ودعم الإستثمار، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وهي تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الإستثمارات، يقع مقرها في

1- المادة 18، من الأمر 01-03، المؤرخ في2001/08/20، المتعلق بتطوير الإستثمار، ص7.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، المادة 04 من الأمر رقم 06- 355 ، المؤرخ في 2006/10/09 ، المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار و تشكيلته و تنظيمه و سيره، (**الجريدة الرسمية**. العدد 64، الصادرة في 11 أكتوبر 2006)، ص12.

3- المادة 3 من الأمر رقم 06- 355، المؤرخ في 2001/09/24، المحددة لمهام المجلس ووظائفه، ص13.

الجزائر العاصمة ولها فروع على مستوى الولايات كما لها الحق في إنشاء مكاتب في الخارج[4]، وتتولى هذه الوكالة المهام التالية[1]:

- ضمان ترقية الإستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- إستقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛
- منح المزايا و التحفيزات للمستثمرين؛
- ضمان إحترام الإلتزامات من طرف المستثمرين طيلة مرحلة الإعفاء؛

4.2- الشباك الوحيد اللامركزي (U.G) : أنشئ الشباك الوحيد ضمن الهيكل الإداري اللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، ويضم كل الإدارات والهيئات المعنية بالإستثمار على مستوى كل ولاية، إلا انه إلى غاية 2006/12/31، هناك ستة شبابيك وحيدة لامركزية على المستوى الوطني (الجزائر، البليدة، وهران، عنابة، ورقلة وقسنطينة)[2]، ويؤهل قانونيا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الإستثمارات، ويعمل بالإتصال مع الإدارات والهيئات المعنية على تخفيف وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع، والسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط والتخفيف الضرورية[3].

5.2- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري: أنشئت هذه الوكالة إستنادا إلى المرسوم التنفيذي 07-119 المؤرخ في2007/04/23، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، تخضع للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقاتها معالدولة، وتعد تاجرا في تعاملها مع الغير، وهي تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الإستثمار، ومقرها في مدينة الجزائر ويمكن لها أن تنشئ هياكل محلية على مستوى التراب الوطني، تتمثل مهامها في ما يلي[4]:

- تتولى مهمة التسيير والترقية والوساطة والضبط العقاري على كل مكونات حافظة العقار الإقتصادي العمومي، وتقدم لهذا الغرض المعلومات للهيئة المختصة محليا حول العرض والطلب العقاري، وتوجهات السوق العقارية وآفاقها؛
- المساهمة في إبراز السوق العقارية الحرة الموجهة للإستثمار؛
- نشر المعلومات حول الأصول العقارية، والوفرة العقارية ذات الطابع الإقتصادي، وتتولى ترقيتها لدى المستثمرين، كما تضع لهذا الغرض بنك معلومات يجمع العرض الوطني حول الأصول العقارية، والأوعية

1- المادة 6 من الأمر 01-03، المؤرخ في 2001/08/20، المتضمنة إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، ص5.

2- المادة 21 من نفس الأمر، المحددة لمهام الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، ص7.

3- KPMG، دليل الإستثمار في الجزائر 2006، ص 62.

3- المواد من 23 إلى 27 من الأمر 01- 03، ص8.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، المواد من 3 إلى 10 من الأمر 07- 119، المؤرخ في 2007/04/23، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للضبط العقاري، (**الجريدة الرسمية**. العدد27، الصادرة في 25 أفريل 2007)، ص 04-05.

العقارية ذات الطابع الإقتصادي؛

- للوكالة صفة المتعهد بالترقية العقارية ومؤهلة لإكتساب الأملاك العقارية بغرض التنازل عليها مجددا بعد تهيئتها وتجزيئها للإستعمال في إطار نشاطات إنتاج السلع والخدمات؛

- تعد الوكالة جدول أسعار العقار الإقتصادي والذي تقوم بتجديده كل ستة أشهر.

6.2- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الإستثمار (MDPPI): وتضطلع بالمهام التالية:

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير و تجسيد برامج الخصخصة؛

- اقتراح استراتيجيات ترقية و تطوير الاستثمار.

7.2-آليات الدعم و أنظمة التحفيز على الاستثمار[1]:

أ- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)** : يتكفل هذا الصندوق بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر 30-50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية. الحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار جزائري.

ب- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)** : ، هي هيئة عمومية، أنشئت في عام 1996, مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات. هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر من (19-35) و الحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مناصب شغل و تكوين الشباب في مجالات مختلفة.

ج- **الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة (ANGEM)** : تقوم هذه الوكالة بدعم الشباب عن طريق القرض المصغر، رامية إلى تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين الأخذ على عاتقهم خلق نشاطاتهم الخاصة . القرض المصغر هو إقراض يسمح بشراء تجهيز صغير و مواد أولية لبدء نشاط .

3- تقييم فعالية السياسة الإستثمارية من خلال بعض المؤشرات الدولية و العربية :

بفضل الأوضاع الإقتصادية والسياسية والتشريعات القانونية والهياكل والهيئات التي تم إنشاؤها، أصبح مناخ الإستثمار في الجزائر يتمتع بمقومات إقتصادية وقانونية لتشجيع وتحفيز الإستثمارات المحلية و جذب الإستثمارات الأجنبية، من خلال منح الضمانات والإمتيازات، خاصة بعد مصادقة الدولة على العديد من الإتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئات التمويل والضمان للإستثمارات والتحكيم الدولي، تزامنا ومفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة وإتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، بهدف مسايرة التطورات الإقتصادية العالمية.

1- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على موقعها الإلكتروني (ANDI)، www.andi.dz ، تاريخ الدخول: 2015/03/15.

وفي ما يلي تقييم فعالية هذه السياسات و مدى نجاعتها في تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر مـــن خلال بعـــض المؤشرات الدولية و العربية.

1.3- مناخ الإستثمار في الجزائر من خلال البنك العالمي و منتدى الإقتصاد العالمي:

سجلت الجزائر في تقرير سنة 2015 حول مناخ الأعمال والاستثمار الصادر عن البنك العالمي، تراجعا كبيرا، فقد فقدت سبع مراتب جديدة وتدنت من الرتبة 147 إلى المرتبة 154 عالميا من مجموع 189 دولة، ما يعكس عدم تغير المناخ العام للاستثمار في الجزائر، حيث يبقى هذا المناخ مرهقا ومعقدا وبيروقراطيا، رغم التطمينات والوعود التي تقدمها دوريا السلطات العمومية في الجزائر، رغم تحضير هذه الأخيرة لتقرير خاص بمناخ الأعمال بالتعاون مع البنك العالمي، إلا أن هيئة **(بروتون وودز)** اعتبرت في تقريرها الأخير لسنة 2015 أن الجزائر لا تسجل تقدما ملحوظا، بل تتراجع في العديد من المؤشرات، وهو ما تعكسه كافة التقييمات المقدمة. وسواء أتعلق الأمر بمراحل إنشاء المؤسسات وبداية تجسيد المشاريع، أو الخدمات التي تستفيد منها المؤسسات أو آليات وظروف الاستفادة من التمويل المصرفي والبنكي، وكيفية تسوية النزاعات، فإن الجزائر تبقى متأخرة جدا مقارنة بالمقاييس المعتمدة في منطقة البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا[1]، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (17): مناخ الإستثمار في الجزائر حسب البنك العالمي لسنتي 2014-2015 .

المؤشرات	ترتيب تقرير 2015	ترتيب تقرير 2014	تغيير الترتيب
إنشاء المؤسسات	141	139	2-
الربط بالطاقة الكهربائية	127	122	5-
تحويل الممتلكات	147	150	3+
الحصول على القروض البنكية	157	156	1-
حماية المستثمرين ذات الأقلية	171	169	2-
تسديد الضرائب و الرسوم	132	123	9-
التجارة عبر الحدود	176	174	2-
تنفيذ العقود	131	131	0

المصدر: حفيظ صواليلي، 13 مرحلة لإنشاء مؤسسة و تراجع في معظم المؤشرات، مقال على جريدة الخبر نشر يوم 02 نوفمبر2014. على موقعها الإلكتروني.www.elkhabar.com/ar/politique/381040.html تاريخ الدخول:2015/3/11.

الجدول رقم(17): حفيظ صواليلي، "13 مرحلة لإنشاء مؤسسة و تراجع في معظم المؤشرات". مقال على **جريدة الخبر** يوم 02 نوفمبر 2014. على موقعها الإلكتروني.www.elkhabar.com/ar/politique/381040.html تاريخ الدخول: 2015/03/11.

1- المرجع نفسه.

الجدول رقم (18): تصنيفات الجزائر في بعض المجالات الاقتصادية.

تصنيف البنك العالمي حول ممارسة الأعمال في الجزائر 2014

الموضوع	مرتبة 2014	مرتبة 2013	التغيير في الترتيب
بدء المشروع	164	159	5-
استخراج تراخيص البناء	147	136	11-
الحصول على الكهرباء	148	139	9-
تسجيل الممتلكات	176	174	2-
الحصول على الائتمان	130	126	4-
حماية المستثمرين	98	95	3-
دفع الضرائب	174	173	1-
التجارة عبر الحدود	133	131	2-
تنفيذ العقود	129	128	1-
تسوية حالات الإعسار	60	61	1

تصنيف منتدى الاقتصاد العالمي للجزائر في تقرير التنافسية الدولية 2014-2015 (من مجموع 140 دولة)

المؤشـــرات	الترتيب
نوعية المنشآت القاعدية	102
نوعية الطرق	107
نوعية السكك الحديدية	65
نوعية المنشآت المينائية	117
نوعية منشآت النقل الجوي	128
نوعية شبكة الكهرباء	91
نسبة كثافة الهاتف النقال	91
نوعية التعليم الابتدائي	121
نوعية نظام التعليم	114
الإنترنت في المدارس	133
سهولة الخدمات المالية	133
سهولة الوصول إلى القروض البنكية	72
فعالية البنوك	133
القدرة على الإبداع والابتكار	143
مساهمة الجامعات وعلاقتها مع المؤسسات في البحث والتنمية	137

المصدر: حفيظ صواليلي، 13 مرحلة لإنشاء مؤسسة و تراجع في معظم المؤشرات، مقال على **جريدة الخبر** يوم 02 نوفمبر 2014. على الموقع www.elkhabar.com/ar/politique/381040.html. تاريخ الدخول: 2015/03/05.

وسواء أتعلق الأمر بالمصالح والهيئات مثل البنوك والقضاء والضرائب والإدارة، أو الهيئات الوصية، فإن الاختلال قائم في مجال محيط الأعمال في الجزائر، ما يصعب من مهمة المتعاملين سواء أكانوا وطنيين أو أجانب، فتداخل مجال الصلاحيات والدور السلبي للإدارة البيروقراطية، ونقص الفعالية، يبقي الجزائر في مؤخرة الترتيب في مختلف التصنيفات، حيث تأتي في المراتب المتأخرة عربيا وإفريقيا، وتسبق الجزائر ثلاث دول عربية هي سوريا وموريتانيا وليبيا، مع تسجيل عدم تقدم في كافة المؤشرات المعتمدة.

ووفقا للمؤشرات المعتمدة، فإن الجزائر تأتي في المرتبة 141 عالميا في مؤشر إنشاء المؤسسات مقابل الرتبة 139 في تصنيف 2014، كما جاءت الجزائر في المرتبة 171 فيما يخص مؤشر الحصول على القروض البنكية مقابل 169 في تقرير سنة 2014، بينما جاء ترتيب الجزائر 176 في تقرير 2015 مقابل 174 في 2014 فيما يتعلق بتسديد الرسوم والضرائب[1].

كما يكشف تقرير البنك العالمي أن إنشاء مؤسسة أو تجسيد مشروع في الجزائر يتطلب 13 مرحلة وإجراء، بينما تقدر عدد المراحل والإجراءات في منطقة الـــشرق الأوسط وشمال إفريقيـــا بـــ8 إجراءات

الجدول رقم (18): حفيظ صواليلي، "13 مرحلة لإنشاء مؤسسة و تراجع في معظم المؤشرات"، مقال على **جريدة الخبر** يوم 02 نوفمبر 2014. على الموقع www.elkhabar.com/ar/politique/381040.html. تاريخ الدخول: 2015/03/05.

1- هشام شلال، "الجزائر مصنفة في ذيل الأمم في مختلف المجالات الإقتصادية"، **جريدة الخبر**، على موقعها الإلكتروني www.elkhabar.com/ar/politique/381040.html. تاريخ الدخول: 2015/03/05.

مقابل أربعة إجراءات بالنسبة لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تضم كافة البلدان الصناعية الكبرى. وبالنسبة للفترة التي تتطلبها عملية إنشاء مؤسسة أو تجسيد المشروع، فإنها تقدر في الجزائر ب 22 يوما، مقابل 18 يوما بالنسبة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و تسعة أيام بالنسبة لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[1].

2.3- منظمة الشفافية الدولية و جريدة "وولت ستريت جورنال":

كشف التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية لعام 2014، التي تتخذ من برلين مقرا لها، دليلا دوليا لإنتشار الفساد بين الأحزاب السياسية و الشرطة و النظام القضائي و الخدمات العامة في جميع البلدان بين 177 دولة في قائمة المؤشر، أين تراجعت الجزائر في ترتيب الدول الأكثر فسادا في العالم إلى المرتبة 100 لعام 2014 بـــ 36 نقطة بعد أن كانت تحتل المرتبة 94 في 2013 بعيدة عن قطر التي إحتلت المرتبة 26 و السعودية في المرتبة 55 و خلف حتى جارتيها تونس (79) و المغرب(80) فيما إحتلت مصر المرتبة 94 و يصنف مؤشر الفساد للدول وفقا مستويات الفساد في القطاع العام أين تحتل الدول الأكثر فسادا المركز الأخير ، و الأقل فسادا المركز الأول، و في المقابل جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة الأفضل عربيا بحلولها المركز 25 عالميا لتأتي بعدها قطر في المركز26 [2].

و صنفت الدراسة المنظمة من طرف جريدة " وولت ستريت جورنال" الجزائر في مرتبة متأخرة ضمن قائمة شملت 157 دولة من حيث مؤشر الحرية الإقتصادية قدر بـــ50.8%، و تعكس هذه الوضعية حسب التقرير مدى غياب الحرية الإقتصادية و مناخ الإستثمار بالجزائر من عدة نواحي، مالية، تنظيمية، و مرونة في التشغيل و نسبة التضخم. و إحتلت الجزائر مرتبة 146 بعيدة عن تونس التي صنفت في المرتبة 69 بمؤشر حرية قدر ب61% ، وعن مصر و المغرب اللتين إحتلتا المرتبة 96 و 127 على التوالي بمؤشر 57,42% و 53,2% على التوالي ، وتبقى الجزائر حسب نفس التقرير بعيدة عن الدول الخليجية مثل قطر و الإمارات و السعودية التي إحتلت المراتب 72و74و85 على التوالي. و يتم تصنيف البلدان وفق هذا المؤشر بقياس الحرية في عشرة مجالات إقتصادية تخص مناخ الأعمال، المبادلات التجارية،الإستثمار، النظام المالي و النقدي، المرونة في التشغيل، و سير الأعمال في القطاع المالي و الجبائي، إلى جانب حرية التعامل مع الإدارة و مستوى التضخم و النسب الجبائية و السرعة في إحداث المؤسسات . و توضع الدول

1- حفيظ صواليلي،" 13 مرحلة لإنشاء مؤسسة و تراجع في معظم المؤشرات". مقال على **جريدة الخبر** يوم 02 نوفمبر 2014. على موقعها الإلكتروني.www.elkhabar.com/ar/politique/381040.html تاريخ الدخول: 2015/03/11.

2- محمد لهوازي، "الجزائر تتراجع بستة مراتب في مؤشر الفساد". 2014/12/03 **جريدة الشروق** على موقعها الإلكتروني، www.echoroukonline.com/ara/article/225012.html. تاريخ الدخول :2015/03/11.

التي يفوق مؤشر الحرية فيها 60% في خانة الدول التي يمكنها إستقطاب إهتمام الأطراف[1].

كما تراجعت الجزائر في التصنيف العالمي للتنافسية الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي"دافوس" (وهو الهيئة التي تجمع أكبر صانعي القرار في المجال الاقتصادي وأهم رؤساء الشركات الدولية) في تقريره السنوي الذي شمل 140 دولة لموسم 2014- 2015. أين ظهر إسم الجزائر ضمن المرتبة 79 عالميا بتقدم عن تقرير السنة الماضية بـــ 11 مركزا[1]، وأُدرجت ضمن الدول التي تفتقد إلى التنافس بين المؤسسات مع ضعف بناها التحتية وضعف الخدمات الصحية والتعليمية وعدم كفاءة أسواق العمل والسلع، ولم تحرز تقدما كافيا نحو تبني وتطبيق الإصلاحات الهيكلية لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وسجلت الجزائر نقاطا سيئة في الإثنى عشرة مؤشرا الذي يعتمد عليه التنصيف العالمي وهي: المؤسسات، البنية التحتية، الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي، كفاءة أسواق السلع والعمل، تطور أسواق المال، الاستعداد التكنولوجي، حجم السوق، تطور إدارة الأعمال والإبداع، فقد جاءت الجزائر في المرتبة 81 في مجال الصحة والتعليم الابتدائي، والمرتبة 98 في مجال التعليم العالي والتكوين، و137 بالنسبة للسوق المالية. ونفس التقدير نجده في مجال السياحة والأسفار في المرتبة 132، والمرتبة 13 عربيا، وجاءت في الرتبة 126 بالنسبة لمحيط الأعمال ونوعية المنشآت القاعدية، وفي المرتبة 123 في مجال الموارد البشرية والثقافية[2].

مختلف التقارير الدولية تعبر عن الازدواجية الموجودة بين أرقام رسمية تؤكد وجود نقلة نوعية وتطور مذهل في كافة القطاعات والنشاطات الاقتصادية، وبين التقييم الصادر عن هذه الهيئات والذي يشير إلى "عدم وجود إصلاحات ملموسة"، وغياب معلومات دقيقة ومحينة في القطاعات المعنية بالتقييم. وعلى هذا الأساس مثلا، نجد أن تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2014 الصادر عن البنك العالمي، يصنف الجزائر في المرتبة 153 عالميا، بينما كانت تصنف في تقرير 2013 بـــ151 أي بفقدان مرتبتين[3]، ويُلاحظ أن البنك العالمي يشير في تقاريره الأخيرة إلى غياب تقدم وإصلاحات في معظم المجالات المصنفة، بل وتراجع في عدد منها، وهو ما يطرح تساؤلات حول العلاقة القائمة بين الحكومات الجزائرية المتعاقبة والهيئات الدولية التي تنضم إليها والتي يفترض أن تقام معها علاقات تواصل كاملة وتفاعل إيجابي، لاسيما أن لهذه الهيئات مجال حيوي للتأثير على مستوى المنظومة الاقتصادية الدولية. فإن السلوك العام للهيئات والمؤسسات الجزائرية وطابعها المغلق على المعلومة الصحيحة هو الذي يدفع المنظمات الدولية غالبا إلى إيجاد مصادر متعددة ومتنوعة،

1- ط. موسى، "الجزائر في المرتبة 134 من بين 157 دولة من حيث الحرية الإقتصادية". **جريدة النهار**، على موقعها الإلكتروني، www.anaharolane.com، تاريخ الدخول 2015/03/11.

2- قاعدة بيانات البنك الدولي حول سهولة أداء الأعمال 2014 على موقعه الإلكتروني: www.worldbank.org تاريخ الدخول: 2015/03/15.

3- خالد بودية، "مرتبة سيئة للجزائر في الخدمات الصحية و التعليم و العمل". مقال نشر في **جريدة الخبر** يوم 04 سبتمبر 2014 ، على الموقع www.alkhabar.com، تاريخ الدخول2015/03/16.

وإجراء تقاطع بين المعطيات للحصول على الحد الأدنى من المعلومات حول الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجزائري [1].

3.3- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار:

حقّقت الجزائر تقدما بمرتبة واحدة فقط في ما يخص ترتيبها في قائمة الدول العربية المستقبلة للاستثمارات العربية البينية في ظرف عشر سنوات، أين احتلت المرتبة الخامسة عربيا بقيمة 23،1 مليار دولار من إجمالي ما يفوق 370 مليار دولار، أي بحصة 6،3 بالمائة خلال الفترة الممتدة من عام 2003 إلى غاية شهر أفريل من السنة الجارية[2]. وهذا ماسيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (19):الأداء في مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار في 2014.

العاصمة: الجزائر (مدينة)
العملة: دينار جزائري (DZD)

العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:	2012	2013
	77.6	79.4

معلومات:	الوحدة	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	204.3	206.1	219.5	227.6
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	3.3	2.7	4.3	4.1
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	5,448.4	5,437.9	5,670.6	5,766.6
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	8.9	3.3	4.0	4.0
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	44.6	37.4	37.5	36.8
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	12.3	0.9	1.1	-2.9
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	6.0	0.4	0.5	-1.3
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	75.7	68.3	70.5	67.1
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	62.7	65.7	67.4	68.7
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	190.7	194.0	198.0	198.5
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	36.5	35.4	35.3	34.7
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	1.8	1.6	1.5	1.4
عدد السكان	مليون نسمة	37.5	37.9	38.7	39.5
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	11.0	9.8	9.4	9.0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار2014)**، الكويت ،2014، ص113.www.dhaman.org.بناءا على بيانات من صندوق النقد الدولي (FMI) و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD).

1-هشام شلال، الجزائر مصنفة في ذيل الأمم في مختلف المجالات الإقتصادية. **جريدة الخبر**، على الموقع الإلكتروني www.elkhabar.com/ar/politique/381040.html. تاريخ الدخول: 2015/03/05.

2- مريم سلماوي، الجزائر تحتل المرتبة الخامسة عربيا في الإستثمارات العربية البينية. **جريدة المحور اليومية**، على موقعها الإلكتروني، www. El Mihwar Elyoumi,Quotidien arabophone.com ، تاريخ الدخول: 2015/03/15.

3-**الجدول رقم (19):** المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار2014)**. الكويت، 2014، ص113.www.dhaman.org.

تابع للجدول رقم (19):

الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2010	2011	2012	2013
التدفقات					
الواردة	مليون دولار	2,264.0	2,571.0	1,499.0	1,691.0
الصادرة	مليون دولار	220.2	534.0	-41.0	-268.0
الأرصدة					
الواردة	مليون دولار	19,209.1	21,780.1	23,264.1	25,298.0
الصادرة	مليون دولار	1,640.2	2,174.2	2,133.2	1,737.0

وحسب هذه البيانات التي أوردتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات التي قدّرت قيمة التكلفة الإجمالية لمشروعات الاستثمارات العربية البينية خلال عامي 2003 وشهر أفريل 2014 بما يفوق 370 مليار دولار، أين تمكنت الجزائر من اقتطاع حصة لا بأس بها نوعا ما، مقارنة بالدول العربية الأخرى خاصة المغاربية منها، حيث بلغت قيمة المشاريع الاستثمارية بها قيمة 23،1 مليار دولار من مجموع مداخيل الاستثمارات العربية البينية، وذلك بنسبة قدرت بـــ6،3 % من الحصة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية[1].

الرسم البياني رقم(09): الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية مع الأداء في المجموعات الثلاثة.

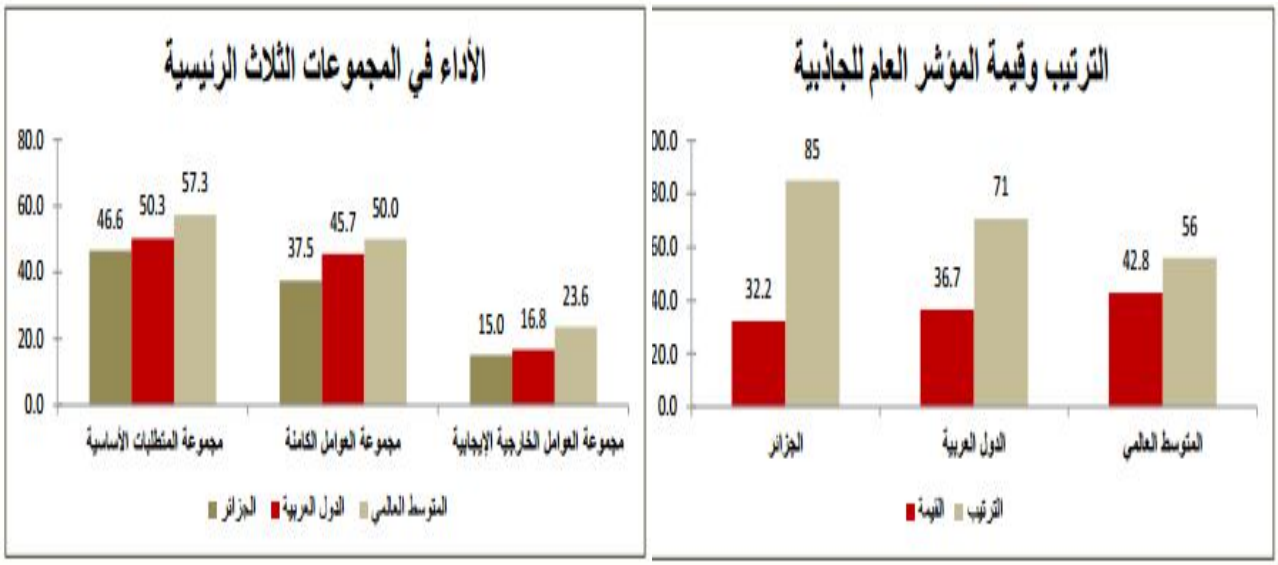

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار2014)، الكويت ،2014، ص113.www.dhaman.org.

1- مريم سلماوي، الجزائر تحتل المرتبة الخامسة عربيا في الإستثمارات العربية البينية، **جريدة المحور**، على موقعها الإلكتروني، تاريخ الدخول: 2015/03/11 . www. El Mihwar Elyoumi, Quotidien arabophone.com

الرسمين البيانيين رقم (09- 10): المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار2014)**، الكويت، 2014، ص113.www.dhaman.org.

الرسم البياني رقم(10):

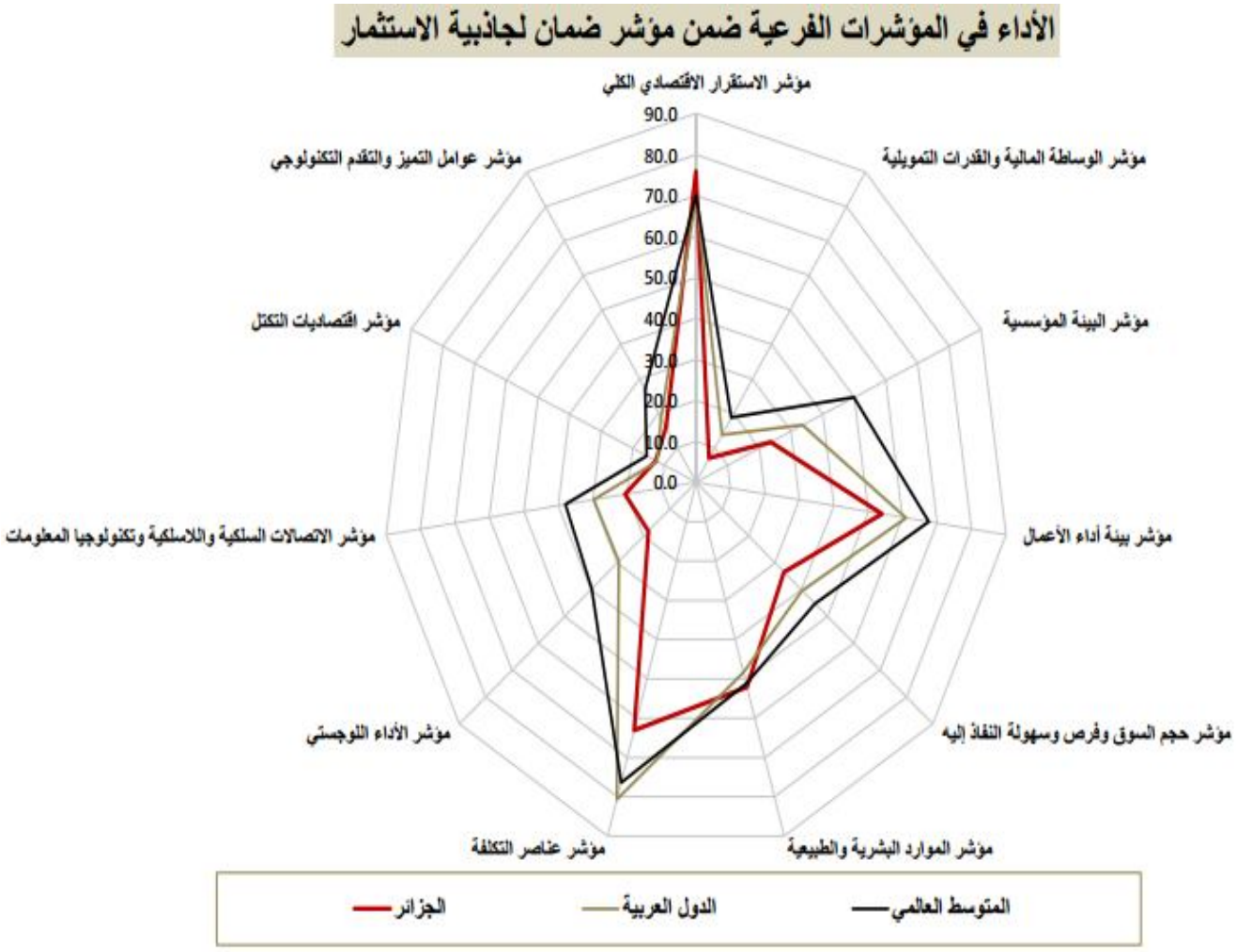

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، المرجع السابق.

ضمن هذا المخطط النسيجي الذي يستخدم كأداة لمقارنة أداء الدولة المعنية في المؤشرات الفرعية الإحدى عشر لمؤشر ضمان جاذبية الإستثمار والتي تعرض بصفتها محاور منفصلة تبدأ بمركز المخطط و تنتهي عند الحلقة الخارجية، ومن خلال الشكل نلاحظ عدم وجود نقاط تفوق تجاوزت قيمها المتوسط العربي والمتوسط الدولي إلا من خلال مؤشرين هما مؤشر الموارد الطبيعية و البشرية ومؤشر الإستقرار الإقتصادي الكلي و هذا ما يبرر إحتلال الجزائر المرتبة الخامسة عربيا .

---

* **الأداء اللوجستي**: يقوم البنك الدولي بإجراء مسح للأداء اللوجستي كل سنتين. بهدف مساعدة الدول على تحديد التحديات والفرص في أدائها اللوجستي التجاري عن طريق قياس مدى ملاءمة ترتيباتها اللوجستية مع حاجاتها بقياس الملاءمة اللوجستية لـ 155 بلداً. ويقدم ذلك من منظورين مختلفين، أحدهما دولي، والآخر محلي. يعطي هذا المؤشر تقييماً نوعياً للبلدان في ستة مجالات أو عناصر أداء رئيسة هي: عملية التخليص الجمركي، البنية الأساسية التحتية للتجارة والنقل، القدرة و السهولة في تحمل تكاليف الشحن الدولي، والجودة اللوجستية (كفاءة الخدمات) ، والقدرة على المتابعة والاقتفاء،وصول الشحنات إلى الوجهة المحددة في التوقيت المحدد للتسليم، نشر هذا المؤشر لأول مرة في 2007.(البنك الدولي على موقعه الإلكتروني.www.albankaldawli.com).

للإشارة، فإن الجزائر تعمل منذ مدة على إصلاح قطاع المالية و البنوك و تحسين مناخ الإستثمار وخلق المؤسسات التي تسهل عملية الإستثمار، مع اعتماد إستراتيجية صناعة جديدة، غير أن ذلك لم يساهم في تحقيق النتائج المرجوة في الآجال المناسبة وبقيت الجزائر في المرحلة الأخيرة في أغلب التقارير الاقتصادية الصادرة عن هيئات دولية رسمية و غير رسمية.

تظل الجزائر في عرف العديد من البلدان متأخرة كثيرا رغم الموارد الكبيرة المتاحة لديها، وهو ما يخلف ازدواجية بين واقع الخطاب الرسمي الداخلي والتقييم الدولي الخارجي. و الواقع يقول أنه في الجزائر و لغاية اليوم، لا توجد وثائق أو قاعدة بيانات فعلية لقياس حجم النشاط الاقتصادي باستثناء التقارير المالية التي تصدر سنويا التي تعطي بعض المؤشرات لقياس درجة العمل الإنتاجي و التجاري وطنيا.

مطلب ثاني: معوقات السياسة الإستثمارية في الجزائر.

على الرغم من المجهودات التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم و ترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار، وذلك من خلال سن القوانين و التنظيمات و اللوائح التي تهدف إلى تنمية الاستثمارات المحلية و الأجنبية، إلا أن الواقع العملي ووضع الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار، يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون نمو هذه الاستثمارات لذا سيقون البحث في هذا المقام عن إجابة السؤال الكبير: كيف يمكن لبلد كبير كالجزائر بمساحته و موارده الطبيعية والبشرية أن يوفر مناخ ملائم للإستثمار و يحقق التنمية ؟.

و يمكن إجمالا تصنيف هذه المعوقات التي تواجه الإستثمار و التنمية في الجزائر فيما يلي:

1- المعوقات السياسية و الأمنية :

إن دراسة طبيعة النظام السياسي تقوم أساسا على دراسة مؤسساته السياسية و الإدارية و كيفية عملها و سيرها و تكتمل بدراسة سياسية إجتماعية حتى تضفي الضوء على الديناميكية العامة التي يتطور بها، فللنظام السياسي الجزائري هيكل و ديناميكية خاصة به، و له مهمة تاريخية محددة تتمثل أساسا في بناء الأمة و الوطن في محتوى يتميز بضعف العوامل الضرورية و تبعية للخارج، لتحقيق إندماج و تحديث وطني داخلي. عن طريق جهاز سياسي يبحث عن أسس تضفي عليه مشروعية البقاء لتحقيق الإندماج بعلاقات مغايرة لتلك التي كانت سائدة في النظام الإستعماري، فقد أدت سياسة الدولة المستقلة إلى تعويض نقص الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية بمبالغة في إعطاء القيمة للهياكل السياسية والإيديولوجية الشعبوية، بإستعمال مفرط للإكراه و القهر وهيمنة بيروقراطية أدت إلى احتكار السلطة إلى غاية أحداث أكتوبر1988[1].

1- Mohamad Tahar Besada,**le Regime politique algerien de la légitimité historique a la légitimité constitutionnelle.** alger : ANA. 1992, p 08-12.

فكثيرا ما تعارض النظام السياسي الجزائري في مراحله بين واقعه و خصوصياته و بين الأهداف المسطرة، و أحسن مثال هو: سياسة التصنيع في الجزائر القائمة على الصناعة المصنعة التي تستقطب تكنولوجيا عالية و التي كانت بعيدة عن المجتمع الجزائري الفلاحي الذي يعاني من نسبة كبيرة من الأمية، وأثبتت التجربة عدم قدرة المجتمع الجزائري على مواكبتها. و السياسة الإقتصادية سنوات الثمانينات التي أعادت النظرة بل و تخلت عن التصنيع كإستراتيجية للتنمية التي كانت في عهد الرئيس هواري بومدين. و التي أظهرت ضعف في الإقتصاد الذي يعتمد على البترول لا أكثر و إرتباطه بأسعاره المتقلبة [1]. فقد أظهرت الأزمة البترولية العالمية سنة 1986 خطورة إرتباط الإقتصاد الوطني بالريع البترولي، غير أن الدروس و العبر لم تستوعب لحد الآن، إذ ماتزال هذه التبعية قائمة و لم تتخذ أي إجراءات للتخفيف منها مع التفكير في مرحلة ما بعد البترول . وهذا أكد فشل السياسات المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة في الجزائر. ومن مظاهر الأزمة السياسية و الأمنية في الجزائر:

- إنفجار المظاهرات الشعبية الشاملة في 5 أكتوبر 1988، التي نتجت عن الممارسات البيرقراطية للإدارة، و سلوكيات رجال النفوذ غذتها مشاكل ندرة التموين في السوق، و تفشي البطالة و العجز المتفاقم في السكن الإجتماعي.

- التدابير المتخذة من طرف القيادة السياسية ، التي أفرزت نتائج سيئة على المسار الإستثماري و التنموي. و التي أحدثت أزمة ثقة شعبية في نظام الحكم وتجلى ذلك واضحا في نتائج الانتخابات المحلية (البلدية والولائية) في جوان 1990. وأيضا الدور الأول للانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991التـــي ألغـــي مسارها، باستقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992، حيث كان الفوز ساحقا لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتولى السيد محمد بوضياف رئاسة المجلس الأعلى للدولة يوم 16جانفي 1992، وتم حل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ يوم 29/04/1992.

- حدوث المواجهة بين الحزب المنحل، والمجلس الأعلى للدولة. فاستعمل ذلك الحزب كل الوسائل المتاحة لديه بما في ذلك القوة والسلاح، للإطاحة بالنظام وحدثت تصفيات جسدية متكررة ضد رجال الأمن والجيش واعتداءات وتخريب لممتلكات الدولة .

- إغتيال الرئيس محمد بوضياف بعنابة يوم الإثنين29 جوان1992وهو أول اغتيال منذ الاستقلال لرئيس دولة أحداث الإرهاب ابتداء من عام 1992، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني وخاصة الاستثمار السياحي. ونتج عن العشرية السوداء قتل الأبرياء وتخريب وحرق الممتلكات العمومية والخاصة، فقدت سجل مقتل نحو 200 ألف شخص و خسارة ما يفوق 20 مليار دولار[2].

1- Lahouari Addi**, L'Algérie et la Democracie, pouvoir et crise dan l'Algérie contenporaine**. Paris, edition la Découverte,1995,p16.

2- صبرينة حملة، **أسباب الإرهاب في الجزائر و تداعياته.** (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة لخضر بلحاج، الجزائر، باتنة، 2002-2003)، ص ص 132-134.

لغياب الاستقرار السياسي أثر فعلي في تنمية الاستثمارات الخاصة، ونظرا للوضعية السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات، قامت هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها " **الكوفاس** " الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية من خلال تقديرها لخطر البلد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية و قد اثر هذا على الإستثمارات خلال فترة التسعينات[1]. لكن هذه العلامة تغيرت سنوات 2013 و 2014 فقد قيمت مخاطر الدولة بعلامة "أ4" و مناخ الأعمال بعلامة "ب" ، كما قيمت المخاطر على المدى المتوسط بـ "مخاطر ضئيلة نوعا ما". و للتذكير تمتد علامات" كوفس التقييمية" على سلم من 7 مستويات و هي كالتالي: أ1، أ2، أ3، أ4، و ب و ج و د[2]. و هذه العلامات تدل على تحسن في الوضع الأمني و السياسي في السنوات الأخيرة مقارنة بسنوات التسعينات إلا أن عامل الإستقرار السياسي و الأمني لايزال يؤثر بشكل خاص على جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية و على توزيعها الجغرافي في الجزائر.

وخلاصة القول أن كل هذه الأحداث والمشاكل السياسية والأمنية، كانت عائقا أمام تطوير وترقية الاستثمارات في أغلبية القطاعات الاقتصادية خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستلزم توفر الأمن والاستقرار السياسي في البلد.

2- المعوقات الإدارية و التنظيمية:

تمثل العراقيل الإدارية والقانونية أحد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الأعمال وجذب الرأسمال الأجنبي و المحلي ، إن ما يميز الإجراءات الإدارية في الجزائر هو البيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات، نقص الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان رغم توفرها في سوق العمل، عدم وجود أنظمة معلومات متطورة ودقة في المعلومات، تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وغياب التنسيق بين هذه الأجهزة

كما أن الإجراءات القانونية هي الأخرى تتميز بكثرة القوانين وتضاربها وغموضها في بعض الأحيان، القيود الواردة على تملك العقارات والأراضي، عدم استقرار قوانين الاستثمار، إضافة إلى عدم تناسب هذه القوانين مع التطورات والأوضاع و المستجدات العالمية حسب ما تكشفه آخر دراسة يصدرها البنك العالمي بالتنسيق مع هيئات متخصصة، تظل الجزائر وفق التقرير السنوي حول مناخ الأعمال متأخرة مقارنة بدول الجوار المغاربي ودول الحوض المتوسط، فالجزائر هي أصعب منطقة يمكن أن تؤسس فيها مؤسسة منتجة أو استثمارية، كما تتعدد فيها الإجراءات وتكثر فيها الوثائق الإدارية المطلوبة للقيام بمشروع استثماري

1- علي همال، **آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو- متوسطية**. (ب م): مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية، 2002 ، ص7.

2- "تجارة خارجية: الإبقاء على علامة "أ4" للجزائر". مقال نشر في **جريدة الخبر** ،يوم 21 جانفي 2014 على موقعها الإلكتروني، www.alkhabar.com تارخ الدخول: 2014/03/17.

أو تسوية ملكية العقار والأملاك غير المنقولة.

و يواجه الاستثمار الخاص في الجزائر عدة مشاكل إدارية و تنظيمية أهمها[1]:

- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار و عدم الشفافية، و تعدد الجهات الوصية. إضافة إلى تعقد و طول الإجراءات و الوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور بـ14 إجراء، يستغرق 24 يوما و تكلف 21.5% من دخل الفرد مقارنة بتونس و التي لا تتعدى 10 إجراءات تستغرق 11 يوما و لا تكلف سوى 9.3% من دخل الفرد، فزيادة على آلية العمل الإداري التي تتسم بالبيروقراطية و كثرة الرخص و الوثائق المطلوبة من المستثمر للموافقة على الإستثمار، ضياع الوقت على المستثمر، حيث تستغرق عملية الموافقة على الإنطلاقة في المشروع حوالي ستة أشهر بعد تقديم الملف.

- ضعف البنية التحتية و عدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار، حيث أشار رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2001 مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية إلى عدم توفر خدمات الماء، و الكهرباء و الغاز، و خطوط الهاتف، و قنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار[2].

- عدم التوثيق بين القوانين القديمة والقوانين الجديدة والاستمرار في تطبيق القوانين القديمة وعدم استقرار المنظومة التشريعية مما يؤدي إلى تخوف المستثمرين الخواص من الاستثمار وعدم وضوح الرؤيا لديهم بالإضافة إلى عدم تطبيق القوانين بصفة كاملة، فنجد في قانون الاستثمار 93-12 وفي فقرة المساعدة على الانجاز أن من بين المساعدات الممنوحة بند ينص على أن "الدولة تتكفل بـ 50% : من مبلغ النفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية ومثال على ذلك توصيل الكهرباء التزويد بالماء....الخ، داخل المؤسسة، و في الحقيقة إن هذا البند لم يطبق ليجد المستثمر نفسه أمام تحمل مصاريف إضافية و بالتالي عدم الثقة في القوانين.

- النظرة السابقة للمستثمر الخاص في ظل الاشتراكية على أنه المستغل واستمرارها عند بعض الرافضين للتغيير وهي النظرة التي تهمش المستثمر الخاص وتحد من حريته وتعمل على إعاقته، ذلك أن هذه الإدارات كانت تتمتع بالسلطة والإشراف الكامل والتوجيه والتنظيم على المستثمر الخاص، ومع الدخول في اقتصاد السوق بدأت تفقد هذه الصلاحيات وأعطيت الحرية للاستثمار الخاص مما دفع هذه الإدارات إلى التشبث بما بقي من مخلفات الاشتراكية.

- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية و عدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك االمجال

1- ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(الجزائر-تونس- المغرب)**. رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، 2008، ص 163.

2- قاعدة بيانات البنك الدولي حول سهولة أداء الأعمال.www.worldbank.org/doingbusiness 2014 .

للتلاعبات و التفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار، و قد عبر المستجوبون في دراسة أعدها البنـــك الدولي سنة 2014 حول مناخ الاستثمار في الجزائر أن مشكل معدل الضرائب يحتل المرتبة الرابعة من ضمن 18 عاملا مقيدا أو معيقا للاستثمار[1].

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بصفة معتبرة في الإيرادات الجبائية. إلا انه وفي ظل كل الظروف السابقة الذكر أصبحت الرسوم والضرائب تشكل عبئا كبيرا على المستثمر، ومن المشاكل المتعلقة بالجوانب الجبائية نذكر ما يلي: ثقل الالتزامات الجبائية حيث نسجل عدد كبير من أنواع الضرائب والرسوم التي تقتطع من رقم الأعمال منها: الرسم على القيمة المضافة TVA ، الرسم على النشاط المهنيTAP، الدفع الجزافي VF ، ومجموعة من الضرائب الأخرى. هذا الوضع يزيد الأمر سوءا ويؤدي إلى ارتفاع تكلفة المنتج وبالتالي عدم مقدرته على المنافسة أمام المنتج المستورد. يتم دفع هذه الضرائب والرسوم بغض النظر عن تحقيق ربح أو خسارة وتحسب على أساس رقم الأعمال الأمر الذي يؤدي بالكثير من المؤسسات إلى الإفلاس والخروج من السوق[2]. ومن جهة أخرى فإن وجود ظاهرة التهرب الضريبي تؤدي إلى وجود تباين بين قدرات المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة على الصمود في وجه كل هذه التحديات، بالإضافة إلى أن بعض المؤسسات تدخل السوق لفترة محددة بحيث تستفيد من الامتيازات المقدمة من وكالة دعم وترقية الاستثمار(APSI) خلال فترتي الانجاز والاستثمار كالإعفاءات ثم تختفي من السوق كي تظهر في منطقة أخرى وبنشاط آخر ربما ولتعيد الاستفادة من هذه الامتيازات، وعليه فان التنمية المحلية خسرت إيرادات كان يمكن أن تساهم فيها، هذا إضافة إلى التكلفة التي تتحملها الدولة جراء هذه الإعفاءات.

- بطء وبيروقراطية الجهاز القضائي وعدم تخصص القضاة في مجال منازعات الاستثمار، حيث يستغرق فض النزاع التجاري المعروض على القضاء أكثر من 387 يوما، و قد إشتكى 69% من رؤساء المؤسسات في الدراسة التي أعدها البنك الدولي من المعاناة إثر هذه المشكلة [3]. هذا لعدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية فإضافة إلى طول الوقت و التعقيد في الإجراءات و إنجاز المعملات، و التي تشير إلى الصعوبات في بيئة الأعمال و خير مثال على ذلك ما حصل عندما قامت الجزائر بفرض الرسم على الأرباح الإستثنائية[4]، مما نتج عنه نزاع مع شركة "أناداركو" و "ميرسك" سنة 2006، و بعد فشل المفاوضات تم اللجوء إلى التحكيم الدولي و إستمرت القضية إلى غاية 31 جانفي 2012 أين تم وضع حد للنزاع بالتراضي

1-World Bank, **pilot Algeria Investment Climate Assessment**, June. 2014 in http://siteresource,worldbank,org/INTPSD/Resources/336195-1092412588748/Algeria-ICA-3pdf

2- محمد طالبي،" أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر". **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد06، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، جانفي 2009، ص322.

3-World Bank , op cit , p11.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 06- 10 المؤرخ في 29 جويلية 2006، المعدل و المتمم للأمر05-07 المتعلق بالمحروقات، المؤرخ في 28 أفريل 2005، (**الجريدة الرسمية**. العدد 48، الصادر بتاريخ 30 جويلية 2006)، ص4.

لتفادي التغريم عبر القضاء وهو ما فتح المجال لشركات أخرى للحصول على هذه التنازلات[1]، كما أن تعويض سونطراك لشركائها بهذه الطريقة أضر بسمعة الجزائر ورسخ صورة عدم إستقرار تشريعاتها، مثل ماحدث بين شركة سونطراك و الشركة الإسبانية "OHL" حيث تعهدت سونطراك بدفع 95 مليون أورو بعد تهديد الشركة الإسبانية باللجوء إلى التحكيم الدولي[2] .

3- صعوبة الحصول على العقار الصناعي: يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر، و قد توقف العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل، و يتجلى هذا من خلال صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري؛ و تعقد و تعدد الإجراءات الإدارية و القضائية؛ بقاء العديد من الأوعية العقارية التي بحوزة المؤسسات العمومية بدون تسوية (عقود الملكية) و من جهة أخرى، أظهرت نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر إلى وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة، حيث يوجد حوالي30% من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة، و قد بينت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر بـ 180 مليون متر مربع بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون متر مربع، و لهذا يتبين أن الأزمة ليس في نقص العقار بقدر ما هي مشكلة فساد و ضعف في التسيير و التنظيم و غياب الشفافية في توزيع الأراضي[3].

- عدم أمتلاك السلطات المحلية لمخططات مسح دقيقة لمختلف الأراضي المتاحة في إقليم الولاية، فبإستثناء تلك التابعة للدولة تبقى العديد من الأراضي ذات ملكية غير معروفة، و موزعة بدون شهادات ملكية للمستثمرين، مما أدى إلى نشوب العديد من النزاعات بين المالكين الأصليين و السلطات المحلية، و بالتالي عرقلة عملية الإستثمار، كما أظهرت نتائج التحقيقات حول مسألة العقار في الجزائر إلى وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة حيث يوجد حوالي 30% من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة [4].

- طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية الرد من طرف هيئات منح قرار إستغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار و لجنة التنشيط المحلي لترقية الإستثمار على مستوى الشباك الوحيد) أين يطول الأمر أحيانا لمدة سنة[5]، إضافة إلى تعقد و تعدد الإجراءات الإدارية و القضائية حيث يبلغ عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل

1- سمية يوسفي، "الجزائر مجبرة على مراجعة الرسم على الأرباح الإستثنائية بعد تعويض أناداركو". **جريدة الخبر**، (العدد6651)، الصادرة في 2012/03/11.

2- سمية يوسفي، "سونطراك تستعد لتسديد 95 مليون أورو لشركة إسبانية". **جريدة الخبر**، العدد 6653، الصادرة في 2012/03/13 .

3- محبوب بن حمودة،" إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الإستثمار الأجنبي"**. مجلة الباحث** ، العدد05، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007، ص 61.

4- مولاي لخضر عبد الرزاق ، شعيب بونوة، "دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر"**. مجلة الباحث**، االعدد07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009- 2010، ص 147.

5- محبوب بن حمودة، المرجع السابق، ص66.

أو نقل نقل ملكية الأصل العقاري عشرة إجراءات وهو مبالغ فيه مقارنة بمعظم الدول العربية[1] .

- الإرتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة وعدم ملائمة بعض المناطق الصناعية و مناطق النشاط للمعايير الأساسية، نظرا لكونها أقيمت لأهداف سياسية واجتماعية، و ليس لأهداف اقتصادية نظرا لغياب الاستشارات المتخصصة في الميدان.

فحسب آخر الأرقام التي قدمتها الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري في نهاية 2010 فإن سعر المتر المربع من العقار الصناعي يصل إلى أكثر من 40000 دج و يزداد الأمر حدة في المدن الكبرى.

و رغم الإمتيازات التي قدمها قانون المالية التكميلي لسنة 2011 فيما يخص التحفيزات الخاصة بالمناطق المتواجدة بالهضاب العليا و الجنوب ، إلا أن المستثمرين يرفضون الذهاب إلى هذه المناطق بسبب غياب التهيئة سواء الخاصة بالعقار أو التهيئة العمومية[2] .

4- إنتشار ظاهرة الفساد : يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد و تقلص من فعالية الاستثمار، و يرد العديد من الباحثين أسباب المشاكل التي تعاني منها الجزائر في جميع الميادين سواء الإقتصادية أو الإجتماعية إلى تفشي ظاهرة الفساد التي وجدت أرضية صلبة سواء بعد الإستقلال أو مع عملية الانتقال لاقتصاد السوق، و الذي أدى إلى تشويه صورة البلد و إبطـــاء معدل التنمية و تتجلى أبرز مظاهر الفساد فيما يلي[3]:

- الانحراف عن الالتزام بالقواعد القانونية؛
- استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة بواسطة الاحتيال، والاختلاس، والابتزاز، والرشوة؛
- الاعتداء على المال العام، كسحب قروض من البنوك العمومٌة بفوائد مخفضة، وتسهيل حصول رجال الأعمال من القطاع الخاص على قروض بفوائد مخفضة، ودون ضمانات، مقابل الحصول على جزء من القرض؛
- الاستيلاء على الممتلكات العامة عن طريق تزوير الأوراق الرسمية، واستئجارها لفترات زمنية طويلة بمبالغ زهيدة؛
- تسريب معلومات وبيانات رسمية لقاء الحصول على رشاوى؛
- شيوع ظاهرتي الغش والتهريب الضريبي؛
- ضعف أخلاقيات المهنة، واضطراب منظومة القيم؛

1- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، **نشرة ضمان الإستثمار**. العدد الفصلي رقم 7، 2014، ص14-13.

2- سوفيان بوعباد، "العقار الصناعي مفلس للمستثمرين في الجزائر". **جريد الخبر**،www.alkhabar.com، نشر بتاريخ 2011/09/12، تاريخ الدخول 2015/03/15.

3- وصاف سعيدي و قويدري محمد، "واقع مناخ الإستثمار في الجزائر: بين الحوافز و العوائق". **مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير**، العدد08، 2008، ص47.

- غياب مفهوم المساءلة وتحديد المسؤوليات، نظرا لتمتع كبار المسؤولين، ورجال الساسة بحصانة تحميهم من المتابعات. كما يعتبر الفساد ثالث معوق يعترض نمو الشركات حسب المنتدي الاقتصادي العالمي2014[1].

و رغم الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري من إنفتاح على المنافسة و العمل على جذب المستثمرين التي عرفها قطاع المحروقات لاسيما قانون المحروقات في سنة 2005، إلا أن هذه الإصلاحات لم تجعله في بعد عن فضائح أطاحت بوزير القطاع و كبار الموظفين. كما أن هذه الإصلاحات لم تواكب قطاعات حساسة من الإقتصاد الجزائري خاصة النظام البنكي و الضريبي و اللذان ينتشر فيهما الفساد بشكل كبير مما جعلها تدور في حلقة مفرغة، و الدليل على ذلك ما عرفه قطاع البنوك من فضائح كقضية بنك الخليفة و البنك التجاري الجزائري أين أضحت العدالة الجزائرية غير قادرة على التصدي لهذه الظاهرة لعدم إستقلالها الفعلي عن السلطة السياسية ، بإعتبار أن رئيس الجمهورية هو القاضي الأول في البلاد[2].

و إن حاولنا فهم الأسباب الإجتماعية للفساد، فقد نرجعها: لنمط العلاقات و الأعراف، قلة وعي الأفراد و المجتمع بخطورة الظاهرة، تعقد القوانين الضريبية الجزائرية و صعوبة إيجاد قراءة موحدة لها الأمر الذي يسهل من عملية التهرب الضربي و عدم معاقبة المتورطين في قضايا الفساد إلا القليل منهم رغم تفشي الظاهرة وبكثرة و هذا ماجعل من الجزائر ترتب ضمن المراتب الأخيرة دوليا. و على الرغم من إنشاء قوانين عديدة شرعت لمكافحة الفساد كقانون 06- 01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 و المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته و قانون الصفقات العمومية و غيرها من القوانين، إلا أنها غير كافية بدون تعزيز آليات الضبط و الرقابة و المساءلة.

5- وضعية سوق الأوراق المالية(البورصة): تعتبر البورصة الواجهة التي تعكس السياسات و الإستراتيجية المالية للمؤسسات و تحكم لها أوعليها، و قد أصبح الركود الذي تواجهه البورصة الجزائرية يقلق الشركاء ويعود هذا لقلة الشركات العمومية التي دخلت فيها (رياض سطيف، فندق الأوراسي، صيدال)، إضافة إلى عدم تجاوب القطاع الخاص، ومرد ذلك أن غالبية الشركات العمومية تعاني من عجز في الخزينة ، بل أن ديونها قدرت بأكثر من 500 مليار دينار بعد تطهير أصولها، فضلا عن الاختلال المسجل في الأصول ورقم الأعمال، أما المؤسسات الخاصة فهي من حيث بنيتها عبارة عن مؤسسات فردية أو عائلية، ومع المقاييس والشروط الدقيقة التي تتطلبها البورصة في سجل المحاسبة التحليلية والتسيير تطالب كل شركة بأقصى شفافية ممكنة مع تقديم حصيلة سنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي، للنشاط الاقتصادي، ومؤشرات دقيقة لرأس المال ورقم الأعمال وشبكة الرواتب والأجور والأصول، وهو ما تحاول معظم المؤسسات أن تتحاشاه .

1- المنتدى الاقتصادي العالمي، **تقرير التنافسية العربية 2014**. لائحة ترتيب الدول العربية، ص12.

2- وصاف سعيدي و قويدري محمد، **واقع مناخ الإستثمار في الجزائر: بين الحوافز و العوائق**.المرجع السابق، ص47

و بذلك فإن بقاء سوق الأوراق المالية على هذه الحالة لن يساعد على إنعاش الادخار المحلي، ذلك أن الهدف من إنشاء البورصة هو تشجيع المدخرين الخواص على توفير أموالهم في البورصة، مما يمكن الحصول على الأموال اللازمة لتمويل المؤسسات العمومية بعد انسحاب الدولة من تسييرها[1].

وإذا كانت عملية الخوصصة عن طريق البورصة لم يحصل بشأنها أي تقدم، بالإضافة إلى رفض المؤسسات الخاصة الانضمام للبورصة لوجود الشفافية التامة، فإن سيادة الذهنية "الريعية" وسيادة ظاهرة الاكتناز اللتين بقيتا سائدتين حتى اليوم ساهمتا إلى حد ما في تخوف الشركاء الأجانب من السوق المالية الجزائرية[2]. كما أن ضعف القطاع الخاص المحلي يقف عائقا أمام ربطه بالشركات الأجنبية في شكل مشاريع مشتركة.

6- المعوقات البنكية والتمويلية : في آواخر السبعينات أصبحت الخزينة العمومية عماد البنية المصرفية الجزائرية. بحيث أن الطلبات الاستثمارية كانت تعتمد على الموارد البترولية وعلى ميزانية الحكومة. وأدى ذلك تحويل البنوك التجارية إلى هيئات إدارية تقوم بتنفيذ ما قررته الخزينة، حتى أصبح البنك المركزي متخصص في إعادة تمويل هذه البنوك، ومتخليا عن القواعد التقليدية في إصدار العملة. ومنذ سنة 1970 أصبح الاستثمار العمومي يمثل الاستثمار الرئيسي في الجزائر.

في حين أدت الموارد البترولية المتزايدة إلى إهمال تعبئة الادخار الخاص لتمويل الاستثمار. ولذا أصبح تمويل الاستثمار العمومي يعتمد أساسا على المداخيل النفطية وميزانية الدولة والديون الخارجية الأمر الذي أدى إلى إهمال الادخار المحلي، وانعدام إصدار السندات العمومية، وانعدام السوق المالية كل هذه الإجراءات أدت إلى جعل الخزينة العمومية عنصرا رئيسيا في الاستثمار، وتحويل البنوك التجارية إلى مكاتب للتسجيل للحركات المالية، ما بين الخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية، وأهملت وظيفة الإقراض والاقتراض، وهذا ما أدى إلى انعدام دور سعر الفائدة في السياسة الاقتصادية[3].

فرغم أهمية المشاكل السابقة الذكر. يبقى المشكل الرئيسي الذي يواجه المستثمرين يتمثل في التمويل. فعدم وضوح قواعد السياسة النقدية، وضعف فعالية وسائلها يؤثر على سياسة التمويل، ويؤدي بها إلى الانحراف عن المسار الذي رسم لها، بالابتعاد عن الأسس التي يعتمد عليها نظام التمويل. ويتجسد هذا المشكل في صعوبة الحصول على رؤوس الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية خاصة الضخمة

1- مختار مسامح ، "النظام المحاسبي المالي الجزائري و إشكالية تطبيق المعيير المحاسبية الدولية في إقتصاد غير مؤهل". **مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية**، العدد11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ماي 2007، ص217.

2- علي همال، **آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو- متوسطية**. مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية، 2002 ، ص7.

3- أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1993، ص69

منها، مما يؤدي إلى تعطيل هذه الأخيرة و هذا ما يجعل المستثمرين يتخلوا عن المشاريع الاستثمارية والتوجه لأعمال أخرى. و رغـــم سياسة تحرير معدلات الفائدة، و السماح بإنشاء مصارف خاصة محلية وأجنبية إلا أنها لـــم تساهم في حل إشكال تمويل الاستثمارات و خلق جو المنافسة بسبب صعوبة و غموض ظروف العمل التي عززت درجة المخاطر، كما أن سياسات الإصلاح المصرفي كانت دون مستوى الطموح ويتأكد هذا الأمر من:

- ثقل الإجراءات كالبيروقراطية في المعاملات البنكية، ففي الوقت الذي تستغرق فيه دراسة ملف طلب قرض عدة شهور و قد تتجاوز السنة في البنوك العمومية، في المقابل لا تستغرق أسبوعا في بنك أجنبي بالجزائر[1]؛

- الطابع الكلاسيكي للقطاع المصرفي و نقص الكفاءة المهنية لدى العاملين فيما يخص معالجة ملفات القروض، إضافة إلى عدم الكفاءة في تقدير الأخطار لعدم أهمية و كفاءة البنوك و جدارتها الإئتمانية[2]؛

-إستمرار سيطرة المصارف العامة على حصة تفوق 90% من إجمالي الودائع والقروض الممنوحة للاقتصاد كما أن هناك تدخل للسلطة التنفيذية في مهام البنك المركزي مثل دعوة رئيس الحكومة المؤسسات العمومية لإيداع أموالها في البنوك العمومية وفي هذا السياق انتقد رئيس بعثة صندوق النقد الدولي الى الجزائر هذا الإجراء لأنه يعرقل عمل البنوك الخاصة كما ألح على ضرورة الإسراع في إصلاح النظام البنكي لأنه لايصلح لتشجيع الاستثمار[3].

- شدة الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها، والتي عادة ما تكون في شكل رهن رسمي لعقارات مبنية أو غير مبنية، كما تشترط المصارف الجزائرية ضمانات مبالغ فيها تعادل مرتين قيمة القرض[4]؛

- غياب الشفافية في تمويل الإستثمارات بالنسبة للقطاع المصرفي؛

- ضعف إستخدام التكنلوجيا؛

- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الإستقلالية النسبية[5].

1- مليكة زغيب، حياة نجار، **النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع و تحديات المستقبل**. ملتقى المنظومة المصرفية و التحولات الإقتصادية: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14- 15 ديسمبر 2004، ص 402.

2- منير نوري، **البنوك الجزائرية بين غرفة الإنعاش و الإنتعاش**. ملتقى المنظومة المصرفية و التحولات الإقتصادية: واقع وتحديات، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، 14- 15 ديسمبر 2004 ، ص443.

3- سليمان ناصر، **تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر، الأسلوب و المبررات.** الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص594.

4- سعيد بريش، عبد اللطيف بلغرسة، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول**. الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17- 18 أفريل 2006، ص 325.

5- مختار مسامح،" النظام المحاسبي المالي الجزائري و إشكالية تطبيق المعيير المحاسبية الدولية في إقتصاد غير مؤهل". **مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية**، العدد11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ماي 2007، ص216.

9- الإقتصاد الموازي: يشكل الاقتصاد غير الرسمي منذ الاستقلال عنصر أساسي من المشهد الاجتماعي و الاقتصادي في الجزائر[1]، و حسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان "قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006" ومن خلال المسح الذي شمل الجزائر أشار التقرير بأن هناك اثنتي عشر عاملا سلبيا يؤثر على بيئة الأعمال في الجزائر، كان من بين هذه العوامل منافسة القطاع الموازي الحادة، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية[2]، وقد تم إحصاء نحو700 سوق موازية ينشط فيها حسب وزارة التجارة أكثر من 100 ألف شخص يمثلون 14%من إجمالي التجار المسجلين في السجل التجاري، و هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية وزعزع عنصر الثقة فيها[3]. وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، وأن المنتجين الخواص الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزريا غير مشجع على الإطلاق.

وفي الختام، يمكن القول أن الاستثمار في الجزائر يعاني من عدة معوقات وعراقيل اجتماعية، وسياسية و أمنية، وكذا مشاكل إدارية تتمثل أساسا في البيروقراطية والضعف في التسيير، و ضعف المنظومة البنكية والمصرفية الذي يقع عائقا أمام الاستثمارات، حيث تتجلى و لحد اليوم سيطرة القطاع العام و الاقتصاد الممركز و المخطط، أين نجد القطاع العام مازال يقوم بدور هام في الاقتصاد و بشكل ملحوظ [3] ومعلوم ذلك أن الأنظمة القانونية المربكة والمتناقضة تجعل ممارسات الأعمال الرسمية صعبة و تدفع بالشركات إلى أن تصبح غير رسمية[4] .

و يعتبر عدم المعرفة المسبقة بقوانين وأوضاع الإستثمار في القطر من أهم العوامل المثبطة للمستثمرين المحليين والأجانب وعلى الرغم من الإصلاحات الكبيرة التي تحققت من طرف السلطات، فإن الجزائر سجلت خسارة كبيرة لصورتها في الخارج، فالمتعاملون الأجانب ليس لهم علم و دراية بالقوانين والتنظيمات الجديدة التي تم إدخالها على الاقتصاد وعلى حالة التحسن في المجال الأمني و الاجتماعي نتيجة لضعف الترويج للمشروعات الاستثمارية فالجزائر تفتقر إلى الكفاءة والفعالية اللازمة، ويبرز ذلك من خلال[5]:

1- محمد طالبي،" أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر". **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، (العدد06)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، جانفي 2009، ص326.

2- لخضر عبد الرزاق مولاي، شعيب بونوة، مرجع سابق، ص147.

3- خديجة خالدي،" أثر الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري". **مجلة إقتصاديات شمال إفرقيا**، (العدد2)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، الجزائر، ماي 2004، ص88

4- لخضر عبد الرزاق مولاي، شعيب بونوة، مرجع سابق، ص143.

5- علي كساب، محمد راتول، "التكامل الإقتصادي العربي و التنمية الإقتصادية في إطار التدافع الإقتصادي و الشراكة". **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2004، ص47.

- عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة، والغرف الجهوية للترويج لما هو متاح من فرص استثمارية، فضلاعن عجزهم عن مرافقة المستثمرين؛

- عدم كفاءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في الترويج للاستثمارات؛ إضافة إلى عجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج لبناء انطباع إيجابي، وجذاب للقطر وللمشروعات الاستثمارية.

10- المشاكل المتعلقة بالجوانب الحضرية: إن التركيبة الاجتماعية والثقافية والدينية تؤثرعلى طبيعة الاستثمار وكيفية التعامل معه وتتمثل المشاكل المتعلقة بالجوانب الحضارية في[1] :

- عدم الفهم لضرورة الاستثمار وذلك على مستوى المواطن والمسؤولين على حد سواء من حيث أن الاستثمار يؤدي إلى تنمية المنطقة وتحقيق الاستقرار وحل المشاكل الاجتماعية، فغالبا ما ينظر إلى المستثمر على انه مستغل انتهازي صاحب أموال طائلة والتي تكون في الحقيقة عبارة عن ديون ومستحقات ومن جهة أخرى يتم تعطيل المشاريع المهمة لأسباب واهية.

- تفضيل المنتجات المستوردة على المنتوج المحلي نظرا لذهنية تتخلص في كون أن المنتوج القادم من الخارج هو دوما أفضل من المنتوج المحلي حتى وان كان جيدا، إن هذا الأمر قد يؤثر على إنتاج المؤسسات الخاصة خصوصا في ظل عدم التكافؤ في ظروف الإنتاج مما أدى إلى انسحاب عدد كبير من هذه المؤسسات خاصة في قطاع النسيج فقد انتقل عدد المؤسسات في القطاع الخاص من 222 سنة 2001 إلى 186 سنة 2008، وكان النقصان بصفة كبيرة في قطاع النسيج بسبب الاستيراد العشوائي للألبسة.

- غياب التحاور والتشاور بين المتعاملين الاقتصاديين فيما بينهم والسلطات المحلية للوقوف على أهم انشغالاتهم ومشاكلهم والعمل على حلها وربما القيام بمشاريع مشتركة بين مؤسسات صغيرة ومتوسطة صناعية في نفس القطاع.

- وجود تحفظ في التعامل مع البنوك التجارية لدى عدد كبير من المؤسسات الخاصة وبالخصوص الذي يضم مؤسسات عائلية ويرجع هذا التحفظ إلى تعارض مبادئ التعامل في البنوك التجارية مع مبادئ الشريعة الإسلامية حيث أن نسبة المؤسسات الخاصة التي تتعامل مع البنوك تتراوح بين 16%و 11% وغالبا ما تتعلق التعاملات بإيداع النقود وحفظها ولتسديد عن طريق الصكوك.

- المشاكل المتعلقة بالجوانب الطبيعية: إن الظروف الطبيعية وخاصة المناطق الصحراوية تؤثر بصفة مباشرة على مردودية نشاط المؤسسات مع بيئة تمتاز بالحرارة المرتفعة التي تؤدي إلى التقليل من مردودية العامل مقارنة باستخدام الآلات. ومن جملة المشاكل المتعلقة بالجانب الطبيعي نذكر[2]:

1- محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الإقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرداية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص 253.

2- محمد زوزي، مرجع سابق، ص 252.

- البعد عن مناطق التموين. وتتمثل خاصة في الموانئ مما يشكل عبئا إضافيا للمستثمر من أجل الحصول على المواد الأولية، و تتمثل في تكاليف البحث عن الأسواق وتكلفة نقل المواد الأولية من نقاط التمويل في الشمال إلى مراكز النشاط للمؤسسات في الجنوب، بالإضافة إلى مصاريف إضافية للقيام بالتخزين ذلك لان الكميات الواجب شراؤها يجب أن تفوق بكثير احتياجات الطلبيات لتقليل التكلفة وهذا ما يؤدي إلى زيادة لمناصب شغل أخرى، بالإضافة إلى تجميد أموال كان يمكن استغلالها في مشاريع أخرى واحتمال انقطاع المخزون أو تلفه من المواد الأولية لأسباب طارئة مما يوقف الإنتاج. وتعاني من هذه المشكلة بعض الفروع كالصناعات النسيجية وفرع مواد البناء (الاسمنت) .

- البعد عن مراكز الاستهلاك الكبرى الواقعة في الشمال مما يزيد في التكاليف التسويقية وتكلفة نقل المنتجات تامة الصنع للتسويق مما يعرضها لأخطار الطريق، ذلك أن السوق المحلي لا يستهلك إلا جزءا معينا من الإنتاج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والخاصة. فعلى سبيل المثال يستهلك السوق المحلي 45% من البلاستيك و 30% من المياه المعدنية أما الباقي فيوجه للسوق الوطني وحتى التصدير.

- طبيعة الظروف المناخية القاسية تفرض تخصيص مساحات خضراء بجانب الوحدات الصناعية مما يضيف أعباء إضافية في ما يخص استهلاك المياه والعمال مما يؤدي إلى زيادة منشآت ومناصب شغل غير منتجة؛

- قلة الموارد المائية السطحية مع وجود استهلاك كبير للمياه على مستوى الوحدات الصناعية الخاصة بنسب تفوق نظيرتها في الشمال مع وجود تسعيرة موجهة للماء والكهرباء مما يؤدي إلى عدم التوازن، إضافة إلى عدم الفصل في التسعيرة بين الاستعمال الذاتي والاستعمال الصناعي؛

- حجم الأجور مرتفع بسبب علاوة العمل بالجنوب فمتوسط الأجر القاعدي 12000 دج بالجنوب مقابل 8000 دج في الشمال بالإضافة إلى أن عطلة الجنوب تدوم 50 يوم مقابل 30 يوم في الشمال هذا الأمر يضخم الدفع الجزافي على الأجور ومستحقات الضمان الاجتماعي على العلاوة الإضافية، وكل ما سبق يزيد من عبئ التكاليف على المؤسسات الخاصة.

- البعد عن مراكز القرار فشبكة الاتصالات غير جيدة وغالبا ما يتم تبادل المستندات الخاصة بالبضائع المستوردة عبر شبكة البريد مما يتطلب وقت إضافي يضيع على المستثمر فرصة الاهتمام بتطور الإنتاج ومتابعته ومحاولة تحسينه[1].

إن كل المشاكل السابقة الذكر تدل على سبب وجود عدم التوازن الجهوي في توزيع المشاريع الإستثمارية الأمر الذي يعيق عملية التنمية في الجنوب الجزائري.

1- محمد زوزي، مرجع سابق، ص 252.

مطلب ثالث: سبل ترشيد السياسات الإستثمارية في الجزائر.

يهدف التقييم إلى التشخيص الدقيق لأسباب ضعف جاذبية دولة الجزائر واقتصادها للاستثمار الخارجي و الداخلي من أجل توفير قاعدة معرفية دقيقة وشاملة تمكن من البحث في الحلول العملية والناجعة القادرة على استغلال أمثل لعناصر القوة ومعالجة كافية لعناصر الضعف. ومن المعلوم أن جاذبية الاستثمار ليست نتاج معادلة سهلة أو متغير واحد، بل هي ناتجة عن الكفاءة الاقتصادية العامة والقدرة التنافسية للبلد، والإنتاجية والجودة في العمل، وانفتاح الاقتصاد وحرية الأسواق، وجودة وكفاءة الخدمات العمومية ومدى فاعلية القوانين واحترامها، وطبيعة النظام السياسي ومدى احترام الحريات الفردية، لاكتساب الثروة وللتجديد والإبداع والمبادرة[1]. وقد خلص التقييم إلى مجموعة من السبل لترشيد السياسات الإستثمارية في الجزائر، أبرزها ما يلي:

1- تعزيز البيئة المشجعة للاستثمار:

بغرض تشجيع الاستثمار الوطني، واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ما فتئت الجزائر في تحسين مناخها الاستثماري، وذلك من خلال اتخاذ جملة الإجراءات والتدابير الكفيلة بمنح المزيد من المزايا، والحوافز للمستثمرين ويتجلى ذلك من خلال إزالة القيود الضريبية والجمركية على رأس المال المستثمر؛ تشجيع المشروعات على إعادة استثمار أرباحها؛إلى جانب بعض المزايا، والحوافز، والضمانات الأخرى المشجعة.

لكن و بالرغم من هذا، فإن معظم المستثمرين يتحفظون على العديد من الإجراءات المتخذة، فضلا عن العراقيل التي تواجههم؛ كل ذلك تسبب في تقليص حجم الاستثمارات، وتركزها في قطاعات محدودة، مقارنة بالعديد من الفرص المتاحة، لذلك أصبح ضروريا تصحيح الأوضاع لضمان سيادة القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية ونفاذ التعاقدات كضرورة قصوى لا تقبل التأجيل، بالإضافة إلى الحاجة الماسة لاجتثاث الفساد ورفع مستوى أداء الجهاز الإداري للدولة لتنقية أجواء الاستثمار وخلق بيئة مواتية لاستقطاب الاستثمارات. حيث لازالت البيئة الاستثمارية غير جاذبة، ولا بد من تكثيف جهود الدولة في تبني النموذج الدولي في التعامل مع الاستثمارات. وتتحقق بيئة الاستثمار من خلال [2]:

- توفير مناخ اقتصادي واستثماري جاذب، من خلال تبني السياسات التي تتسم بالـــمرونة والاستجابة للتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية.

1- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، **مناخ الإستثمار في الدول العربية 2014**، الكويت، 2014، ص101.

2- الجمعية المصرية لتنمية الأعمال، **الديمقراطية الإقتصادية، دور القطاع الخاص**، مصر:مركز المشروعات الدولية الخاصة (CPIE)، 19 جويلية 2012، ص3.

- ضرورة وجود الشفافية في سياسات الاستثمار بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، مع أهمية وجود الربط ألمعلوماتي اللازم لإقامة المشاريع ؛

- تطوير قدرات المؤسسات الحكومية للإسهام في تنمية القطاع الخاص عن طريق مساهمة الحكومة في تقديم خدمات عامة جيدة، وتحقيق الأمن، وتحسين البيئة الملائمة للعمل والاستثمار عبر الإصلاح المؤسساتي، والاستجابة للاحتياجات العامة[1].

- تشجيع القطاع الخاص لإقامة المشاريع من خلال : منح الأراضي الزراعية بأسعار مناسبة ، منح القروض الميسرة، إلغاء الحواجز التجارية الجمركية أو غير الجمركية (خفض تكاليف التصنيع والاستفادة من خفض الجمارك على السلع التي يعاد تصديرها [2])، تسهيل إجراءات منح التراخيص، حرية انتقال رؤوس الأموال، تهيئة المواقع الصناعية، تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة في دعم صادراته.

- يفيد أحد التقديرات الحديثة العهد بأن البلدان النامية تخسر نتيجة للفساد ما بين 20 مليار دولار و 40مليار دولار في كل سنة كما أن الفساد يؤدي إلى تفاقم تكاليف أنشطة الأعمال في العديد من البلدان، وهذا ما يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار فيها ويؤدي إلى ضعف سيادة القانون[3]. لذلك وجب التخفيف من العقبات غير الرسمية (الفساد) التي تعترض الاستثمار كون إزالة العقبات غير الرسمية أكثر صعوبة من إزالة معوقات الاستثمار الرسمية، لأنها قد تكون تجسيداً لعادات اجتماعية وثقافية عميقة الجذور. وقد ترجع أصولها أيضاً إلى النظام السياسي العام للبلد، أو إلى مصلحة مجموعات ضغط قوية في الابقاء عليها أو قد تتجاوز إزالتها قدرة النظام السياسي السائد لأسباب اجتماعية أو اقتصادية. وفي بعض الحالات قد تُستخدم عوائق الاستثمارغير الرسمية كعقبات متعمدة أمام الاستثمار[4].

- ضرورة تطوير نظام الإعلام الاقتصادي في الجزائر، بواسطة التحديث الدوري لقاعدة البيانات، مع مراعاة نوعيتها، ومجالاتها ومصداقية مصادرها، وضرورة ربطها بقواعد بيانات محلية، وإقليمية، ودولية.

- تخفيف الأعباء المالية عن المستثمرين سواء المحلين أو الأجانب لحمايتهم وتعزيز تنافسيتهم بشتى الأساليب الممكنة والفعّالة، ضمانا لاندماج ايجابي في الاقتصاد العالمي[5].

- تحقيق استقرار وضع الاقتصاد الكلي، ويعتبر هذا أمرا أساسيا إذا أرادت الدولة أن تكون قادرة على المنافسة في الاقتصاد المعولم. ويتطلب هذا ضرورة احتواء معدلات التضخم المرتفعة، والإنفاق غير المنتج،

1- **أحكام تشجيع الإستثمار في اتفاقيات الإستثمار الدولية**. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، سلسلة الأوناكتد الدولية بشأن سياسات الإستثمار الدولية لأغراض التنمية، نيويورك وجونيف، 2008، ص30.

2- الوكالة الدولية لضمان الإستثمار، **ضمان الفرص* ضمان الإستثمارات**، التقرير السنوي 2013، ص18.

3- أحكام تشجيع الإستثمار في إتفاقيات الإستثمار الدولية ، المرجع السابق، ص16.

4- المرجع نفسه، ص17.

5- المرجع نفسه، ص32.

واختلال الموازنات المالية والعجز الضخم في موازين المدفوعات. وعندئذ فقط يمكن للدولة أن تخصص موارد أكبر لإقامة البنية الأساسية الكافية (مثل الطرق، والموانئ والمطارات، والكهرباء والمياه)، وتدعيم قواعد التنمية طويلة الأجل (مثل التعليم، والرعاية الصحية، والبيئة، ومكافحة الفقر والتهميش)[1].

إن الاعتماد على إستراتيجية ترويجية، ترتكز على بناء الانطباع، وخدمة المستثمر، والترويج للقطر، وللفرص الاستثمارية، تعد مسألة غاية في الأهمية، يجب تبنيها، سواء على المستوى المحلي، من خلال عمل مختلف الأجهزة، والهيئات، وكذا من خلال الدور المحوري للممثلين الدبلوماسيين في الخارج.

2- التعجيل بالإصلاحات المؤسساتية و القانونية:

أن الإطار القانوني والمؤسساتي للإستثمار لا يزال غير ملائم وهو ما يعكس تعاقب التشريعات التي يلغى بعضها بعضا من جهة وقصور المؤسسات والنظم القائمة خاصة ما يتعلق منها بالجانب المالي والمصرفي وعدم كفاءة البورصة الجزائرية وفي نفس الإطار فان الإجراءات البيروقراطية بفعل تداخل صلاحيات اللجان والمصالح والهيئات المختلفة لازالت تسهم بشكل كبير في عرقلة إنجاح السياسة الإستثمارية لذلك وجب:

- تجنب تداخل مهام الجهات الوصية على ترقية الاستثمار في الجزائر، من خلال توزيع الأدوار، وتوضيح الاختصاصات، وتحديد الصلاحيات[2]؛
- تنظيم أنشطة مشتركة لتشجيع الاستثمار، مثل الحلقات الدراسية والحلقات العلمية وجولات التعريف الداخلية لمستثمري البلدان المصدرة لرأس المال والتشجيع المشترك لمشاريع محددة بمشاركة نشطة من قطاع الأعمال[3]؛
- إجراء مشاورات منتظمة بين وكالات الاستثمار بشأن المسائل المتعلقة بتشجيع الاستثمار؛ وتنظيم برامج تدريبية متعلقة بالاستثمار لمسؤولي وكالات الاستثمار[4]؛
- استقلال النظام القانوني، إذ يجب أن يكون هذا النظام متحررا من أي ضغط أو تدخل من جانب القوى السياسية أو أيّة منظمة أخرى، لكفالة استقلال ونزاهة القرارات التي يتخذها[5]؛ وتبسيط الإجراءات الإدارية والمالية وفي كل المجالات الأخرى، مع تقليل عدد المشاركين فيها إلى أدنى حد ممكن. فنظام الإدارة

1- صالحي نجية، مخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي، نحو تحديات أفاق النمو الفعلي و المستديم.** أبحاث المؤتمر الدولي" تقييم أثار برنامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، الجزائر، جامعة سطيف، مدارس الدكتوراه، 12/11 مارس 2013، ص23.

2- وصاف سعيدي، قويدري محمد، "واقع مناخ الإستثمار في الجزائر: بين الحوافز و العوائق". **مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير**، الجزائر ، (العدد08)، 2008، ص 52.

4.3- أحكام تشجيع الإستثمار في إتفاقيات الإستثمار الدولية، المرجع السابق، ص36.

5- صالحي نجية، مخناش فتيحة، المرجع السابق، ص24.

الجيد يتطلب شفافية الحكومة مع إبقاء المواطنين على علم بكل القرارات التي تصدرها الدولة ومبرراتها .
- استكمال الأطر القانونية والمؤسساتية خاصّة فيما يتعلق بالجوانب المالية والمصرفية الكفيلة بإنجاح الإستثمار، ورفع كافة الحواجز والقيود البيروقراطية، مع إصلاح المنظومة المصرفية و المالية و تطوير الأجهزة الإدارية الحكومية[1]. فضمانات الاستثمار أداة متزايدة في الأهمية للتنمية المالية حيث تسهم في الحد من المخاطر التي تتعرض لها المشاريع وتشجع تدفقات رأس المال الخاص. وبالتالي يضمن التعاون زيادة توافر التأمين ضد المخاطر واستخدامه، وذلك كآلية للتخفيف من المخاطر بغية تعزيز ثقة المستثمر[2]. من خلال تحديث التشريعات الداعمة لمنهج اقتصاد السوق، والهادف في الوقت ذاته إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية المرسومة ضمن هذه الإستراتيجية.

في الظروف التي تتعلق ببلدان مثل حالة الجزائر، والسياسات المنتهجة تتطلب إلى حاجة إلى التركيز خاصة على الإطار المؤسسي العام الذي ينظم أنشطة المشاريع بهدف تسهيل و تنمية روح المبادرة. كما أن تحسين نوعية القوانين والأنظمة هي عناصر أساسية في إطار تهيئة الظروف اللازمة للتنمية القطاع الخاص.

3- تنمية الثقافة الإستثمارية:

تؤثر طبيعة المستثمر والثقافة الاستثمارية في نوعية الإستثمارات و درجة تحقيقها للتنمية. إذ أن غالبية المستثمرين هم من المدخرين والمضاربين الذين كانوا يتخذون القرارات الاستثمارية معتمدين على الإشاعات وعلى بعض آليات التقويم الاستثماري غير التقني من دون دراية بمقومات التحليل وتقنياته، والتقويم المالي الأساسي خصوصاً والصناعة المالية (البورصة) عموماً خاصة إذا ما تعلق الأمر بالبورصة الجزائرية . تضاف إلى ذلك محدودية دور المؤسسات الاستثمارية و التي لديها الموارد والدراية الكافية لتتخذ قرارات استثمارية، واللافت هو استياء المستثمرين الأفراد من الخسائر التي تعرضوا لها وكأنهم لم يأخذوا في الاعتبار مبدأ ارتباط العائد على الاستثمار بدرجة خطورة الاستثمار، فأُهمل حساب المخاطر المرتبطة بهذه الاستثمارات.

و بذلك فإن تزايد أهمية تنمية الموارد البشرية في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني نحو سيادة آليات السوق والمنافسة فضلاً عن التطورات التي أحدثتها ثورة المعلومات والتطور الهائل في مجال التكنولوجيا، تبرز ضرورة تعزيز التأهيل الفني والتدريب المهني بالإضافة إلى تنمية المهارات والقدرات على استخدام التكنولوجيات المتقدمة. وفي هذا الاتجاه يأتي دور الدولة مع القطاع الخاص في إنتهاج سياسة

1- بنك الجزائر، **التطورات الإقتصادية و النقدية لسنة 2012 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013.** تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013، ص25.

2- **أحكام تشجيع الإستثمار في اتفاقيات الإستثمار الدولية**. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، المرجع السابق، ص30.

للعلوم والتكنولوجيا تعمل على توفير القدرات والبنى التحتية للبحث العلمي ودعمه في الجامعات ومراكز الأبحاث وتشجيع عملية الابتكار والتطوير، مع تطبيق السياسات والإجراءات الآتية[1]:

- دراسة وتحديد الاحتياج الفعلي الحالي والمستقبلي من التخصصات المختلفة .
- تصميم وتنفيذ برامج متعددة ومكثفة لتدريب قوة العمل غير الماهرة من خلال اشتراك كافة الأطراف ذات العلاقة بما فيها القطاع الخاص؛
- تحمل الدولة جزء من تكاليف برامج تأهيل وإعادة تأهيل عمالة القطاع الخاص ضمن إطار صندوق للتدريب المهني؛
- قيام القطاع الخاص بإنشاء وإدارة مراكز للتدريب والتأهيل بما يلبي احتياجاته من التخصصات المختلفة ؛
- ربط مخرجات التعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني باحتياجات التنمية، مع ضرورة مراقبة نتائج هذه السياسات واتجاهاتها بما يحفز من إمكانيات القطاع الخاص وقدرته التنافسية؛
- العمل على إعادة تخطيط، وهيكلة النظام التعليمي، وتنمية القدرات البحثية، والتعليمية، وتوفير المزيد من المخصصات المالية على النحو الذي يساهم في ترقية أداء الموارد البشرية.
- التنظيم المشترك لبعثات وأنشطة خاصة بصناعات معينة تركز على قطاعات عالية النمو، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر قطاعات تكنولوجيا الاتصالات الخاصة بالمعلومات والصناعات الالكترونية وصـــناعة الـــسيارات والأغذية والمشروبات...إلخ[2].
- استخدام كافة الجهود المعقولة لتشجيع الشركات و المؤسسات للمشاركة في المعارض المحلية و الدولية[3].

4- وضع قطيعة مع الذهنية الإشتراكية:

لم يكن هناك حدود مقررة لمجال نشاط الدولة حتى وقت قريب. بالإضافة إلى الوظائف السيادية لها (مثل: الأمن، والعدالة والتعليم، والرعاية الصحية) انخرطت فـــي الحياة الاقتصادية عـــن طريق سيطـــرتها المباشرة على إنتاج وتوزيع عدد كبير من السلع والخدمات. وكانت مسؤولة أيضا عن إدارة المؤسسات المالية وفي النهاية خارت قوى النظام من خلال هذا التدخل و الذي كان يجرى تبريره بطرق مختلفة، إلاّ أّنه لم يفسح الطريق للمبادرة الخاصة المزدهرة. فقد خطط إطار تنظيمي تقييدي للمبادرات الخاصة بحيث أصبحت مقصورة على نواحي النشاط الهامشية، كما أجهض بزوغ طبقة من منظمي المشروعات الحقيقيين. و بالنظر إلى الرهانات والتحديات المتعلقة بالسياسة الإستثمارية فان السؤال الذي يطرح نفسه هو: أي دور مرتقب للدّولة في هذا المجال ؟.

1- مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر. (**أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، الجزائر،جامعة تلمسان، 2009- 2010)، ص325.

2،3- **أحكام تشجيع الإستثمار في اتفاقيات الإستثمار الدولية.** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، مرجع سابق، ص37.

إذ أن شروط الاندماج في اقتصاد السوق تقتضي من الدولة أن تتخلى أكثر فأكثر عن الذهنية الإشتراكية وعن النظام الريعي الذي تحول من نمط إقتصاد إلى نمط حياة إجتماعية تعتمد على الإتكالية و عدم الإنتاجية.

الدور المرتقب إذن من الدولة في هذا المجال يتمحور بالأساس حول ما يلي [1]:

- ربط الإصلاح الاقتصادي بشكل عام و السياسة الإستثمارية على وجه الخصوص بالإصلاح السياسي، وتحقيق العدالة الاجتماعية وهو ما يعني توسيع الاستشارة حول القضايا المصيرية كتلك المتعلقة بالمؤسسات الإستراتيجية وإمكانية خوصصتها، إلى جميع الشركاء السياسيين والاجتماعيين من أحزاب ونقابات وغيرها وبما يمكن من استيعاب المشاكل الاجتماعية المطروحة؛

- السعي لأجل توفير مناخ ديمقراطي يضع المواطنة، وتكافؤ الفرص، وحرية التعبير عن الرأي، كحقوق أساسية، تعزز من المشاركة الشعبية، ومن دور المجتمع المدني، وتكفل المساواة التامة بين أبناء الوطن جميعا، وتضمن لهم ممارسة كل الحقوق المدنية والسياسية، وتتيح لهم معالجة السلبيات، وكشف الممارسات الفاسدة؛

- مساهمة القطاع الخاص بالمشاركة في الحوار العام من خلال قياداته المنتخبة لتعريف الحكومة بأولويات شركات القطاع الخاص، الصغيرة والمتوسطة والكبيرة؛

- الحرية الفردية والتعبير الجماعي، بوجود صحافة حرة و مسؤولة بصفة خاصة و التي تعتبر أحد الأعمدة المهمة للديمقراطية[2]؛

- ضرورة مواصلة تطبيق السياسات الإصلاحية، على النحو الذي يعزز الاستقرار الكلي، ويساهم في انفتاح الاقتصاد الوطني، وتحريره من كافة القيود، إضافة إلى توسيع الاستثمارات الحكومية في البنى الأساسية، وتشجيع القطاع الخاص للدخول لهذا النوع من النشاط؛ إذ أن أهم الأسباب التي تحتم التوجه لتشجيع القطاع الخاص على المنافسة يكمن في: تخفيف العبء عن ميزانية الدولة؛ تنمية وتنويع مصادر الدخول؛ تقليل تكاليف الإنتاج والخدمات وتقليل الفترة اللازمة للإنتاج؛ استغلال رأس مال القطاع الخاص؛ توطين رؤوس الأموال المحلية ؛ جذب الاستثمارات الأجنبية؛ نقل التقنية الحديثة ؛ رفع مستوى الجودة والمواصفات.

- ضرورة تعزيز المسؤولية و الرقابة بإخضاع الموظفين العموميين للمساءلة ومعاقبتهم عند الضرورة على إقتراف أية جريمة[3]؛

1- الجمعية المصرية لتنمية الأعمال، **الديمقراطية الإقتصادية ، دور القطاع الخاص**. مركز المشروعات الدولية الخاصة (CPIE)- مكتب مصر، 19 جويلية 2012، ص4.

2- صالحي نجية، مخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي، نحو تحديات أفاق النمو الفعلي و المستديم.** أبحاث المؤتمر الدولي" تقييم أثار برنامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، الجزائر، جامعة سطيف، مدارس الدكتوراه، 12/11 مارس 2013، ص23.

3- صالحي نجية، مخناش فتيحة، المرجع السابق، ص23.

- الرقابة وضبط المشاريع والتخطيط يشكلون نقطة ضعف كبيرة. فالاختلال قائم حتى قبل بداية المشروع في الميدان، ولذلك يلاحظ تضخما في قيمة إنجاز المشاريع في الجزائر بصورة كبيرة رغم أن القيمة أو الكلفة المعتمدة لا يمكن أن تكون مغايرة بين دولة وأخرى بصورة كبيرة، أي أن معدل المتر المربع أو الكيلومتر لا يمكن أن يكون في الجزائر ضعف ما هو عليه في فرنسا أو ثلاثة أضعاف مما هو عليه في المغرب والجزائر لا يمكن أن تكون استثناء في هذا المجال وكل الهيئات المتخصصة يمكن أن تقدّر قيمة المشروع وأين يكمن الخلل، فتقدير العديد من المشاريع مبالغ فيه ويتعيّن التركيز على الرقابة ومتابعة المشاريع بدقة خاصة الكبيرة والاستراتيجية، لاسيما من جهة الفوترة والتحكم في الإنجاز، وإلا فإننا سنعيد تكرار نفس الأخطاء[1].

- بناء إستراتيجية إعلامية وتنويرية باتجاه الجمهور لخلق رأي عام وثقافة ايجابيّين حول الإصلاحات المنتهجة وحول الإستثمار وما يرتبط بها من عمليات مالية وتجارية وقانونية[2]؛

- من مصلحة الجزائر اتخاذ التدابير اللازمة لرفع معدلات الادخار والاستثمار المحليين، حيث إن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بديلا عن الاستثمار المحلي؛ ثم إن أحسن الحوافز الجالبة للاستثمار الأجنبي، هي تلك التي تكون مفيدة لكل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي على حد سواء[3]؛

- تعزيز دور وآليات السوق وتوسيعها ، ويتطلب ذلك إلى: الإسراع بتنفيذ إستراتيجية الخصخصة؛ خلق و توسيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل خلق مناصب الشغل، و تقليص التبعية للمحروقات، و تقوية النسيج الصناعي[4] .

ففي الاقتصاد الوطني تتوفر مجالات حيوية وإمكانيات اقتصادية تسمح باستغلال الميزات التي تتمتع بها الجزائر الطبيعية و البشرية من أجل تنمية القدرات التنافسية للقطاع الخاص بهدف تحقيق التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية على المدى البعيد .

- رسم إستراتيجية إستثمارية واضحة المعالم محدّدة الأهداف مستقرة باستقرار المؤسسات بحيث لا تتأثر بتعاقب الحكومات والمسؤولين[5]؛

1- دكتور الإقتصاد كاميل ساري،" ثمانية مخططات للتنمية في الجزائر و النتيجة صفر". مقال نشر في **جريدة الخبر** يوم 28 أوت 2014، على لموقع الإلكتروني:http://www.elkhabar.com/ar/economie/421502.html، تاريخ الدخول: 2015/15/09.

3.2- وصاف سعيدي، قويدري محمد، "واقع مناخ الإستثمار في الجزائر: بين الحوافز و العوائق". **مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير**، الجزائر، (العدد08)، 2008، ص 52.

4- ن. ب، "علي حداد يرافع لشراكة بين القطاعين العام و الخاص". **جريدة وقت الجزائر**، (العدد 1809)، الموافق ليوم الأربعاء 07 جانفي 2015.

5- صالحي نجية، مخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي، نحو تحديات أفاق النمو الفعلي و المستديم.** أبحاث المؤتمر الدولي" تقييم أثار برنامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، الجزائر، جامعة سطيف، مدارس الدكتوراه، 12/11 مارس 2013، ص23.

- يتوقف إستكمال تنفيذ أي سياسة إستثمارية على مدى توفر مصادر التمويل و على هذا الأساس يتعين على الحكومة تنويع مصادر تمويل الإستثمارات بإعتبار أن إقتصار هذه المصادر على إيرادات الجباية البترولية سيؤدي إلى تعطيل هذه السياسة في حالة إنهيار أسعار المحروقات. وهنا تبرز أهمية تطوير الاستثمار المنتج و من تم ضرورة تحسين مناخ الاستثمارات، استنادا إلى أحسن خبرات في البلدان الناشئة، وذلك لإرساء مساهمة فعلية للاستثمار المنتج في تقوية النمو خارج المحروقات[1].

تجدر الإشارة إلى أنه حتى و إن كانت القوانين هي المنظمة للعلاقة بين الدولة و المجتمع (وهي كثيرة وهامة في الجزائر)، إلا أنها لا يمكن أن تكون لوحدها الحل للتناقضات ذات الطبيعة السياسية والإجتماعية و الإقتصادية، فلا يمكن تغيير المجتمع بمرسوم ، بمعنى أن القانون لوحده غير قادر أن يكون ضامنا للإنفتاح و الحرية، و منه أصبح من الضروري تشجيع الحل التشاركي بخلق فضاء حر يمكن من خلاله التعبير عن التناقضات قصد التخفيف من حدتها، و هذا بتضافر الجهود بين السياسيين و الإداريين وكل أفراد المجتمع لتحقيق التغيير و تحسين البيئة اللازمة لعملية التنمية بتفعيل دور المجتمع المدني في بناء الفرد و المؤسسة.

وعليه يجب أن يكون الإصلاح السياسي والاقتصادي في إطار إصلاح مؤسساتي أشمل. ويتضمن الإصلاح المؤسساتي حوكمة الأجهزة الحكومية والشركات الخاصة، كما يتضمن تشريعات أخرى تشكل التفاعل بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص. فهناك في الولايات المتحدة،على سبيل المثال، قانون تم تمريره منذ عدة سنوات ينص على أن أي قرار أو مرسوم يتم إصداره بواسطة هيئة حكومية، يجب نشره أولا بهدف استقبال التعليقات والملاحظات عليه، وأن باستطاعة أي أحد تقديم تعليقات خاصة منظمات أرباب العمل من خلال الجمعيات التي تمثله. والإصلاح أيضًا يتطلب هدم مؤسسات الفساد من خلال تعــزيز آليات الشفافية والمحاسبة والمسئولية والنزاهة، كما أن قوانين مثل حرية تداول المعلومات ومنع تضارب المصالح، من شأنها المساعدة على ذلك[2].

1- بنك الجزائر، **التطورات الإقتصادية و النقدية لسنة 2012 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013.** تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013، ص26.

2- الجمعية المصرية لتنمية الأعمال، **الديمقراطية الإقتصادية ، دور القطاع الخاص**. مرجع سابق، ص3.

خلاصة الفصل

من أجل إستخلاص مسار النموذج التنموي الجزائري في شقه الإقتصادي، يمكن القول أنه قد عرف إستراتيجيتين مختلفتين ميزتا فترتين من عمر الجمهورية الجزائرية، بإختلاف طبيعة التوجه الإقتصادي و السياسي الذي اتبع: فقامت الإستراتيجية الأولى على التخطيط و التصنيع، و تم حصرها في الفترة ما بعد الإستقلال إلى غاية تخلي الجزائر عن النظام الإشتراكي ونموذج الإقتصاد الموجه، الذي تكون فيه الدولة الفاعل الأساسي والوكيل الإقتصادي شبه الوحيد. أما الإستراتيجية التنموية الثانية فهي ما أتبعته الجزائر منذ سنوات 1990 إلى غاية اليوم و التي تميزت بتوجيه السياسات العامة نحو الإنتقال لاقتصاد السوق مع تطبيق سياسات التعديلات الهيكلية التي فرضتها المؤسسات الدولية، بتخلي الدولة عن العديد من أدوارها لصالح القطاع الخاص الذي لم يستطع ولحد الآن أن يكون وكيلا فعالا للدولة في تحقيق التنمية.

مع تزايد في حجم المشاريع الاستثمارية سواء المحلية منها أو الاجنبية، أصدرت لذلك العديد من التشريعات و القوانين التي تجسدت في القانون رقم 93-12 و المتعلق بترقية الإستثمار و ما جاء به من امتيازات، الأمر الذي أكده القانون رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار الذي جاء بأشكال جديدة للامتيازات و الضمانات، كما أنشأت العديد من المؤسسات المؤطرة للاستثمار و على رأسها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI)، وتخصيص صندوق وطني للاستثمار، و تكفل وزارة بشان الاستثمار، وذلك أملا في بعث و إرساء مناخ استثماري و بيئة أداء للأعمال محفزة للمستثمرين .

ومن خلال تقييم آليات ترقية و دعم الإستثمار فيما يخص الإطار القانوني و المؤسسي، وضع الجزائر في بعض المؤشرات العالمية و العربية، ظهر الدور الذي يلعبه الإستثمار بمختلف أنواعه ومحدداته في التنمية الإقتصادية ، وكذلك مختلف الآليات التي تساهم في ترقية ودعم الإستثمارات، فالبرغم من كل الإيجابيات التي سجلت كنتائج عرفها الإقتصاد الجزائري في شكل إرتفاع معدل النمو وإنخفاض في المديونية وتحسين في مؤشرات التنمية البشرية، إلا أن التنمية المنشودة لم تتحقق إلى حد اليوم، و مازالت الجزائر تصنف ضمن الصفوف الأخيرة في التقارير العالمية. ومنه فإن السؤال الكبير الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو: لماذا لم نصل و رغم الجهود المبذولة و الإمكانات المتوفرة للتقدم نحو التنمية و الحداثة؟، وتمت الإجابة عن هذا السؤال في هذا الفصل من خلال البحث في معوقات الإستثمار وبالتالي معوقات التنمية في الجزائر، ذلك أن التحدي الكبير المفروض والمطلوب من الجزائر هو وضع إستراتيجية وطنية وقطاعية جادة لتطوير الاستثمار، حيث أن الجزائر تتوفر على مؤهلات كبيرة لتطوير الاستثمار سواء المحلي منه أوالأجنبي، والمتمثلة في الموقع الجغرافي الاستراتيجي للبلاد والتركيبة السكانية الشبابية، وتوفرها على موارد طبيعية إستراتيجية هامة، خاصة في مجال المحروقات، بالإضافة إلى جهود الاندماج في الاقتصاد العالمي والتحسن المتزايد في الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد. تلك الإستراتيجية المطلوبة لتطوير جدي وفعلي للاستثمار يجب أن لا تتناسى دور الاستثمار الخاص في التنمية الاقتصادية.

خـــاتـمـــة

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة في المقدمة العامة لهذا البحث، والتي تمحورت حول سبل تفعيل وترشيد السياسات الإستثمارية في الجزائر في ظل التوجه التنموي الجديد القائم على إقتصاد السوق الذي يعتبر القطاع الخاص خيارا إستراتيجيا لتفعيل و ترشيد هذه السياسات. ومن خلال التساؤلات المقدمة، وبعد تحليلنا للموضوع ودراسته من خلال فصوله المقترحة، تمَ التوصل إلى أهم النتائج المُحقّقة من هذه السياسة، ومدى تأثيرها على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والدور الذي تلعبه من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وبناءا على ما سبق كانت المحاولة من خلال فصول البحث الثلاثة التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي من خلالها يمكن أن نؤكد صحة الفرضيات المعتمدة ضمن الدراسة، و التي على أساسها يمكن تقديم جملة من المقترحات أو التوصيات:

1- يمكن القول أن الاستثمار يعتبر مدخلا هاما من مداخل التنمية الإقتصادية، حيث ثمة إتفاق على أهميته في النشاط الإقتصادي نتيجة للنجاح الذي حققته بعض الدول في عدة مجالات من جراء الإستثمارات المحلية والأجنبية، وقد بات من المؤكد أن الإستثمار هو العامل الأهم والمحرك الأساس في تسيير عجلة النشاط الإقتصادي، وأحد الأركان الأساسية ذات الضرورة الحيوية، لأي اقتصاد ، فهو يعمل على زيادة الدخل القومي، وتعويض الإستهلاك والإهتلاك الذي يحدث في رأس المال الوطني، وتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يساوي إن لم نقل تفوق الزيادة في عدد السكان، وتوفير فرص عمل لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع العاطلين عن العمل، هذا بالإضافة إلى دوره في إصلاح الخلل القائم بين الموارد المتاحة وتزايد عدد السكان، وإحداث التغيرات الهيكلية الإقتصادية و الإجتماعية للوصول إلى تنمية إقتصادية واجتماعية حقيقية شاملة ومستدامة.

2- إن تهيئة المناخ المحفز و البيئة الملائمة لتنامي القطاع الخاص كما ونوعا هو أساس نجاح السياسات الإستثمارية. و عليه عرفت الجزائر منذ بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم, تحول في توجهات السياسات الاقتصادية من رفض للقطاع الخاص إلى تشجيعه بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا الأخير في عملية التنمية الاقتصادية، سواء من حيث كونه مصدرا مستقرا للتمويل، أومن حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل، ونقل تكنولوجيا الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلا عن دوره في رفع و تعميق و توسيع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الإبتكارية، أومن حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمات .

و الجزائر واحدة من الدول التي قامت بعدد من الإصلاحات الهيكلية و دعمتها بجملة من الإجراءات التنظيمية و التشريعية و التي عزز نجاحها الإرتفاع المستمر لأسعار النفط، وذلك من أجل النهوض بالإقتصاد، فضلا عن الإنفتاح العالمي على إقتصاد السوق و قد كان من أبرز مظاهر هذا التحول هو إدخال العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار وتوقيع العديد من الاتفاقات الثنائية والقيام بالعديد من الإصلاحات

الاقتصادية والمالية والتشريعية بهدف تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية, وهذا من أجل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار.

و بذلك إعتمدت الجهات الوصية في الجزائر، منذ مطلع التسعينات، سلسلة من التدابير، والإجراءات، مستهدفة الحد من التشوهات الهيكلية، وتحقيق التوازن للمتغيرات النقدية والمالية، وتحرير أوجه النشاط الاقتصادي، وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، وتحديث الإطار التشريعي الناظم للاستثمار، إلى جانب نصوص تشريعية وتنظيمية أخرى، كل ذلك سمح بزيادة ملحوظة في حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية. أين أنشئت الوكالة الوطنية للاستثمار الخاص سنة 1994 من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية والتخفيف من العراقيل و التعقيدات البيروقراطية التي عاقت المستثمرون الخواص، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة.

وقد اتخذت عدة إجراءات تحفيزية مثل التخفيف من القيود الضريبية لصالح الاستثمارات الإنتاجية، وتشجيع الترقية العقارية، تم إصدار قانون سنة 1995 يرمي إلى إعادة الأراضي المؤممة إلى مالكيها، ودعم القطاع مع تحفيز المستثمرين الخواص، وقد صدر قانون خوصصة المؤسسات العمومية في المرسوم الرئاسي 95-22 المؤرخ في 15أوت 1995 المعدل في مارس 1997 في الأمر 97-12. وبدأ في تنفيذ هذه العملية في أفريل 1996، حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة أغلبها في قطاع الخدمات، وفي نهاية عام 1996 تسارعت وتيرة حل الشركات وخوصصتها بعد إنشاء 5 شركات جهوية قابضة. تواصلت خوصصة أكثر من 800 مؤسسة محلية. وهذا وقامت الدولة الجزائرية بإعداد برنامج للنهوض بالاقتصاد الوطني، انطلاقا من التعديلات التي تجري من حين لآخر في تشريعاتها الاقتصادية تماشيا مع المستجدات الدولية والوطنية. ومن أهم هذه التعديلات، قانون الاستثمار وقانون الخوصصة المعدلين في أوت 2001 بأمر 01-03، و01- 04 على التوالي.

يتمحور قانون الاستثمار حول توفير مناخ ملائم مع وجود أليات أكثر فعالية لتطوير الاستثمار، ورفع من القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية. وفي هذا الإطار يندرج الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، بوصفه أحدث تشريع ناظم للاستثمار، إذ يعدل ويمم الأمر01-03؛ وهو يمثل إلى جانب الأمر 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتسييرها، وخوصصتها، ونصوص قانونية أخرى ذات طابع تشريعي وتنظيمي، الإطار الذي من شأنه تعميق الإصلاحات الاقتصادية وتحسين فعاليتها. يمكن تحليل أهم المزايا والحوافز الممنوحة للمستثمرين - سواء كانوا وطنيين أو أجانب- بالتركيز على أربعة مبادئ وردت أساسية هي:

- مبدأ حرية الاستثمار؛

- مبدأ إزالة كافة القيود الإدارية على الاستثمار؛

- مبدأ عدم الالتجاء إلى التأميم، وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه؛

- مبدأ منح المزايا والحوافز المشجعة على الاستثمار.

هذا، وإن من شروط نجاح أي قانون للاستثمارات هو تبنيه لهذه المبادئ الأربعة، كما أن صياغة الأمر السالف الذكر، جاءت عامة فيما تعلق بمسألة حرية الاستثمار، دون التمييز بين الإستثمار الوطني العمومي والخاص. ويتميز التشريع الجديد عن التشريعات السابقة، كونه لم يجعل الاستثمار محصورا في بعض القطاعات دون الأخرى. مع وضع مجموعة من الامتيازات المالية والجبائية تتمثل في الإعفاءات الضريبية والجمركية والتسهيلات البنكية. إن موقف المشرع هذا، يمكن تفسيره بأنه اتجاه واضح لمنح حرية أكبر للمستثمر، وتوسع نطاق تدخله في مختلف فروع الاقتصاد الوطني، وحتى في بعض القطاعات الاقتصادية التي كانت تعتبر في الماضي قطاعات إستراتيجية حيوية، يمنع على المؤسسات الخاصة الاستثمار فيها، وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد، أن هناك تماطلا إداريا في تطبيق المراسيم التنفيذية لإدخال المراسيم التشريعية حيز التنفيذ.

3- أولت الحكومة الجزائرية عناية خاصة للقطاع الخاص من خلال تحسين مناخ الاستثمار منذ بداية سياستها الإصلاحية لكن ورغم زخم التشريعات والحوافز المقدمة للمستثمرين الخواص مازال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل ونشط في الاقتصاد الوطني من الناحية الكمية والنوعية، حيث أن مساهمته في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لم تتجاوز 50% بما في ذلك قطاع المحروقات. وبالتالي إن تباطؤ نمو القطاع الخاص في توليد القيمة المضافة و فرص العمل بالجزائر يرجع إلى عدم فاعلية مناخ الاستثمار حيث وضع الجزائر وترتيبها المتأخر في بعض المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار، يكشف أنه غير مناسب لنمو القطاع الخاص نظرا لوجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون نمو الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية.

4- يمكن إعتبار القطاع الخاص خيارا إستراتيجيا مناسبا لتفعيل وترقية الإستثمار بالجزائر، كما أنه الوسيلة المثلى و الأساسية للإنعاش الاقتصادي وهو البديل الوحيد للخروج من الأزمة والانتقال إلى اقتصاد السوق، وبناء على ذلك فهناك ربط تام بين مفهوم الأزمة وضرورة تجنيد القطاع الخاص وكان هذا الأخير هو العلاج الوحيد لها. ذلك شريطة العمل على التنويع في الإنتاج و تحقيق المنافسة التي تضمن تحسن الجودة، ورفع الفعالية الإقتصادية وبالتالي تحويل الإقتصاد الجزائري من إقتصاد يعتمد على قطاع وحيد هو المحروقات الذي يمثل أكثر من 95% من إجمالي الصادرات إلى تنويع الصادرات و تحقيق فائض في الميزان التجاري.

كما ستؤدي نجاعة وفعالية القطاع الخاص إلى رفع النمو الإقتصادي وزيادة الإدخار الوطني وزيادة معدلات الإستثمار، وزيادة الدخول و تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة و بالتالي تخفيض عبئ الضرائب و التضخم، كما سيعمل القطاع الخاص على اكتشاف موارد إنتاجية جديدة واستعمالات جديدة للموارد المالية، كما سيؤدي إلى تحسين إدارة العمليات الإنتاجية وحسن تخطيطها. وبالتالي القطاع الخاص الفعال يشكل عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد المستدام في الجزائر، فعبر الاستثمار وما ينجر عنه من توفير فرص العمل,

يستطيع القطاع الخاص تقديم وسائل للحد من الفقر. فهو في الحقيقة يمثل محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية, لذلك هناك علاقة قوية بين القطاع الخاص والنمو الاقتصادي ومدى التأثير الايجابي لمساهمة استثمارات القطاع الخاص بإدامة التنمية في الجزائر.

5- إن نجاح السياسات الإستثمارية معقود بخلق ثقافة إستثمارية حقيقية و تنشئة المستثمرين الخواص هي أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي من أجل سهولة التكيف والمرونة التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوفيره مناصب الشغل وخلق الثروة. حيث يمكن لهذه التنشئة القضاء على بعض الصعوبات والمعوقات التي تحد من تطوره ونمو طاقاته الإنتاجية وترفع من تكاليفه الإنتاجية وتضعف من قدرته التنافسية. ويمكن إجمال تلك الصعوبات والمعوقات في مجموعتين : تمثل الأولى جملة التحديات الداخلية المركبة من ضعف واختلال الجوانب الإدارية ذاتية تتعلق بضعف التنظيمات المؤسسية للقطاع الخاص. وتعكس الثانية تحديات خارجية أبرزها متطلبات العولمة والتحديات المتعلقة بتكنولوجيا الإنتاج وأساليب التسويق والنفاذ إلى الأسواق الخارجية والقانونية والقضائية ومن قصور البنية التحتية والخدمات الأساسية إضافة إلى التحديات الأخرى كعدم التغير في الذهنيات و البيروقراطية.

6-إن إلقاء نظرة متفحصة على واقع السياسات الإستثمارية في الجزائر يظهر أن هناك ضعفا في معالجة و تحفيز القطاع الخاص وتفعيل دوره وذلك رغم المجهودات التي بذلت ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى حقيقية مفادها أن الحديث عن تنمية هذا القطاع لا يمكن أن يتم بمعزل عن القطاعات الاقتصادية الأخرى. بمعنى أن الخلل الحاصل في هذه القطاعات لابد أن ينعكس على هذا القطاع وأن معوقات التنمية بمفهومها الشامل وتناقضاتها تنعكس سلبيا عليه، وبالتالي فالسياسات الإستثمارية تواجه عدة معوقات تنظيمية، بيروقراطية، مالية، سلوكية، بشرية، مع تدني دور القطاع الخاص و هشاشة القطاع العام وتعثره و عدم تحقيقه لكامل الأهداف المرجوة منه بسبب التخطيط السيئ للمشاريع و نقص المهارات الإدارية، الإسراف غير العقلاني في الموارد ،الإعتماد على التكنولوجية القديمة، قلة الحوافز، غياب الرقابة الإدارية و انتشار الفساد الإداري و التجاهل الكلي لإحتيجات السوق و المستهلكين الفعلية، فرغم الجهود المبذولة لكنها لم تكن كافية لإزاحة و محو كل الآثار السلبية الموروثة عن الإصلاحات الهيكلية فيما يخص برنامج الخصخصة و إصلاح القطاع العام، و إصلاح قطاع المالية والإصلاحات الجبائية، وترقية الحكم الراشد ووضع حيز التطبيق القوانين و التشريعات حول المنافسة و التجارة الموازية، و إزاحة الصعوبات التي تعترض نمو القطاع الخاص و تطويره.

كما أن دور الدولة لم يتحدد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاصلاحات الجارية. وهي الإشكالية التي مازالت تطرح نفسها وأصبحت محور تساؤل عن عودة الدولة الاقتصادي عبر الاستثمارات العمومية المخطط الأول والمخطط الثاني، لدعم الانعاش الاقتصادي، طالما وأنها ملزمة بالانسحاب من

الأنشطة الاقتصادية التنافسية ليصبح هذا الانشغال مبرر في التفكير عن مستقبل التنمية في ظل القطاع الخاص.

و بالتالي غياب حركية إنعاش النمو الاقتصادي مما يعكس عدم فعالية الإصلاحات, ومن أهم ملامح هذا الإخفاق ما تعكسه المؤشرات الاجتماعية السلبية و استمرار التوترات الاجتماعية والتي تتجلى في المطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف المعيشة، مع إرتفاع في معدلات البطالة، وعدم وجود استثمارات جديدة معتبرة و فعالة تكون بديلة عن ريع المحروقات بالرغم من تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو إلا أن الدولة لم تستفد من التجربة التنموية السابقة في تحسين الهدف التنموي ، حيث مازالت تعاني من عدم القدرة على إنجاز المشاريع في آجالها المطلوبة مازال الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات العامة للدولة وبالتالي فإن أي سياسات متبعة تكون خاضعة لتقلبات أسعار المحروقات. ففي ظل تقليص الاستثمارات العامة، وتناقص التدفقات الإنمائية الحكومية الخارجية من الدول والمنظمات التمويلية، فإنه من الطبيعي أن تقوم الاستثمارات الخاصة بدور المعوض لتلبية احتياجات التمويل الاستثماري.

ولتحقيق الفعالية أكثر نرى من المناسب وضع القطاع الخاص المنتج في قلب هذا المشروع الاقتصادي الذي يجب أن يأخذ اليوم بعين الاعتبار ما هو موجود في العالم في ظل اقتصاد السوق تحت مظلة العولمة. لأن الرهان المستقبلي الجزائري هو الترقية الحقيقية لاقتصادها، وذلك بضبط كل السياسات التي بإمكانها أن تؤثر على حركية الاقتصاد، وفي هذا الإطار، بات من الضروري الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات نظرا لأهميتها المستدامة وقدرتها على التخفيف من حدة البطالة وذلك بتوفير مناصب عمل جديدة وتحقيق قيمة مضافة بشكل متزايد زيادة على مساهمتها في تشكيل الناتج الداخلي الخام بخلق الثروة.

- العمل على ضمان الاستقرار التشريعي في إطار خطة عمل لإزالة المشاكل الهيكلية والتسييرية الموروثة عن النظام الذي كان سائدا قبل الإصلاحات، والتي تعرقل جهود تطوير الاستثمار فرغم تغير التشريعات إلا أن الذهنيات لم تتغير.

- ضرورة التنسيق بين السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومة ومختلف الفاعلين في العملية الاستثمارية من إدارة عمومية والحوار بين القطاع العام والخاص.

- على الحكومة الجزائرية إعداد خريطة استثمارية شاملة تغطي المشاريع المختلفة في جميع القطاعات الاقتصادية في الجزائر الذي يراد الاستثمار فيها، بما يفتح للمستثمر مجالاً واسعاً للمفاضلة والاختيار وحرية توجيه أمواله إلى فرص استثمارية ذات عوائد مجزية.

- إعداد مؤسسات مالية متطورة في الجزائر وتطوير الخدمات المصرفية فيها بحيث تواكب التقدم العالمي في هذا المجال لغرض تسهيل عمليات الإقراض وتقديم المساعدات وعمليات التحويل الخارجي لدعم حرية حركة الأموال من و إلى الجزائر.

بعد عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة و المقترحـــات ذات الـــصلة بموضـــوع البحث، برزت تساؤلات جديدة حول الموضوع نفسه لم تسمح ظروف البحث الحالي بالتطرق إليها، نوردها أدنـــاه علّها تكون محل بحوث مستقبلـــية.

فقد بات إنهيار أسعار البترول، أمرا مقلقا لكل الدول العربية و خاصة الجزائر كونها تعتمد بصفة شبه كلية على مداخيل البترول من العملة الصعبة، فالنظام الاقتصادي الوطني يقوم بالدرجة الأولى على النفقات العمومية، مما يجعل كل قانون للمالية بالجزائر يقوم على أساس سعر مرجعي لبرميل النفط، بسبب الاهتزازات التي عرفتها الأسواق الدولية مؤخرا، ففي حين تم الاعتماد على سعر لا يقل عن 106 دولار للبرميل الواحد من النفط، نجد أن سعر هذا الأخير اليوم قد يقل في بعض الأحيان عن الـــ 70 دولار، مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار البترول الجديدة، خاصة بعدما كانت السلطات قد اتخذت حزمة من الإجراءات التقشفية لمواجهة تراجع أسعار النفط على غرار تجميد التوظيف في القطاع العمومي في 2015 ووقف بعض من المشاريع الكبرى مع الإبقاء على المخطط الخماسي 2015-2019 الذي تبلغ قيمته نحو 250 مليار دولار، غير أنه يجب الاعتراف أن قانون المالية الجديد لسنة 2015 يتضمن نقاط جد إيجابية لتحسين مناخ الإستثمار بالجزائر مثل تخفيضات قياسية للضرائب المفروضة على المؤسسات الاقتصادية من بينها تخفيضات على الضرائب المفروضة على الشركات البترولية الأجنبية أو الشركات الجزائرية العاملة في مجال الطاقة و الكهرباء، حيث أن التجربة بيّنت أن جزء كبير من المشاريع تعود إلى الشركات الأجنبية، وأن القدرة الاستيعابية للمؤسسات الجزائرية محدود، كما أن التسيير الإداري البيروقراطي للاقتصاد الجزائري وتداخل العديد من الهيئات في مجال الصلاحيات غير محدد ويتيح الكثير من الثغرات التي برزت بالخصوص في عدم استكمال بعض المشاريع الاستراتيجية مثل الطريق السيار شرق غرب وتضخم قيمتها إلى حدود غير منطقية، ثم تحقيق الجزائر لنسب نمو ما بين 3.5 و4 % مقابل ضخ ما بين 10و12 %من الناتج المحلي الخام سنويا، أي أن الأثر المضاعف غير متاح لاقتصاد لا يزال ريعيا بامتياز، ولا تشكل فيه القطاعات الإنتاجية سوى 17 %، منها 1 للفلاحة و5 للصناعة. ويرجع ذلك إلى غياب إستراتيجية اقتصادية على المدى البعيد تحدد في إطار نقاش وطني شامل وتنفذ ضمنها قوانين المالية والقوانين المنظمة للاستثمار. والإشكال أن الرقابة وضبط المشاريع والتخطيط يشكلون نقطة ضعف كبيرة. فالاختلال قائم حتى قبل بداية المشروع في الميدان، ولذلك يلاحظ تضخما في قيمة إنجاز المشاريع في الجزائر بصورة كبيرة رغم أن القيمة أو الكلفة المعتمدة لا يمكن أن تكون مغايرة بين دولة وأخرى بصورة كبيرة.

ليكون السؤال المطروح هو: ما هي تداعيات إنخفاض أسعار البترول على سياسة الإستثمار في الجزائر وهل سيكون هناك دور حقيقي للقطاع الخاص للتخفيف من حدة الأزمة؟.

و فـــي الأخير، هذه محاولتـــي، فإن أصبت فبفضـــل من الله، وإن أخطأت فلي محاولتي.

ملاحق

ملحق رقم 01:

التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الثلاثي (1967- 1969).

القطاعات	التقديرات (مليار دج)	نسبة كل قطاع إلى المجموع (%)	الإنجازات (مليار دج)	معدلات الإنجاز(%)	نسبة كل قطاع إلى المجموع(%)
الزراعة	1.26	13.91	1.39	110.3	
الصيد البحري	0.01	0.11	–	–	
الري	0.35	3.86	0.49	140	
مجموع الزراعة والري	1.62	17.88	1.88	116.05	20.52
المحروقات	2.27	25.05	2.25	111.01	
الصناعة الأساسية	2.18	24.04	1.58	72.5	
الصناعات التحويلية الأخرى	0.49	5.41	0.37	75.5	
المناجم والطاقة	0.46	5.07	0.44	95.65	53.6
مجموع القطاع المنتج	**7.02**	**77.5**	**6.79**	**96.7**	**74.13**
السياحة	0.34	3.75	0.18	52.9	
النقل	–	–	0.07	–	
الإتصلات السلكية واللاسلكية	0.12	1.32	0.11	91.6	
التخزين والتوزيع	–	–	–	–	
مجموع القطاع شبه المنتج	**0.46**	**5.07**	**0.36**	**78.26**	**4.03**
شبكة النقل	0.34	3.75	0.28	82.35	
السكن	0.34	3.75	0.24	70.58	
التربية والتكوين	0.81	8.94	0.84	103.7	
الاستثمارات الأخرى	0.09	1	0.65	722.22	
مجموع الاستثمارات الأساسية	**1.58**	**17.44**	**2.01**	**127.22**	**21.94**
مجموع الاستثمارات	**9.06**	**100**	**9.16**	**101.1**	**100**

المصدر: وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، **إحصائيات 1967-1978.** الجزائر: مديرية الإحصائيات و المحاسبة الوطنية، 1980.

ملحق رقم 02:

التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

القطاعات	التقديرات (مليار دج)	نسبة كل قطاع إلى المجموع(%)	الإنجاز (مليار دج)	معدلات الإنجاز(%)	نسبة كل قطاع إلى المجموع(%)
الزراعة	2.92		2.94		
الصيد البحري	0.12		0.07		
الري	1.90		1.34		
مجموع الزراعة والري	4.94	17.80	4.35	88.06	11.98
المحروقات	4.57		9.78		
الصناعات الأساسية	5.21		7.52		
الصناعات التحويلية الأخرى	1.19		1.32		
المناجم والطاقة	1.43		2.18		
مجموع الصناعات	12.40	44.68	20.8	167.74	57.28
مجموع القطاع المنتج	**17.34**	**62.48**	**25.15**	**145.04**	**69.26**
السياحة	0.7		0.78		
النقل	0.8		1.13		
الاتصالات السلكية واللاسلكية	0.37		0.40		
التخزين والتوزيع	–		0.29		
مجموع القطاع شبه المنتج (الخدمات)	**1.87**	**6.75**	**2.60**	**139.03**	**7.16**
شبكة النقل	1.14		1.13		
السكن	1.52		1.54		
التربية والتكوين	3.31		3.04		
الاستثمارات الأخرى	2.57		2.21		
مجموع قطاع الهياكل الأساسية	**8.54**	**30.77**	**7.92**	**92.74**	**21.82**
مجموع الاستثمارات	**27.75**	**100**	**36.31**	**130.84**	**100**

المصدر: وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، **إحصائيات 1967-1978.** الجزائر: مديرية الإحصائيات و المحاسبة الوطنية، 1980.

ملحق رقم 03:

التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

القطاعات	التقديرات (مليار دج)	نسبة كل قطاع إلى المجموع(%)	الإنجازات (مليار دج)	معدلات الإنجاز (%)	نسبة كل قطاع إلى المجموع(%)
الزراعة	12.00		5.85		
الصيد البحري	0.12		0.09		
الري	4.60		2.97		
مجموع الزراعة والري	16.72	15.17	8.91	53.29	7.35
المحروقات	19.50		36.00		
الصناعات الأساسية	21.86		28.46		
الصناعات التحويلية الأخرى	4.01		5.07		
المناجم والطاقة	2.63		4.62		
مجموع الصناعة	48.00	43.55	74.15	154.5	61.16
مجموع القطاع المنتج	**64.72**	**58.72**	**83.06**	**126.37**	**68.51**
السياحة	1.50		1.24		
النقل	6.46		5.27		
المواصلات السلكية و اللاسلكية	1.51		2.32		
التخزين والتوزيع	1.00		1.39		
مجموع القطاع شبه المنتج	**10.50**	**9.53**	**10.22**	**97.34**	**8.43**
مؤسسات إنجاز البناء والأشغال العمومية	2.73		3.45		
شبكة النقل	3.09		2.66		
المناطق الصناعية	0.70		0.57		
السكن	8.30		8.55		
التربية والتكوين	9.95		5.95		
الاستثمارات الأخرى	10.23		6.77		
مجموع الهياكل الأساسية	**35.00**	**31.75**	**27.95**	**79.85**	**23.05**
مجوع الاستثمارات	**110.22**	**100**	**121.23**	**110**	**100**

المصدر: وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، **إحصائيات 1967-1978.** الجزائر: مديرية الإحصائيات و المحاسبة الوطنية، 1980.

ملحق رقم 04:

التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

القطاعات	التقديرات مليار دج	نسبة كل قطاع إلى المجموع(%)	الإنجازات مليار دولار	معدلات الإنجاز(%)	نسبة كل قطاع إلى المجموع(%)
الزراعة	20.8		13.8		
الري	13.66		12.24		
الصيد البحري	0.56		0.24		
مجموع الفلاحة والري	35.02	7.63	26.28	75	7.62
مجموع الصناعة	177.2	38.59	120.74	68	35.02
مجموع القطاع المنتج	**212.22**	**46.21**	**147.02**	**62.28**	**42.64**
السياحة	2.18		1.23		
النقل	12.72		8.12		
الاتصالات السلكية واللاسلكية	4.74		4.17		
التخزين والتوزيع	18.2		9.31		
مجموع القطاع شبه المنتج	**37.83**	**8.24**	**22.84**	**60**	**6.62**
مؤسسات إنجاز الأشغال العمومية	20.7		12.97		
الهياكل الأساسية للمواصلات	19.67		19.75		
المناطق الصناعية	1.97		0.58		
السكن والتجهيز	53.73		48.68		
التربية والتكوين	36.63		30.4		
الصحة والحماية الاجتماعية	9.14		7.03		
الهياكل الأساسية الإدارية	7.2		5.09		
برامج التنمية البلدية	27.23		27.04		
برامج خاصة	11.35		–		
استثمارات أخرى	21.55		23.42		
مجموع الهياكل الأساسية	**209.17**	**45.55**	**174.96**	**83.64**	**50.74**
مجموع الاستثمارات	**459.21**	**100**	**344.81**	**75**	**100**

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، **إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، ط 3، 1966، ص130.

ملحق رقم 05:

التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

القطاعات	التقديرات (مليار دج)	نسبة كل قطاع إلى المجموع(%)	الإنجاز (مليار دج)	معدلات الإنجاز (%)	نسبة كل قطاع إلى المجموع (%)
الزراعة	38				
الغابات	7		13.56		
الصيد البحري	1				
الري	41		28.74		
مجموع الزراعة والري	79	14.36	42.3	53.54	11.42
المحروقات	39.8		28.82		
الصناعات الأساسية	44.6				
الصناعات التحويلية	58.5		31.8		
المناجم والطاقة	31.3		24.9		
مجموع الصناعة	174.2	31.67	85.5	49.08	23.08
مجموع القطاع المنتج	**253.2**	**46.03**	**127.8**	**50.48**	**34.5**
السياحة	1.8		1.66		
النقل	15		6.85		
المواصلات السلكية واللاسلكية	8		7.01		
التخزين والتوزيع	15.85		8.94		
مجموع القطاع شبه المنتج	**40.65**	**7.4**	**24.46**	**60.17**	**6.6**
مؤسسات إنجاز الأشغال العمومية	19		15.25		
شبكة النقل	43.6		34.35		
المناطق الصناعية	1.9		0.56		
السكن والتهيئة العمرانية	86.45		52.31		
التربية والتكوين	45		31.72		
الاستثمارات الأخرى	60.02		84.02		
مجموع الهياكل الأساسية	**256.15**	**46.57**	**218.22**	**85.2**	**58.9**
مجموع الاستثمارات	**550**	**100**	**370.5**	**67.36**	**100**

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص223.

قائمة المراجع

I- المصادر:

- القرآن الكريم، **سورة الكهف** . الآية 34.

II- المراجع:

أولا- قائمة المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- آبادي الفيروز، **القاموس المحيط**. لبنان: بيت الأفكار الدولية،2004 .

2- إبراهيم عبد الحميد ، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**. ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996 .

3- الأبرش رياض محمد، مرزوق نبيل، **الخصخصة (آفاقها و أبعادها)**. دمشق: دار الفكر، ط14، (ب ت).

4- ابن منظور، **لسان العرب**. المجلد الرابع، بيروت: دار صادر،1955 .

5- أحمد كامل سميرة، **التخطيط من اجل التنمية.** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1996 ،.

6- أحمد مهدي آدم، **الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية .** القاهرة: الشركة العالمية للطباعة و النشر،1999 .

7- إسماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1980.

8- أوكيل سعيد وآخرون، **إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية (تسيير و إتخاذ القرارات في إطار المنظور القانوني)**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

9- بكري كامل ، **التنمية الاقتصادية**. بيروت: دار النهضة العربية،1986 .

10- بن أشنهو عبد اللطيف، **التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية (1962-1980)**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

11- بني هاني حسين، **حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الاسلامي**. الأردن: دار الكندي، ط1،2004 .

12- بهلول حسن بلقاسم، **إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،الجزء الثاني، ط3، 1999.

13- (ـــــ،ـــــ،ـــــ)، "**الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

14- (ـــــ،ـــــ،ـــــ)، **سياسة التخطيط و التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر** .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، 1999.

15- بوداقجي عبد الرحمن، **التنمية الاقتصادية.** دمشق، سوريا: (ب ن)، 1977 .

16- حردان حيدر طاهر، **مبادئ الاستثمار**. عمان: دار المستقبل للنشر و التوزيع، الأردن، 1997 .

17- حسين عمر، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص31.

18- حسين مصطفى و شفيق محمد و بدران أمية، **أبعاد التنمية في الوطن العربي.** عمان، الأردن: دار المستقبل للنشر، 1995.

19- حميدي حمدي ، **خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري**. ندوة الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مصر: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

20- الدسوقي إيهاب، **التخصصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1995.

21- الدوري أحمد محمد، **التخلف الاقتصادي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

22- الراوي خالد وهيب، **العمليات المصرفية الخارجية**. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ط2، 2000.

23- الربيعي فاضل محمد عبده، **الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية**، مصر: مكتبة مدبولي، ط1 2004.

رمضان زياد ، **مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي**.عمان: دار وائل للنشر، ط1، 1998.

24- (ـــــ،ـــــ)، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**.عمان: دار وائل للطباعة وللنشر، ط2، 2002 .

25-الرياشي سليمان و آخرون، **دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق**. لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي ، ط1، 1998.

26- سانو قطب مصطفى، **الإستثمار :أحكامه و ضوابطه (في الفقه الإسلامي)**. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2000 .

27- سعودي توفيق محمد، **الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري**. مصر: دار الأمين للطباعة، ط1، 2002.

28- سليمان عبد الفتاح مجدي ، **علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع، 2003..

29- سميح مسعود ، **الموسوعة الاقتصادية**.بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، 1997.

30- سون ساموبل ، نوردهاوس د. ويليام ،(ترجمة :عبد الله هشام)، **الاقتصاد**. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط2، 2006 .

31- السيد عبد المولى ، **المعاملة الضريبية للإستثمارات الأجنبية**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1990 .

32- شرف الدين أحمد ، **طرق إزالة المعوقات القانونية للإستثمار(تشخيص الحالة المصرية)**. القاهرة: دار الكتب، القاهرة، 1993.

33- شعراوي جمعة سلوى، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2002.

34-الشمري نوري محمد ناظم و آخرون، **أساسيات الإستثمار العيني والمالي**. الأردن: دار النشر، 1997 .

35- صايغ عبد الله يوسف ، **اقتصاديات العالم العربي، البلدان العربية الإفريقية ، التنمية منذ العام 1954**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1، الجزء الثاني، 1984 .

36- صبحي محمود ، **الخصخصة ماذا؟ متى؟ لماذا؟ وكيف؟ المشكلات والحلول**. مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2002.

37- الصغير بعلي محمد ، **تنظيم القطاع العام في الجزائر(استقلالية المؤسسات)**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

38- طاهر بشير فريد ، **التخطيط الاقتصادي**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1998.

39- طرطار أحمد، **الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة**. الجزائر: بدون دار النشر،1993.

40- عبد الحميد عبد المجيد، **السياسات الإقتصادية، تحليل جزئ وكلي.** القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 1997.

41- (ـــــ،ـــــ)، **مدى فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الإستثمار المباشر**. القاهرة : مكتبة زهراء الشرق، 1998.

42-عبد الرحمان إسماعيل، حربي محمد، عريقات موسى، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي**. عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1999.

43- عبد الغفار هناء، **الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية (الصين نموذجا)**. بغداد: بيت الحكمة، 2002.

44- عبد الفتاح مراد، **موسوعة مصطلحات الجات و منظمة التجارة العالمية**. (ب م)، (ب ن)، (ب ت).

45-عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**. القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط1، 2003 .

46- عبود صمويل، **اقتصاد المؤسسة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1984.

48- عبيد توفيق سعيد، **الاستثمار في الأوراق المالية**. القاهرة: مكتبة عين شمس، 1998 .

49- عجمية عبد العزيز محمد و ناصف عطية إيمان ، **التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية**. القاهرة: الدار الجامعية ،2003 .

50- عجمية محمد عبد العزيز و الليثي علي محمد ، **التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياستها**. مصر: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 1994 .

51- عدون دادي ناصر، **إقتصاد المؤسسة.** الجزائر: دار المحمدية، ط2، 1998.

52- عدون دادي ناصر، متناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**. الجزائر: دار المحمدية العامة، 2003.

53- عطية صلاح أحمد، **محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية.** الإسكندرية : الدار الجامعية، 2002.

54- العلاق عباس بشير، **المعجم الشامل لمصطلحات العلوم الإدارية، المحاسبية، التمويل و المصارف**. بنغازي:الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، ط1، 1996.

55- علي رمزي، سلامة إبراهيم، **إقتصاديات التنمية**، الأردن: الدار الجامعية ، 1998 .

56- علية بشير محمد، **القاموس الاقتصادي**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بدون سنة نشر.

عليوش قربوع كمال، **قانون الإستثمارات في الجزائر**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

57- عمر حسين ، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**. مصر: مكتبة القاهرة الحديثة،1995 .

58- عناية حسين غازي، **التضخم المالي**. مصر، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003 .

59- العنصر العياشي، **الأزمة الجزائرية ، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996 .

60- فركوس محمد، **الموازنات التقديرية(أداة فعالة للتسيير)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

61- القاضي محمد عبد الحميد ، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**. (ب م): (ب ن)، (ب ت).

62- قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2003.

63- (ـــــ،ـــــ) ، **مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005.

64- لطفي علي، **دراسات اقتصادية**. (ب م): (ب ن)، ط2، 1999.

لعشب محفوظ، **سلسلة القانون الاقتصادي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1997 .

65- لعلو فتح الله، **الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية**. بيروت: دار الحداثة للطباعة، ط1، 1981.

ماهر أحمد، **دليل المدير في الخصخصة**. القاهرة: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2002.

66- مبارك محمد عبد النعيم، **مبادئ علم الاقتصاد**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999.

67- محمد عبد القادر، عطية عبد القادر، **النظرية الاقتصادية الكلية**. الاسكندرية : الدار الجامعية للكتب، 1997.

68- مرسي فؤاد، **المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية**. بغداد: (ب ن)، 1977.

69- مطر محمد، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية** . الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2004.

70- المنجد الأبجدي. بيروت: دار المشرق، ط5، 1986.

71- المنجد في اللغة والأعلام. بيروت: دار المشرق، ط 03، 1988 .

72- الموسوي مجيد ضياء، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاهات**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

73- الناشف أنطوان، **الخصخصة، التخصيصية، مفهوم جديد لفكر الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة.** لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2000 .

74- النجار سعيد، **سياسات الاستثمار في البلاد العربية**، الكويت: صندوق النقد العربي ،1989 .

75- النجار سعيد، **نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**. القاهرة: دار الشروق، ط1، 1991 .

76- همال علي، **آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورومتوسطية**. (ب م): مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية، 2002 .

77-هندي إبراهيم منير، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**. الاسكندرية : منشأة المعارف، 1999 .

78- هني أحمد ، **تجربة الجزائر مع القطاعين العام و الخاص و مستقبل التجربة**. "بحوث و مناقشات الندوة الفكرية "القطاع العام و القطاع الخاص في الـــوطن العربي"، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

79- هني أحمد، **اقتصاد الجزائر المستقلة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

80- هويشار معروف، **الاستثمار والأسواق المالية**. ط1 ، عمان، الأردن : دار صفاء للنشر والتوزيع، 2003.

81- الوأد حسن محمود، العيساوي جاسم كاظم، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2007 .

ب- المجـــلات:

1- بن حمودة محبوب، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الإستثمار الأجنبي**.** **مجلة الباحث** ، (العدد05)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007.

2- بوعشة مبارك،" الخوصصة باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي"**. مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2000.

3- بيرغسمان جويل، شين زياوفانغ، " الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية : الانجازات و المشكلات". **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد32 ،العدد 04، ديسمبر 1995 ، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء والتعمير، قليوب، مصر: مطابع الأهرام التجارية.

4- خالدي خديجة، "أثر الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري". **مجلة إقتصاديات شمال إفرقيا**، (العدد2)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، الجزائر، ماي 2004.

5- الداوي الشيخ، "الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر و إشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة". **مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية** ، المجلد25، العدد2، 2005، ص267.

6- راتب إجلال و آخرون،" إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي". **المجلة المصرية للتنمية و التخطيط**، مصر، معهد التخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأول، جويلية 2000 .

7- سعيدي وصاف، قويدري محمد، "واقع مناخ الإستثمار في الجزائر: بين الحوافز و العوائق"**. مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير**، الجزائر ، العدد08، 2008.

8- صايغ يوسف، "مستقبل التنمية العربية ودور القطاعين". **مجلة المستقبل العربي**، العدد 142، بيروت 1990.

9- صقر عثمان محمد عمر،" العولمة و الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة دول شمال افريقيا-". **المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية**، كلية التجارة و إدارة الأعمال، مصر، جامعة حلوان، السنة 13 ، العددان 3و4، 1999 .

10- طالبي محمد، "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر". **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد06، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، جانفي 2009.

11- عمار عماري،" الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف، الجزائر، (العدد 01)، 2002، ص ص 97-98.

12- كساب علي، راتول محمد، "التكامل الإقتصادي العربي و التنمية الإقتصادية في إطار التدافع الإقتصادي والشراكة". **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا** ، العدد1 جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2004.

13- مسامح مختار، "النظام المحاسبي المالي الجزائري و إشكالية تطبيق المعيير المحاسبية الدولية في إقتصاد غير مؤهل". **مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية**، العدد11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ماي 2007.

14- مولاي لخضر عبد الرزاق، شعيب بونوة،" دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر"**. مجلة الباحث**، العدد07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009- 2010.

ج- النصوص القانونية:

1- الجمهورية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، **دستور 1976**. الجزائر: جبهة التحرير الوطني، 1976، ص244.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، القانون رقم 63- 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963، المتضمن قانون الإستثمار، (**الجريدة الرسمية**. العدد53، الصادرة في 20 أوت 1963).

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12-01-1988، المتعلق بإستقلالية المؤسسات العمومية،(**الجريدة الرسمية**. عدد41، الصادر في 14-01-1988).

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، القانون رقم 88- 25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية، (**الجريدة الرسمية**. العدد 28، الصادرة في 13 جويلية 1988).

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، القانون رقم 90- 10 المؤرخ في 14 افريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، (**الجريدة الرسمية**. العدد14، الصادرة بتاريخ 18 افريل1990).

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، القانون رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بتشجيع وترقـــية الإستثمار، (**الجريدة الرسمية**. العدد 64، بتاريخ09 أكتوبر1993).

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، الأمر رقم 94-319 المؤرخ في 19 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات و تنظيم و سير وكالة ترقية الإستثمارات و دعمها ومتابعتها، (**الجريدة الرسمية**. العدد 67، الصادرة في 19 أكتوبر 1994).

8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، الأمر رقم 95-22 الصادر بتاريخ 1995/08/26، المعدل و المتمم بموجب الأمر 97-12المؤرخ في 1997/03/19، المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، (**الجريدة الرسمية**. العدد48، الصادرة بتاريخ 1997/09/03).

9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رئيس الجمهورية، الأمر رقم 01-03، الصادر بتاريخ 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار،(**الجريدة الرسمية**. العدد 77، الصادرة بتاريخ 2001.08.22).

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، الأمر رقم 01-18 المؤرخ :في 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ، (**الجريدة الرسمية**. العدد 78 ، الصادرة في 2001/12/15).

11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، الأمر رقم 06- 08 الصادر بتاريخ 15 جويلية 2006، المتعلق بتطوير الإستثمار، (**الجريدة الرسمية**. العدد 47، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006).

12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 06- 10 المؤرخ في 29 جويلية 2006، المعدل والمتمم للأمر05-07 المتعلق بالمحروقات، المؤرخ في 28 أفريل 2005، (**الجريدة الرسمية**. العدد 48، الصادر بتاريخ 30 جويلية 2006).

13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئيس الجمهورية، الأمر رقم 06- 355 ، المؤرخ في 2006/10/09 ، المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار و تشكيلته وتنظيمه و سيره، (**الجريدة الرسمية**. العدد 64، الصادرة في 11 أكتوبر 2006).

14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 07- 119، المؤرخ في 2007/04/23، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للضبط العقاري، (**الجريدة الرسمية**. العدد27، الصادرة في 25 أفريل 2007).

د- التقارير الرسمية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، **التقرير العام للمخطط الرباعي(1970-1973)**. الجدزائر، 1974.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعية، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **ملخص الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية 1967- 1978**. ماي 1980.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية،**المخطط الخماسي الأول (1980- 1984)**، الجزائر،1985.

4- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2012** ، الدورة العامة 33 ، جوان 2013.

5- بنك الجزائر، **التطورات الإقتصادية و النقدية لسنة 2012 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013.** تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013.

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**. 16أكتوبر 2010.www.cg.gov.dz/psre تاريخ الدخول: 05-03-2015.

ه- الأطروحات و الرسائل الجامعية:

1- بزيرية امحمد ، **القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية ' دراسة تجارب الدول النامية مع القطاع الخاص**. (رسالة ماجستير ، الجزائر، جامعة البليدة ، فيفري2006)، ص147.

2- بعداش عبد الكريم ، **الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005. (**أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، 2007-2008).

3- بلوناس عبد الله ، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة.**(أطروحة دكتوراه دولة، في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر، 2004-2005).

4- بوراوي ساعد ، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(الجزائر-تونس- المغرب)** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة باتنة، 2008.

5- حملة صبرينة ، **أسباب الإرهاب في الجزائر و تداعياته،** (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة لخضر بلحاج، الجزائر، باتنة، 2002-2003).

6- خيري قدور، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح و الواقع.** (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002- 2003).

7- زوري محمد، **القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الإقتصادية في الجزائر، دراسة حالة ولاية غرداية.** (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد تنمية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010).

8- زيروني مصطفى، **النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا.** (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000 -2001).

9- سعداوي موسى ، **دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية – حالة الجزائر-.** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع التخطيط الإقتصادي، جامعة الجزائر ، 2006-2007).

10- شريط صلاح الدين ، **دور صناديق الإستثمار في سوق الأوراق المالية –دراسة تجربة جمهورية مصر العربية- مع إمكانية تطبيقها على الجزائر. (**أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2011-2012).

11- شيخاوي عبد العزيز، **دراسة أداء قطاع الجلود و الأحذية في الجزائر خلال الفترة 1974- 2007. (**رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر،2011- 2012)..

12- صحراوي علي ، **مظاهر الجباية في الدول النامية و آثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي (التجربة الجزائرية).** (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1991-1992).

13- ضميري عزيزة ، **الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر.** (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008)، ص136.

14- فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر. (**أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011- 2012).

15- قويدري محمد، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية مع الاشارة إلى حالة الجزائر،**(رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2005 .2004).

16- لخلف عثمان ، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.**(رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1994-1995)

17- لعبني عمر، **إشكالية الاستثمار في الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق،** (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005- 2006).

18- منصوري الزين، **آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية،** (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005-2006)، ص24.

19- مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، (**أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، الجزائر،جامعة تلمسان، 2009- 2010).

20- مياسي إكرام ، **الإندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر.** (رسالة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2007).

و- المطبوعات:

1- أحكام تشجيع الإستثمار في اتفاقيات الإستثمار الدولية، **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،** سلسلة الأوناكتد الدولية بشأن سياسات الإستثمار الدولية لأغراض التنمية، نيويورك وجونيف، 2008.

2- بالرقي تيجاني، **المؤسسات العمومية بين إمكانية البقاء و إحتمالات الخوصصة.** الملتقى الدولي "إقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 03-07 أكتوبر 2004.

3- بريش سعيد، عبد اللطيف بلغرسة، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول،** الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17- 18 أفريل 2006.

4- بن حسين ناجي ، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر**. مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية"، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة سكيكدة، 15 مارس 2004.

5- بن عنتر عبد الرحمان، رحماني أسماء، **دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)**. مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14- 15 مارس 2010.

6- بن عيسىَ بشير، **مشكلات عملية الخوصصة و آثارها الإجتماعية و الإقتصادية.** الملتقى الدولي "إقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس بسطيف ، الجزائر، 03-07أكتوبر 2004.

7- بورغدة حسين و قصاص الطيب ، **الخوصصة مفتاح الدخول الى اقتصاد السوق في الجزائر**.الملتقى الدولي، اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، اكتوبر 2004.

8- بوهزة محمد، **الإصلاحات في المؤسسة العمومية الجزائرية بين الطموح و الواقع**. الملتقى الدولي "إقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة"، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، سطيف، الجزائر، 03-07/2004.

9- جانقي علي يعقوب ، **تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و انعكاسها عل الوضع الاقتصادي**. ورقة بحث ضمن مؤتمر التمويل و الإستثمار" تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي"، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص04 .

10- الجمعية المصرية لتنمية الأعمال، **الديمقراطية الإقتصادية ودور القطاع الخاص**، مصر: مركز المشروعات الدولية الخاصة (CPIE) ، 19 جويلية 2012.

11- دروس في التخطيط الاقتصادي و التنمية. الجزائر:المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل، 1979.

12- الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، طبعة1987، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 1987.

13- دمدوم كمال، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في جهاز صناعي المتميز بالثنائية**. الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الإقتـــصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005 .

14- رجم نصيب، عياري أمال، شايب فاطمة الزهراء، **الإصلاحات الاقتصادية وإستراتيجية المنافسة الخارجية.** ملتقى حول" تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية" جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 29-30 أكتوبر2001 .

15- حسين رحيم ، **ترقية شبكة الصناعات و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في نظام المحاضن**. الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الأغواط ، 08-09 أفريل 2002.

16- حسين رحيم ، سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم، **بحوث إقتصادية عربية**، جامعة محمد البشير الإبراهيمي ببرج بوعريريج، الجزائر، (العددان 62-63)، شتاء- ربيع 2013.

17- زغيب مليكة ، حياة نجار، **النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع و تحديات المستقبل**، ملتقى المنظومة المصرفية و التحولات الإقتصادية: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14- 15 ديسمبر 2004، ص 402.

18- سليمان ناصر، **تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر، الأسلوب و المبررات**، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أفريل 2006.

19- سيدي محمد ساهل ، **تساؤلات حول الخوصصة: حالة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية**". أيام دراسية حول الخوصصة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 22 - 23 ماي1995 .

20- شبايكي سعدان وحفيظ مليكة، **المؤسسة العمومية والخوصصة في الجزائر**. ملتقى حول "تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،29-30 أكتوبر2001.

21- شبايكي سعدان، **معوقات الخوصصة في الجزائر**. الملتقى الدولي "إقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر،03-2004/10/07

22- صالحي نجية، مخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي ، نحو تحديات أفاق النمو الفعلي و المستديم**، أبحاث المؤتمر الدولي" تقييم أثار برنامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، الجزائر، جامعة فرحات عباس، سطيف، مدارس الدكتوراه، 11-12 مارس 2013.

23- عز العرب مصطفى ، **الإستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي**، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للإقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة، نوفمبر1988 .

24- قراوي أحمد الصغير، **فعالية الخوصصة و إنعكاساتها على الإقتصاد الوطني**. الملتقى الدولي "إقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة"، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، 03-07أكتوبر 2004.

25- المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، **الدليل الاقتصادي والاجتماعي** . الجــزائر ، 1992 .

26- معهد التخطيط الوطني، **تقييم البدائل الإجرائية لتوسيع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العام**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم(28)، القاهرة، يناير 1996 .

27- مقراني أنور ومهري عوام، **الحكم الرشيد والتنمية بالقطاع الوطني الخاص**. ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغير في العالم النامي، الجزء الثاني، جامعة فرحات عباس، سطيف ،الجزائر،08 - 09 أفريل 2007.

28- المنتدى الاقتصادي العالمي، **تقرير التنافسية العربية 2014**، لائحة ترتيب الدول العربية، 2014.

29- نوري منير، **البنوك الجزائرية بين غرفة الإنعاش و الإنتعاش**، ملتقى المنظومة المصرفية و التحولات الإقتصادية: واقع وتحديات، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، 14- 15 ديسمبر 2004 ، ص443.

30- هني أحمد، **تجربة الجزائر مع القطاعين العام و الخاص و مستقبل التجربة**. بحوث و مناقشات الندوة الفكرية (القطاع العام و القطاع الخاص في الــوطن العربي)، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

31- الوكالة الدولية لضمان الإستثمار، **ضمان الفرص* ضمان الإستثمارات**، التقرير السنوي 2013.

ز- الجــرائــد:

1- بوعاتي جلال، "بوتفليقة يعلن عن برنامج تنموي بقيمة 150 مليار دولار: يقوم على الاستثمار المحلي دون الأجنبي وبعث الصناعة ودعم القطاع الخاص". **جريدة الخبر**، العدد 5743، 29 أوت 2009.

2- شكيب أرسلان الخبير الاقتصادي، **جريدة الخبر**، العدد 2798 بتاريخ 03 جانفي2000 .

3- صواليلي حفيظ، "حالة طوارئ في أوساط منظمات أرباب العمل بعد قرارات قانون المالية التكميلي: الدعوة للقاء عاجل بين الباترونا والوزير الأول أحمد أويحي". **جريدة الخبر**، العدد 5725، 11 أوت 2009.

4- (ـــــ،ـــــ) ، "محمد لعلاوي نائب رئيس الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل، كل المؤسسات ستتضرر بالقرارات الحكومية الجديدة". **جريدة الخبر** ، العدد 5726، 12 أوت 2009.

5- محامد مراد و قمراوي غنية ، "منظمات الباترونا والمركزية النقابية تدعوان إلى ضرورة العودة لعطلة الأسبوع: اختلاف العطل الأسبوعية كبد الجزائر خسائر بمليار دولار سنويا". **جريدة الشروق**، العدد 17264، جويلية 2008، ص.3.

6- ن.ب، "علي حداد يرافع لشراكة بين القطاعين العام و الخاص". **جريدة وقت الجزائر**، العدد 1809، الموافق ليوم الأربعاء 07 جانفي 2015.

7- يوسفي سمية ، "الجزائر مجبرة على مراجعة الرسم على الأرباح الإستثنائية بعد تعويض أناداركو". **جريدة الخبر**، العدد6651، الصادرة في 2012/03/11.

8- يوسفي سمية ، "سونطراك تستعد لتسديد 95 مليون أورو لشركة إسبانية". **جريدة الخبر**، العدد 6653، الصادرة في 2012/03/13 .

ح- دراسات منشورة عبر الأنترنت:

1- بودية خالد ، "مرتبة سيئة للجزائر في الخدمات الصحية و التعليم و العمل"، مقال نشر يوم 04 سبتمبر 2014، **جريدة الخبر**، على الموقع www.alkhabar.com، تاريخ الدخول2015/03/16.

2- "تجارة خارجية: الإبقاء على علامة (أ4) للجزائر"، مقال نشر في **جريدة الخبر** يوم 21 جانفي 2015 على موقعها الإلكتروني www.alkhabar.com تارخ الدخول: 2015/03/17.

3- "جودي كريم لوكالة الأنباء الجزائرية حول قانون المالية التكميلي"، **صوت الأحرار**، نشر يوم 2009/09/12

http://www.sawt.alahrar.net/online/modules,php=new.s&file=article&sid=10876 تاريخ الدخول: 2014/12/12.

4- ساري كاميل، "ثمانية مخططات للتنمية في الجزائر و النتيجة صفر"، مقال نشر في **جريدة الخبر** يوم 28 أوت 2014، على الموقع الإلكتروني: http://www.elkhabar.com/ar/economie/421502.html ، تاريخ الدخول: 2015/09/15.

5- السعيد دراجي، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخوصصة بالجزائر**". الموقع الشخصي للباحث/daradji 26. HTM - Http://www.univemir.dz تاريخ الدخول 2014/12/12.

6- سلماوي مريم، "الجزائر تحتل المرتبة الخامسة عربيا في الإستثمارات العربية البينية"، **جريدة المحور**، على موقعها الإلكتروني، www. El Mihwar Elyoumi,Quotidien arabophone.com تاريخ الدخول: 2015/03/15.

7- سوفيان بوعباد، "العقار الصناعي مفلس للمستثمرين في الجزائر"، **جريد الخبر**، www.alkhabar.com، نشر بتاريخ 2011/09/12، تاريخ الدخول 2015/03/15.

8- شلال هشام، "الجزائر مصنفة في ذيل الأمم في مختلف المجالات الإقتصادية"، **جريدة الخبر**، على موقعها الإلكتروني www.elkhabar.com/ar/politique/381040.html تاريخ الدخول: 2015/03/05.

9- صواليلي حفيظ ، "13 مرحلة لإنشاء مؤسسة و تراجع في معظم المؤشرات"، مقال على **جريدة الخبر** يوم 02 نوفمبر 2014. على موقعها الإلكتروني.www.elkhabar.com/ar/politique/381040.html تاريخ الدخول: 2015/03/11.

10- ط. موسى، "الجزائر في المرتبة 134 من بين 157 دولة من حيث الحرية الإقتصادية"، **جريدة النهار** على موقعها الإلكتروني، www.anaharolane.com، تاريخ الدخول 2015/03/11.

11- ع.طاهير، "انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر يطرح للنقاش"، **صوت الاحرار**، http:// www.sawt-alahrar.net/online/modules.php?mame=search. تاريخ الدخول:2014/12/12.

12- عادل عبد العظيم، **أنواع الاستثمار**. معهد التخطيط العربي، على الموقع الالكتروني www.arab-api.org تاريخ الدخول:2014/09/22.

13- عكاش فضيلة، **أثر التحرير الاقتصادي في مسار التنمية السياسية بالجزائر: دور المقاولين الخواص في تحفيز هذا المسار.** جامعة باتنة على الموقع الإلكتروني، http://univ- batna- dz/droit/index-Fichiers/atache.pdf تاريخ الدخول: 2014/12/12.

14- قاعدة بيانات البنك الدولي حول سهولة أداء الأعمال 2014 على موقعه الإلكتروني: www.worldbank.org/doingbusiness تاريخ الدخول: 2015/03/15.

15- لهوازي محمد، "الجزائر تتراجع بستة مراتب في مؤشر الفساد"، **جريدة الشروق**، 2014/12/03، www.echoroukonline.com/ara/article/225012.html. تاريخ الدخول:2015/03/11.

16- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مجلة ضمان الاستثمار**، السنة الثالثة و العشرون، العدد الرابع، 2005، من الموقع الالكتروني http://www.iaicg.org تاريخ الدخول:29-11-2014.

17- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000.** من الموقع الالكتروني http:/www.iaigc.org، تاريخ الدخول 22-11-2014.

18- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005**. من الموقع الالكتروني (http://www.iaigc.org 2) تاريخ الدخول:22-11-2014.

19- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار2014)**، الكويت، 2014،www.dhaman.org . تاريخ الدخول: 2015/02/29.

18- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، **نشرة ضمان الإستثمار**، العدد 7، 2014.www.dhaman.org ، تاريخ الدخول: 2015/02/29.

19- المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS. : http //www.douanne.gov.dz/، تاريخ الدخول: 2015/02/29.

20- نشريه المعلومات الاقتصادية. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الموقع الالكتروني: www.pmeart dz-.org تاريخ الدخول: 2014/12/25.

21- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على موقعها الإلكتروني (ANDI)، www.andi.dz ، تاريخ الدخول: 2015/03/15.

ثالثا- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

A- **LIVRE**

1-Abderrahman Bouzida, **industrie mécanique et Relation sociales dans le projet Algérien**. Alger : OPU, 1990.

2-Addi lahouari**, L'Algérie et la Democracie, pouvoir et crise dan l'Algérie contenporaine**. Paris : edition la Découverte,1995.

3-Babusiaux Denis, **Décision d'investissement et calcul économique dans l'entreprise**. Paris : Economica, 1990.

4-Benissa Houcine, **la réforme économique en algerie (au l'indicible ajustement structurel)**. Alger : OPU, 1991.

5- Bensada Houcine Mohamed, **Economie du dévelopment de l'Algérie.** Alger : office des publitions universitaires,1979.

6-Besada Tahar Mohamad,**le Regime politique algerien de la légitimité historique a la légitimité constitutionnelle,** alger : ANA. 1992.

7-Boughaba Abdellah, **Analyse et évaluation de projets**. parie : Berti edition, 1999.

8-Ecrément Marc, **indépendance politique et libération économique un quart de siécle du développement de l'algerie1962-1985** . alger : opu, 1986.

9-Goly Xvier, **pratique de la décision d'investir**. Paris : les éditions d'organisation, 1988.

10-Hafsi Taieb, **LE Developpement Economique DE L'ALGERIE.** Alger : Casbah**,** 2011.

11-Hamdi Amel, **Analyse bancaire de l'entreprise**. algerie : édition essalem , 2000.

12-Henni Ahmed ,**Economie de l'algerie independant.** Alger : OPU,1993.

13-Ilmane Med Cherif **, Bilan de la section des Biens d'équipement en Algérie.** Alger **:** Créa Enag, 1984.

14-Margerin Jacques, Ausset Gérard, **choix des investissement.** paris: les édition d'organisation , 1987.

15-Mebtoul . A, **évolution des structures de l'économie Algérienne 1967-1980 (la dynamique économique).** Alger: OPU, 1980.

16-Mourgues Nathalie, **L'évaluation des investissements.** Paris : ECONOMICA, 1995.

17-Mtemmar Hamid, **Stratégie de développement indépendant – Le cas de l'algerie : un bilan**. Alger : OPU, 1983 .

18-Oufriha. F , Djeflat. A , **industrialisation et transfert de technologie dans les pays en développement, le cas de l'algerie**. Alger : OPU, 1986.

B- Rapport OFFICIELE :

1-Bank Algerienne, **Evolution Economique Et Monetaire En Algerie** : Rapport 2002-2006-2008-2011-2012. www.finance-algeria.org le 09/01/2015

2-Ministère des Finances, **Les Indicateurs de L'économie Algérienne**. www.finance algeria.org**.** le 12/12/2014.

3-ONC, **Lactivité Industrièlle 2001,2009,2012**, Statistique ECO N°70 , 2012. www.ONS.dZ. le 09/01/2015.

فهرس

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري.	112
02	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2004- 2012).	114
03	تطور العمالة في المؤسسات المتوسطة الصغيرة و المصغرة خلال الفترة (2003 – 2009).	115
04	الإستثمارات الجزائرية من (1967- 1979).	138
05	المخططات الوطنية الخمسة للتنمية وأهم الأهداف الرئيسية لكل مخطط.	146
06	توزيع المشاريع الإستثمارية حسب السنوات (2002- 2013).	149
07	توزيع الإستثمار حسب رؤوس الأموال.	150
08	توزيع المشاريع الإستثمارية حسب الوضع القانوني للقطاعات.	152
09	توزيع المشاريع الإستثمارية حسب قطاع النشاط.	153
10	التوزيع الجغرافي للمشاريع في الفترة (2002- 2013).	155
11	تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (2001- 2012).	157
12	آثار الإستثمارات على التركيب الهيكلي للصادرات و الواردات.	157
13	التطور السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي (2001- 2012).	160
14	تطور معدل النمو الحقيقي للصناعات المعملية (2001- 2011).	161
15	التوزيع السنوي لمناصب الشغل المستحدثة (2002- 2013).	162
16	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2001- 2012).	162
17	مناخ الإستثمار في الجزائر حسب البنك العالمي 2014- 2015.	171
18	تصنيفات الجزائر في بعض المجالات الإقتصادية.	172
19	الآداء في مؤشر ضمان الإستثمار (2014).	176

فهرس الأشكال و الرسوم البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقومات مناخ الإستثمار.	19
02	تطور المشاريع الإستثمارية عبر السنوات (2000- 2013).	150
03	المبالغ المستثمرة و مناصب الشغل المحققة في الإستثمارات الأجنبية والمحلية.	151
04	توزيع المشاريع الإستثمارية حسب الوضع القانوني.	152
05	توزيع المشاريع الإستثمارية حسب قطاع النشاط من حيث عدد المشاريع، مبلغ المشاريع المصرح بها ومناصب الشغل المستحدثة.	154
06	تطور التجارة الخارجية (2005- 2014).	158
07	الإختلال الهيكلي و التركيب النسبي للصادرات لسنة 2013.	158
08	التطور السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي خلال الفترة (2001- 2012).	160
09	الترتيب و قيمة المؤشر العام للجاذبية مع الأداء في مجموعات العوامل الخارجية الإيجابية، مجموعة العوامل الكامنة، مجموعة المتطلبات الأساسية.	177
10	الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار.	178

فهرس المحتويات

المحتـــــوى .....الصفحة

مقـــدمة ..... أ- ح

فصل أول : الأسس النظرية و المفاهيم الأساسية للإستثمار 10

مبحث أول: تعريف الإستثمار أهدافه أنواعه و محددات 12
مطلب أول : مختلف التعاريف حول الإستثمار 12
مطلب ثاني: الإستثمار اهميته و أهدافه 16
مطلب ثالث: أنواع الإستثمار و محدداته 19
مبحث ثاني: مناخ الإستثمار و مؤشراته مخاطره و أنواعه 28
مطلب أول: تعريف مناخ الإستثمار ومكوناته 28
مطلب ثاني: مؤشرات قياس منا الإستثمار 37
مطلب ثالث: مخاطر الإستثمار و أدواته 44
مبحث ثالث: السياسة الإستثمارية طبيعة و مجالات الإستثمار 49
مطلب أول: تعريف السياسة الإستثمارية أهدافها وانواعها 49
مطلب ثاني: القرار الإستثماري و أنواعه 53
مطلب ثالث: طبيعة الإستثمار ومجالاته 56

فصل ثاني: استراتيجية التنمية الإقتصادية في الجزائر (المفهوم و الفواعل) 63

مبحث أول: أساسيات حول التنمية الإقتصادية 65
مطلب أول: مفهوم التنمية الإقتصادية أهميتها و أهدافها 65
مطلب ثاني: مصادر تمويل التنمية الإٌتصادية 70
مطلب ثالث: معوقات التنمية الإقتصادية 74
مبحث ثاني: الدور التنموي للقطاع العام في الجزائر 78
مطلب أول: مفهوم القطاع العام قي ظل مبدأ تدخل الدولة 78
مطلب ثاني: دوافع و مبررات إنتشار القطاع العام 82
مطلب ثالث: تقييم دور القطاع العام في النشاط التنموي في الجزائر 85
مبحث ثالث: الدور التنموي للقطاع الخاص في الجزائر 97
مطلب أول: مفهوم القطاع الخاص أصوله التاريخية 97
مطلب ثاني: الإصلاحات الإقتصادية الداعمة لمنو القطاع الخاص 101

مطلب ثالث: هيكل و طبيعة القطاع الخاص في الجزائر (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)..111

فصل ثالث: تقييم وترشيد السياسة الإستثمارية في الجزائر.....124

مبحث أول: السياسة الإستثمارية في ظل النظام الإشتراكي (1962-1988) 126
مطلب أول : الوضع العام للإقتصادي الجزائري بعد الإستقلال و الصعوبات التي واجهته ...126
مطلب ثاني: السياسة الإستثمارية في ظل الإقتصاد الموجه(المخططات التنموية الخمسة) ...134
مطلب ثالث: خصائص النموذج التنموي الإشتراكي 142
مبحث ثاني: تأثير البرامج الإستثمارية في ظل الإقتصاد الموجه و الإندماج و الترابط القطاعي في ظل اقتصاد السوق (1988-2014) 147
مطلب أول: التوزيع القطاعي والجغرافي للمشاريع الإستثمارية في الجزائر.....149
مطلب ثاني: آثار الإستثمارات على التكامل و الإندماج و التنويع الإقتصادي 156
مطلب ثالث: آثار الإستثمارات على تطور الإنتاج الصناعي و على التشغيل في الجزائر.....159
مبحث ثالث: معوقات السياسة الإستثمارية و سبل ترشيدها.....164
مطلب أول: تقييم فعالية السياسة الإستثمارية و إنعكاساتها 164
مطلب ثاني: معوقات السياسة الإستثمارية في الجزائر.....179
مطلب ثالث: سبل ترشيد السياسة الإستثمارية 192

خاتمـــــــــــة: 202

ملاحـــــــق: 208

قائمة المراجع: 215

فهـــــرس: 233

ملخص

ملخص البحث:

في ظل إدراك الجزائر للتحديات الجديدة التي خلقها النظام الجديد كان لابد لها من إنتهاج إستراتيجيات جديدة للتنمية الإقتصادية تتناسب مع هذه التطورات، من خلال تطبيق تدابير شاملة ترتكز على الإصلاحات الهيكلية في إقتصادها، وإعادة النظر في دور الدولة بعد هيمنة القطاع العام على مجمل النشاطات الإنتاجية التجارية و المالية، و تفشي القيود الإدارية في جميع جوانبه و تهميش الإستثمار الخاص بسبب السياسات الإقتصادية المنتهجة والتي كانت تكرس مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج، حيث كانت عملية تشجيع النشاطات الخاصة خارج نطاق أهداف التنمية الإقتصادية إلى غاية الأزمة النفطية سنة 1986 و التي أدت إلى إختلالات هيكلية دفعت بالحكومة إلى التعجيل بالشروع في تطبيق إصلاحات إقتصادية شاملة كان من أهمها مراجعة الإطار القانوني و التشريعي المتعلق بالقطاع العام والقطاع الخاص، وأبدت الرغبة في التحول التدريجي من نمط الإقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وهو ما يعد بداية إنفتاح الإقتصاد بفتح المجال أمام المبادرة الخاصة وتشجيع إنشاء مؤسسات القطاع الخاص قصد المساهمة في عملية التنمية وتأهيله لممارسة دور أكبر في مسيرة التنمية الإقتصادية .

من هنا تتحدد مشكلة البحث، فبالرغم من مساعي الجزائر خلال الإصلاحات الإقتصادية وسن القوانين و التشريعات المرتبطة بالإستثمارات لتهيئة البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص سواء كان المحلي أوالأجنبي بما يتلاءم والإمكانات المتوفرة لديها كوسيلة لتحقيق الأهداف التنمويـــة، فقد أفادت النتائج الأولية للإحصاء الاقتصادي الوطني، من خلال الدراسة الضخمة التي أشرف عليها الديوان الوطني للإحصائيات من شهر مارس إلى ديسمبر 2011، بأنه قد تجاوز عدد المؤسسات التي تم إحصاؤها على مستوى التراب الوطني مليون مؤسسة، ليبلغ بالتحديد 1020058 مؤسسة حسب النتائج الأولية للإحصاء الاقتصادي الأول الذي تم في الجزائر خلال سنة 2012، وأفادت نفس النتائج سيطرة القطاع الخاص على النسيج الاقتصادي، حيث يسيطر القطاع الخاص على 96 % من المؤسسات الجزائرية من خلال 920 ألف و307 مؤسسة مقابـــل 2.4 % للقطاع العام، في حين تمثل المؤسسات المختلطة والمؤسسات الأجنبية الخاضعة للقانون الجزائري 1.7% من مجموع المؤسسات الجزائرية إلى غاية نهاية ديسمبر 2011، إلا أن القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ظل متدنيا ومتواضعا ومقتصرا فقط على قطاعات محدودة إضافة إلى ارتباط نشاطه بمدى استمرار الإنفاق الحكومي، و بهذا لم يصل إلى مستوى الطموح على الرغم من الإهتمام الكبير الذي حظي به هذا القطاع مـــن الحوافز والتشـــريعات التـــي تنظم عمله لاسيما ما جاءت به قوانين الإستثمار لسنة 1993، 2001 و2006. حيث يعود هذا الأداء المتواضع للنشاط الخاص إلى جملة من الأسباب والعوامل التي تحد من تطور نشاطه بشكل متفاوت مما يستوجب تحديدها ومناقشتها. وللوقوف على الأسباب الحقيقية وراء تدني دور القطاع الخاص و الذي يفتح المجال أمام التساؤل عن مدى تحقيق البرامج الإستثمارية للأهداف التنموية التي وجدت من أجلها.

وانطلاقا من هذا فإن **إشكالية البحث** يمكن بلورتها في سؤال رئيسي هو:

- ما هي سبل تفعيل و ترشيد السياسات الإستثمارية في الجزائر في ظل النموذج التنموي الجديد القائم على إقتصاد السوق؟.

ومن خلال هذه الإشكالية تظهر عدد من الأسئلة الفرعية التي سيتم الإجـــــــــابة عنها هي:

1- هل للإستثمار علاقة بالتنمية الإقتصادية الوطنية بالجزائر؟

2- ما هي المراحل التطورية للسياسات الإستثمارية بالجزائر؟

3- ما هي الآليات الجديدة المتحكمة في السياسات الإستثمارية؟

4- هل يمكن إعتبار القطاع الخاص خيارا إستراتيجيا لتفعيل و ترشيد السياسات الإستثمارية في الجزائر؟

5- فيما تتمثل الإصلاحات الإقتصادية و التنظيمية التي إنتهجتها الحكومات الجزائرية من أجل ترقية دور المستثمر الخاص؟

6- هل ثمة معوقات تحول دون نجاعة السياسات الإستثمارية في الجزائر؟ و إن وجدت فكيف السبيل إلى حلها؟

إنطلاقا من الإشكالية الرئيسية المطروحة آنفا و من أجل معالجتها، تم صياغة **الفرضيات** التالية التي نعتبرها أكثر الإجابات احتمالا للأسئلة المطروحة والتي تفتح المجال للإختبار والمناقشة:

1- إن للإستثمار أهمية بالغة و دور فعال في التنمية الإقتصادية.

2- إن نجاح السياسات الإستثمارية مرهون بتهيئة المناخ المحفز و البيئة الملائمة لتنامي القطاع الخاص كما ونوعا.

3- رغم زخم التشريعات و الحوافز المقدمة للمستثمرين الخواص إلا أن دور القطاع الخاص في تفعيل وترقية الإستثمار لازال متدنيا سواء على المستوى الكمي أو حتى النوعي.

4- يمكن إعتبار القطاع الخاص خيارا إستراتيجيا مناسبا لتفعيل و ترقية الإستثمار بالجزائر.

5- إن نجاح السياسات الإستثمارية معقود بخلق ثقافة إستثمارية حقيقية، و تنشئة المستثمرين الخواص على التوجه نحو الإستثمار المنتج الخالق للثروة ومناصب الشغل.

6- تواجه السياسات الإستثمارية عدة معوقات تنظيمية، بيروقراطية، مالية، سلوكية، بشرية.

من خلال الشروع في دراسة موضوع السياسة الإستثمارية كانت لنا دراسةٌ تقييمية لمختلف جوانب الدراسات التي شملت هذا الموضوع، ونقصد بها مختلف **الدراسات السابقة** التي عرفها هذا الموضوع. ونذكر من بينها نذكر مايلي:

1- **سياسات الإستثمار و التقنية** للمؤلف "مشتاق ه. خان"، الصادرة عن الأمم المتحدة سنة 2007، وهي عبارة عن مذكرات توجيهية في السياسات والإستراتيجيات الإنمائية الوطنية لصانعي و صائغي السياسات. لكل من المجتمع المدني و الحكومات خاصة في الدول النامية، و المتضمنة سبل تطوير سياسات ملائمة للبيئة من خلال سلسلة من الخطوات تم تلخيصها في ثلاث هي على التوالي: الخطوة الأولى تتمثل في تحديد الأولويات القومية لسياسات الإستتثمار و القيود و المعوقات، هذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على مدى توافر المعلومات والمصادر المتاحة و الشفافية في تحديد هذه الأولويات مع مراعاة الظروف المحلية، أما الخطوة الثانية هي تحديد الأدوات و المقاييس و السياسات اللازمة لمعالجة القيود الأكثر أهمية التي تمنع تحقيق الأهداف، والخطوة الثالثة هي ضمان أن السياسات و الأدوات التي تمت مناقشتها قابلة للتنفيذ، كما طرحت هذه المذكرة خبرة البلدان النامية الناجحة التي إستخدمت سياسات صناعية و تقنية طموحة، و في الأخير خرجت هذه المذكرة بمجموعة من التوجيهات من أجل إصلاح مناخ الإستثمار المتعلقة بتبني الحكم الجيد لتعزيز الإستثمار و كفاءته بالإعتماد على تنمية القدرات الإدارية و تطوير القدرة التنظيمية، تدريب العمالة والتعلم ، ومدى فعالية القدرات القانونية من اجل عملية التنفيذ.

2- **مناخ الإستثمار في الدول العربية** الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وضمان الصادرات سنة 2014، يتضمن التقرير السنوي التاسع و العشرين لمناخ الإستثمار عرضا وتحليلا للبيانات و المؤشرات المتعلقة بأداء مجموعات الدول العربية من حيث إستقطاب التدفقات الإستثمارية الخارجية، و ذلك بالتركيز على جاذبيتها لتلك التدفقات، مع تطوير في مكونات المؤشر بإضافة مجموعة من المؤشرات الفرعية الجديدة لقياس الأداء اللوجستي، حيث فسر هذا التقرير سبب ضآلة نصيب المنطقة العربية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم و الذي لم يتجاوز 3.5% من الإجمالي العالمي خلال الفترة مابين سنة 2000 إلى غاية سنة 2013، وقدم هذا التقرير قاعدة بيانات معرفية شاملة لرصد جوانب القوة و الضعف المحدد لمناخ الإستثمار في الدول العربية و تفسير أسباب التركيز الجغرافي في بعض الدول وإستحواذ قطاع الخدمات على الحصة الأهم من التدفقات، وقدم مقترحات حول أفضل السبل لتحسين مناخ الإستثمار. و تحديد أثر الإستثمارات على التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و إستدامتها.

3- **دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر –دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا-**، من إعداد الباحث "يحي مصلة"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف2011-2012، تناولت هذه الدراسة إشكالية واقع مناخ الإستثمار وسبل تطويره لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر و بولونيا، حيث أثارت قضية مدى ملائمة و جاذبية مناخ الأعمال في الجزائر و كيفية الأخذ من التجربة البولونية من خلال المقارنة بين التجربتين، ثم إستخلاص أهم المقترحات إنطلاقا من نتائج المقارنة، و أهمها أن كل من الجزائر و بولونيا قامتا بإدخال تعديلات على قوانين الإستثمار

بهدف تكييفه مع القوانين الدولية و إمضاء إتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تتعلق بحماية الإستثمار ومنع الإزدواج الضريبي هذا بعد إنشاء كل منهما هيئة إدارية تتكفل بالمستثمرين الأجانب لتسهيل الإجراءات أمامهم، ومن أهم النتائج المتوصل إليها تسجيل تحسن بولونيا في جميع المؤشرات المعتمدة وخلال فترة قصيرة ما أدى بها إلى الدخول في مفاوضات الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي منذ سنة 1998 ما جعل منها مناخا خصبا يستقطب الإستثمارات الأجنبية المباشرة؛ أما الجزائر رغم التحسن الملحوظ من سنة إلى أخرى إلا أنها بقيت متأخرة على مستوى بعض المؤشرات منها الكمية مثل عدم توافر المناطق الحرة وضعف البنية التحتية وتأخر القطاع البنكي ومؤشر سهولة ممارسة الأعمـــال الذي يترجم مدى صعوبة الإجراءات الإدارية بالدرجة الأولى أو المؤشرات النوعية المتعلقة مثلا بالتنافســية أو الحرية الإقتصادية أو العولمة أو الإدارة الرشيدة والشفافية .

4- **سياسة الإستثمار في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، من إعداد الباحث عبد القادر بابا، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2003-2004، تناول هذا البحث دراسة سياسات الإستثمار المحلية و الأجنبية في الجزائر و أثرها على التنمية الإقتصادية في ظل التحول الإقتصادي الذي عرفته الجزائر نحو إقتصاد السوق الذي فتح المجال أمام الإنفتاح على الإستثمار الأجنبي المباشر كما قدم البحث تقييم أثر التطورات العالمية المعاصرة على الاستثمار الأجنبي وتأثير كل من العولمة والمنظمة العالمية للتجارة والاتحاد الأوروبي على الاستثمار في الجزائر، وبعض دول جنوب حوض المتوسط مع تقييم سياسة التحفيز على الاستثمار، وأثرها على الاستثمار المحلي والأجنبي. مع توضيح مدى فعالية قوانين الاستثمار الجديدة، وانعكاساتها على واقع الاستثمار الأجنبي واستثمار القطاع الخاص المحلي مبينا في ذلك معوقات وعقبات الاستثمار وآفاقه في الجزائر.

ومن أجل الإحاطة بالموضوع والإجابة على الإشكالية و إختبار صحة الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسة وتحـــت كل منها ثلاث مباحث وثلاث مطالب وذلك على النحو التالي:

تضمن **الفصل الأول** الإطار النظري للسياسة من خلال ثلاثة مباحث، حيث خصص الأول للتعــريف بمفهوم الإستثمار من النواحي اللغوية و الإقتــصادية و القانونية، مــع إستعراض مختلف أنواعه و أهدافه ومحداداته. أما المبحث الثاني فخصص لدراسة بيئة النشاط الإستثماري و بعض المؤشرات التي تقيس مدى حسن و ملاءمة مختلف الأوضاع الإقتصادية و السياسية و غيرهما لبلد ما؛ ليختتم هذا الفصل بمبحث ثالث الذي سيتناول سياسة الإســتثمار على المستوى الكلي أي السياسة التي تنتهجها الحكومات في ميدان الإستثمار، و الأهــداف العامــة التي تصبوا إليها من وراء هــذه السياسة، مع تعريف القرار الإستثماري وذكر أهم أنواعه مع تحديد طبيعة ومجالات الإستثمارات.

أما **الفصل الثاني** فقد تضمن إستراتيجية التنمية الإقتصادية في الجزائر (المفهوم و الفواعل)، قسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاث مباحث تمثل الأول في تقديم أساسيات حول التنمية الإقتصادية مفهومها ، مصادر

تمويلها ومعوقاتها، أما المبحثين الأول و الثاني فتضمنا الدور التنموي لقطاع العام و القطاع الخاص في الجزائر.

و **الفصل الثالث** خصص لتقييم و ترشيد السياسة الإستثمارية في الجزائر فتضمن المبحث الأول السياسة الإستثمارية في ظل النظام الإشتراكي منذ سنة 1962 إلى غاية سنة 1988، و المبحث الثاني تضمن تأثير برامج السياسات الإستثمارية في ظل إقتصاد السوق، أما المبحث الثالث فتضمن معوقات السياسة الإستثمارية و سبل ترشيدها.

وبناءا على ما سبق تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي من خلالها أمكن تأكيد صحة الفرضيات المعتمدة ضمن الدراسة وهي كالآتي:

1- يمكن القول أن الاستثمار يعتبر مدخلا هاما من مداخل التنمية الإقتصادية، حيث ثمة إتفاق على أهميته في النشاط الإقتصادي نتيجة للنجاح الذي حققته بعض الدول في عدة مجالات من جراء الإستثمارات المحلية والأجنبية، وقد بات من المؤكد أن الإستثمار هو العامل الأهم والمحرك الأساس في تسيير عجلة النشاط الإقتصادي، وأحد الأركان الأساسية ذات الضرورة الحيوية، لأي اقتصاد ، فهو يعمل على زيادة الدخل القومي، وتعويض الإستهلاك والإهتلاك الذي يحدث في رأس المال الوطني، وتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يساوي إن لم نقل تفوق الزيادة في عدد السكان، وتوفير فرص عمل لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع العاطلين عن العمل، هذا بالإضافة إلى دوره في إصلاح الخلل القائم بين الموارد المتاحة وتزايد عدد السكان، وإحداث التغيرات الهيكلية الإقتصادية و الإجتماعية للوصول إلى تنمية إقتصادية واجتماعية حقيقية شاملة ومستدامة.

2- إن تهيئة المناخ المحفز و البيئة الملائمة لتنامي القطاع الخاص كما ونوعا هو أساس نجاح السياسات الإستثمارية. وعليه عرفت الجزائر منذ بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم، تحول في توجهات السياسات الاقتصادية من رفض للقطاع الخاص إلى تشجيعه بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا الأخير في عملية التنمية الاقتصادية، سواء من حيث كونه مصدرا مستقرا للتمويل، أومن حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل، ونقل تكنولوجيا الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلا عن دوره في رفع و تعميق و توسيع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات و القدرات الإبتكارية، أومن حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمات .

و الجزائر واحدة من الدول التي قامت بعدد من الإصلاحات الهيكلية و دعمتها بجملة من الإجراءات التنظيمية و التشريعية و التي عزز نجاحها الإرتفاع المستمر لأسعار النفط، و ذلك من أجل النهوض بالإقتصاد، فضلا عن الإنفتاح العالمي على إقتصاد السوق و قد كان من أبرز مظاهر هذا التحول هو إدخال العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار وتوقيع العديد من الاتفاقات الثنائية والقيام بالعديد من الإصلاحات

الاقتصادية والمالية والتشريعية بهدف تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية, وهذا من أجل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار.

ويتمحور قانون الاستثمار حول توفير مناخ ملائم مع ووجود أليات أكثر فعالية لتطوير الاستثمار، ورفع من القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية. وفي هذا الإطار يندرج الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جولية 2006، بوصفه أحدث تشريع ناظم للاستثمار، إذ يعدل ويمم الأمر01-03؛ وهو يمثل إلى جانب الأمر 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتسييرها، وخوصصتها، ونصوص قانونية أخرى ذات طابع تشريعي وتنظيمي، الإطار الذي من شأنه تعميق الإصلاحات الاقتصادية وتحسين فعاليتها. يمكن تحليل أهم المزايا والحوافز الممنوحة للمستثمرين - سواء كانوا وطنيين أو أجانب- بالتركيز على أربعة مبادئ وردت أساسية هي:

- مبدأ حرية الاستثمار؛ مبدأ إزالة كافة القيود الإدارية على الاستثمار؛ مبدأ عدم الالتجاء إلى التأميم، وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه؛ مبدأ منح المزايا والحوافز المشجعة على الاستثمار.

هذا، وإن من شروط نجاح أي قانون للاستثمارات هو تبنيه لهذه المبادئ الأربعة، كما أن صياغة الأمر السالف الذكر، جاءت عامة فيما تعلق بمسألة حرية الاستثمار، دون التمييز بين الإستثمار الوطني العمومي والخاص. ويتميز التشريع الجديد عن التشريعات السابقة، كونه لم يجعل الاستثمار محصورا في بعض القطاعات دون الأخرى. مع وضع مجموعة من الامتيازات المالية و الجبائية تتمثل في الإعفاءات الضريبية و الجمركية و التسهيلات البنكية. إن موقف المشرع هذا، يمكن تفسيره بأنه اتجاه واضح لمنح حرية أكبر للمستثمر، وتوسع نطاق تدخله في مختلف فروع الاقتصاد الوطني، وحتى في بعض القطاعات الاقتصادية التي كانت تعتبر في الماضي قطاعات إستراتيجية حيوية، يمنع على المؤسسات الخاصة الاستثمار فيها، وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد، أن هناك تماطلا إداريا في تطبيق المراسيم التنفيذية لإدخال المراسيم التشريعية حيز التنفيذ.

3- أولت الحكومة الجزائرية عناية خاصة للقطاع الخاص من خلال تحسين مناخ الاستثمار منذ بداية سياستها الإصلاحية لكن ورغم زخم التشريعات و الحوافز المقدمة للمستثمرين الخواص مازال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل ونشط في الاقتصاد الوطني من الناحية الكمية و النوعية، حيث أن مساهمته في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لم تتجاوز 50% بما في ذلك قطاع المحروقات. و بالتالي إن تباطؤ نمو القطاع الخاص في توليد القيمة المضافة و فرص العمل بالجزائر يرجع إلى عـــدم فاعليـــة منـــاخ الاستثمار حيث وضع الجزائر وترتيبها المتأخر في بعض المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار، يكشف أنه غير مناسب لنمو القطاع الخاص نظرا لوجود الكثير من العراقيل و المعوقات التي تحول دون نمو الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية.

4- يمكن إعتبار القطاع الخاص خيارا إستراتيجيا مناسبا لتفعيل وترقية الإستثمار بالجزائر، كما أنه الوسيلة المثلى و الأساسية للإنعاش الاقتصادي وهو البديل الوحيد للخروج من الأزمة والانتقال إلى اقتصاد السوق،

وبناء على ذلك فهناك ربط تام بين مفهوم الأزمة وضرورة تجنيد القطاع الخاص وكان هذا الأخير هو العلاج الوحيد لها. ذلك شريطة العمل على التنويع في الإنتاج و تحقيق المنافسة التي تضمن تحسن الجودة، ورفع الفعالية الإقتصادية و بالتالي تحويل الإقتصاد الجزائري من إقتصاد يعتمد على قطاع وحيد هو المحروقات الذي يمثل أكثــر من 95% من إجمالي الصادرات إلى تنويع الصادرات و تحقيق فائض في الميزان التجاري.

كما ستؤدي نجاعة و فعالية القطاع الخاص إلى رفع النمو الإقتصادي و زيادة الإدخار الوطني وزيادة معدلات الإستثمار، وزيادة الدخول و تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة و بالتالي تخفيض عبئ الضرائب و التضخم، كما سيعمل القطاع الخاص على اكتشاف موارد إنتاجية جديدة و استعمالات جديدة للموارد المالية، كما سيؤدي إلى تحسين إدارة العمليات الإنتاجية و حسن تخطيطها. و بالتالي القطاع الخاص الفعال يشكل عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد المستدام في الجزائر، فعبر الاستثمار وما ينجر عنه من توفير فرص العمل, يستطيع القطاع الخاص تقديم وسائل للحد من الفقر. فهو في الحقيقة يمثل محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك هناك علاقة قوية بين القطاع الخاص والنمو الاقتصادي ومدى التأثير الايجابي لمساهمة استثمارات القطاع الخاص بإدامة التنمية في الجزائر.

5- إن نجاح السياسات الإستثمارية معقود بخلق ثقافة إستثمارية حقيقية و تنشئة المستثمرين الخواص هي أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي من أجل سهولة التكيف والمرونة التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوفيره مناصب الشغل وخلق الثروة. حيث يمكن لهذه التنشئة القضاء على بعض الصعوبات والمعوقات التي تحد من تطوره ونمو طاقاته الإنتاجية وترفع من تكاليفه الإنتاجية وتضعف من قدرته التنافسية. ويمكن إجمال تلك الصعوبات والمعوقات في مجموعتين : تمثل الأولى جملة التحديات الداخلية المركبة من ضعف واختلال الجوانب الإدارية ذاتية تتعلق بضعف التنظيمات المؤسسية للقطاع الخاص. وتعكس الثانية تحديات خارجية أبرزها متطلبات العولمة والتحديات المتعلقة بتكنولوجيا الإنتاج وأساليب التسويق والنفاذ إلى الأسواق الخارجية والقانونية والقضائية ومن قصور البنية التحتية والخدمات الأساسية إضافة إلى التحديات الأخرى كعدم التغير في الذهنيات و البيروقراطية.

6-إن إلقاء نظرة متفحصة على واقع السياسات الإستثمارية في الجزائر يظهر أن هناك ضعفا في معالجة وتحفيز القطاع الخاص وتفعيل دوره وذلك رغم المجهودات التي بذلت ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى حقيقية مفادها أن الحديث عن تنمية هذا القطاع لا يمكن أن يتم بمعزل عن القطاعات الاقتصادية الأخرى. بمعنى أن الخلل الحاصل في هذه القطاعات لابد أن ينعكس على هذا القطاع وأن معوقات التنمية بمفهومها الشامل وتناقضاتها تنعكس سلبيا عليه، وبالتالي فالسياسات الإستثمارية تواجه عدة معوقات تنظيمية، بيروقراطية، مالية، سلوكية، بشرية، مع تدني دور القطاع الخاص و هشاشة القطاع العام وتعثره و عدم تحقيقه لكامل الأهداف المرجوة منه بسبب التخطيط السيئ للمشاريع و نقص المهارات الإدارية، الإسراف غير العقلاني في الموارد ،الإعتماد على التكنولوجية القديمة، قلة الحوافز، غياب الرقابة الإدارية و انتشار الفساد الإداري

والتجاهل الكلي لإحتيجات السوق و المستهلكين الفعلية، فرغم الجهود المبذولة لكنها لم تكن كافية لإزاحة ومحو كل الآثار السلبية الموروثة عن الإصلاحات الهيكلية فيما يخص برنامج الخصخصة و إصلاح القطاع العام، و إصلاح قطاع المالية والإصلاحات الجبائية، وترقية الحكم الراشد ووضع حيز التطبيق القوانين والتشريعات حول المنافسة و التجارة الموازية، و إزاحة الصعوبات التي تعترض نمو القطاع الخاص وتطويره.

وقد خلص التقييم إلى مجموعة من السبل لترشيد السياسات الإستثمارية في الجزائر، أبرزها ما يلي:

1- تعزيز البيئة المشجعة للاستثمار:

- ضرورة وجود الشفافية في سياسات الاستثمار بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، مع أهمية وجود الربط المعلوماتي اللازم لإقامة المشاريع ؛من خلال تطوير نظام الإعلام الاقتصادي في الجزائر، بواسطة التحديث الدوري لقاعدة البيانات، مع مراعاة نوعيتها، ومجالاتها ومصداقية مصادرها، وضرورة ربطها بقواعد بيانات محلية، وإقليمية، ودولية.

- تشجيع القطاع الخاص لإقامة المشاريع من خلال : منح الأراضي الزراعية بأسعار مناسبة ، منح القروض الميسرة، إلغاء الحواجز التجارية الجمركية أو غير الجمركية(خفض تكاليف التصنيع والاستفادة من خفض الجمارك على السلع التي يعاد تصديرها)، تسهيل إجراءات منح التراخيص، حرية انتقال رؤوس الأموال، تهيئة المواقع الصناعية، تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة في دعم صادراته.

- وجوب التخفيف من العقبات غير الرسمية (الفساد) التي تعترض الاستثمار كون إزالة العقبات غير الرسمية أكثر صعوبة من إزالـــة معوقات الاستثمار الرسمية، لأنها قد تكون تجسيداً لعادات اجتماعية وثقافية عميقـــة الجذور. وقد ترجع أصولها أيضاً إلى النظام السياسي العام للبلد، أو إلى مصلحة مجموعات ضغط قوية في الابقاء عليها أو قد تتجاوز إزالتها قدرة النظام الـــسياسي السائد لأسباب اجتماعية أو اقتصادية. وفي بعض الحالات قد تُستخدم عوائـــق الاستـــثمارغير الرسمية كعقبات متعمدة أمام الاستثمار.

2- التعجيل بالإصلاحات المؤسساتية و القانونية:

- تجنب تداخل مهام الجهات الوصية على ترقية الاستثمار في الجزائر، من خلال توزيع الأدوار، وتوضيح الاختصاصات، وتحديد الصلاحيات؛

- تنظيم أنشطة مشتركة لتشجيع الاستثمار، مثل الحلقـــات الدراســـية والحلقات العلمية وجولات التعريف الداخليـــة لمستثمري البلدان المصدرة لرأس المال والتشجيع المشترك لمشاريع محددة بمشاركة نـــشطة من

قطاع الأعمال؛

- إجراء مشاورات منتظمة بين وكالات الاستثمار بشأن المسائل المتعلقة بتشجيع الاستثمار؛ وتنظيم برامج تدريبية متعلقة بالاستثمار لمسؤولي وكالات الاستثمار؛

- استقلال النظام القانوني، إذ يجب أن يكون هذا النظام متحررا من أي ضغط أو تدخل من جانب القوى السياسية أو أيّة منظمة أخرى، لكفالة استقلال ونزاهة القرارات التي يتخذها؛ وتبسيط الإجراءات الإدارية والمالية و في كل المجالات الأخرى، مع تقليل عدد المشاركين فيها إلى أدنى حد ممكن. فنظام الإدارة الجيد يتطلب شفافية الحكومة مع إبقاء المواطنين على علم بكل القرارات التي تصدرها الدولة ومبرراتها .

3- تنمية الثقافة الإستثمارية:

- دراسة وتحديد الاحتياج الفعلي الحالي والمستقبلي من التخصصات المختلفة . مع تصميم وتنفيذ برامج متعددة ومكثفة لتدريب قوة العمل غير الماهرة من خلال اشتراك كافة الأطراف ذات العلاقة بما فيها القطاع الخاص؛

- تحمل الدولة جزء من تكاليف برامج تأهيل وإعادة تأهيل عمالة القطاع الخاص ضمن إطار صندوق للتدريب المهني؛ مقابل قيام القطاع الخاص بإنشاء وإدارة مراكز للتدريب والتأهيل بما يلبي احتياجاته من التخصصات المختلفة ؛

- التنظيم المشترك لبعثات وأنشطة خاصة بصناعات معينة تركز على قطاعات عالية النمو، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر قطاعات تكنولوجيا الاتصالات الخاصة بالمعلومات والصناعات الالكترونية وصناعة السيارات والأغذية والمشروبات...الخ.

4- وضع قطيعة مع الذهنية الاشتراكية:

إن شروط الاندماج في اقتصاد السوق تقتضي من الدولة أن تتخلى أكثر فأكثر عن الذهنية الإشتراكية وعن النظام الريعي الذي تحول من نمط إقتصاد إلى نمط حياة إجتماعية تعتمد على الإتكالية و عدم الإنتاجية. لذلك فالدور المرتقب إذن من الدولة في هذا المجال يتمحور بالأساس حول ما يلي:

- ربط الإصلاح الاقتصادي بشكل عام و السياسة الإستثمارية على وجه الخصوص بالإصلاح السياسي، وتحقيق العدالة الاجتماعية وهو ما يعني توسيع الاستشارة حول القضايا المصيرية كتلك المتعلقة بالمؤسسات

الإستراتيجية وإمكانية خوصصتها، إلى جميع الشركاء السياسيين والاجتماعيين من أحزاب ونقابات وغيرها وبما يمكن من استيعاب المشاكل الاجتماعية المطروحة؛

- السعي لأجل توفير مناخ ديمقراطي يضع المواطنة، وتكافؤ الفرص، وحرية التعبير عن الرأي، كحقوق أساسية، تعزز من المشاركة الشعبية، ومن دور المجتمع المدني، وتكفل المساواة التامة بين أبناء الوطن جميعا، وتضمن لهم ممارسة كل الحقوق المدنية والسياسية، وتتيح لهم معالجة السلبيات، وكشف الممارسات الفاسدة؛

- تعزيز دور وآليات السوق وتوسيعها ، ويتطلب ذلك إلى: الإسراع بتنفيذ إستراتيجية الخصخصة؛ خلق و توسيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل خلق مناصب الشغل، و تقليص التبعية للمحروقات، و تقوية النسيج الصناعي .

- رسم إستراتيجية إستثمارية واضحة المعالم محدّدة الأهداف مستقرة باستقرار المؤسسات بحيث لا تتأثر بتعاقب الحكومات والمسؤولين؛

- يتوقف إستكمال تنفيذ أي سياسة إستثمارية على مدى توفر مصادر التمويل و على هذا الأساس يتعين على الحكومة تنويع مصادر تمويل الإستثمارات بإعتبار أن إقتصار هذه المصادر على إيرادات الجباية البترولية سيؤدي إلى تعطيل هذه السياسة في حالة إنهيار أسعار المحروقات. وهنا تبرز أهمية تطوير الاستثمار المنتج و من تم ضرورة تحسين مناخ الاستثمارات، استنادا إلى أحسن خبرات في البلدان الناشئة، وذلك لإرساء مساهمة فعلية للاستثمار المنتج في تقوية النمو خارج المحروقات.

وعليه يجب أن يكون الإصلاح السياسي والاقتصادي في إطار إصلاح مؤسساتي أشمل. ويتضمن الإصلاح المؤسساتي حوكمة الأجهزة الحكومية والشركات الخاصة، كما يتضمن تشريعات أخرى تشكل التفاعل بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص. فهناك في الولايات المتحدة،على سبيل المثال، قانون تم تمريره منذ عدة سنوات ينص على أن أي قرار أو مرسوم يتم إصداره بواسطة هيئة حكومية، يجب نشره أولا بهدف استقبال التعليقات والملاحظات عليه، وأن باستطاعة أي أحد تقديم تعليقات خاصة منظمات أرباب العمل من خلال الجمعيات التي تمثله. والإصلاح أيضًا يتطلب هدم مؤسسات الفساد من خلال تعــزيز آليات الشفافية والمحاسبة والمسئولية والنزاهة، كما أن قوانين مثل حرية تداول المعلومات ومنع تضارب المصالح، من شأنها المساعدة على ذلك.